



المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري

١٤-١٥ مارس ٢٠٠٢

الجزء الأول

دولة الكويت - ٢٠٠٣م

ردمك: ١ - ١١٥ - ٠ - ٩٩٩٠٦ / x - ١١٦ - ٠ - ٩٩٩٠٦
ISBN: 99906 - 0 - 115 - 1 / 99906 - 0 - 116 - x





المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري

الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها

(أبحاث وقرارات وتوصيات)

الجزء الأول

المشاركون

د. محمد وهيب
د. شوقي شعث
د. عبدالله بن سعود
محمد فرج محمد
محمد علي فكرون
فاطمة الزهراء الصبيحي
عبدالجليل بوذكار
العربي الرباطي
عبدالسميع أبو دية
علي خلاصي
د. إبراهيم عطية درويش
شهاب عبدالحميد
أ. د. محمد غانم الرميحي

إعداد وتحرير ومراجعة

السيد أحمد المخزنجي - فوزية جاسم العلي - حامد مطلق المطيري

المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

دراسات الموضوع الرئيسي

الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها

(إصدار خاص)

المحتوى:

أبحاث وقرارات وتوصيات الندوة التي أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الكويت ١٠ - ١٤ مارس ٢٠٠٢م

إعداد وتحرير ومراجعة

السيد أحمد المخْزنجي - فوزية جاسم العلي - حامد مطلق المطيري

بإشراف: إدارة البحوث والدراسات

ص. ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الكويت ١٣١٠٠ - فاكس: ٢٤٣٢٣٣١

الصف والتصحيح والتنفيذ والإخراج:

في وحدة الإنتاج بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

دولة الكويت

الطبعة الأولى: ٢٠٠٣

ردمك: ١ - ١١٥ - ٠ - ٩٩٩٠٦

ISBN ....

المحتويات

تقديم

انطلاقا من كون الحاضر هو امتدادا متصلا للماضي، وأن صور الحاضر تشكل في ملامحها الأساسية بعدا حاضرا للماضي، فقد استضاف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يومي ١٤ و١٥ مارس ٢٠٠٢ المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، الذي انعقد تحت عنوان «الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها»، حيث شملت أعمال المؤتمر أبحاثا ميدانية ودراسات علمية متطورة، تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، وعرضت لتجارب الدول العربية في هذا المجال من خلال أمثلة حية.

إن انعقاد المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري على أرض الكويت، إنما يأتي ترجمة لجانب مهم من جوانب العمل العربي المشترك، وبما يظهر وعيا متقدما بأهمية الآثار، كونها تشكل ثروة معرفية يجب الالتفات إليها، والحفاظ عليها والعناية بها، والمساعدة على كشف «المستور» منها، والمساهمة في نشر كنوزها.

إن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ليسره أن يضع بين يدي القراء والباحثين أعمال وأبحاث وأوراق المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في كتاب يمكن اعتباره ثمرة تعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أملا في أن يشكل هذا الكتاب في جزءيه مرجعا مهما للمكتبة العربية في مجال العناية بالآثار والتراث، وجهدا من الجهود السابقة واللاحقة التي نأمل أن تتكامل لنجعل من آثارنا العربية ثروة نحن أحق باكتشافها واستثمارها والحفاظ عليها.

والله ولي التوفيق،،

بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

المقدمة

من المهم جدا تحديد مفهوم التراث الحضاري الذي يعني «كل ما يدل على التطور الحضاري للمجتمع والدولة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية، وكذلك ما يدل على المباني أو المواقع، باعتبارها تمثل إحدى فترات التطور الحضاري في الدولة لفترة معينة فقط، حسب تعريف الأثر في كل دولة»[١]، ومن ثم فقد عرفت حضارات مهمة في منطقة الخليج وبلاد المغرب العربي، تداخلت فيما بينها بما يشبه الاختلاط أو الامتزاج، أو التشابه في أحيان أخرى، الأمر الذي تثبته الآثار المكتشفة في تلك البلاد من خلال العثور على اللُقى الأثرية في كل منها.

وغني عن القول أن الوطن العربي يشكل وحدة حضارية واحدة، ذات ملامح مشتركة، تعود في قدمها وتاريخها السحيق، إلى العصور الحجرية القديمة، ثم توالت على مر التاريخ فترات حضارية مختلفة، مثل العصور البرونزية والحديدية، والفترات الهيلينستية، والرومانية، وصولا إلى الحضارة الإسلامية التي مضى عليها أكثر من أربعة عشر قرنا حتى الآن.

وبالرغم من أن تاريخ البحث الأثري المنظم في الوطن العربي لم يمض عليه أكثر من قرنين من الزمان، إلا أن الباحثين المعنيين أظهروا الكثير من المعلومات الحضارية عن هذه المنطقة العربية.

«إن أهم متطلبات الحفاظ على التراث هو إيجاد وعي عام للحفاظ على التراث الحضاري، سواء من قبل الأفراد أوالمجتمع، أو مؤسسات الدولة، إلى جانب تشريع أو سند قانوني للحفاظ على شواهد هذا التراث، مع إيجاد مصادر تمويل تغطي عملية الحفاظ على التراث»[٢].

العمارة والزخارف الإسلامية

لقد أبدع العرب في القرون الهجرية الأولى أشكالا معمارية أصيلة فوق ما ورثوه من تقنية الأشكال المعمارية التي خلفتها الحضارات السابقة كالبيزنطية والساسانية، وفترات المسيحية الأولى والمصرية القديمة. وكانت المشاركة الإسلامية قد تركزت في فن العمارة الإسلامي الذي يستقي منهجه من تعاليم الإسلام من خلال أنماط جديدة تستجيب لأحكام الشريعة السمحة، سواء كان ذلك في العبادات أو في العلاقات الاجتماعية، أو في الحفاظ على حرمة وخصوصية المساكن، مع تهيئة الظروف المناسبة للتمتع بالحياة الإنسانية المستقيمة، عملا بقوله تعالى: «قل من حرَّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة، كذلك نُفصّل الآيات لقوم يعلمون» (الأعراف: ٣٢).

لقد بقيت طُرز العمارة العربية في العصر الإسلامي في مدننا العربية محتفظة بطابعها

المميز القديم، وشخصيتها العربية، وسماتها الحضارية العريقة، حتى لا يستطيع أحد أن ينكرها أو يتجاهلها، لارتباطها القوي بالإنسان المسلم وعقيدته الدينية السمحة، خاصة في وحدات زخارفها، حيث اتباعها الأساليب التي لا تتعارض مع تعاليم الدين الحنيف، والتي بنيت على أساسها مباني الجوامع القيمة التي بناها السلف الصالح، وتحددت عناصرها بما تتطلبه حاجة الإنسان المسلم في بيئته، وبما يتفق مع العادات والتقاليد والقيم الدينية الإسلامية السامية.

فالمساجد الإسلامية - كما هو معروف - تفيض بإشعاعها الديني والروحي على المؤمنين، وهي التي تربط بين عمارة الماضي القديم الذي عاش فيه أجدادنا، والحاضر الذي نحيا فيه، والمستقبل الذي سيعيشه أبناؤنا.

وهذه العمائر والمباني التاريخية، سواء كانت كاملة أو منقوصة أو في حالة أطلال، تعتبر جزءا من التراث المعماري الجدير بالعناية والاهتمام. وقد تعرضت تلك العمائر التراثية خلال تاريخها الطويل لأنواع من الأخطار والأضرار، كان مصدرها أحيانا تقلبات الطبيعة الجوية أو المناخية، أو الإنسان نفسه بتعديه على تلك الآثار بسبب جهله أو سوء استعماله، أو تشويهه لهذا المبنى أو ذاك بتغيير معالمه الأصلية، أو بإزالة أجزاء منه، أو بإجراء إصلاحات رعناء باستعمال المواد الحديثة والدهانات التي تطمس بعض عناصر البناء الأثرية، ومن ثم قيمته التاريخية والجمالية معا!!

إن المسؤولين والمتخصصين والمعماريين والمخططين يتحتم عليهم اليوم العمل جنبا إلى جنب، لحشد الطاقات والإمكانات والتعاون والاستفادة من الأبحاث والتجارب العملية، لتدارك هذا الخطر المحدق بالتراث الحضاري والمعماري للمدينة الإسلامية في عالمنا العربي بوجه عام.

التراث المعماري وأنواعه

يعتبر من التراث كل ما شيّده الأجداد من الحضارة في المدن وخارجها من عمائر دينية كالمساجد ودور العلم والأضرحة، والزوايا والخانقات والرباطات والتكايا وعمائر المدينة، كالقصور والمنازل والأسواق، والخانات والبيمارستانات (المستشفيات).

السؤال يطرح نفسه: كيف يمكننا المحافظة على تراثنا الحضاري بوجه عام والمعماري الإسلامي بوجه خاص؟

للإجابة عن هذا السؤال نجد أن الصعوبات الاقتصادية أهم المشكلات التي تواجه عمليات حماية التراث المعماري الإسلامي، ذلك لأن هذه الحماية تتطلب صرف مبالغ كبيرة من أجل تملك المناطق والأراضي المحيطة بالمساجد والمراقد، (أي المدافن).

«ومن المشكلات الاجتماعية الأخرى مشكلة ضعف الوعي التراثي لبعض فئات المجتمع وعدم الاهتمام بهذا التراث، ورغبة المخططين في إظهار المدينة بمظهر حديث، من دون الانتباه إلى تاريخها وحضارتها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة المزج بين الأنماط الحديثة في العمران والبناء مع النمط القديم والتراث الحضاري، وهذا يخلق تشويها وعدم انسجام بين القديم والمعاصر»[٣].

أما عملية الصيانة والترميم للمحافظة على هذه الآثار، فتتطلب معرفة تلك الآثار وأهميتها، والتأثيرات التي طرأت عليها عبر السنين الطويلة، على نحو ما يطالب به المرمم الإيطالي الشهير الدكتور «دي كاجياني» من ضرورة دراسة الأثر المراد ترميمه دراسة كاملة من كل النواحي قبل البداية في العمل الترميمي، لتحديد الأساليب المناسبة والمواد الملائمة التي يمكن استخدامها في ترميم الأثر وصيانته»[٤].

وتبدو أهمية ذلك حتى يعرف القائمون بالترميم كيف يتعاملون - في نسق جماعي - معا، سواء كانوا من رجال التاريخ والآثار، أو من رجال العلوم والهندسة، أو الكيمياء والفنون المختلفة، كما يجب أن يعرفوا كذلك كيف يتعاملون مع الأثر نفسه في خطوات الترميم سواء كان ذلك في معالجة معمارية أو هندسية إنشائية، أو كيميائية أو فنية تتدخل في تركيب المواد للصيانة مع توفير الظروف الملائمة للأثر نفسه، حتى نضمن سلامته، وتحقيق البيئة الملائمة التي تناسبه وتعمل على إظهار الأثر وقيمته الدينية أو الفنية والتاريخية مع احتفاظ الأثر بخصائصه، ومظهره وسماته الفنية التي تجسد محتوياته الفكرية والفنية والحضارية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يكون ترميم الأثر هو نهاية المطاف بالنسبة إلى صيانة الآثار الإسلامية خاصة، والآثار الأخرى عامة، «ولكن الترميم يجب أن تعقبه خطوات أخرى مثل دوام الصيانة، وحماية الأثر، ووضعه في المكان المناسب له، أو البيئة الخاصة به، إن كان من الآثار الخفيفة التي يمكن أن تنقل. أما المباني الكبيرة كالمساجد والمواقع التي تعتبر من أهم الآثار التاريخية، فلا يصح أن ندخل عليها ما يسيء إلى الجو العام للبيئة، أو يسبب لها التلوث المنظري بما يفسد منظرها أو يشوه عناصرها، ومن ثم يقلل من قيمتها»[٥].

ومن ثم فإن «ترميم المباني وإعادة الاعتبار للأحياء القديمة عمل ذو مردود اقتصادي وانعكاس اجتماعي، إذ يخفف من أزمة السكن بتوفير مساكن لائقة لمحدودي الدخل»[٦].

• تدابير وقائية لحماية الآثار

يدخل ضمن واجبات حماية المباني التراثية أيضا «إحاطتها بالبيئة المعمارية المناسبة، وعدم السماح للعمائر الحديثة بتشويه هذه البيئة، سواء بالتصاقها أو بأرتفاعها المفرط،

وبمواد بنائها وتصميمها وألوانها، مما يقيم تنافرا صارخا بين القديم والحديث، ويذهب بالكثير من مكانة المبنى التراثي ومزاياه»[٧].

«وثمة إجراءات أخرى لا بد منها لإحكام قضية حماية التراث المعماري والمساعدة على إنقاذه عند الضرورة أو صيانته وترميمه، وتشمل هذه الإجراءات إحصاء هذا التراث، وتسجيله حسب الأصول، بعد إعداد ملف لكل مبنى يضم وصفا دقيقا لعناصره، ودراسة تاريخية ومخططات هندسية وصورا فوتوغرافية لسائر أجزائه وعناصره المعمارية والزخرفية»[٨]

وكذلك لا بد - في مضمار حماية التراث المعماري - من استخدام المبنى التاريخي بأسلوب علمي، «وليس بطريقة الاستثمار العشوائي الذي قد يلحق به الضرر في كثير من الأحيان. كما يؤدي في نهاية المطاف إلى اندثاره وزواله، كما حدث لكثير من البيوت والقصور والحمامات والبيمارستانات في العالم الإسلامي»[٩].

وهكذا نجد أن العناية بالأثر الإسلامي، وخاصة المساجد، يجب ألا تنحصر في الأثر ذاته، وإنما يجب أن تمتد إلى البيئة المحيطة به لإبرازه في صورة لائقة ومشرفة، وإمكان استعماله بعد ترميمه فيما أنشئ من أجله، وخاصة في مباني المساجد التي يجب تعميرها ولا يجوز هدمها بحال من الأحوال.

إن قضية المحافظة على التراث المعماري لشعب ما عند تخطيط المدن، أو إعادة تخطيطها، من المشكلات التي شغلت ولا تزال تشغل المعنيين.

وإن ما يجب مواجهته في مرحلتنا الحالية للتخطيط هو كيف نستطيع التوفيق بين متطلبات الحياة العصرية والحفاظ على ملامح معمارية وتخطيطية ذات طابع عربي يحفظ لمدننا قيمتها التاريخية والثقافية. ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي أوحت لأسلافنا ببعض ملامح ذلك التراث الذي لا تزال أسباب بقائه قائمة بطريقة لا تؤثر في الجانب الوظيفي لكل منهما، «ولذا فإننا في حاجة ماسة إلى بحوث ودراسات تهدف إلى تقييم مدى الترابط والانسجام بين مجتمعنا العربي والبيئة المعمارية التي يعيش فيها»[١٠].

ذلك أن هدفنا من الحفاظ على تراثنا المعماري ليس مجرد العناية والترميم لبعض المباني ذات الصبغة التاريخية فقط، وإنما تطوير هذا التراث المعماري والثقافي بما يتناسب والوظيفة الحالية التي يجب أن يقوم بها.

جامعة الدول العربية والعناية بالآثار

أما بالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فتجدر الإشارة إلى أن موضوع الآثار هذا بدأت دراسته والعناية به تحت مظلة الجامعة العربية في أول مؤتمر قومي للآثار في البلاد العربية، وذلك منذ نحو نصف قرن من الزمان.

وأما بالنسبة إلى أساليب الحماية والمحافظة على الآثار والمواقع التاريخية فقد اتخذت أشكالا وصورا متعددة، ومرت بظروف كثيرة خلال العقود الماضية على نحو ما أشرنا إلى ذلك تفصيلا، حتى خرج العلماء والباحثون بتسميات جديدة تجمع ما تفرق من أساليب المحافظة على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وإدارتها تحت مسمى واحد مثل: إدارة المصادر الثقافية. (Cultural/resource/management) أو إدارة المصادر التراثية: /Heritage/resource) management) على نحو ما تفصَّل له البحوث المنشورة في هذا الكتاب الضخم.

وقد اهتمت البحوث والدراسات المقدمة «للمؤتمر» بالحديث عن المدن التاريخية والآثار الدينية والإسلامية (كالجامع الأموي الكبير) بدمشق، و(مغطس السيد المسيح) بالأردن، والموانئ البحرية التاريخية في المملكة العربية السعودية، ومشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، وإدارة وحماية المواقع الأثرية والتاريخية في السودان، وفي الجماهيرية العربية الليبية العظمى، وأيضا المواقع الأثرية الغارقة بالإسكندرية وطرق حمايتها، في جمهورية مصر العربية، وترميم وصيانة المباني التاريخية بالكويت.

وقد أولى المؤتمر كل هذه الموضوعات اهتمامه من خلال تلك الندوة التي عقدت بدولة الكويت في الفترة من (١٠ - ١٤ مارس آذار ٢٠٠٢م) والتي شهدت فعالياتها حوارات ومناقشات مثمرة، بين الباحثين والأكاديميين المشاركين في محورها الرئيس.

وقد بلغ عدد بحوث ودراسات المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري التي ألقيت ونوقشت خلال فعالياته عشرون بحثا، ارتأى المجلس الوطني نشرها في جزءين، تسهيلا للقارئ والمتخصص معا.

وهذا الكتاب هو الجزء الأول منها، ويضم بين دفتيه عشرة بحوث ودراسات رتبت حسب «برنامج» المؤتمر الذي ألقيت فيه، وهي اكتشاف وتطوير مغطس السيد المسيح، المعالم التاريخية في الوطن العربي - وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها، الآثار الغارقة وأهميتها التاريخية مع دراسة وصفية لموقع الموانئ التاريخية في المملكة العربية السعودية وإدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وحمايتها، حماية الآثار الغارقة فنيا وتشريعيا، المحافظة على التراث الأثري في المغرب - مشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء نموذجا، إدارة الموارد الأثرية وحمايتها وصيانتها، تطوير الحماية والاستثمار المناسب في المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الجزائر، المواقع الأثرية الغارقة في الإسكندرية وطرق حمايتها.

وثمة مسألة تنظيمية اتبعها منهج النشر للأبحاث في هذا الكتاب، تتمثل في تخصيص الصفحات الأخيرة من كل بحث على حدة لمحتوياته، والهوامش والمراجع التي وردت به، بهدف التسهيل على القارئ، بأمل أن يحقق الفائدة المرجوة من قراءته لهذه الأبحاث.

(المحررون)

الهوامش

1 د. محسن محرم زهران، بحثه: الحفاظ على التراث الحضاري في التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠٠٥م، منشور ضمن أبحاث كتاب بعنوان: الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي، المعهد العربي لإنماء المدن، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩، ص ٤٣٩.

2 د. محسن محرم زهران، البحث السابق، ص ٤٤٠.

3 د. محمد الصالح عبدالقادر، الملامح الحضارية المعمارية الإسلامية في المدن العربية، الفصل الثاني، «دراسة المشكلات والصعوبات التي تواجه عمليات الحماية والحفاظ على التراث المعماري الإسلامي»، بحث منشور ضمن أبحاث كتاب بعنوان:: الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي، المعهد العربي لإنماء المدن، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م.

4 د. محمد عبدالله الحماد ومحمد مصطفى حماد، بحثهما: التراث المعماري العربي الإسلامي والمحافظة عليه في بيئته، ص ٧٦، منشور ضمن أبحاث كتاب: الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي، المرجع السابق.

5 محمد عبدالله حماد، البحث السابق، ص ٧٩ - ٨٠.

6 الدكتور محمد الباهي، التراث الحضاري والمعماري العربي الإسلامي، مناهج دراسته وطرق صونه، بحث منشور ضمن كتاب المعهد العربي لإنماء المدن، مرجع سابق، ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

7 الدكتور عبدالقادر الريحاوي، بحثه: صيانة وترميم الآثار، منشور ضمن كتاب: المعهد العربي لإنماء المدن، مرجع سابق. ص ١٤٦ - ١٤٩.

8 د. عبدالقادر الريحاوي البحث السابق، ص ١٥٠.

9 د. عبدالقادر الريحاوي، البحث نفسه، ص ١٥٦-١٥٧.

10 الدكتور محسن زهران، بحث الحفاظ على التراث الحضاري في التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية حتى عام ٢٠٠٥م، ص ٤٣٨ وما بعدها.

أولاً:

البحوث والدراسات

اكتشاف وتطوير
مغطس السيد المسيح

الدكتور: محمد وهيب حسين
(مدير مشروع المغطس) - الأردن

اكتشاف وتطوير مغطس السيد المسيح

د. محمد وهيب

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بموقع المغطس (بيت عنيا الأردنية) لكونه يمثل أحد الأماكن الأثرية ذات الصبغة الدينية والذي تم الكشف عنه منذ عام 1996 وما زالت أعمال التنقيبات جارية للآن، حيث كُشف عن مخلفات عمائرية، ترجع إلى العصرين الروماني والبيزنطي، تتكون من كنائس وبرك مياه وقنوات وخزانات وأرضيات فسيفسائية ورخامية وغيرها من المخلفات ذات الأهمية التاريخية والأثرية.

ولا يخامرنا شك في أن موقع المغطس ما هو إلا موقع (بيت عنيا عبر الأردن) وهو المكان الذي ذكره الرحالة والمؤرخون الأوائل وأكدته الاكتشافات الأثرية المتواصلة حتى يومنا هذا، فاكتشاف عشرة كنائس في منطقة لا يزيد طولها عن 2 كم وعرضها عن نصف كيلو متر يثير التساؤل حول أسباب بناء هذه الكنائس وأنظمة المياه في هذه المنطقة التي لا تتوافر فيها سبل الحياة بسهولة ويسر وأطلق عليها اسم البرية، إلا أن موقعها الجغرافي وقربها من الطريق الروماني الواصل ما بين حسبان وأريحا عبر نهر الأردن ربما كان لهما الدور الأكبر في بروز هذا الموقع إلى مسرح الحضارة ومن ثم الأحداث الدينية والتاريخية التي جرت في هذه البقعة التي تعتبر أخفض بقعة على سطح الكرة الأرضية قاطبة.

هذا البحث سيعرض لأهم المكتشفات الأثرية التي استندت إلى ما ورد ذكره في بعض الكتب المقدسة وكذلك أقوال الرحالة والمؤرخين الذين وصفوا هذا الموقع وأهميته.

الكتب المقدسة

ورد في الكتب المقدسة، وخاصة القرآن الكريم والإنجيل، بعض الآيات التي تشير إلى النبي يحيى (يوحنا المعمدان) من حيث ولادته ومكان دعوته الذي يسمى حاليا المغطس .

فقد وردت في الإنجيل عبارات واضحة حول الموقع المكتشف، حيث تذكر آيات الإنجيل أن يوحنا المعمدان (النبي يحيى عليه السلام) كان يقيم في البرية على الجانب الشرقي من نهر الأردن، كما جاء في الآية التالية:

«هذا كان في بيت عنيا في عبر الأردن حيث كان يوحنا يعمد» يوحنا 28:1 فإن هذه الآية تضع مكان إقامة يوحنا المعمدان في منطقة ما، شرق نهر الأردن، كانت تسمى بيت عنيا.

كما ورد ذكر هذا المكان في إنجيل يوحنا 40:10، «فأرادوا أن يمسكوه فأفلت من أيديهم ومضى إلى عبر الأردن إلى المكان الذي كان يوحنا يعمد فيه أولا ومكث هناك».

تؤكد هذه الآية على أن المكان يقع إلى الشرق من نهر الأردن، كما نجد أن آيات العهد القديم تشير بوضوح إلى أن اسم المنطقة التي بدأ النبي إلياس فيها دعوته تسمى «كريث»، وأصبحت فيما بعد، خلال فترة العهد الجديد، تسمى «بيت عنيا» وسميت فيما بعد خلال العصر البيزنطي «عينون صفصاف» كما ورد في أقدم خارطة في الأردن، وهي خارطة مادبا التي ترجع إلى القرن السادس الميلادي، ثم أطلق على المنطقة حاليا وادي الخرار نسبة إلى خرير مياه النبع المتدفق في هذا الوادي.

ولا يخامرنا شك في أن قصة مولد ونشأة النبي يحيى في القرآن الكريم تتوافق إلى حد ما مع ما ورد في الإنجيل (سورة مريم 1-7) وجاء في سورة آل عمران:

«... أن الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً ونبيا من الصالحين (آل عمران: 39).

وهكذا نجد أن التركيز كان منصباً على النبي يحيى قبل الولادة وبعد الولادة دون تحديد المكان الجغرافي الذي بدأ فيه دعوته، بينما نجد آيات الإنجيل توضح المكان وتوضح موقعه على الجانب الشرقي من نهر الأردن.

أقوال الرحالة والمؤرخين في المغطس

من الأدلة الواضحة على وجود المغطس على الجانب الشرقي من نهر الأردن ما أورده الرحالة والمؤرخون الذين وفدوا إلى هذه المنطقة، محاولين الوصول إلى المكان الذي بدأ منه النبي يوحنا المعمدان دعوته والتقى فيه بالسيد المسيح (يسوع)، وكان لهؤلاء الرحالة الأثر الأكبر في إظهار الحقائق التاريخية التي طالما بقيت مجهولة حتى وقت قريب.

وتعد الملاحظات التي قاموا بتوثيقها، وبعض الصور والمخططات التي قاموا برسمها مرجعا أفاد منه الباحثون في التوصل إلى الحقائق التاريخية المهمة، وقصد هؤلاء الرحالة إلى المغطس قادمين من شتى بلدان العالم وسلكوا طريقا برية وبحرية وبذلوا في سبيل الوصول للموقع مشقة وعناء كبيرين.

وكان لوصوفاتهم الأثر الإيجابي الذي انعكس حاليا على الاكتشافات الأثرية ودعم النتائج الميدانية التي أمكن الوصول إليها حتى الآن، وقد استطاع العديد من

هؤلاء الرحالة القادمين من بلدان أوروبا الوصول إلى الجانب الشرقي من نهر الأردن وخاصة منطقة وادي الخرار، وبعضهم تجاوز ذلك ووصل إلى جبل نبو وبعضهم وصل الأغوار الجنوبية، ومن أمثال هؤلاء الرحالة هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين التي لم تتوقف عند حد زيارة المغطس فحسب، بل أمرت بإنشاء الكنائس والمرافق الأخرى تكريماً لقدسية هذا المكان، أما الحاجة إيجيريا فقد وصلت إلى جبل نبو في رحلتها، وقد أمكن جمع كافة أقوال الرحالة والمؤرخين الذين ذكروا موقع المغطس وعبروا نهر الأردن وفُهرست وُصنِّفت حسب التسلسل الزمني، حيث تعتبر هذه الوصوفات مرجعاً يعتمد عليه في إثبات حقيقة المواقع الدينية والتاريخية وسوف نعرض لهؤلاء الرحالة على النحو التالي:

القديسة هيلانة 260-340م

قامت القديسة هيلانة بزيارة الموقع وكانت من أوائل الذين قصدوا زيارة الأماكن المقدسة بفلسطين بهدف الزيارة والتبرك، ونشرت مشاهداتها في (Anonymous life of constanine) أدركت أهمية الجانب الشرقي لنهر الأردن وشاهدت الكهف وكذلك التل الذي صعد منه إلياس إلى السماوات، حيث أمرت ببناء الكنائس في هذا المكان.

(Bernard 1887)

الرحالة يوسيبوس 265-340 م

قام بزيارة المنطقة وقال: «حيث كان يوحنا المعمدان على الجانب الشرقي من نهر الأردن»، وأضاف: «كما يوضحون لك فإنه إلى اليوم المكان الذي اشتاق إليه الكثير من الأخوة للاغتسال أو الاستحمام به»، وأكد أن موقع العماد اسمه بيت عبارا (على الجانب الآخر من نهر الأردن).

(Eusibus 1966:59)

الرحالة بوردوكس 333م

يعتبر أول الرحالة المسيحيين الذي وصل إلى فلسطين، ويشير إلى مكان التعميد «تبلغ المسافة من البحر الميت على الموقع الذي قام يحيى بتعميد السيد المسيح فيه خمسة أميال، وهنا تتواجد تلة على الطرف الآخر من النهر، حيث صعد إلياس من هذا المكان إلى السماوات». وهو يقصد بذلك موقع المغطس.

(stewart 1887: 1-63)

الرحالة إيجيريا 381 م

قامت إيجيريا بزيارة منطقة الشرق بهدف التبرك بالأماكن الدينية التي ورد ذكرها في الكتاب المقدس، وذكرت أنها تمكنت من زيارة المكان الذي تعمد فيه السيد المسيح وزارت التل الذي صعد منه إلياس ووصلت إلى منطقة الرامة وجبل نبو.

(wilkinson 1981)

الرحالة سلفيا 385 م

تابعت السير من موقع ليفياس (تل الرامة) المتضمن الينابيع المتدفقة من الصخر، وأشارت إلى أن هذا المصدر المائي أو النبع كان يقع بين دير وكنيسة، والأرجح أن سلفيا قصدت بذلك نبع الخرار في وادي الخرار شرق الأردن موقع المغطس حالياً.

(Bernard 1893: 1-19)

الرحالة باولاواستكوم 386 م

زارت موقع تعميد السيد المسيح وذكرت مكان تعميد السيد المسيح، وهذا يدل على أنها وصلت إلى نهر الأردن والمنطقة الشرقية منه وهي منطقة المغطس.

(Jermo: 1887)

القديس جيرمو 404 م

أكد أن موقع عماد السيد المسيح مرتبط بالمنطقة التي عبر إليها إلياس وتقع في القسم الشرقي من نهر الأردن.

(Jermo 1887:1-16)

الرحالة ثيودوسيوس 530م

زار موقع تعميد السيد المسيح ووصف وجود عمود رخامي مثبت على طرفه العلوي صليب من المعدن (الحديد)، وذكر وجود كنيسة بناها الإمبراطور (أنستازيوس الأول)، وذكر وجود تل صغير يسمى تل حرمون وهو الذي صعد منه إلياس إلى السماوات وتعتبر مشاهداته من أفضل ما كتبه الرحالة.

(Bernard 1893: 1-14)

الحاجة مريم المصرية 421-432 م

ذكر أن الحاجة مريم أمضت أواخر حياتها مقيمة في الجانب الشرقي من نهر الأردن، وأنها كانت متعبدة في منطقة شرقي النهر حيث كان المعمدان يقيم في هذه المنطقة، وتوفيت في هذا المكان.

(Sophroniosi U.D: 1-10)

الرحالة أنطونيوس الشهير 560-570م

تحدث قائلا «وصلنا إلى الموقع الذي تعمد فيه السيد المسيح وهو المكان نفسه الذي صعد منه إلياس إلى السماوات، حيث توجد في هذا الموقع تلة حرمون، وفي هذه المنطقة يقع نبع المياه حيث كان يوحنا يعمد والواقع على مسافة ميلين من نهر الأردن، كما أن إلياس كان يعيش في هذا الوادي ويعيش فيه الكثير من الرهبان».

(stewart 1896: 1-172)

الرحالة بيتشانزا 570م

تحدث عن وصوله إلى موقع تعميد السيد المسيح بأنه المكان الذي رفع منه النبي إلياس، تحدث عن وصوله إلى السماء، كما أنه ذكر نبعا استخدمه يوحنا المعمدان للتعميد وهو يقع على بعد ميلين عن الأردن، ويؤكد الرحالة أن مكان التعميد على مقربة من التل (تل حرمون) وهو يقصد بذلك منطقة المغطس.

(stewart 1896: 1-172)

الرحالة أركلوف 670م

زار الموقع وتحدث عنه: «في ذلك المكان الذي نال شرف تعميد السيد المسيح على يد يوحنا يوجد صليب خشبي مثبت على الطرف الآخر من نهر الأردن، ويوجد بقايا قوسين حجريين استخدما كجسر لعبور النهر» وذكر أنه توجد كنيسة ذات طراز بازليكي على الجانب الشرقي.

(Macpherson 1895:16-4)

الرحالة ويلبلاد 867م

اتجه نحو دير يوحنا المعمدان ومنه على بعد ميل وصل النهر وذكر الكنيسة المقامة على أعمدة حجرية، كما أشار إلى أن المنطقة السفلية للكنيسة كانت

عبارة عن أرض جافة كانت قد شهدت تعميد السيد المسيح وحالياً كشف عن هذا الموقع.

(Brwnlow 1895: 1-36)

الرحالة برنارد 867-870م

ذكر موقع التعميد وقال عنه: «إنه على بعد ثلاثين ميلا شرق القدس، حيث يوجد نهر الأردن يقع هنا دير يوحنا المعمدان»، وأضاف: «أنه توجد تلة صغيرة صعد منها إلياس إلى السماء»، وهو بذلك يشير إلى وادي الخرار في المغطس .

(Lewis 1890: 3-33)

الرحالة خوسارو 1047م

وصل إلى المكان الذي يؤمه المسيحيون وهو مكان تعميد السيد المسيح، وزار كهف يوحنا المعمدان إذ وصفه بالمغارة، وأشار إلى أنه ليس ببعيد عن النهر ويوجد على مقربة منه جدول ماء عذب، كانت مياهه تمتاز بالبرودة والعذوبة، وهو بذلك يشير إلى عين الخرار على الجانب الشرقي لنهر الأردن.

(Wilson 1888 :28-30)

الرحالة سيوالف 1102-1103م

زار المنطقة وتحدث عن منطقة تعميد السيد المسيح وقال: «على الجانب الشرقي من نهر الأردن تقع بلاد العرب، هذه المنطقة الأكثر قداسة للمسيحيين وهي محط احترام وتقدير، وفي هذه المنطقة يوجد تل صعد منه النبي إلياس إلى السماوات».

(Clifton 1896:1-52)

الرحالة دانيال الروسي 1106-1107

زار منطقة نهر الأردن وقال إنه ليس ببعيد عن نهر الأردن وباتجاه الشرق يوجد المكان الذي صعد منه النبي إلياس إلى السماوات، ووصف كهف يوحنا المعمدان ووصف النبع البارد، وتحدث عن وجود كنيسة صغيرة لها مذبح وقال: «ليس بعيدا عن مذبح الكنيسة، وعلى رابية على الجانب الشرقي هنالك كنيسة فيها مذبح وهذا يبين المكان الذي عمد فيه القديس يوحنا السيد المسيح».

(Wilson 1895:1-82)

الرحالة ثيودوريك 1172م

زار موقع تعميد السيد المسيح وقال: «ذلك المكان الذي شهد تعميد السيد المسيح يوجد فيه حجر كبير وقف عليه حين عُمِّد».

(Stewart 1896:1-82)

الرحالة جون فوكس 1185م

زار موقع التعميد وقال: «في الجهة والمكان الذي تم تعميد السيد المسيح فيه على الجانب الشرقي من نهر الأردن، وفي تلك المنطقة التي تكثر فيها الأشجار وعلى مسافة ميل من نهر الأردن يتواجد نبع النبي يحيى الذي تنساب مياهه من كهف صغير الحجم لا يتسع لأكثر من شخص، وقريبا من هذا النبع وفي البرية يتواجد نبع آخر هو نبع النبي إلياس، حيث رفع إلى السماوات».

(stewart 1896:1-36)

الرحالة فيتلوس 1130م

زارت المنطقة ووصفت المكان كالتالي: «لقد رأيت أكثر من ستين ألف رجل يقفون ويحملون شموعا بأيديهم في المكان الذي تعمد فيه السيد المسيح على يد يوحنا المعمدان»، وأشار إلى ذكر الكنيسة ودير القديس يوحنا المعمدان.

(Macpherson 1896: 16-49)

الرحالة المجهول اسمه Anony mous piligim I 1894

يشير هذا الرحالة إلى أن المسافة ما بين أريحا وموقع تعميد السيد المسيح تبلغ خمسة أميال بينما تبعد عن القدس مسافة ثمانية Leagues ويشير كذلك إلى التلة التي صعد منها إلياس إلى السماوات وهو بذلك يشير إلى الجانب الشرقي من نهر الأردن.

(stewart 1896: 1-77)

أما الباحث آبل 1932م

فقد وصل إلى الجهة الشرقية وتحديدا إلى منطقة غور الكفرين وأشار إلى العديد من البقايا الأثرية، إلا أنه ركز في حديثه على ستة مواقع كان منها أربعة وصفها بأنها مهمة في وادي الخرار ومنها كنيسة يوحنا المعمدان وتل مار إلياس وهو مكان المغطس.

(Abel 1933: 77-82)

الباحث هوداي 1952م

أشار إلى موقع تعميد السيد المسيح عام 1952 ووصف في كتابه western pilgrims رحلته في الموقع وذكر أن يوحنا المعمدان قام بتعميد المسيح في مكان يبعد ميلا واحدا عن نهر الأردن، وذلك على الجانب الشرقي منه، كما تحدث عن وجود حصن قديم كان يقيم فيه الرهبان اليونان.

(Hoad 1954)

لانكستر هاردنج 1909م

قام بزيارة وادي الخرار على الضفة الشرقية من نهر الأردن، وذكر أنه يوجد ركام مميز تنتشر حوله كسر الفخار البيزنطي، وفي اتجاه الشرق من وادي الخرار، وتحدث عن وجود مبان في كل من جانبي النهر، وهي تمتاز بمنشآت مائية كالخزانات والقنوات المائية التي توضح طقوس العماد.

(Harding UD : 9)

أما علماء الآثار وهم: (معاوية ابراهيم، جيمس ساور، خير ياسين) (1976)

فقد قاموا بزيارة موقع المغطس وقاموا بتفحص المخلفات الأثرية المتعددة وإرجاعها إلى الفترات التاريخية التالية:

العصر الروماني المبكر - العصر الروماني المتأخر - العصر البيزنطي المبكر - العصر الروماني المتأخر. وأكدوا على أن تل الخرار موقع يمثل فترات استيطان تاريخية ترجع إلى العصرين الروماني المبكر والمتأخر وذلك بدلالة الكسر الفخارية.

(Ibrahim etal 1976: 14-66)

وهكذا تمكن الرحالة الأوائل من مشاهدة موقع المغطس وتقديم وصوفات حول الموقع وأهميته، بقيت شاهداً حياً لغاية اليوم على صدق الحقائق وثبوتها.

المسوحات الأثرية

تقوم وزارة السياحة ودائرة الآثار العامة منذ مطلع عام 1996 بإشراف كاتب المقال بإجراء دراسات ميدانية في منطقة المغطس والكفرين، وقد اشتملت هذه الدراسات على إجراء مسوحات أثرية شاملة وإجراء مجسات اختبارية في مناطق تُختار وفقا لأهميتها، ومن ثم إجراء تنقيبات أثرية شاملة في مواقع ذات دور حضاري بارز، وكان من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها الكشف عن العديد من المواقع الأثرية التي ترجع في تاريخها إلى العصور التالية:

1- العصر الحجري النحاسي مثل موقع أم حذر قرب سد الكفرين .

2- العصر البرونزي المبكر مثل موقع تل السد الغربي .

3- العصر الحديدي مثل موقع تل الصوان.

4- العصر الهيلينستي والروماني مثل موقع تل السد .

5- العصر الروماني والبيزنطي مثل موقع المغطس.

وأظهرت نتائج التنقيبات الأثرية أن المنطقة قد شهدت استيطانا متواصلا على امتداد وادي الكفرين ابتداء من منحدرات عراق الأمير مرورا بمنطقة سد الكفرين، ومن ثم بلدة الكفرين وقبل وصوله إلى نهر الأردن يتحد مع وادي الرامة ليشكلا معا وادي غرابة أو (خروبة)، ليصب في النهاية في نهر الأردن الذي يصب بدوره في البحر الميت.

(Waheeb 1997:1-17)

ومن الأودية الأخرى المهمة في منطقة غور الكفرين وادي الخرار، وتطلق هذه التسمية على هذا الوادي نسبة إلى خرير المياه المتدفقة عبر هذا الوادي من خلال ينبوع ينشط بشكل واضح خلال فصل الشتاء.

ونظرا إلى أهمية نتائج المسوحات الأثرية في منطقة وادي الخرار فقد تقرر إجراء مجسات اختبارية في عدة مواقع أظهرت تتابعا في مراحل الاستيطان، مما استدعى البدء بأعمال تنقيبات أثرية شاملة وكان من أهم أهدافها ما يلي:

1- حماية المواقع الأثرية المكتشفة من خطر الزوال والاندثار بفعل النشاطات الزراعية في المنطقة.

2- تأريخ المواقع المكتشفة ودراستها دراسة علمية وافية.

3- محاولة توضيح العلاقة ما بين موقع المغطس على النهر والمواقع المكتشفة ودورها في فترة العصر الروماني المبكر وخاصة القرن الأول الميلادي.

(waheeb 1998:601)

وبفضل الأعمال الميدانية منذ بداية عام 1997 التي ما زالت جارية حتى الآن، تم الكشف عن المواقع التالية:

١ - موقع تل الخرار: وهو التل الرئيسي الذي يقع في نهاية الطرف الشرقي لوادي الخرار، ويحيطه من الشمال وادي الخرار الذي تنساب فيه مياه نبع الخرار وتغطيه الأشجار والنباتات الطبيعية، ومن الجنوب يحيط به سهول غور الكفرين ومخلفات المواقع الأثرية المكتشفة.

وكشفت أعمال التنقيبات في هذا الموقع عن وجود برك مائية صغيرة ومتوسطة الحجم لها أدراج، وكذلك عن مخلفات أبنية أقيمت على قمة التل، بينما كُشف عن قنوات مياه خاصة على السفح الغربي، وتؤكد الدلائل الحضارية على أن التل تعرض لاستيطان متعاقب منذ العصر الروماني المبكر، واستمر خلال العصر البيزنطي ومن ثم تعرض للدمار المتلاحق بفعل العوامل الطبيعية والبشرية.

٢ - وإلى الجنوب من موقع تل الخرار كُشف عن بقايا أبنية تتكون من غرف صغيرة الحجم لم يبق منها سوى بعض الأساسات وطبقات الإسمنت التي كانت ترتكز عليها حجارة البناء المشذبة. وتبين أن هذا الموقع يشمل بناء كنيستين تتكون أرضياتهما من حبيبات الفسيفساء العادية والملونة، زخرف بعضها بشارة الصليب حيث أمكن تأريخها إلى العصر البيزنطي.

(Waheeb 1998: 635-638)

أما البناء الآخر في هذا الجزء فهو غرفة صغيرة مستطيلة الشكل بنيت من الحجارة غير المشذبة، وتتكون أرضيتها من حبيبات الفسيفساء الأبيض حيث أمكن تأريخها إلى العصر الروماني المتأخر. إضافة إلى ذلك كُشف عن قنوات مياه وأحواض ترسيب كانت تتصل بقناة المياه الرئيسية الموجودة إلى الجنوب الشرقي من الموقع، ويبلغ طولها حوالى كيلو مترين صنعت من الفخار على شكل أنابيب متصلة بعضها ببعض، وتجلب المياه إلى هذه المنطقة من وادي غرابة المتفرع من اتحاد وادي الكفرين والرامة، الأمر الذي يشير إلى أهمية النظام المائي في المنطقة خلال العصر الروماني والبيزنطي.

وفي منطقة وادي الخرار يتواجد نبع المياه الذي يغذي الوادي والذي وصفه الرحالة بأنه نبع عذب، وهو المصدر الرئيسي قبل جلب المياه من المناطق المجاورة حيث كشف عن بقايا غرف متهدمة بالقرب منه وخاصة الجهة الشرقية.

أما موقع الصوامع على مسافة 500م غرب التل فما زالت بعض بقايا الغرف التي أقام فيها رجال الدين تتميز بأرضيات مرصوفة برقائق حجرية وجدران مبنية من حجارة غير مشذبة وهي صوامع صغيرة الحجم، وبالاتجاه نحو نهر الأردن وقبل

الوصول إلى منطقة مجرى النهر يوجد عدد من المواقع الأثرية من أهمها كنيسة يوحنا المعمدان التي ظهرت أجزاء منها وما تبقى من أرضيات الفسيفساء الملونة التي كانت تزخرف تلك الأرضيات.

كما أقام الرهبان كهوفا لهم في هذه المنطقة حيث نقروها ونحتوها في الصخر الرملي وجعلوا منها مساكن وأماكن للتعبد خلال القرون الماضية، حيث ما زال بعض هذه الكهوف ماثلاً للعيان حتى الآن.

وعليه فإن النتائج التي يتم التوصل إليها تُدرس وتُحلّل بشكل علمي دقيق ومن ثم تقارن هذه النتائج مع ما ورد في كتب وروايات الرحالة والمؤرخين الذين زاروا هذه المنطقة وكذلك دراسة الكتب المقدسة وعلاقتها بالمنطقة وبذلك يمكن الحصول على نتيجة شاملة متكاملة حول الدور الحضاري للجانب الشرقي من نهر الأردن خلال فترة القرن الأول الميلادي.

الاكتشافات الأثرية

منذ عام 1996 قامت أعمال التنقيبات العلمية بهدف الكشف عن المخلفات العمرانية في موقع المغطس على طول امتداد وادي الخرار، وما زالت أعمال التنقيبات الأثرية مستمرة حتى الآن، حيث تم التعرف على ثلاثة عصور رئيسية في الموقع وهي على النحو الآتي:

١ - العصر الروماني

٢ - العصر البيزنطي

٣ - العصر الإسلامي.

وسوف نركّز في هذا المقال على أهم المخلفات العمرانية التي ترجع إلى العصر البيزنطي، بداية من القرن الرابع الميلادي حتى القرن السابع الميلادي على النحو التالي.

(أ) تل مار الياس

تم الكشف عن ثلاث كنائس وثلاثة كهوف وثلاث برك للمياه على التل الموجود في منطقة وادي الخرار وهي:

١ - كنيسة روتوريوس

تقع هذه الكنيسة في الجزء الشمالي من تل مار إلياس حيث تعتبر هذه الكنيسة من أهم الكنائس الموجودة على التل وتتميز بالأرضية التي تتكون من الفسيفساء الملون بالإضافة إلى الكتابة اليونانية الموجودة في منطقة المحراب المربع، حيث يؤكد النقش أن

باني هذه الكنيسة هو روتوريوس، وكُشف عن قواعد الأقواس الداعمة للسقف وبوابة في الجدار الشمالي للكنيسة تؤدي إلى غرف الخدمات والرهبان، وقد أرخت الكنيسة إلى الفترة الواقعة ما بين القرن الرابع والخامس الميلادي.

(Waheeb 1998:19-20)

٢ - كنيسة الكهف

تقع هذه الكنيسة في الجانب الغربي من تل مار إلياس، حيث أقيمت على أحد الكهوف المنحوتة في الصخر الذي يتكون منه التل، وأصبح الكهف فيما بعد يشكل محراب الكنيسة، وأقيمت بوابة صغيرة أمام الكهف، كما استخُدمت الأقواس لحمل السقف، وكشف عن أربع قواعد صممت لهذا الغرض، أما أرضية الكنيسة فقد غطيت بطبقة من حبيبات الفسيفساء الملون إلا أنه لم يبق منها سوى جزء بسيط، ويلاحظ أن هذه الكنيسة تعتبر مميزة لكونها أقيمت على كهف سابق وأرخت إلى القرن الرابع الميلادي.

٣ - كنيسة القوس

تقع الكنيسة إلى الجنوب من تل مار إلياس وأطلقت عليها هذه التسمية نظرا لإعادة ترميم أحد أقواسها، وهي صغيرة مربعة الشكل تبلغ قياساتها 9x13 م، مبنية من الحجارة الرملية المشذبة، وكان السقف مدعوما بثلاثة أقواس، وأرضيتها مفروشة بطبقة من الفسيفساء الملونة ولم يبق منها سوى جزء قليل.

ويوجد أمام الجزء الشمالي للكنيسة ساحة صغيرة، ربما كانت تستخدم لأغراض الحياة اليومية، حيث يرجح أن المدخل يقع في هذا الجانب وترتبط هذه الكنيسة بالنظام المائي المجاور وصالة العبادة.

(ب) قاعة الصلاة

تقع إلى الشمال الغربي من كنيسة روتوريوس وإلى الشمال من كنيسة الكهف، وعليه فإن قاعة الصلاة مجاورة للكنيستين، ويُكشف عن بناء مربع الشكل فرشت أرضيته بالفسيفساء الملون وأقيمت جدرانه من الحجر غير المشذب وترتبط هذه القاعة بالدرج المؤدي من التل إلى الوادي في الجهة الشمالية الغربية من تل مار إلياس، ومن المرجح أن تكون هذه القاعة مصممة للعبادة والصلاة خلال ساعات إغلاق الكنائس الأخرى، وأرخّت هذه القاعة إلى القرن الرابع الميلادي.

(ج) الكهوف

تم الكشف عن ثلاثة كهوف في الجانب الغربي من تل مار إلياس، حيث قُطع الجزء الغربي من التل، فيما بعد، بهدف حماية هذه الكهوف من الدمار خلال العصر البيزنطي وتقع هذه الكهوف عند مدخل التل الرئيسي، حيث يتطلب الدخول إلى التل المرور من أمام هذه الكهوف ومن ثم إلى الكنائس.

وتعتبر حالة الكهف الأول والثاني متوسطة نظرا إلى عوامل العبث والدمار الطبيعية التي تعرض لها الكهفان، ونظرا لهشاشة الصخور التي يتكون منها التل، واستمر استخدام الكهفين خلال العصر البيزنطي، أما الكهف الثالث فقد استخدم المحراب لكنيسة الكهف وهو أفضل حالا من الكهفين السابقين إلا أن سقفه تعرض للانهيار الجزئي.

وتعتبر الكهوف المكتشفة دليلاً واضحا على حقيقة الدور الحضاري الذي لعبه تل مار إلياس خلال العصر الروماني والبيزنطي، حيث أقيم جِدار على الجانب الغربي للتل لحماية هذه الكهوف وذلك خلال العصر البيزنطي وقد أُرّخت هذه الكهوف إلى العصر الروماني.

(د) صومعة العبادة

بعد مدخل الكنيسة يوجد زخارف فسيفسائية تزين المدخل وهي عبارة عن حلقات دائرية من الفسيفساء وتعتبر تمهيداً لدخول الكنيسة أو الصحن. والذي نود أن نعرفه هو: هل لهذه الحلقات الدائرية غاية دينية أم أنها زخرفة فنية تؤدي وظيفة جمالية؟ ثم يلي المدخل صحن الكنيسة وهو يتخذ شكل المستطيل تقريباً، وتبلغ مساحة الصحن ٩,٤م x ٤م تقريباً ومفروش بالفسيفساء في حين تتوسط الصحن سجادة من الزخارف الفسيفسائية حيث تحتوي على زخارف هندسية على شكل معين وتتخذ أضلاعه شكل البتلات (4 بتلات) وهذه الأشكال ممثلة بالألوان: الأحمر والأصفر والأسود والأبيض.

(هـ) البرك

كشف عن ثلاث برك اثنتان في الطرف الشمالي والثالثة في الطرف الجنوبي، حيث استخدمت في البناء الحجارة غير المشذبة وهي على النحو الآتي:

– البركة الجنوبية: اتخذت هذه البركة الشكل المستطيل 6.60م، 3.8م وعمق 1.4م ولها أربع عتبات يُنزل من خلالها إلى أرضية البركة المرصوصة بحجارة متوسطة الحجم، أما جدرانها من الداخل فهي مغطاة بطبقة من القصارة.

- البركة الشمالية الغربية: وهي مستطيلة الشكل قياساتها 3x4 م وعمق 1.2م مبنية من حجارة غير مشذبة ومكسوة بطبقتين من القصارة، الأولى خشبية والثانية ناعمة، أما أرضيتها فمرصوفة بحجارة غير مشذبة مغطاة بالقصارة المائلة إلى اللون الرمادي.

- البركة الشمالية الشرقية: أقيمت ملاصقة للبركة الشمالية الغربية ومبنية بالطريقة نفسها وتبلغ قياساتها 3.6م، 4.5م حجارتها غير مشذبة مغطاة بقصارة، وتعتبر هذه البركة مكملة للبركة المجاورة، وقد تعرضت جدرانها للتشقق والعبث، وأقيم في منتصفها بئر عميق بلغ عمقه 14م، بني من الحجارة المشذبة، وقد أرخت البرك الثلاث إلى نهاية العصر الروماني وبداية العصر البيزنطي القرن الرابع الميلادي.

(Waheeb 2001:591)

المباني المكتشفة جنوب شرق مار إلياس

تم الكشف عن عدد من المباني التي أقيمت جنوب التل كامتداد طبيعي للحركة العمرانية في الموقع خلال العصرين الروماني والبيزنطي، ومن أهم هذه المكتشفات ما يلي:

قاعة الصلاة

تقع جنوب تل مار إلياس وتتكون من بناء يبلغ طوله 10.80م وعرض 7.30م يتجه شرقا، فرشت أرضيته بالفسيفساء الأبيض إضافة إلى اللون الأبيض المائل إلى الأصفر الذي يتركز في الجانب الغربي من الأرضية الفسيفسائية، وبسبب الطبيعة الجغرافية المائلة باتجاه الشمال فقد سوِّي سطح الأرض من خلال بناء عدة مداميك في الجزء الشمالي من الصومعة، ومن المرجح أن المداميك العليا كانت مبنية من الطوب الطيني والسقف من المواد العضوية وخاصة سعف النخيل، وقد كشف عن بقايا باخرتين ملاصقتين للطرف الشمالي الشرقي من الصومعة كانتا تستخدمان خلال فترة العصر الروماني وتعتبر القاعة من الأماكن المقدسة وأسبقها تاريخياً في وادي الخرار حيث ترتبط بالنظام المائي على تل الخرار، وكذلك موقع المستوطنة التي ترجع للعصر الروماني وقد أرخت قاعة الصلاة إلى العصر الروماني المتأخر.

(Waheeb 1998)

كنائس الزور (قرب نهر الأردن)

يبعد هذا الموقع عن موقع تل الخرار مسافة ٢ كيلو متر، أما نهر الأردن فيبعد عن هذا الموقع من الجهة الجنوبية مسافة 50م، وتشير الشواهد الأثرية الأولى التي تم

اكتشافها وهي عبارة عن كسر فخارية ومسكوكات ومخلفات عمرانية على أهمية هذا الموقع بالإضافة إلى وصف الرحالة والمؤرخين الذين زاروا هذا الموقع منذ اعتراف الدولة البيزنطية بالديانة المسيحية كدين رسمي للدولة عام 333م. وقد جرت أولى أعمال التنقيبات الأثرية في الموقع سنة (1997-1998) وما زالت مستمرة حتى إعداد هذا البحث، حيث عُثر على ثلاثة عصور متتالية مثلتها ثلاث كنائس هي:

- **الكنيسة الأولى:**

مستطيلة الشكل وتحتوي على ثماني عشرة قاعدة منتظمة الشكل، معظمها مربع الشكل، ويتضح من خلال الدراسة أن أساساتها بنيت من الحجر الرملي المشذب المتوسط الحجم، كما استخدمت المونة في تثبيت الحجارة، ولعل سبب استخدام حجر السيل في أساس هذه القواعد كونه قليل الامتصاص للمياه المالحة لقرب الموقع من نهر الأردن، كما أن الموقع يتأثر بتدفق مياه نبع يوحنا المعمدان القادمة عبر وادي الخرار.

- **الكنيسة الثانية:**

تقع أسفل الكنيسة الثالثة وإلى الجنوب من الكنيسة الأولى، ويلاحظ أن الكشف عن هذه الكنيسة يؤثر سلبا على الكنيسة الأولى الأمر الذي أدى إلى إجراء مجسات محدودة في بعض أجزاء الكنيسة الثالثة وخاصة الجزء الجنوبي الغربي والجزء الشمالي الغربي، حيث كُشف عن بقايا الأرضيات الرخامية متعددة الأشكال والألوان، لاحقة لمر الكنيسة الثانية المغطاة بطبقة من الأتربة حيث وجدت الكنيسة الثالثة عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إطلاق تسمية كنيسة على هذه المخلفات ما زال مبكرا.

- **الكنيسة الثالثة:**

تقع في الجهة الجنوبية من الموقع وفي اتجاه الشرق فوق مستوى سطح الكنيسة الثانية مما جعل أسفلها يخفي الشكل الهندسي للكنيسة الثانية، أما مدخلها فيقع في الجهة الغربية الذي يؤدي للدخول إلى الساحة الأمامية، حيث كانت أرضيتها مرصوفة بالفسيفساء الموجود حتى الآن ويليها فاصل حجري يتوسطه مدخل إلى غرفة قدس الأقداس التي تحوي المذبح، ويلي المذبح أرضية إسمنتية (شيد) كانت مرصوفة بقطع رخامية.

ويلاحظ أن جوانب الكنيسة قد رصفت أيضا بالفسيفساء الملون، مما يشير إلى أن الكنيسة الثالثة هي أكبر الكنائس في منطقة الزور على الجانب الشرقي من نهر الأردن.
(Waheeb 1999:1-12)

البركة الكبيرة

تقع البركة الكبيرة إلى الجهة الغربية من محطة استراحة الحجاج وعلى مسافة 150م، وكانت هذه البركة بمثابة حلقة الوصل بين كنيسة يوحنا قرب النهر ومنطقة تل الخرار وقد جاء بناء هذه الكنيسة لتلبية الحاجة إلى وجود مكان للاستحمام والعبادة في منطقة آمنة، حيث يعتبر الاستحمام في نهر الأردن ذا مخاطر على حياة الناس .

وتبلغ القياسات لهذه البركة التي تتخذ الشكل البيضوي على النحو الآتي:

- الضلع من الجهة الشمالية (مدخل المياه) 15م.
- الضلع من الجهة الجنوبية (مخرج المياه) 12.5م.
- الضلع من الجهة الشمالية الغربية 21.40م.
- الضلع من الجهة الجنوبية الشرقية 24م وهو أطول الأضلاع.

وبلغت أقصى اتساع لها في الجزء الشمالي، حيث بلغت 15.50م والمسافة بين مدخل المياه وخروجها حوالى 25.50م. وقد كُشف عن قناة مياه كانت تجلب المياه من نبع الوادي إلى داخل البركة التي بنيت جدرانها من الحجارة غير المشذبة والمدكوكة جيدا باستخدام المونة، أما المداميك العليا فقد بنيت من الحجارة الرملية المشذبة.

(Waheeb 2001: 597)

تطوير موقع المغطس

تمهيد:

بعد ظهور المكتشفات الأثرية المدعمة بالأدلة الدينية وأقوال الرحالة تم تكثيف التعاون والتنسيق بين وزارة السياحة والآثار / إدارة الآثار، ووزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن، بضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة بهدف تطوير هذا الموقع والنهوض به لكونه يُعد أحد أهم المعالم التاريخية والدينية في العالم، وبمباركة من سمو الأمير غازي بن محمد حفظه الله رئيس اللجنة الملكية لإعمار مقامات الصحابة والأنبياء، الذي أصدر توجيهاته بتشكيل لجنة ملكية للمشروع بهدف تطويره وإعادة الحياة إليه، وصدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل تلك اللجنة الملكية لتطوير «المغطس». والتي اجتمعت عدة

مرات لمتابعة أعمال التطوير، حيث نوقشت كافة الوسائل كافة لإبراز المعالم الحضارية في منطقة الشرق الأوسط.

مبررات التطوير:

- يعتبر مكان تعميد السيد المسيح عليه السلام (المغطس) من أهم الاكتشافات الأثرية على الإطلاق. وتنبع أهميته من النواحي الدينية والتاريخية المتعلقة بعملية تعميد السيد المسيح عليه السلام، والذي أكده علماء الآثار في الأردن، بالرجوع إلى الكتب المقدسة وكتب الرحالة والحجاج الأوروبيين إضافة إلى الكثير من الدلائل الملموسة في منطقة بيت عنيا المعروفة بـ «المغطس» والكتابات والمعالم الأثرية التي اكتُشفت في الموقع نفسه، وذلك بعد الاطلاع على نتائج التنقيبات الأثرية والتقارير الميدانية، وعليه اعتمد وادي الخرار المكان الحقيقي للمغطس من قبل الفاتيكان.

مراحل التطوير وتنقسم إلى أربعة أقسام:

1- مرحلة الدراسات:

بدأت هذه المرحلة عام 1997 على ضوء الاكتشافات الأثرية، وقامت عدة شركات استشارية بإجراء دراسات ومسوحات ميدانية لتطوير المغطس، وقد استندت هذه الشركات إلى ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية وعلى الآثار، وكانت نتائج الدراسات الميدانية تعتمد على إنشاء الآتي:

أ - مركز الزوار.

ب- مرافق للزوار في المناطق الأثرية.

ج- رفع المياه إلى مراكز التعميد من الوادي والنهر.

د- الطرق والبنية التحتية لربط أجزاء المشروع المختلفة.

2- مرحلة التصميم: وقد روعي فيها عدة أمور مهمة هي:

أ - الابتعاد عن الأبنية المرتفعة والكبيرة.

ب- عدم استخدام مواد من غير البيئة المحلية.

ج- اعتماد الأشكال والمخططات من البيئة المحلية وخاصة وادي الأردن والطراز الأردني المعماري.

د- إبعاد مواقع الخدمات عن المواقع الأثرية لتجنب حدوث تشوهات تؤثر على أهمية المواقع الأثرية والبيئة المجاورة.

هـ- سهولة إيصال الزوار إلى المواقع من خلال مركز الزوار والتجمع الرئيسي ومراعاة أعمار الزوار من خلال إنشاء ممرات لكافة الأعمار والمعوقين.

وكانت نتائج التصميم على النحو التالي:

1- استُخدمت مواد البناء من البيئة المحلية وخاصة الحجر الذي استخدم في بناء الأبنية كافة وهو من منطقة البحر الميت ووادي الأردن.

2- أشكال التصاميم الهندسية روعي فيها اعتبار التقاليد الموروثة مثل السوق التجاري الذي بني على نمط القباب نصف البرميلية، من طابع قصر عمرة الصحراوي.

3- الممرات داخل المواقع روعي فيها عدم الدقة الهندسية في المسار، بحيث تنسجم مع التعرجات والمنحنيات الموجودة في البيئة الطبيعية واستخدام الحجر المحلي في بناء الأطاريف.

4- إنشاء برك للتعميد على نمط البرك الأصلية وبتصميم هندسي متقن لتمكين الزوار من ممارسة هذه الطقوس.

5- بناء مظلات بسيطة روعي في تصميمها البساطة المنسجمة مع البيئة المحلية.

3- مرحلة طرح العطاء:

شاركت الشركة الإنشائية للمقاولات في عمان بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار في تطوير المواقع السياحية، حيث فازت تلك الشركة بطرح العطاء عليها لتنفيذ هذا المشروع نظرا لما تتمتع به من خبرة في الأداء، ولسمعتها المعروفة في هذا المجال.

4- مرحلة التنفيذ:

بدأت أعمال التنفيذ للبنية التحتية والمباني العامة والخاصة في الموقع منذ عام 1999 وما زالت مستمرة، حيث تشتمل أعمال التطوير على ما يلي:

- أعمال التطويرات الحديثة في المنطقة غير الأثرية وتشمل:

❖ **مركز خدمات الزوار:** ويتكون من عدة بنايات لخدمة السياح الزائرين وهذه البنايات هي:

1 - المطعم: حيث شيِّد هذا المطعم وهو مطعم خمس نجوم لخدمة الزوار الذين يرغبون في هذه الخدمات، وهو مصمم داخلياً بأجود أنواع التشطيبات القريبة قدر الإمكان من طبيعة المنطقة، وتبلغ مساحته 575م2 .

2 - مبنى مركز الخدمات: ويحتوي هذا المبنى على مكاتب العاملين في المشروع وقاعة تأهيل وشرح يتم فيها إعطاء الزوار معلومات عن المناطق الأثرية ومراكزها وطرق الوصول إليها والسند الديني والعلمي لحقيقة هذه الآثار المكتشفة، كما يحتوي هذا المبنى على كافتيريا للوجبات السريعة، وتبلغ مساحته 1002م٢.

3 - مبنى كبار الزوار: وهو مبنى مصمم لاستقبال كبار الزوار، ويحتوي على مهبط للطائرات ويشتمل على مناطق إقامة ومبيت وجميع الخدمات اللازمة لكبار الزوار، وتبلغ مساحته 460م2 .

4 - مبنى السوق البدوي: وهو عبارة عن 19 دكانا لبيع التحف والمنقوشات والقطع الأثرية التذكارية، وقد خصصت هذه الدكاكين لاستثمارات القطاع الخاص، وتبلغ مساحته 954م٢.

5 - مركز الشرطة السياحية: ويحتوي على مبنى يتسع لمجموعة من رجال الشرطة تقوم بتوفير الحماية والأمن للحجاج والزوار والسهر على راحتهم حفاظا على حريتهم في أداء الطقوس الدينية، وتبلغ مساحته 72م2.

6 - مبنى مولد الكهرباء: وهو عبارة عن مبنى أُنشئ تحت الأرض لتوفير الطاقة الكهربائية لمنطقة الخدمات في المغطس بشكل دائم ولخدمة المشروع في حال انقطاع التيار الكهربائي عن المنطقة، وتبلغ مساحته 143م2 .

7 - خزان ماء: ويقع تحت الأرض بسعة 650م2، وذلك لتزويد المنطقة كلها بالمياه من دون انقطاع.

8 - وحدة صحية عمومية: لخدمة زوار المنطقة.

9 - الأعمال الخارجية: وتشمل:

❖ **الساحات:** وذلك لاستيعاب السيارات الناقلة للحجاج (موقف سيارات)، إضافة إلى الحدائق الخارجية لراحة الزوار قبل الانطلاق إلى المواقع الأثرية مزودة بالمقاعد الدائمة (استراحة للضيوف) مع تشجير وزراعة هذه الحدائق بنباتات زينة وذلك من النباتات الموجودة في المنطقة، حيث رُبطت المناطق بين جميع المرافق المذكورة والمرصوفة آنفا بشبكة طرق ترتبط مع الطريق المؤدية إلى المناطق الأثرية، حيث أُضيفت طبقة من المواد من البيئة المحلية لتعطي شكلا نهائيا يوحي بطرق أثرية غير دخيلة على البيئة المحلية وتبلغ الكلفة الإجمالية للأعمال الخارجية (مليونا وثلاثمائة ومائتين وتسعة وعشرين دينارا).

- **أعمال المياه والبنية التحتية:** وتشتمل على ما يلي:

1 - أعمال شبكات الصرف الصحي بطول 1600م.

2 - أعمال شبكة مياه الشرب وشبكة تزويد المياه إلى برك التعميد والمشارب وبطول 8900م.

3 - أعمال شبكة تصريف مياه الأمطار وبطول 2850م.

- أعمال الطرق والممرات وتشتمل على:

• الطرق الخارجية:

1- طريق رقم 1: ويبدأ من مركز الزوار إلى بداية الطرق المؤدية للمطلات ويبلغ طول الطريق 3105م، وبعرض ٧,٢٠م.

2- طريق رقم ٢: ويبدأ من نهاية الطريق رقم 1 إلى المطل الثاني ويبلغ طول هذا الطريق 780م وعرض 7.20م.

3- طريق رقم 3: ويبدأ من نهاية الطريق رقم 1 إلى المطل الثاني ويصل بين نهاية الطريق وبركة التعميد رقم 2 ويبلغ طول الطريق 1240م وعرض 7.20م.

4- ممر المشاة: ويصل بين بركة التعميد الأولى في بداية وادي الخرار ولغاية نهر الأردن ويبلغ طوله 2556م وبعرض متغير من 2-4م.

5- مواقف السيارات على الطرق وهي:

❖ موقف المطل الأول: وتبلغ مساحته 3333م2.

❖ موقف المطل الثاني: وتبلغ مساحته 2118م2.

❖ موقف المطل الثالث: وتبلغ مساحته 2565م2.

❖ مهبط الطائرات العمودية: وتبلغ مساحته 3910م2.

• الطرق الداخلية:

- طريق رقم 4 وطوله 633م ويصل ما بين الشارع الرئيسي ومبنى كبار الزوار.
- طريق رقم 4A وبطول 30م ويصل ما بين طريق رقم 4 والموقف A.
- طريق رقم 4B وبطول 144م ويصل ما بين طريق رقم 4 والموقف B.
- طريق رقم 5 وبطول 322م ويصل ما بين الشارع الرئيسي والموقف بجانب مبنى المولد.
- طريق رقم 5A وبطول 77م ويصل ما بين طريق رقم 5 ومبنى الخزان الأرضي.
- طريق رقم 5B وبطول 33م ويصل ما بين طريق رقم 5 ومبنى المركز الأمني.
- طريق رقم 5C وبطول 88م ويصل ما بين طريق رقم 5 ومبنى الخدمات.

❖ **مواقف السيارات في مركز الزوار، وتشتمل على:**

- الموقف A ومساحته 8044م2 وهو مخصص لباصات وسيارات الحجاج.
- الموقف B ومساحته 3968م2 وهو مخصص للباصات التي تنقل الحجاج من مركز الزوار إلى الآثار.
- الموقف C ومساحته 2292م2 وهو مخصص للسيارات القادمة إلى مركز كبار الزوار بالإضافة إلى احتوائه على مهبط للطائرات.
- الموقف E ومساحته 2076م2 وهو مخصص لسيارات الموظفين.
- الموقف الواقع أمام مركز الشرطة وتبلغ مساحته 8044م2.
- موقف خلف مركز الخدمات وهو لخدمة متطلبات مركز الخدمات من طعام وشراب وصيانة وتبلغ مساحته 110م2.

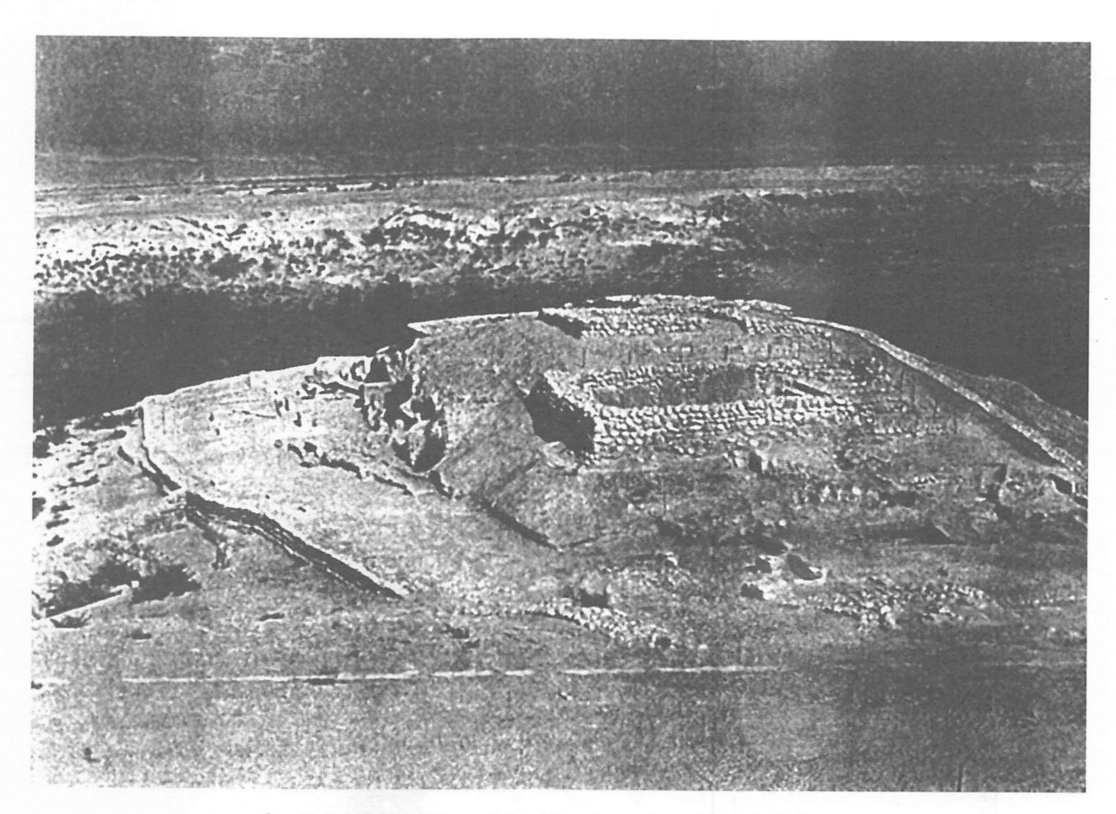
الخاتمة

يتضح مما سبق أن موقع المغطس يعد أحد أبرز المعالم الأثرية الدينية في منطقة وادي الأردن، وأن التتابع الزمني في هذا الموقع استمر لقرابة سبعمائة عام ابتداء من القرن الأول الميلادي وحتى القرن الثامن الميلادي، ومنذ العصر الروماني بدأ الاهتمام بهذا الموقع وأنظمة المياه والمرافق التابعة لها مما أكسب منطقة المغطس أهمية كبيرة خلال ذلك الوقت، الأمر الذي يشير إلى اهتمام الدولة البيزنطية بهذا الموقع وتوفير الدعم له، وظل الموقع يقوم بدوره الحضاري كأحد أهم المراكز الدينية في منطقة عبر الأردن، ورغم المد الإسلامي في المنطقة فقد بقي موقع المغطس يلعب دوره كأهم مقصد للحجاج والرحالة والمؤرخين الذين قدموا وصفا عن طبيعة المكان والعمارة.

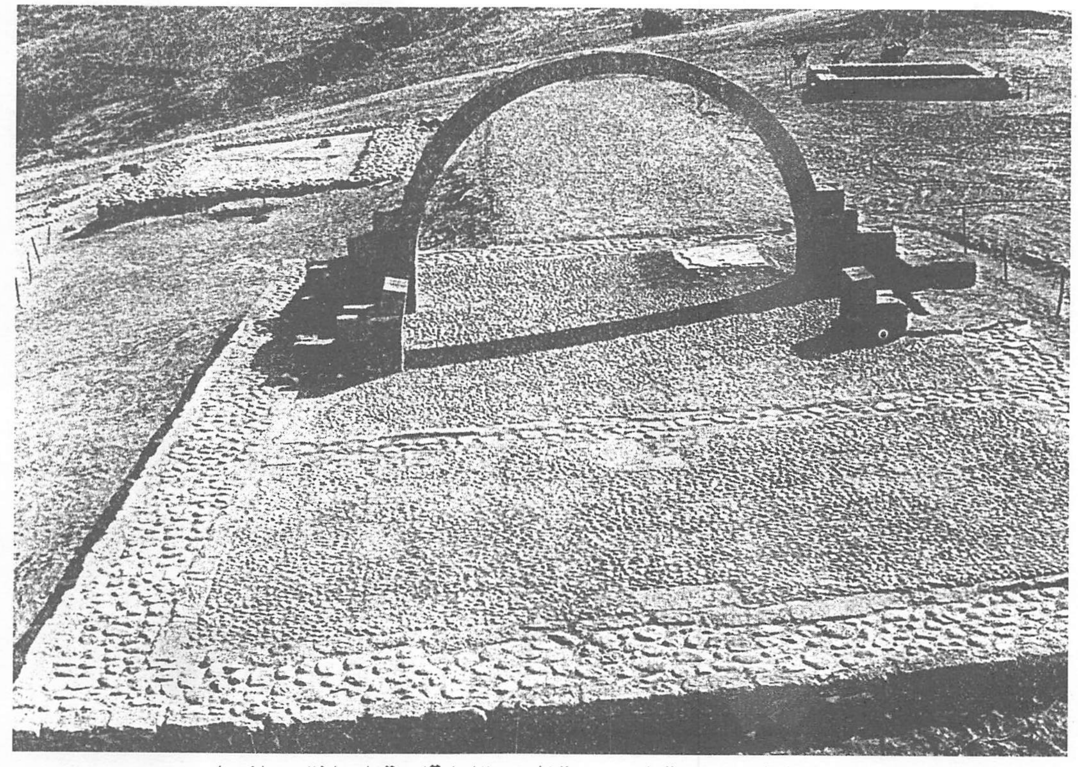
استوطنته بعد القرن الثاني عشر، طائفة من الرهبان استمروا يقدمون الخدمة للعابرين والوافدين إلى هذه المنطقة حتى القرن الثامن عشر وعندما أصاب المنطقة القحط والجفاف، تراجع الاهتمام بالموقع، حيث ساعدت الزلازل والعوامل الطبيعية والبشرية في هذا التراجع، فدخل في طي النسيان وخاصة العمائر والكنائس والبرك، ولكن ذلك لم يمنع المؤمنين والحجاج من زيارة منطقة النهر، حيث بقيت المنطقة الجغرافية في ذاكرة المؤمنين رغم غياب مبانيها عن الأنظار وانطمارها أسفل الأتربة التي جلبتها مياه فيضان نهر الأردن.

ومنذ عام 1996م عاد العمل في هذه المنطقة فكانت النتائج مبشرة حيث كشف عن عشر كنائس وخمس برك وأرضيات فسيفسائية ملونة وأنظمة مياه تتكون من قنوات وآبار وخزانات، إضافة إلى الكشف عن محطات القوافل والرهبان وغيرها من الكثير الذي يؤكد بوضوح أن هذه المنطقة كانت من الأماكن الدينية المقدسة ولا تزال.

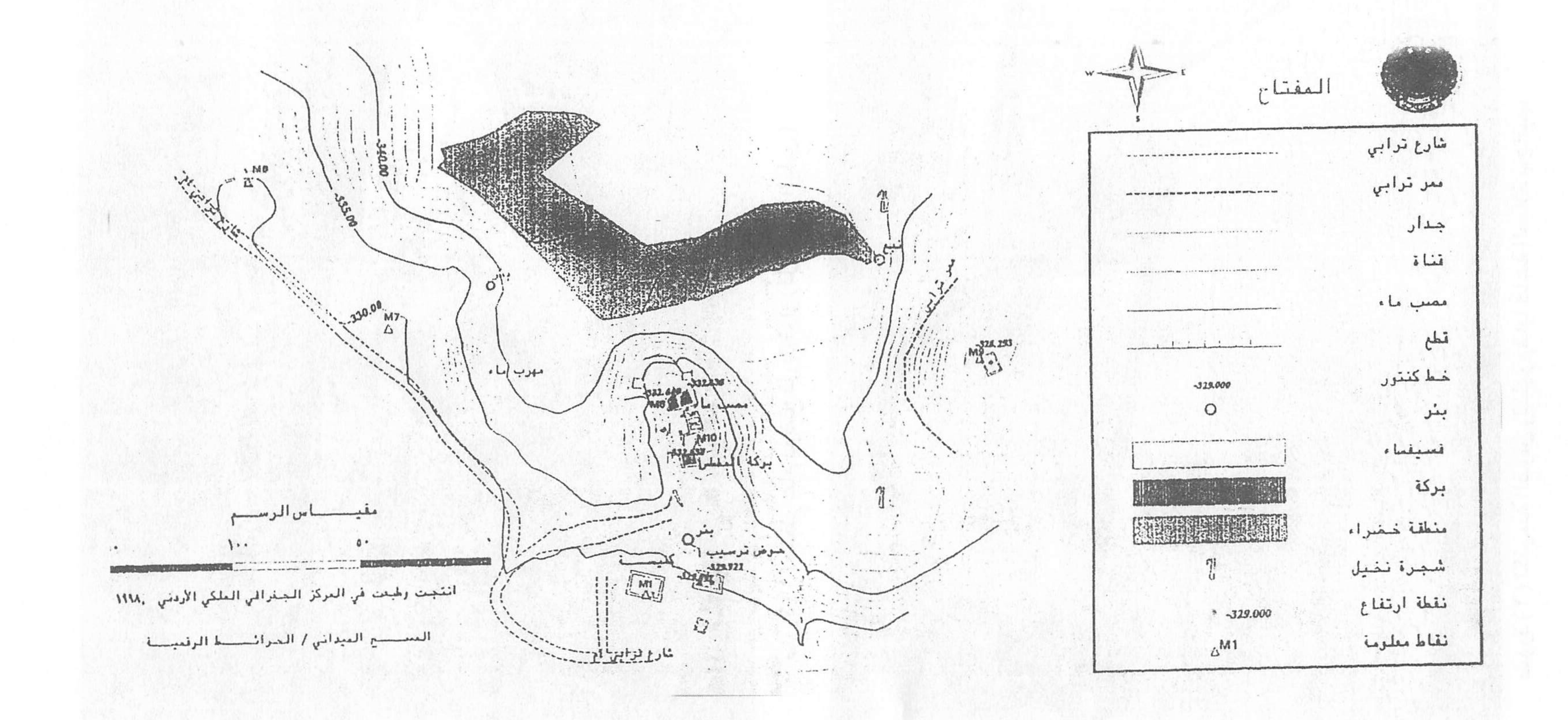
وتضافرت الجهود من مختلف المؤسسات والدوائر لإعادة إحياء هذا الموقع فكانت التنقيبات الأثرية خير دليل وشاهد على عمق الإرث الحضاري على أرض الأردن، كما أتقدم بالشكر إلى معالي السيد عقل بلتاجي وزير السياحة والآثار السابق، ومعالي الدكتور طالب الرفاعي وزير السياحة والآثار، ومدير عام الآثار على الدعم الذي قدموه لنا من أجل إنجاح مشروع المغطس.



صورة (١) منظر عام يوضح تل الخرار (تل النبي الياس)



صورة (٢) لكنيسة القوس وتظهر بقايا قاعة الصلاة بجانبها



شكل (١) مخطط طبوغرافي يوضح الاكتشافات الأثرية في تل النبي الياس

المراجع

Abel, F.M I 1932
Exploration DU-Sud- Estdela vallee da jordain (suie etfin)
237-263, in Revaue Biblique vol:4177. pp. 827.
Brownlow, C 1895
The Hodceporicon of saint will bald (circa 754 AD) ppts: pp 1-36.
Bernard, D.D 1893
The odosious on the Topography of the Holy land, ppts: 1-19.
Bernard, D.D 1893
The odosius on the Topography of the Holy land ppts (1-19)
Clifton, R 1896
An Account of the pilgrimage of seawulf to Jerusalem and the Holy land ppts: pp: 1-52.
Eusebius, 1966
Das onomustikon Der Biblischen Ortsnamen, Hildesheim. P. 59.
Hoad, E 1954
Eeast of the Jordan, Franciscan printing press Jerusalem.
Harding, 1951
Excavations on the citadel, Amman, ADAJ vol. 1:7-16.
Jermo, S.T 1887
The pilgrimage of the Holy pauls ppts p (1-16).
Macpherson, J. R 1896
Description of Jerusalem and the Holy land p (16 - 49).
Macpherson, J. R 1895
The pilgrimage of Arculfus in the holy land ppts: vol. 13 p (16 - 24)
Sophronios U. D
The life of Saint Mary of Egypt. UD. France.
Stewart, A 1887
Itinerary from Bordeaux to Jerusalem (The Bordeaux pilgrim. 333 A.D) p (1-36).
Wilkinson, J 1981:
Jerusalem Pilgrims before the crusades, Ariel publishing House, Jerusalem.
Stewart, A 1896
The holy places visited by Antoninus Martyr (about the year A.D 570) p (1-37).
Stewart, A 1896
Buildings of the Justinian by procopius (cire 560 A.D), Itinerary from Bordeaux to Jerusalem. (1-172).
Stewart, A 1896
The piligrimage of joannes phocasin in the holy land p (1-36)
Waheeb, M 1997
The first season of Archaeological Excoriations at El-Maghtas project.
Waheeb, A 1998
Wadi kharrar (Al-maghtas) AJA, Vol 102/3:601.
Waheeb, B 1998
Wadi kharrar Archaeological project the monastery, unpublished Report submitted to Annual of the Departement of Artiquities of Jordan p (1-19).
Waheeb, M 1998

New Discoveries Near the Baptism site (Jordan River) (Al-maghtas project) occident orient vol. 3,No. 1. p (19 -20).

Waheeb, A 1998

Wadi el-kharrar (al-maghtas) American Journal of Archaeology. Vol. 102, No. 3.p (106).

Waheeb 1998

New Discoveries Near the Jordan River Alkareem No. 62. p (12 -13).

Waheeb 1998

Alkharrar Archaeological project (Al-maghtas) Annual of the Department of Antiquities of Jordan xlII. p (635-638).

Waheeb 1999

Wadi Al-kharrar Archaeological project the Monastery Annual of Department of Antiquities of Jordan, xl II 549 -557.

Waheeb 1999

Tell Al-kharrar American Journal of Archaeology vol. 103. No.3, (514-515).

Waheeb 1999

Ancient water supply systems in Bethany Beyond the Jordan international symposium Men of Dikes and canals, the Archaeology of water in the middle East, Petra, Jordan.

Waheeb 1999

Preliminary Report on the Excavations work near Jordan River. Unpublished report, Jordan valley, john the Bapist Research center p. 1-12.

Waheeb, M. 2001

Wadi Al-kharrar Archaeological project (Al-maghtas) SHAJ. PP (561-601)

Taylor, E 1999

Bethany Beyond The JORDAN Royal wings Magazine p. (44-45).

Wilson 1880 (28-30)

The land of judeas the Jerusalem Environs including the mountains of Ephraim and the Dead Sea, vol. III Jerusalem.

Wilson, B. 1888

Journey through Syria ans Palestine ppts New York.

Wilson 1895

Pilgrimage of the Russian Abbot Daniel in the Holy land (cire 1106-1107).

المعالم التاريخية في الوطن العربي:
وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها

الدكتور شوقي شعث

خبير بالصيانة والترميم - أستاذ الآثار في جامعتي حلب ودمار / سابقا

المعالم التاريخية في الوطن العربي: وسائل حمايتها وصيانتها وترميمها

بقلم: الدكتور شوقي شعث

مقدمة

إن البحث في صيانة المعالم التاريخية وحمايتها وترميمها بالوطن العربي عملية شاقة وطويلة ومتشعبة، نظرا لكثرة تلك المعالم وتطور الأساليب والمناهج المتعلقة بهذا الموضوع. وإذا أردنا الإحاطة بجميع المعالم مع تفصيلاتها وبيان مشكلاتها، فإن الأمر يحتاج إلى فريق عمل متخصص كما يحتاج إلى وقت طويل، ولذلك فلا أدعي في هذا المقال الإحاطة بمختلف الجوانب الخاصة بالموضوع، ومن ثم سأتناوله في إطاره العام دون الدخول في التفاصيل، وسأذكر أمثلة من الدول العربية كلما أمكن ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل في صيانة المباني التاريخية وترميمها في الوطن العربي يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لقدرتها المالية والفنية والثقافية، ونظرتها إلى التراث بجميع جوانبه، فهناك من يرى ضرورة صيانة ذلك التراث تعبيرا عن احترامه للماضي وحرصه على مواصلة الحوار معه، لأن في ذلك ربطا للماضي بالحاضر وتطلعا إلى مستقبل زاهر ومتطور، وهناك من ينظر إلى التراث نظرة سلبية ويرى فيه دلالةً على تخلف الماضي وضرورة التخلص منه، وقد ترتب على تلك النظرة تدمير الكثير من المعالم التاريخية، في كثير من البلدان العربية. حيث هُدمت بعض المباني الأثرية أو التراثية لاستخدام حجارتها في بناء جديد، وكذلك هُدمت الأسوار لاستخدام حجارتها في بناء مخافر للشرطة أو مقار لها، فقد نُقل عن البعض أن حجارة التحصينات الماثلة في قلعة حلب قُلعت واستخدمت في بناء ثكنة عسكرية أو مشفى عسكري، وهُدمت أسوار في مدينة الرقة القديمة لاستخدام قرميدها في بناء مركز للشرطة بالمدينة، وهناك أمثلة كثيرة في الدول العربية الأخرى على هذا التصرف.

لذا يمكن القول إن الصراع بين مؤيدي التراث المعماري والفني ومعارضيه قد خلّف كثيرا من الضحايا ما زلنا نتحسر عليها بسبب ضياع كثير من المعالم التاريخية التراثية في تلك المعركة إلى غير رجعة.

يعد التراث الحضاري المعماري وغيره على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعث فخر للأمم واعتزازها ودليلا على عراقتها وأصالتها، أي أنه معبّر عن الهوية الوطنية، وهمزة وصل بين الماضي والحاضر، ومن المؤسف أن يكون ذلك التراث، حتى وقت قريب، عرضة للضياع والهدم، والاندثار والإهمال الذي تسبب في تلفه وخرابه، أو عن طريق التهريب للخارج. إلا أنه، نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي والثقافي لبعض الدول العربية، بدأت الجهود تُبذل لصيانة تلك الأوابد التاريخية في حدود ضيقة، فأخذت بعض الدول العربية تعتبرها مصدرا أساسيا للدخل القومي نظرا لتطور السياحة ونموها، وأخذت تنشئ المؤسسات الخاصة التي تعنى بها وتصونها وترممها، كما أخذت ترصد الميزانيات المناسبة في حدود الإمكانات المتاحة للإنفاق منها على الترميم والصيانة والتأهيل وشق الطرق وتوفير الخدمات وغيرها. وصدرت التشريعات التي تكفل حماية تلك الأوابد وعُقدت الاتفاقيات الدولية للمساعدة في صيانة المعالم التاريخية والتراثية وحمايتها.

لقد حَفل تاريخ الآثار بالكثير من القصور والمعابد والمساكن منذ الألف الثالث قبل الميلاد، فهناك القصور والمعابد والمدن المحصنة المشيدة باللبن والآجر أو الحجارة مثل أهرامات مصر وزيقورات بلاد ما بين النهرين (العراق القديم)، ومن الألف الثاني قبل الميلاد كان هناك أيضا قصور ومعابد أشهرها معبد الأقصر ومعبد حتشبسوت وقصور أخناتون وتل العمارنة في مصر، وقصر أوغاريت ورأس شمرا وابلا وتل مرديخ وماري وتل حريري اليوم بسوريا، وغيرها الكثير مما لا يمكن حصره هنا. وعلى الرغم من الصلات القائمة بينها ووجود مجالات التأثير والتأثر بين الحضارات، فقد ظل لكل حضارة أسلوبها الخاص الذي تتميز به في فن العمارة والفنون الأخرى، وكان ذلك محصلة لحاجاتها وثقافاتها وعقائدها.

ومن الطبيعي أن تسهم مواد البناء المتوافرة في كل بلد في إعطائها الميزة التي أصبحت تتميز بها، فهناك أبنية اعتمدت على اللبن في تشييدها، وثانية اعتمدت على الآجر وثالثة بُنيت بالحجارة، وهناك البناء الذي اعتمد على الأخشاب المتوافرة لإقامة الجدران والسقوف وصناعة الأبواب والنوافذ، ومن الطبيعي أن تكون الأبنية المشيدة بالحجر أكثر مقاومة للفناء أو أقل تعرضا للخراب والدمار، وبالتالي فهي أطولها عمرا وأكثرها مقاومة لعوامل التلف من تلك التي بُنيت بالطين أو الخشب.

العرب والتراث

عندما نقلّب صفحات التاريخ العربي الإسلامي، نجد فيه دعوة صريحة لحماية ما خلفه الأجداد من تراث، معماري أو فني، فها هو الرحالة العربي المسلم عبد اللطيف

البغدادي، من رجال القرن الثاني عشر الميلادي، يتحدث عن اهتمام السلطات العربية الإسلامية بالمخلفات الحضارية في كتابه «الإفادة والاعتبار» في معرض مشاهدته لآثار مصر العظيمة، حيث يقول «وما زالت الملوك تراعي بقاء هذه الآثار وتمنع من العبث فيها، وإن كانوا أعداءً لأربابها وكانوا يفعلون ذلك لمصالح منها أن تظل تاريخا يتيه به على الأحقاب، ومنها أنها تدل على شيء من أحوال من سلف وسيرتهم وتوافر علومهم وصفاء فكرهم وغير ذلك، وهذا كله مما تشتاق النفس إلى معرفته وتؤثر الاطلاع عليه».

ويتبين من هذا النص الذي أورده عبد اللطيف البغدادي أن العرب المسلمين كانوا في طليعة الشعوب التي تهتم بالتراث الحضاري وتحافظ عليه، وصولا إلى خدمة قضايا الأمة الثقافية والقومية والاقتصادية. وفي السياق نفسه تأتي أبيات الشعر التي نظمها القاضي «أبو يعلى المعري» في العصور الوسطى (ق 4-6 هـ)، وتُعبر تلك الأبيات عن موقف الرأي العام في البلاد العربية الإسلامية من المخلفات الحضارية، ومفهوم الحماية لها لدى الفئة الواعية، حيث قال:

مررت برسم في شيات فراغي
به زجل الأحجار تحت المعاول

أتتلفها شلت يمينك خلّها
لمعتبر أو زائر أو مسائل

منازل قوم حدثتنا حديثهم
ولم أرَ أحلى من حديث المنازل

وتحضرني هنا عبارة الكاتب الداغستاني رسول حمزتوف فيما يتعلق بحماية التراث حين قال: «إن من يطلق مسدسه على الماضي فكأنه يطلق مدفعا على المستقبل». وهذا يدل على أن من يدمر ماضيه فإنه يدمر مستقبله، وبالتالي يصبح بلا ماض وبلا حاضر وبلا مستقبل. ونجد كثيرا من الكتاب والشعراء في الزمن الحديث والمعاصر يدعون إلى حفظ التراث وصيانته واستلهام المفيد منه.

لماذا نحمي التراث ؟

نحمي التراث ونهتم به وصولا إلى خدمة قضايا الأمة في عدة مجالات منها: خدمة قضايا الأمة الثقافية والقومية، حين نعتبر المخلفات الحضارية معينا على دراسة الحضارة والفنون وتطورها، ومادة للبحث العلمي وإنماء المعلومات التاريخية، ومنها خدمة الحياة الاقتصادية فهي تعد مادة مهمة للصناعة السياحية فكثرة الآثار والمخلفات الحضارية والاهتمام بها وصيانتها وترميمها تشجع أفواج السياح وإنفاق ما يدخرونه من

أموال، وفي هذا فائدة للبلد والزائر معاً. لقد غدت المداخيل السياحية أساسية لكثير من البلدان في العالم العربي مثل مصر وتونس وسوريا وغيرها. ومن الفوائد التي نجنيها من حماية الآثار أيضاً، كونها تراثا أصيلا يتصل بشخصية الأمة ويعطيها الطابع المميز، ويعبّر عما تتمتع به من حيوية وقدرة على حل المشاكل الخاصة بالحياة، كما يحدد مستواها في الذوق والحس الإبداعي ودرجة تقدمها في العلوم والفنون. وقد دفع ذلك الأمم كافة إلى الاهتمام بالتراث وحمايته، حتى أصبح اليوم هذا التراث في عُرف الأمم لا يخص أمة من الأمم بعينها، بل ملك الإنسانية جمعاء، وهذا ما حدا بالمنظمات الدولية والوطنية المختصة بالتراث الثقافي إلى المساعدة في إنقاذ كثير من الآثار المهددة بالغرق، أو المهددة بالمشاريع الإنمائية التي تقيمها بعض الدول، كما حدث في مصر حين أقامت السد العالي، حيث أنشأت منظمة اليونسكو الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة في عام 1960، كذلك الحملة الدولية لإنقاذ آثار الفرات في سوريا وكذلك سد الخابور، وهناك حملات دولية ساهمت فيها المنظمة الدولية في العراق وغيرها من البلدان العربية.

إن الاهتمام العالمي بالتراث وحمايته، وما يرتبط به، قاد إلى إقامة مؤسسات وطنية ودولية تتولى الاهتمام به وحمايته وبالتالي رعايته خاصةً بعد الحرب العالمية الأولى، ومن ثم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت منظمة هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المتفرعة عنها مثل منظمة اليونسكو التي قامت بالمساعدة على إحداث هيئات تساعد على حماية المباني التاريخية والمواقع الأثرية ICOMOS المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية، والمجلس الدولي للمتاحف ICOM، والمركز الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وترميمها (الايكروم) I CCROM بروما.

وهناك اتفاقية لاهاي الدولية التي عقدت عام 1954م من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، كما تأسست مؤتمرات دولية لمناقشة قضايا الآثار على مختلف تخصصاتها مثل مؤتمرات الآثار الكلاسيكية ومؤتمرات الآثار الإسلامية وغيرها.

كما لم يكن العالم العربي بعيدا عن تلك التطورات: فقد شاركت دوله في المنظمات التي ذُكرت آنفا وقامت بدور فاعل ومؤثر في قراراتها وتوصياتها. أيضاً اهتمت جامعة الدول العربية والمنظمات المتفرعة عنها كالألكسو وغيرها بموضوع حماية الآثار والمحافظة عليها، وبحق فقد قامت هذه المنظمات على مدار تاريخها وخلال تطورها التاريخي بدور فاعل في عقد مؤتمرات الثقافة والآثار والتراث وحماية الآثار في الوطن العربي، فقد نظمت سلسلة من المؤتمرات الأثرية الخاصة بالدول العربية بلغ عددها ما

يزيد على خمسة عشر مؤتمرا، وقد قربت تلك المؤتمرات بين وجهات النظر والأفكار المتعلقة بحماية الآثار وصيانتها وترميمها، كما اهتمت بالقضايا الأثرية العربية المهّربة (الموجودة) في البلدان الأجنبية والسعي إلى إعادتها إلى بلدانها الأصلية (بلدان المنشأ) كما ساعدت على حماية وصيانة المدن التاريخية العربية مثل القيروان في تونس، إضافة إلى أنها أعدت مجموعة من الاستبانات لمدن عربية كثيرة في الدول العربية، وكلفت أحد المختصين عمل تحليل لتلك الاستبانات، كما أقامت وحدة للمدن التاريخية العربية في إدارة الثقافة بالمنظمة. ومن المهم أن نشير إلى أن المنظمة العربية التي كانت بمنزلة الأم للآثار الفلسطينية ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية على إقامة الندوة الدولية حول الآثار الفلسطينية بالتعاون مع اليونسكو وجامعة حلب، كما ساعدت على تأسيس مركز الآثار والتراث الفلسطيني في إطار منظمة التحرير بدمشق (وهو الآن مُجمّد)، إلى جانب إصدار مجموعة من الكتب عن المدن التاريخية والحية، ولاتزال مستمرة في هذا السياق مع الحكم الذاتي الفلسطيني.

كيف تكون حماية المباني الأثرية والتراثية؟

لا بد من اتخاذ عدة إجراءات لحماية المباني الأثرية حتى تكون في مأمن من التخريب والتهديم ومن هذه الإجراءات ما يلي:

١- إجراء مسح أثري أو تراثي للمنطقة المراد حمايتها للتعرف على أهمية المباني الأثرية والتراثية التاريخية والفنية، وعمل مخططات أولية لها وتوثيقها وتصويرها.

٢ - إعداد قوائم بالمباني الأثرية أو التراثية المراد حمايتها، تمهيداً لإصدار قرارات من السلطة المختصة، وبذلك تكون المباني الأثرية أو التراثية قد أصبحت تحت مظلة الحماية القانونية التي تشملها، أي يمكن تطبيق العقوبات التي تنص عليها القوانين الوضعية ضد أي تعديات تقع عليها.

٣ - المراقبة المكثفة: قد لا تكون الدراسات والتشريعات التي أتينا على ذكرها كافية لحماية المباني التاريخية، فكم من بناء أثري مُسجّل هدمه أصحابه ليقيموا بناءً حديثا مكانه تحقيقا لكسب مادي لهم أو أقاموا منشأة حديثة أو أجروا تعديلات أو إصلاحات تسيء إلى أصالته وقيمته التاريخية والمعمارية والفنية، كأن يُستخدم المبنى الأثري استخداما سيئا يلحق الضرر به، وأحيانا يُهدم البناء الأثري وتؤخذ حجارته للاستفادة منها في إقامة مبنى حكومي أو خاص أو تُسرق عناصره الفنية المعمارية والزخرفية للاتجار بها وتهريبها إلى الخارج والأمر هنا يحتاج إلى ردع.

٤ - التوعية: وتتلخص في تعريف المواطن بأهمية الآثار الثقافية والاقتصادية بالنسبة

له ولغيره، وانتهاز الفرص لإثارة اهتمامه بالتراث الحضاري وإشعاره بالمسؤولية عنه.

٥ - إشراك المواطنين في تحمل مسؤولية حماية التراث الحضاري الأثري والتراثي لإشعارهم بالمسؤولية وذلك بإدخالهم ومشاركتهم في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري إحداث مؤسسات حكومية أو أهلية تساعد على توعية المواطنين وشاغلي الأبنية الأثرية والتراثية والاتصال بالجهات الفاعلة في هذا المجال كالمجالس المحلية وسلطات الحكم المحلي أو سلطات الحكم المركزي كالوزارات المختلفة ومجلس النواب، وشرح أبعاد قضية التراث وفائدتها للشعب والهوية، وبالتالي مطالبتها بتخصيص الأموال اللازمة لصيانة تلك المباني وترشيد استخداماتها، وإصدار التشريعات المنظمة لذلك.

الأخطار التي تهدد المعالم التاريخية

ثمة عدد كبير من الأخطار التي تسبب الضرر للمباني التاريخية والأثرية، وبالتالي تتسبب في خرابها والتوقف عن استخدام تلك المباني، وبالتالي تآكلها التدريجي، ويمكن حصر تلك الأخطار في الأمور التالية:

أولا - الأضرار التي تسببها الطبيعة ومنها:

أ - **الزلازل والصواعق:** لايمكن للإنسان التنبؤ بحدوث الزلازل كيف ومتى إلا قبل وقت قصير من حدوثها حيث يسعى لدرء أخطارها، وتسبب الزلازل أضرارا بالغة للمباني التاريخية والأثرية مثل الخلخلة والتشقق وأحيانا الانهيار وغيرها من الأخطار، وتتناسب هذه العملية مع شدة الزلازل ومدتها. أما في حالة الصواعق فأمكن عن طريق تركيب مانعات الصواعق درء أخطارها، وفي هذه الحالة لا بد من دراسة المبنى التاريخي ودراسة توزيع تركيب مانعات الصواعق وإجراء فحص دوري لها رغبة في إبقائها جاهزة الفعالية.

خلاصة القول إن الزلازل والصواعق تتسبب في تدمير كثير من المواقع والمباني التاريخية وتركها مع الزمن أثرا بعد عين.

ب - **الأمطار والسيول:** ومن المخاطر الطبيعية التي تتعرض لها المواقع الأثرية والمعالم التاريخية هطول الأمطار بغزارة ولمدة طويلة أحيانا مما يسبب انجرافا للتربة التي تقوم عليها المخلفات الحضارية، أو زيادة نسبة الرطوبة النسبية فيها Relative humidity التي تلحق أضراراً كبيرة، إضافة إلى ارتفاع منسوب المياه الجوفية أو ارتفاع منسوب مياه البحار خاصة في الجزر أو المدن الواقعة على شاطئ البحر أو على شواطئ الأنهار

الكبيرة، أما السيول فتتسبب في انجراف التربة وتخلخلها... إلخ.

ج - **العوامل الجوية:** وتظهر هذه العوامل في التقلبات الطقسية كارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها وشدة الرياح التي تسبب الحت الذي ألحق أضرارا كثيرة بالمعالم التاريخية والأثرية وبالمخلفات الفنية.

ثانيا: الأضرار الناتجة من سلوك الإنسان:

هناك عدد من الأمور التي تحدث والتي يكون مصدرها الإنسان مثل: الحرائق والحروب وأعمال الهدم والتخريب:

أ - فقد يتسبب الإنسان عن قصد أو غير قصد في إشعال النيران في المساكن الخاصة والعامة، وتتطور تلك النيران لتأكل الأخضر واليابس فتسبب حرق السقوف الخشبية الملونة الجميلة التي قد تحمل زخارف نادرة، وتسبب إلحاق الضرر بالحجارة التي تضعف مقاومتها بعد الحريق، ولدينا كثير من الأمثلة في الوطن العربي على ذلك حيث تسببت الحرائق في تدمير كثير من المباني التاريخية والأعمال الفنية، سواء كان ذلك في القصور أو المساجد أو المدارس، كحريق المسجد الأقصى المتعمد وحريق المسجد الأموي في أواخر العهد العثماني.

ب - أما الحروب التي قد تحدث داخليا أو نتيجة العدوان فمن أمثلة ذلك الحرائق التي أشعلها العدو الإسرائيلي في المدن والقرى الفلسطينية وفي المساجد والمدارس وغيرها، وتلك التي يحدثها احتلال المدن والقرى من قبل العدو الغازي، ففي كثير من الأحوال يحتل العدو مدينة ويشعل فيها النيران أو يتسبب في تدميرها.

ج - أعمال الهدم والتخريب: يُشجع ضعف المراقبة - أحيانا - كثير من المؤسسات أو الأفراد على القيام بأعمال تؤدي إلى هدم المباني التاريخية رغبة في تجديدها أو إزالتها لتقيم مكانها بناءً جديدا، نتيجة للجهل بالقيمة التاريخية للبناء أو عن عمد في بعض الأحيان. وقد يلجأ بعض قناصي التحف والعاديّات الطامعين في الكسب المادي غير المشروع إلى هدم المباني التاريخية، والاستيلاء على موادها الزخرفية وآثارها التاريخية أو أخذ الأعمدة أو التيجان أو المخلفات الأخرى بقصد بيعها لهواة اقتناء العاديات، وهناك خطر منظم ناتج عن حركة النمو والتطور في مشاريع إعادة تقسيم المدن والقرى وإقامة المشاريع الإنشائية الكبيرة، كالسدود والسكك الحديدية وشق الطرق ومد أنابيب النفط والغاز وإنشاء المطارات والموانئ البحرية. ولقد أدى الحفر لمد أنابيب البترول الى تخريب مدينة تدمر السورية، وهو ما تمثل في تدمير عدد من المدافن هناك، كما أدى إنشاء ميناء طرطوس الحديث إلى هدم بقايا الميناء الفينيقي الروماني، والأمر نفسه

ينطبق على ميناء أوغاريت /رأس شمرا القديم في منية البيضا، حيث أدى إنشاء الميناء العسكري الحديث إلى إزالة كثير من بقاياه القديمة، وفي الرستن أدى قيام السد هناك إلى زوال خان الرستن المشهور، ويدخل في هذا السياق الترميم العشوائي أو الترميم الذي يقوم به أناس قليلو الخبرة والمهارة، أو الذين لا يسترشدون برأي المتخصصين والمهرة في الترميم. ويمكن القول إن أعمال الهدم والتخريب التي ألحقها الإنسان بالمخلفات الأثرية نكاد نجدها في كل الوطن العربي، مما أدى إلى فقدان الكثير منها بقصد أو بغير قصد وذهبت بغير رجعة. ويبقى أن نقول بضرورة تضافر الجهود لحفظ ما بقي منها وصيانته خدمة للأجيال القادمة في مجال الفن والثقافة والاقتصاد.

● الأخطار التي تسببها الطبيعة والإنسان وبعض طرق معالجتها

لدرء تلك الأخطار لا بد من القيام بأعمال من شأنها أن توفر وسائل وقائية وأعمالا إنقاذية للمباني التاريخية المهددة بالأخطار التي تحدثنا عنها سابقا، والتي يسببها الإنسان والطبيعة، ومن أبرز تلك الأعمال مواجهة الأضرار التي تحدثها الطبيعة كالزلازل. ومن الطبيعي ألا يكون في مقدور الإنسان عمل شيء لتلافي الأضرار الزلزالية، حيث تحدث تلك الزلازل فجأة ودون إنذار مسبق إلا قبل دقائق معدودة في أحسن الأحوال، وهذه الزلازل تسبب الخراب للمدن والقرى والمنشآت الكبيرة، وهنا يمكن القول إن جهد الإنسان محدود إزاء الزلازل إلا فيما يتعلق بإخلاء بعض المناطق بهدف إنقاذ الناس من بعض الأخطار. وهناك حدث آخر من أحداث الطبيعة وهو الصواعق، فقد عرف الإنسان إقامة مانعات الصواعق التي تخفف، إلى حد كبير، من الأضرار المحتملة في المباني الأثرية والقلاع التاريخية وحتى المباني الحديثة، وهناك خطر آخر من أخطار الطبيعة وهو خطر الأمطار والسيول، وهذه الأخطار يصعب تجنبها أحيانا، وعليه فلا بد من اتخاذ تدابير وقائية لمواجهتها والتخفيف من أضرارها، ومن تلك الوسائل عمل قنوات أو خنادق حول بعض المدن والقرى لدرء السيول ليسهل تصريف مياه الأمطار بعيداً عن تلك المدن والقرى، ومنها زيادة مقاومة البناء وإصلاح نقاط الضعف التي تقذفها المياه إلى داخل البناء عبر الشقوق الموجودة بالجدران والسقوف أو الأساسات، وهناك عدة طرق لعلاج مثل تلك الحالات عندما تكون الأبنية طينية أو حجرية أو قرميدية... إلخ. وفي حالة سقوف الجدران يمكن علاجها بسد الثغرات والمنافذ ورأب الصدوع باستعمال سائل اسمنتي (الروبة) يناسب تلك الحالة، وأن تستبدل الكحلة القديمة بكحلة جديدة أو مواد أخرى مناسبة، وفي حالة السطوح التي غالبا ما تكون مغطاة بالقرميد أو الصفائح الرصاصة أو الحجر المرصوف أو

الإسمنت أو الطين، فلوقاية تلك السطوح من الأضرار التي تسببها مياه الأمطار لا بد من استكمال نواقص التغطية (التسقيف) وإتقان تلاحم مكونات السقف، كأن يلجأ إلى تغيير السقف أو إصلاح الشقوق فيه، وفي حالة وجود سطح ترابي فمن المستحسن استبدال سطح إسمنتي به.

أما الأساسات العائدة للمباني فهناك عدة طرق لوقايتها من التأثر بالرطوبة وتسرب المياه، فهذه المشكلة سببت متاعب وأضرارا للمباني الأثرية التي تأثرت بها فالمتحف الوطني في حلب والمتحف الوطني في دمشق تضررت مقتنياتهما بسبب المياه والرطوبة العالية المتسربة من مياه نهر بردى أو من المياه المتجمعة في حوض المتحف في حلب، خاصة في فصل الشتاء. ولمعالجة هذا الوضع لا بد من التفكير في التخلص من المياه عن طريق إحداث شبكة للصرف لتصريف المياه بعيدا عن المنشأة المتضررة، وقد تستخدم عدة وسائل لتجفيف المنطقة المتأثرة بالمياه والرطوبة خاصة في المناطق التي ترتفع فيها الرطوبة، مثل حقن الأساسات بالإسمنت أو استخدام طرق العزل لمنع نفاذ الرطوبة إليها، وذلك باستخدام القار أو الريزن resin أو بمواد صناعية غير راشحة.

وهناك مشكلة مهمة ومؤثرة في المباني التاريخية في كل البلاد العربية، وهي نمو النباتات في جدران المباني الأثرية خاصة في المناطق التي ترتفع فيها الرطوبة وترتفع نسبة هطول الأمطار، وقد يجد البعض في قطع تلك الأشجار خلاصا منها، إلا أنه في بعض الأحيان تأتي النتائج عكسية، وتتعقد المشكلة حين تعود الأشجار إلى النمو بقوة أكبر، وقد جربت عدة طرق مثل استخدام قاذفات اللهب أو المواد الكيمائية التي تحقن بها الأشجار ولكنها لم تنجح، ولا تزال الأبحاث جارية على النباتات للتخلص منها، ويذكر أن شركة من شركات الأدوية (سيبا وجيجي) قد نجحت في التوصل إلى إيجاد مركب كيميائي عرضته على مركز الإيكروم Iccrom الذي طبقته على بعض المباني الأثرية في مدينة روما، وأحسب أنها حمامات كراكلا. ويقال إن المركب الكيميائي حقق نتائج جيدة، فإذا كان ذلك صحيحا فإن استخدام ذلك المركب الكيميائي قد يُقدم خدمةً جليلة للمشتغلين في مجال ترميم الأبنية التاريخية في العالم.

ومن الأخطار التي تسببها الطبيعة انزلاق الأرض أو تأثر المباني بالحت أو المناخ كارتفاع الحرارة وشدة البرودة، فهذه الأخطار وإن كان أثرها بطيئا، إلا أنها شديدة الخطر.

ولم يتوصل الإنسان حتى اليوم بخبرته الطويلة إلى حلول ناجعة لدرء الأخطار المناخية، فلجأ إلى حلول عالية الكلفة، مما يعقد المشكلة ويجعلها غير اقتصادية وبالتالي ينصرف الناس عنها

ويمارسـون طرقا أبسط وأقل كلفـة، وإن كانت أقل فاعليـة. كـأن يعمـدوا إلى نقل الزخـارف أو الأجزاء التي تحمل الزخارف إلى المتاحف أو إلى أماكن تتوافر فيها الحماية. وقد نلجأ إلى تغطيتها بمواد خفيفة لإبعاد تأثير العوامل الجوية كما حدث في ماري (تل حريري) عند تغطية القصر الملكي أو ما حدث في أيبلا (تل مرديخ) على نطاق ضيق، وكاد يحدث ذلك في معبد عين دارا، إلا أن التكلفة المالية كانت مرتفعة جدا، هذا إلى جانب عدم نجاعة ذلك الحل حيث لم يثبت بشكل دقيق معرفة الأسباب التي تسبب تقفع حجارة المعبد البازلتية فتقرر إيقاف العمل وأسلوب التغطية، وهذا مألوف في كل العالم العربي عندما يلجأ الأثريون إلى تغطية العناصر الفنية أو الأرضيات الفسيفسائية حمايةً لها من أخطار العوامل الجوية.

وقد يلجأ البعض إلى إقامة الحواجز المصنوعة من مادة السليكات الزجاجية لحجب التأثيرات الخارجية مثل التأثيرات المناخية (حرارة أو رطوبة) عن زخارف أو نقوش بعض السطوح، وتعرف هذه الطريقة بالتزجيج، وقد ثبت في بعض الحالات أن لهذه الطريقة مخاطرها، ذلك أنها تحول دون تنفس الأجزاء المعزولة وتتركها لتتفاعل داخليا، وقد يؤدي ذلك إلى تلف الجزء المحجوب وتشقق الغطاء الزجاجي، وأكبر دليل على ذلك ما حدث لنصب نوبي بالسودان، فقد حدث أن استقدم خبير في الترميم والصيانة للتعرف على أسباب تقشر زخارف النصب، فشخص الحالة على أنها بسبب العوامل الجوية، فأوصى بتغطيته بالمادة الزجاجية سالفة الذكر، والذي حدث أن تفاعلت مكونات النصب داخليا، مما أدى تحول النصب إلى رماد حال تكشفه للهواء.

وفيما يتعلق بمواجهة الأخطار التي تنجم عن السلوك الإنساني وهي الحرائق والهدم والتخريب المقصود أو التمدد العمراني وإشادة الأبنية، فالأمر يمكن أن يكون سهلا إذا توافرت العزيمة والاقتناع بأهمية التراث الحضاري، عندها تسهل المعالجة، ففيما يتعلق بالحرائق، فمن الضروري إبعاد مسببات الحريق في المباني الأثرية، وذلك بتجنب استخدام النار فيها وعدم اتخاذها مستودعا للمواد القابلة للاشتعال أو مقارا لصناعات تستخدم النار فيها كالأفران المتعددة الوظائف، وفي حال وجود ذلك تُتخذ الاحتياطات اللازمة لإطفاء الحريق في حال حدوثها بوسائل لا تسبب ضررا للمباني التاريخية، وتكون في الوقت نفسه مجدية وفعالة، ومن الضروري توافر أجهزة إطفاء الحريق بسرعة متناهية عن طريق ما يتوافر في البناء من أجهزة إطفاء أو عن طريق إدارة مكافحة الحريق في البلدية، كذلك من الضروري فحص التمديدات الكهربائية وإصلاحها حتى لا يحدث ما يسبب إشعال الحريق.

أما استبعاد الأخطار التي تتولد من هدم الإنسان وتخريبه المقصود للمباني التاريخية

والأثرية، أي من جراء قيام ملاك المباني بهدمها أو تغيير معالمها أو إضافة شيء حديث إليها بدافع من مصلحة شخصية أو بسبب جهلهم بأهمية ممتلكاتهم للتراث الوطني، فيتم ذلك بتوعية المواطن وتعريفه بأهمية التراث الحضاري لأنه التاريخ ولأنه الهوية وفي الوقت نفسه فإن تكثيف المراقبة بشكل جيد يؤدي إلى استبعاد كل تخريب أو اعتداء على التراث.

ومن المستحسن التوصل إلى اتفاق مع الجهات الحكومية والخاصة التي تتولى تنفيذ المشاريع الإنمائية لمعالجة الأخطار التي تهدد التراث المعماري في منطقة عمل تلك الجهات من جراء تنفيذ مشاريعها، وحيث أن البلدان العربية بمجملها بلدان نامية وتتطور باستمرار، وعليه توجد مشاريع كبيرة قيد التنفيذ أو نُفذت. ففي مصر مثلا كان هناك مشروع السد العالي الذي كوّن بحيرة كبيرة هي بحيرة ناصر، وقد أوجب تكوّن هذه البحيرة إنقاذ عدد من الآثار المهددة بالغرق والتي تضافرت جهود دولية من أجل ذلك المشروع فقد أُنقذ عدد من المعابد أهمها أبوسمبل وأُهدي بعضها إلى الدول التي ساهمت في المشروع، ناهيك عن إنقاذ آثار كثيرة أخرى، والأمر نفسه نجده في سوريا عندما نفذت مشروع سد الفرات - الطبقة، حيث كوّن السد عند إنجازه بحيرة الأسد (الطبقة) التي غمرت مياهها عددا من المواقع الأثرية وأوجب نقل عدد منها، وكما حدث في مصر حدث هنا، فقد كان هناك تعاون دولي عبر اليونسكو، وقد ساهمت ورشات المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريا في عملية الإنقاذ عبر التنقيب الأثري، وعبر نقل مئذنة بالس (مسكنة ومئذنة أبوهريرة) حيث نُقلت الأولى إلى منطقة مرتفعة بالقرب من مكانها الأصلي، ونُقلت الثانية إلى مدينة الطبقة وقد تم ذلك بكفاءة وإتقان نالا استحسان كثير من الخبراء الدوليين والأجانب، ووفّرا على الحكومة أموالا كثيرة.

وفي السودان كان هناك إنقاذ لآثار غمرتها بحيرة ناصر في بلاد النوبة، وفي العراق وجدت عدة سدود يتعين إنقاذ آثارها من الغرق، منها سد حمرين و«سد حديثة» وسدود أخرى. وفي سوريا هناك سد الفرات وسد تشرين وسد البعث، وكلها في حوض الفرات، وفي حوض الخابور هناك مشروع مماثل لمشروعات سد الفرات وعموما فإن مشاريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية كثيرة في الوطن العربي، وتكاد لا تخلو دولة عربية فيها أنهار من مثل تلك المشاريع، ناهيك عن مشاريع التخطيط والتنظيم في المدن الكبيرة والقرى في الوطن العربي مثل: مدينة دمشق ومدينة حلب ومدينة فاس ومدينة مراكش ومدينتي القاهرة والإسكندرية وتونس، وغيرها من المدن العربية، لا سيما بعد تحسن الوضع الاقتصادي والثقافي والفني لشعوب تلك المنطقة، وظهور الحاجة لمثل تلك المشاريع أمام ضغط التنمية البشرية التي تطلبت التوسع العمراني والمعماري، وبالتالي

شق الطرق وإقامة المباني العامة، كالمدارس والمساجد والمستشفيات والمراكز الثقافية وغيرها من المباني لصالح الإنسان الذي يعيش في تلك المدن، ومن المؤسف القول إن ذلك التطور أدى إلى زوال كثير من الأبنية التاريخية والأثرية بحجة أن لا فائدة منها، فهي تمثل الماضي في وقت أصبح الماضي يشكل عبئا ثقيلا على الحاضر وأهله، إلا أنه من حسن الحظ أن أنقذت بعض المباني من ذلك التخريب لأسباب متعددة. وتعالج هذه المشكلة إذا توافرت الرغبة في الحفاظ على التراث الثقافي، أو التخفيف من الأضرار المحتملة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه أو التخفيف من الأضرار باتباع الخطوات التالية:

أولا: دراسة منطقة المشروع بعناية للتعرف على ما يَضمه من آثار وتراث وممتلكات ثقافية ظاهرة، وتقييمها عن طريق خبراء ومتخصصين في العمارة والعمران والآثار والفنون.

ثانيا: الاتصال بالمشرفين على المشروع للعمل معا، لحفظ المواقع أو المباني التاريخية وعدم تعريضها لخطر الزوال، ما أمكن ذلك، لا سيما عند وضع الدراسات التنفيذية النهائية.

ثالثا: عندما يتعذر تعديل بعض الدراسات المتعلقة بالمشروع، وبالتالي تصبح بعض المباني أو المخلفات معرّضة للزوال، فإنه من الضروري البدء بوضع دراسة ومن ثم خطة لإنقاذها بالسرعة الممكنة، كما حدث في مشروع السد العالي في مصر وسد الفرات بسوريا وغيرها من السدود، وفق ما ذكرناه سابقا في المشاريع الإنمائية في الوطن العربي.

ومن الأمثلة التي حدثت في دمشق عندما تعذر تعديل المخطط التنظيمي، حسب قول بعض المخططين في أمانة العاصمة آنذاك (محافظة مدينة دمشق اليوم)، فقد تقرر نقل بعض المباني الأثرية المهددة، فقد نقلت التربة الحافظية وتربة المدرسة الشبلية وكلتاهما تعودان إلى العصر الأيوبي، حيث نقلتا إلى حديقتين متجاورتين بالقرب من مكانهما الأصلي، وقد اتبع في طريقة النقل تلك الطرق التقليدية المعروفة، حيث دُرست الجدران ورُقمت حجارتها حجرا حجرا، ثم أُعيدت إلى المكان الجديد بعد صيانتها. ومن جانب آخر فقد ذهبت المدرسة النورية الزنكية في منطقة الحريق عندما تعذر تعديل المخطط في منطقة الحريق بدمشق، ومن المؤسف القول إن كثيرا من المباني الأثرية أو التراثية قد زالت بهذه الطريقة في دمشق وغيرها من المدن الأخرى.

والحق أقول إن مثل تلك الأبنية التي هُدمت وأُزيلت تمثل مرحلة تاريخية مهمة لا يمكن تعويضها، وكان بالإمكان إنقاذها بطريقة أو بأخرى لو كانت هناك رغبة ونية لدى المخططين لإنقاذها ولكن لم يتم ذلك بسبب عدم وجود خلفية تراثية لدى المخطط العمراني أو المهندس المعماري الذي يتولى التخطيط، فهناك أمثلة كثيرة صادفناها إبان

العمل في هذا المجال، أذكر منها: أن أحد المهندسين كان يحضر أعمال اللجنة الإقليمية لتخطيط المدن والقرى، وكانت تلك اللجنة منبثقة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعندما جاء دور المخطط التنظيمي لإحدى المدن السورية القديمة، اعترض هذا المهندس على حفظ المركز التاريخي للمدينة وقال لماذا هذا ؟ لا بد من إزالته للاستفادة من أرضه لإقامة الأبنية الحديثة، فلماذا نحافظ على الماضي وهو رمز تخلف للبلد؟ ولكن تَصدى له كثير من المهندسين الموجودين في اللجنة وسفهوا آراءه وذكروا له أن المحافظة على التراث عملية دولية متعارف عليها، ولا تستغرب أن ذلك المهندس أُوفد فيما بعد للدراسة وحصل على الدكتوراه، وعاد إلى أرض الوطن ليتولى عمادة كلية الهندسة المعمارية في إحدى الجامعات، فتأمل كيف يكون الوضع مع طلابه إذا لم يتغير. وأغلب الظن أن آفاقه المعرفية قد توسعت في أثناء الدراسات العليا، إن هذا الوضع تكرر بكل تأكيد في الوطن العربي، ولكن التقدم العلمي والثقافي في البلاد العربية يساعد على انحسار تلك الظاهرة، ولن يمر وقت طويل حتى تتقلص بنسبة كبيرة جدا أو تنتهي وعندها ستكون الفرحة لدى دعاة حفظ التراث التاريخي والأثري كبيرة جدا.

ومن أمثلة النقل الأخرى، تلك التي تحدث بسبب مشكلة الغمر في بعض المناطق، فقيام سدود تحجز خلفها بحيرات كبيرة، مما يؤدي إلى غمر كثير من المباني التاريخية، وقد حدث هذا عند تنفيذ الجمهورية العربية السورية مشروع إقامة سد الفرات وسدود أخرى على الأنهار في سوريا أو في العراق أو في غيرها من البلدان العربية، حيث كانت هناك حملات دولية لإنقاذ التراث الحضاري في هاتين الدولتين، هذا إلى جانب السدود الأخرى التي أقيمت على جانب الأنهار في سوريا مثل نهر الخابور. ففي سوريا نقلت مئذنة مسكنة من مكانها القديم الذي كان مهددا بالغمر إلى مكان جديد مرتفع، كما نقلت مئذنة أبي هريرة من مكانها القديم إلى مدينة الطبقة على نحو ما أسلفنا، وقد تم النقل بمهارة فائقة حيث تولى ذلك خبراء محليون من سوريا، إذ سبق أن جرت دراسة المئذنتين ودرست درجة مقاومة القرميد الذي بنيتا به، بعد ذلك جرى تقطيع المئذنتين إلى قطع تكاد تكون متساوية بعد تقويتها بأربطة حديدية، تغلفها أغلفة مطاطية حتى لا يتأثر القرميد بالأربطة الحديدية، وقد نقلت القطع بحذر شديد إلى الأمكنة الجديدة، وأُعيد تركيبها هناك بحذر شديد، وقد تطلب الأمر إقامة قاعدة لكل مئذنة من الإسمنت المسلح بالحديد لتستطيع تحمل ثقل المئذنة، وبعد الانتهاء من تركيبها رُقمت وجرى ربط القطع بالإسمنت والقضبان الحديدية، ولا يفوتنا هنا القول إن الأمر تطلّب مهارات من المهندسين والعمال من نوع خاص، لأن هذه العملية وضعت الخبرة المحلية في امتحان صعب اجتيز بنجاح. وقد تكرر الأمر نفسه في العراق بالطريقة نفسها

عندما نقلت مئذنة عانة من الجزيرة إلى مكان جديد، وتكرر الأمر في مكان آخر في الوطن العربي ونُقلت أوابد أثرية من دون تقطيع.

صيانة الأبنية الأثرية والتراثية وزخارفها

عرضنا سابقا لنماذج كثيرة من الأبنية التي يتعين حمايتها وصيانتها، وقد واجهت القائمين عدة مشاكل حُلت بالتعاون مع الأجهزة الصيانية المتوافرة في البلاد على الرغم من التشكيك بقدرة الأجهزة المحلية الصيانية على حل تلك المشاكل المعقدة التي برزت أثناء العمل، وفي بعض الأحيان يتطلب الأمر صيانة الزخارف التي تزين الجدران والسقوف والأبواب والنوافذ أو الفسيفساء أو الرخام أو الرسوم الجدارية (الفريسك) أو القاشاني أو الخشب أو الجص أو الزجاج الملون والمعشق وغيره، ولكل منها متخصصون في الصيانة، ومواد خاصة لصيانتها، إن صيانة هذه المواد تحتاج إلى ترو ودراسة كافية للتعرف على خاصية كل مادة بمفردها، حتى لا يتعرض من يتصدى للصيانة والترميم لصعوبات أثناء قيامه بالعمل، ومن تلك الصعوبات استكمال النواقص في البناء التاريخي أو البناء الأثري، خاصة فيما يتعلق بالزخارف والنقوش وإكمالات البناء، سواء كان مبنيا من الحجارة أو من القرميد الذي يعود إلى عصور مختلفة، فعند التصدي لصيانة هذه المباني وإكمال النواقص لا بد من الدراسة الشاملة والمقارنة بالمباني المعاصرة في العالم الإسلامي في فترته التاريخية حتى يأتي العمل قريبا من الكمال، إذا لم يكن هناك وضوح في الرؤية لدى الصائن أو المرمم عند إكمال العناصر الناقصة، فالأجدى من وجهة النظر العلمية، عدم المخاطرة وتصور أو ابتداع متممات خيالية، بل الأفضل إبقاؤه دون إتمام أو إتمامه من دون زخارف أو كتابات تجنبا للوقوع في خطأ يرتد على تاريخ المبنى وعلى عمارته، وبالتالي قد يضلل ذلك المؤرخين والأثريين والمعماريين فيما يتعلق بتاريخه. أما إذا كان الأصل أو جزء منه موجودا فعند ذلك يسهل الأمر وتستكمل النواقص وفقا للأصول الموجودة، ومن أمثلة ذلك تجديد سقف المدرسة الجقمقية بدمشق التي دُمرت بقنبلة إبان الحرب العالمية الثانية، ولم يبق من السقف سوى جسر خشبي واحد عليه دهان زخرفي منفذ بالألوان وقطعة من الألواح الخشبية التي تعلو الجسر، وجدير بالذكر أن هذه المدرسة تعود إلى الفترة المملوكية (القرن الخامس عشر الميلادي)، وهناك مثال آخر على تجديد السقوف وهو تجديد سقف قاعة العرش بقلعة حلب والطريقة التي جُدد بها، حيث كان السقف مندثرا تماما ولم يبق منه أي جزء يمكن أن يساعد على تصور تقنية ورسوم السقف.

اختلف المرممون والذين يتصدون للصيانة من أهل الاختصاص من معماريين وأثريين

ومؤرخي فن وغيرهم، في أصل السقف وشكله وما يتصل به، وتساءلوا فيما إذا كان على شكل قباب أو على شكل مستو، يقوم على عقود أو قبوات. وبعد استشارة الخبراء ومناقشة الموضوع معهم على الطَّبيعة جرى تجديده على نمط السقوف العثمانية المكونة من جسور وألواح خشبية مزينة بالنقوش والرسوم المنفذة بالدهان واستخدمت سقوف عدة جرى انتزاعها من البيوت الدمشقية، لقد كان الحل في الواقع مغامرة لجأ إليها المرممون لافتقادهم الأصل الذي يمكن البناء عليه واتباعه في الترميم.

وهناك مثال ثالث مشابه لعمليات الصيانة والترميم التي حدثت في قصر العظم بدمشق، والذي يعود إلى العصر العثماني من القرن الثامن عشر الميلادي، فقد وجدت بعض الغرف من دون سقوف، فقام المرممون بنقل سقوف معاصرة لسقوف القصر من بيوت دمشقية ووضعها مكان السقوف المفقودة في القصر. وهي الطريقة التي تمت في ترميم قصر العظم بحماة المشابه والمعاصر لقصر العظم بدمشق.

أهداف الصيانة والترميم

يكون الترميم وتكون الصيانة في الأصل لإحياء التراث الوطني والحفاظ عليه لأنه، كما ذكرنا، الشاهد الحي على تاريخ الوطن والشعب، ومن هنا جاء الاهتمام بإحياء دراسة المخلفات الحضارية واستنطاقها للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أنتجت ذلك التراث. وحتى يكون الترميم ذا جدوى اقتصادية جرى استخدام المباني المرممة في وظائف مناسبة تتلاءم مع وظيفتها الأساسية، فقد استخدم قصر العظم بدمشق كمتحف للتقاليد والصناعات الوطنية، واستخدم قصر العظم بحماة كمتحف للآثار والفنون الشعبية، واستخدم بيت أشقباش بحلب كمتحف للفنون الشعبية، كما استخدمت التكية السليمية كمتحف حربي والتكية السليمانية كسوق للفنون الشعبية وغيرها الكثير في سوريا، وكان ذلك الاستخدام موفقا في بعض الحالات، إلا أنه لم يكن كذلك في أحيان أخرى.

ونجد الأمر نفسه في القاهرة وبغداد وتونس والجزائر والمغرب (فاس ومراكش)، حيث إن هناك عددا من البيوت القديمة رممت وجرى إحياؤها لتوظيفها في وظائف مناسبة، ويعد هذا استثمارا لتلك المباني التاريخية، ويمكن أن يكون ترميم بعض المباني مناسبة لإحياء بعض الفنون الزخرفية والصناعات الخشبية كما حدث في قلعة حلب بقاعة العرش ومكتب عنبر بدمشق. لقد ساعدت هذه المشاريع على توفير كادر فني لإحياء بعض الصناعات التي كانت في طريقها إلى الزوال كالزخرفة والتجزيع والفسيفساء والجص وغيرها، وانتقل بعض أولئك الفنانين المهرة إلى إعداد السقوف

الخشبية الملونة وأعمال الجص في بيوت الأغنياء ورجال الدولة في سوريا والسعودية وسائر دول الخليج نظرا لتوافر الإمكانات المالية لدى هؤلاء الناس.

صيانة وترميم المدن والمراكز التاريخية

في مقدمة الاهتمام بالتراث الثقافي كان الاهتمام منصبا على المباني بصورة مستقلة، من دون النظر إلى المحيط وما يحتاج إليه من صيانة أو ترميم، وتطور الأمر إلى الاهتمام بالأحياء التاريخية أو المراكز التاريخية بالمدن، ثم تحول الأمر إلى الاهتمام بالمباني ومحيطها، وبالتالي المحافظة على البيئة التاريخية للحي وعلى النسيج العمراني الذي يتكون منه الحي التاريخي أو المركز التاريخي. وعليه أصبحت عملية الصيانة أكثر شمولا وتعقيدا، حيث شملت التاريخ والآثار والفن والاقتصاد والاجتماع والطرق وتمديدات المياه والمجاري والسكان... إلخ، لأن الغرض من الصيانة في المدينة القديمة يرمي إلى المحافظة على المدينة بسكانها ومبانيها واقتصادياتها وتقديم الخدمات لهم، أي أننا نهدف إلى حماية وصيانة كل ما يساعد على بقاء المدينة حية تنبض بالحركة والخلق والإبداع. ولضمان استمرار هذه الحياة فلا بد من ربط الأحياء التاريخية بالمدينة الحديثة حتى تستمر الحياة بها، إضافة إلى المحافظة على مكوناتها والسهر على ترميمها وتوظيف ما يمكن توظيفه.

لا يزال يوجد كثير من المدن التاريخية أو الأحياء التاريخية بالمدن تؤدي وظيفتها على أحسن وجه، قد يعود بعضها إلى عصور سابقة لدخول الإسلام إليها. وبعد دخول الإسلام حافظ المسلمون عليها لأنهم مع الحضارة ومع حركة التاريخ، بل ساعدوا تلك المدن على ترتيب نفسها لتلبي المطالب المستجدة مع دخول الإسلام إليها، فهناك مدن كدمشق وحلب وفاس والموصل والقدس وغيرها لا تزال حية وتلبي مطالب سكانها وحاجاتهم بكفاءة واقتدار، مع أنها ظلت مهملة فترة طويلة من الزمن بسبب الفقر والجهل والاستعمار وعوامل أخرى كثيرة، لكن بعد أن تحسن الوضع الاقتصادي لبعض البلاد العربية ونالت تلك البلاد حريتها وأخذت قسطا وافرا من العلم والثقافة، تبيّن لها أهمية الحفاظ على تلك المدن التي تدل على ثقافة وحضارة أهلها، وبالتالي شعر الناس بضرورة حماية تلك المدن وصيانتها وترميمها.

وإذا أمعنّا النظر في مكونات تلك المدن التاريخية، نجد فيها كثيرا من المزايا والصفات التي أسهمت في صُنعها الفنون المعمارية التي سادت في عصور مختلفة، هذا إلى جانب التقاليد والعادات وظروف الحياة، والبيئات الجغرافية والاجتماعية إلى جانب أحداث التاريخ.

تتباين مواقف الناس من تلك المدن التاريخية، وخاصة المثقفون الذين منهم، من يرى أنها عبء عليهم وعلى حياتهم وعلى التاريخ وأنها رمز التخلف، لذلك سعوا - بشتى الطرق - في مرحلة من المراحل للتخلص منها، فبدأت تتعرض تلك المدن التاريخية لخطر الزوال بسبب التوسع العمراني والمعماري الحديث خاصةً أمام حضارة الإسمنت الأسود المسلح. وأخذت مشاريع التنظيم الحديثة تُزيل كل قديم لتحل محله الجديد، ويساعد هذا العمل من دون شك على خلخلة وإرباك حياة الناس وانقطاع الصلة بين الماضي والحاضر في المدن العربية، وفي المقابل يوجد طرف ثان يعتبر الحاضر امتدادا للماضي ومكملا له، وإن تخريب الماضي يؤدي بالضرورة إلى تخريب الحاضر والمستقبل ويولد ثقافة هجينة وحضارة وليدة مشوهة لا ترقى إلى تحديات العصر ومشكلاته المعقدة، وأخذ هذا الطرف يبذل جهودا مكثفة للحفاظ على تراث الماضي ومخلفاته في المدن التاريخية على الصعيدين المحلّي والدولي، كما عقدت المؤتمرات والندوات العلمية التي وضعت قواعد وضوابط ومناهج لصيانة وحفظ التراث الوطني، وأقرت بالتالي ضرورة صيانة المدن التاريخية وترميمها دون المساس بقيمتها التاريخية والفنية، كما أقرت في الوقت نفسه إقامة المراكز التدريبية لتوفير خبراء وعمال مهرة، للعمل في صيانة وترميم ما يحتاج إلى صيانة وترميم من مكونات المراكز التاريخية.

وللتدليل على الأهمية التي نالتها المدن التاريخية أو الأحياء القديمة في العالم، بعد تهدم الكثير منها إبّان الحرب العالمية الثانية، خاصةً في أوروبا الشرقية، بذلت جهود كبيرة لإعادة بناء المراكز التاريخية التي دمرت مثل وارسو وبراغ وغيرها، فبدلا من إزالتها انتهازا لفرصة تدميرها وإقامة مدينة حديثة مكانها، قاوم المسؤولون ذلك بعناد وإصرار على ضرورة إعادة بناء المراكز التاريخية إلى حالتها التي كانت عليها قبل الحرب.

وفي العالم العربي وضعت خطط ومشاريع حديثة للاهتمام بالمدن التاريخية مثل:

مدن دمشق وحلب وفاس والقاهرة والقدس وبغداد وصنعاء وغيرها، ولا شك في أن تكون المخططات والدراسات قد واجهت معارضة شرسة تُعبر عن الصراع بين دعاة المحافظة على القديم ودعاة التخلص منه، وبسبب ذلك الصراع فقدت المدن كثيرا من مبانيها التاريخية ونسيجها العمراني.

وللارتقاء بتلك المدن التاريخية وصيانتها وحفظها يمكن اقتراح الإجراءات التالية:

١ - وضع الخطط لإحياء المدن التاريخية بتفعيل البنى التحتية فيها، كتمديدات الماء والكهرباء والهاتف وإصلاح الطرق والأزقة.

٢ - من الضروري أن تقوم الدراسة الصيانية في المدن التاريخية في إطار مشترك بين لفيف من الخبراء والاختصاصيين في العمارة والعمران والتاريخ والآثار والكتابات

والاجتماع والإحصاء والاقتصاد، لأن مثل هذه التخصصات ضرورية للإحاطة بالمشكلات الأساسية للمدينة التاريخية والهدف من تلك الدراسات هو المساعدة على إبقاء المدينة حية بسكانها وفعالياتها من دون المساس بالقيم الحضارية والفنية فيها.

٣ - عدم ترك المدن التاريخية أو المراكز التاريخية منها للإهمال والهجر وعبث العابثين بها أو محاولة تحويلها إلى متحف، وبذلك تتعطل الحياة التي نحرص على بقائها، وعليه من الضروري تفعيل وظيفتها وإعطاؤها الدور الذي يتناسب مع وضعها كجزء من المدينة الحديثة لبعث الحياة فيها، فالنشاط التجاري والمهني والتعليمي والسكني من ضرورات حياة المركز التاريخي.

٤ - بناءً على الدراسة التي تجري، وعلى ضوء النتائج المتحصلة يجري توثيق المركز التاريخي على أنه يشمل التخطيط والعمارة والتصاميم ومواد البناء، كالطوب أو الحجارة والأخشاب والحديد والرقة وغيرها، كما يشمل التوثيق بالصور والمخططات والرسوم والكتابات.

٥ - من خلال الدراسات يجري التعرف على المشاكل التي تعانيها المدينة القديمة مثل: الرطوبة، التآكل الذي يصيب العناصر الفنية والمعمارية ومحاولة صيانتها عند الحاجة إلى صيانتها.

٦ - محاولة استخدام البيوت غير المشغولة في وظائف مناسبة كالوظائف الثقافية والاجتماعية، كأن تستخدم بعض الأبنية كنواد ثقافية للأطفال ونواد للفنانين ومكان للممارسات الفنية وغيرها من الأعمال المناسبة.

٧ - وضع ضوابط للبناء والصيانة والترميم في المدينة القديمة، ووضع ضوابط للمرور ومراقبة أعداد السكان، إذ لا يجوز أن يطلق الأمر على عواهنه ويسمح للسيارات الكبيرة والصغيرة بالمرور في الحي القديم، كما لا يجوز السماح بتدفق السكان بأعداد كبيرة من الريف للإقامة في البيوت الأثرية، فقد يسبب ذلك تقسيم البيوت الأثرية وتخريبها.

٨ - ضرورة استمرار عمليات الصيانة والترميم في المدينة القديمة أو في المركز التاريخي، لأن ذلك يبقي الأبنية الأثرية في حال مناسبة للاستخدام والزيارة، والصيانة مطلوبة قبل الترميم وبعده، وتتلخص في حماية المبنى من الأخطار المحدقة به، سواء كانت دائمة أو طارئة، ولا بد من اشتراك جميع الفعاليات في تلك العملية، إضافة إلى الجهات الرسمية التي تسهر على صيانة وحماية المباني التاريخية والنسيج العمراني مثل: دوائر الآثار ودوائر الأوقاف (على اعتبار أن كثيرا من الأبنية التاريخية كالمساجد والزوايا والتكايا والأسواق... إلخ. مملوكة للأوقاف) والجامعة وغيرها من الفعاليات

القادرة على العطاء في هذا المجال مثل الفعاليات الشعبية منها المخاتير وشيوخ الحارات ووجهاء الحارات والمتنفذين فيها، وإشعار هؤلاء بأن هذا التراث منهم وإليهم ومن الضروري الحفاظ عليه وصيانته لأنه هوية الشعب وعزّته وفخاره، يورث ذلك الآباء للأبناء.

وباختصار: إننا نريد الحفاظ على مدننا التاريخية لتظل بأصالتها وتطورها العمراني المعماري والفني، فهي المرآة التي نرى أنفسنا فيها، دون الإخلال بالتوازن الديموغرافي والاقتصادي، فنحن بحاجة إلى مدينة تنبض بالحياة والحركة الفاعلة، باسمة تثير الإعجاب دون ندوب وتخرشات تؤذي مبانيها وساحاتها، حتى تؤدي وظائفها على أكمل وجه دونما زحام بالسكان والسيارات والحركة الاقتصادية وغيرها.

فإذا ما تيسر ذلك وهو أمر ليس سهلا، نكون قد أبقينا المدينة التاريخية لسنوات طويلة أو نجحنا في الحفاظ عليها وأفسحنا المجال لأنفسنا ولأبنائنا للتمتع بالتراث الحضاري والعمراني والمعماري الذي أصبح اليوم في مدننا العربية الإسلامية قليلا يتهدده الخطر. فالقاهرة الإسلامية ذهبت إلا من بعض المباني، والقدس في طريقها إلى الذهاب أو تكاد نتيجة للسياسة التهويدية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية وغياب الصيانة، وجل المدن العربية الإسلامية ليس بعضها بأحسن حالا من بعض، فدمشق وحلب وبغداد وصنعاء وغيرها، على الرغم من وجود مؤسسات خاصة لصيانتها، إلا أنها تتراجع يوما بعد يوم أمام زحف البناء الإسمنتي الحديث، وجشع تجار البناء وطمع أصحاب الأراضي والعقارات، وضعف الأجهزة القائمة على صيانة المدن وحفظها.

والآن سنتحدث عن بعض نماذج المدن التي تجري فيها الصيانة في الوطن العربي، وتعود إلى بيئات مختلفة إلى حد ما، على مستوى الوطن العربي، ولنبدأ بمدينة القدس الشريف وبعدها مدن الشارقة - دمشق وحلب ثم صنعاء وفاس وغيرها وذلك على التفصيل التالي:

أولا: مدينة القدس القديمة

لقد اغتصبت السلطات الإسرائيلية مدينة القدس عام 1967، ومنذ ذلك التاريخ أخذت تهوّد القدس، حيث هَدمت حارة المغاربة لفتح الطريق إلى ساحة البراق الشريف أو حائط (المبكى كما يسميه اليهود) ومنعت الصيانة والترميم لأبنية القدس لتظل في وضع مهترئ ثم تهدمها السلطات الإسرائيلية بحجة أنها آيلة للسقوط، وقد حاولت دائرة الأوقاف الإسلامية القيام بترميم بعض الأبنية الأثرية، لكن إسرائيل لم تكن تنظر إلى ذلك بعين الرضا، وقد عمدت تلك السلطات إلى دفع أحد المأجورين الأجانب إلى

حريق المسجد الأقصى وقد تأثر المسلمون كثيرا لذلك الحدث العنصري، فتأسست هيئة لترميم وصيانة المسجد الأقصى حتى أنجز في وقت قياسي، وقامت منظمة المؤتمر الإسلامي التي أسست من أجل القدس وحمايتها وقدمت تبرعا سخيا لصيانة المباني الأثرية، ومن أجل مدارس القدس ومساعدة بعض العائلات الفقيرة، ثم جاءت جامعة الدول العربية فأقامت «مركز توثيق وصيانة وترميم القدس الشريف» وذلك باقتراح من مجلس وزراء الإسكان العرب، ولكن سرعان ما نقل إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لقد قام المركز قبل نقله إلى المنظمة بتقديم الدعم المطلوب لترميم بعض المباني المختارة في القدس ووضعت خطة طموحه لذلك، ولكننا لا نعرف ما تم بشأن المركز بعد نقله إلى المنظمة العربية، ففي السابق كُنت على صلة بالمركز حيث كنت عضوا في مجلس إدارته.

وقد سجلت اليونسكو مدينة القدس الشريف في سجل المدن المهددة بالخطر ومنحتها بعض المساعدات، ولا تزال القدس ترزح تحت نير الاحتلال المستمر في تغيير معالم القدس الإسلامية وتهويدها. وتتعاظم مشكلة صيانة مباني القدس يوما بعد يوم وتنتشر الأمراض في الحجارة وتتآكل عناصرها المعمارية والفنية، وتتخلخل المباني ومن ثم تسقط، وعلى هذا فهي سائرة نحو الهدم والاندثار، ولا بد من وقفة جادة لإنقاذ هذه المدينة مما ابتليت به، لقد حدث حادثان خطيران أخّر أحدهما محاولة وضع حجر الأساس لإقامة الهيكل الثالث المزعوم في ساحة البراق الذي تصدت له الجماهير الفلسطينية وأفشلت خطط جماعة أمناء الهيكل التي تدعم ذلك المشروع، والحدث الثاني وهو احتلال بيت الشرق الفلسطيني وثمانية مكاتب فلسطينية أخرى بالقدس كانت ترعى المصالح الفلسطينية كالتربية والاقتصاد وغيرها، أما بيت الشرق فله من الأهمية بمكان من حيث مراقبة وضع القدس ورصد التعديات الصهيونية ومحاولة التصدي لها، وكذلك يقوم بدور مهم في تزويد الساسة والخبراء بما يحتاجون إليه من دراسات وخرائط وإحصاءات.

ثانيا: الشارقة / دولة الإمارات العربية المتحدة

يتحدث «لوريمير» في الدراسة التي أعدها عن مدينة الشارقة عام 1902م قائلا: «كان عدد المباني الحجرية كبيرا، ولكن غالبية بيوت المدينة كانت عبارة عن جريد النخيل، وكانت الشوارع تتكون من أزقة متعرجة بين جدران سعف النخيل». والمباني الحجرية التي ورد ذكرها وهي عبارة عن حجر غشيم أحمر يُستخرج من مياه الخليج، ثم يُغسل من المحتويات الملحية بوساطة مياه الأمطار ويترك ليجف، وهناك عدة أماكن في الخليج على شاطئ الشارقة يمكن استخراج حجارة البناء منها.

وتتميز مباني الشارقة بميزتين معماريتين أساسيتين تسيطران على المشهد الحضري لمدينة الشارقة، وهما البرج الهوائي «البادجير» وغرفة الطابق الأول (المربع). ويظن جراهام أندرسون أن فكرة البادجير «البرج الهوائي» جُلبت من إيران حيث حملها الإيرانيون إلى الشارقة، ويضيف أن هناك عناصر معمارية ذات أصل إيراني توطنت بالشارقة وغيرها من الإمارات العربية.

لقد واجهت قضية صيانة التراث مشاكل كثيرة في مدينة الشارقة، منها الثراء المفاجئ الذي نتج من اكتشاف النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان لذلك الثراء أثر إيجابي وآخر سلبي في المجتمع العربي في الشارقة ودولة الإمارات، فأثره الإيجابي تمثل في انتشار التعليم وتحسن الوضع الصحي وازدهار العمران. أما الأثر السلبي فكان في محاربة القديم: العمران التقليدي والعادات والتقاليد المعروفة والفنون والحرف والصناعات التقليدية، إذ سرعان ما هجر الناس قديمهم وتوجهوا نحو الجديد رغبةً في الحصول على عمل أكثر سهولة ورغبة في رفاهية العيش والسكن، لقد استبدلت بالعمارة التقليدية المحلية ناطحات سحاب مقارنة مع البيوت التقليدية قليلة الارتفاع التي كانت سائدة، والخيام وبيوت الحجر التقليدية التي كانت تتعايش مع المنائر والمآذن والبادجيرات، والآن تغير كل شيء في جميع المجالات في المهن الجديدة والوظيفة الحكومية وغيرها مما هو أكثر سهولة من مهن الأجداد، هذا إلى جانب أن نوعيات المأكل والملابس تغيرت، واختلت القيم والموازين بين القديم والجديد، وعليه ساد البناء الجديد وانتشر على حساب المباني القديمة والحيز القديم للبيوت والمساجد والأسواق والقلاع والحصون، كما ساعدت الثروة الجديدة على شق الطرق والشوارع وإقامة العمارات الجديدة، وجاء الكثير من أصحاب الثقافات الجديدة طلباً للرزق، فتغيرت ملامح الوطن، وعندما استفاق أهل الوطن من هول المفاجأة، كانت الأحياء التقليدية في مدن الإمارات قد اختفت أو كادت تختفي، وتحتم على أصحاب القرار وأهل الرأي البحث عن حل لهذه الكارثة التي ظهرت في اختلال العمران والشخصية واعتلال النفس والروح، أي ببساطة تحطيم «الذات والهوية». وقد حاول بعض الحكام الغيورين على صيانة التراث وأهل الرأي تدارك الأخطار المحدقة بالتراث الوطني، لكن التحدي كان كبيرا جدا، وكانت المعركة تحمل عنوان التحدي، فكانت المعركة بين الحديث المسلح بالمال والعلم وأصحاب النفوذ وبين القديم الآمن بين أخذ ورد، وحُسمت المعركة لصالح الماضي وحماية القديم على يد جماعة من المهتمين، كان على رأسهم صاحب السمو حاكم الشارقة الدكتور سلطان بن محمد القاسمي الذي رأى في التراث، الحاضر والمستقبل، والتاريخ والهوية، فكانت هذه فرصة مناسبة للحفاظ على ما بقي من مخلفات الماضي من المباني التراثية في الشارقة ودبي والعين ورأس الخيمة وغيرها من الإمارات، لقد نجحت جبهة المنادين بحفظ التراث في الإبقاء على

بعض الأحياء في دبي والشارقة، وهذا أمر مهم في ظل التحدي الخطير الذي جاءت به الثروة المادية الحديثة.

وبهذه المناسبة لا بد من الاعتراف لأهل الفضل بفضلهم في المحافظة على التراث، فمعظمهم من شيوخ الإمارات ولفيف من المثقفين وعلى رأسهم صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فقد أخذوا يولون التراث عناية خاصة ويشجعون على حمايته ودراسته ونشره، فها هو نادي تراث الإمارات بفروعه وأقسامه ومنها مركز زايد للتاريخ والآثار ينشر الوعي بين المواطنين، ويشجع على حماية التراث بأشكاله، وقد تُوج عمله هذا بعقد مؤتمر لآثار الإمارات أخيرا في أبوظبي برعاية سمو الشيخ سلطان بن زايد، وها هي دبي تُحدث قسما للمباني التاريخية في إطار البلدية، وقامت بجهود طيبة في الصيانة والترميم، ناهيك عن تأهيل بعض القصور والبيوت التي كان يشغلها الشيوخ لاستخدامها كمتاحف ومقار للنشاطات الثقافية، كما هي الحال في العين ورأس الخيمة وأبوظبي والشارقة.

ومن المشاكل التي تواجهها عملية صيانة وحفظ التراث في مدينة الشارقة عوامل التعرية وتداعي البيوت المهجورة، وفي العادة يبدأ التداعي في مثل تلك البيوت بانهيار السقوف ومن ثم تتسرب مياه الأمطار الشتوية، حيث تُضعف طبقات الجير والجص وتفسد حصائر سعف النخيل، إذ لا يلبث أن ينهار السقف سريعا خاصة عندما تتوقف أعمال الصيانة، حيث تهاجم الحشرات العناصر الخشبية فيه وتتلفها، أو عندما ينهار السقف تتعرض الجدران للتعرية والتآكل كما تتم تعرية الجص الهش والجص الجيري بوساطة الرياح والأمطار، مما يسبب تعرية الحجارة التي تكوّن البناء، وبالتالي لا تلبث أن تنهار الطوابق السفلية ثم الطوابق العلوية.

وهناك مشكلة ثانية هي مشكلة زيادة الرطوبة التي تسبب تملح الجدران نتيجة تسرب المياه الراشحة من البحر القريب، ويزداد أثرها مع ارتفاع منسوب طبقة المياه الذي ينتج عن تصريف المياه والصرف الصحي غير المتقن والحاجة إلى خدمات المياه، وهذه المشاكل ليست محصورة في الشارقة وحدها، بل هي موجودة في العديد من مدن الساحل الإماراتي، ومن المشاكل الأخرى التي تتسبب في خلخلة المباني التراثية حركة مرور السيارات الكبيرة والصغيرة في الشوارع التي شُقت، وحركة حفر أساسات الأبنية العالية القريبة من الأبنية التراثية.

خلاصة القول إن جهدا كبيرا قد بُذل في صيانة المباني التراثية وترميمها في مدينة الشارقة بفضل توجيهات صاحب السمو الحاكم، ولكن ما زال الكثير مما يتطلب عمله كيفا وكما، ولا يغيب عن البال أن معظم مباني الشارقة هي مبان تعود

إلى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ومن المهم الحفاظ عليها لتكون عبرة للمعتبر.

ثالثا: دمشق وحلب

أقيمت بدمشق هيئة دولية لصيانة وحماية مدينة دمشق القديمة، وهي تتألف من مجموعة من الخبراء من المديرية العامة للآثار والمتاحف وخبراء دوليين آخرين، كما أقامت محافظة دمشق دائرة لحماية مدينة دمشق القديمة وصيانتها يعمل فيها عدد من المهندسين والفنيين، وقد قطعت شوطا كبيرا في أعمالها وقدمت نتائج باهرة. وفي حلب قامت مديرية الآثار بأعمال متفرقة في ترميم المباني الأثرية في قلعة حلب وبيت أشقياش والحمام الناصري وبيت حميد الدين (إعدادية سيف الدولة) وغيرها الكثير، وأخيرا أقامت بلدية حلب بالتعاون مع مؤسسة ألمانية فنية مركز إحياء مدينة حلب القديمة، وبدئ بدراسة أحياء مختارة من المدينة خاصة البنية التحتية منها توطئة للاضطلاع بمشروع كبير يشمل كثيرا من المباني والنسيج العمراني للمدينة. إن الأعمال التي تمت في حلب ودمشق أعمال تبشر بالخير وواعدة في الوقت نفسه، ولكن لا بد من الاستمرار وشمول المدينة القديمة كلها خاصةً في حلب.

رابعا: صنعاء

لمدينة صنعاء والمدن اليمنية الأخرى طراز خاص في العمارة، وهو منتشر في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية في صنعاء وذي جبلة وتعز وشبام وتريم وغيرها الكثير، وقد أقامت الدولة هناك مؤسسة لصيانة المدن القديمة والحفاظ عليها، وهي تعمل باستمرار ولكن نقص التمويل والكوادر الفنية جعل الأعمال بطيئة. ولكن التنظيم الحديث بما يحمل من أخطار التجديد يشكل خطرا على المباني اليمنية، فمن الضروري الوقوف بحزم أمام هجمة التحديث والعمل على إيقافها، فاليمن زاخرة بالتراث المعماري اليمني المميز. لقد تضرر كثير من المباني التراثية في حضرموت، وهجرها أصحابها في شبام وتريم وغيرها، والأمل في أن تسعى الدولة لإزالة أسباب الهجر ومن ثم القيام بالصيانة والترميم، كما نأمل في أن تظل صنعاء محافظة على تراثها المعماري لتبقى درة في تاج المدن العربية.

خامسا: مدن المغرب العربي فاس وتونس والقيروان

أجريت أعمال صيانية وترميمية في هذه المدن لا تقل أهمية عن تلك التي جرت في الشارقة وصنعاء ودمشق أو حلب، فمدينة كمدينة فاس المغربية غنية بالمباني الأثرية

والأخشاب الجميلة، وقد أقامت المملكة المغربية هيئة دولية للحفاظ على مدينة فاس، يُشرف عليها نفر من الخبراء والمتخصصين من المغرب ومن الخارج، وعقدت تلك الهيئة عدة ندوات دعت إليها عددا من الخبراء للاستشارة بآرائهم والاستفادة من خبرتهم. والأمر نفسه نجده في تونس، حيث نجد هناك مثالا جيدا يمكن أن يُحتذى في العالم العربي، أما في القيروان فقد قدمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دعما ماليا وفنيا لمدينة القيروان لصيانة وترميم المدينة وتراثها المعماري والفخاري، وجعلت منها مركزا لتدريب الكوادر العربية التي تعمل في حقل الصيانة والترميم، خاصة في مراكز المدن التاريخية.

وختاما، إن ما عرضناه سابقا تعرض لحماية المباني وصيانتها وترميمها، وكذلك المراكز التاريخية في المدن العربية، وقد تحدثنا عن الوسائل التي يجب اتباعها في الحماية والصيانة والترميم، ونظرا إلى أن كل بلد عربي له وسائله وطرقه فنعتقد أنه من المناسب وضع نظام مناسب لتوحيد أساليب الصيانة والترميم، ووضع قواعد لاتباعها بغية توحيد تلك الطرق والأساليب.

المراجع

١ - جراهام أندرسون: مشكلة حفظ المباني التراثية في المناطق الحضرية بإمارة الشارقة. تعريب: المهندس حيدر الأمين محمد سعد، مراجعة: ناصر حسين العبودي.

٢ - شعث، شوقي: قلعة حلب تاريخها وآثارها 1990 م.

٣ - شعث، شوقي: محاضرات في الصيانة والترميم ألقيت على طلاب السنة الثالثة من قسم الآثار بجامعة ذمار اليمنية عام 1998/1999م.

٤ - شعث، شوقي: صيانة المدن العربية الإسلامية، حلب كمثال، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت 1987م.

٥ - ريحاوي، عبد القادر: المباني التاريخية حمايتها وطرق صيانتها، دمشق 1972.

٦ - عزاوي، عبد الستار: الترميم والصيانة للمباني الأثرية والتراثية، دبي، 1991م.

ملحق (1)
ميثـاق البندقيـة

في أيار 1964م عقد المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المتخصصين في المواقع الأثرية في البندقية تحت إشراف اليونسكو وخرج بثلاث عشرة وثيقة، اشتهرت منها الأولى التي عُرفت باسم «الوثيقة الدولية لصيانة وترميم النصب والمواقع التاريخية ــ ميثاق البندقية» والتي أصبحت المرجع الأساسي لقواعد الصيانة وفيما يلي نورد موادها:

التعاريف

- إن مفهوم النصب التاريخي يشمل، ليس فقط العمل المعماري الواحد بل أيضا الموقع الحضري أو الريفي الذي يُكتشف فيه دليل على حضارة معينة، أو على تطور مهم أو حدث تاريخي مهم. وينطبق هذا ليس فقط على الأعمال الفنية العظيمة، بل أيضا على الأعمال القديمة الأكثر تواضعا التي اكتسبت أهمية ثقافية مع مرور الزمن - المادة (١)
- إن صيانة وترميم النصب التاريخية يجب أن تستعين بكل العلوم والأساليب التقنية التي تستطيع المساهمة في دراسة وحماية التراث المعماري - المادة (٢) .
- إن الغرض من صيانة وترميم النصب التاريخية هو حمايتها باعتبارها أعمالا فنية وشواهد تاريخية - المادة (٣) .

الصيانة

- من الضروري أن تجرى صيانة النصب التاريخية على أساس ثابت - المادة (٤)
- إن تسهيل صيانة النصب التاريخية يتم عن طريق الاستفادة منها لبعض الأغراض المفيدة، وأن مثل هذه الاستفادة مستحسنة ولكن يجب عدم تغيير مخطط أو زخرفة المبنى، وضمن هذه الحدود فقط، فإن التعديلات التي يتطلبها تغيير وظيفة المبنى يمكن تصورها والسماح بها - المادة (٥) .
- إن صيانة نصب تاريخي تتضمن الحفاظ على أي تركيب داخل المخطط، وحيثما وجد موضع تقليدي فيجب الاحتفاظ به هناك، ويجب عدم السماح بإقامة بناء جديد أو هدم أو تحوير من شأنه أن يغير علاقات الكتلة واللون - المادة (٦)

- إن أي نصب تاريخي غير قابل للانفصال عن التاريخ الذي يقف شاهدا له وعن المكان الذي يوجد فيه، وإن نقل كل أو جزء من النصب لا يمكن السماح به إلا عندما تتطلب حماية النصب ذلك، أو عندما تبرر ذلك المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى - المادة (٧)

- إن التماثيل واللوحات والزخارف التي هي جزء لا يتجزأ من النصب التاريخي يمكن نقلها منه، إذا كان هذا هو السبيل الوحيد لتأمين حمايتها - المادة (٨)

الترميم

- إن عملية الترميم عملية متخصصة بدرجة عالية، وهدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للنصب، وتستند إلى احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، وإنها يجب أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي لا بد من القيام به، متميزا عن التكوين المعماري، ويجب أن يحمل طابعا معاصرا، وعلى كل حال فإن الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية وتاريخية للنصب - المادة (٩)

- عندما يثبت أن الأساليب التقليدية غير ملائمة، فإن تقوية نصب ما يمكن تحقيقه باستخدام أي أسلوب حديث للحماية والبناء ظهرت فاعليته بالأدلة العلمية وأثبتتها التجربة - المادة (١٠)

- إن المساهمات السليمة لكل الفترات في بناء نصب تاريخي معين يجب أن تُحترم ما دامت وحدة الأسلوب ليست هدف الترميم، وعندما يشمل بناء ما عملا مهيبا على فترات مختلفة، فإن الكشف عن الحالة الأساسية يمكن تبريره في الحالات الاستثنائية عندما يكون الشيء المراد نقله ذا أهمية ضئيلة، وإن المادة التي سيُكشف عنها ذات قيمة تاريخية وأثرية وجمالية عظيمة، وإن حالة حفظها جيدة بدرجة تكفي لتبرير هذه العملية، وإن تقييم أهمية العناصر التي يحتويها الأثر والقرار بشأن ما يمكن هدمه لا تترك للشخص المكلف بالترميم فقط - المادة (١١)

إن وضع أجزاء محل الأجزاء المفقودة يجب أن يندمج بشكل منسجم مع الكل ولكن يجب في الوقت نفسه تمييزها عن الأجزاء الأصلية لكي لا يؤدي الترميم إلى تزييف الشواهد الفنية والتاريخية - المادة (١٢)

لا يمكن السماح بإحداث إضافات إلا إذا كانت لا تقلل من أهمية الأجزاء المثيرة من البناء أو موضعه التقليدي أو توازن مكوناته وعلاقته بما يحيط به - المادة (١٣)

المواقع التاريخية:

- إن مواقع النصب الأثرية يجب أن تحظى برعاية خاصة لحمايتها وتأمين نظافتها وعرضها بطريقة لائقة، إن أعمال الصيانة والترميم التي تجري في مثل هذه الأماكن يجب أن تكون مبعثها المبادئ المذكورة في المواد السابقة - المادة (١٤)

التنقيبات:

- ينبغي القيام بالتنقيبات وفقا للمعايير العلمية والتوصيات المحددة للمبادئ الدولية التي تطبق في حالة التنقيبات الأثرية والمصدق عليها من قبل اليونسكو سنة 1956م، وإن الأطلال يجب الحفاظ عليها ومن الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الصيانة والحماية الدائمة لمعالجتها المعمارية وكذلك بالنسبة للقى المكتشفة. أضف إلى ذلك أن من الواجب اتخاذ كل وسيلة لتسهيل فهم الأثر والكشف عنه من دون تشويهه، ومع ذلك فإن جميع أعمال البناء يجب استبعادها بداهة، وإن إعادة تركيب الأجزاء الموجودة المبعثرة (ANASTILOSLS) يمكن السماح بها فقط، وإن المادة المستخدمة لإعادة التركيب يجب أن تكون مميزة دوما، وإن استخدامها يجب أن يكون بأقل حد مما يضمن الحفاظ على الأثر وإعادته إلى شكله الأصلي - المادة (١٥) .

النشر

- في جميع أعمال الصيانة والترميم والتنقيبات لا بد من وجود وثائق دقيقة على الدوام بشكل تقارير تحليلية ونقدية معززة بالمخططات والصور الفوتوغرافية، تدرج في كل مرحلة من أعمال التنظيف والتقوية وإعادة التنظيم والتوحيد، وكذلك الملامح الفنية والشكلية التي تُكشف أثناء العمل، وأن هذا السجل ينبغي أن يوضع في أرشيف إحدى المؤسسات العامة ويكون في متناول أيدي الباحثين، والأمر الذي يوصي به هو وجوب نشر التقرير - المادة (١٦) .

الآثار الغارقة وأهميتها التاريخية مع دراسة وصفية لمواقع الموانئ التاريخية في المملكة العربية السعودية

د. عبدالله بن سعود السعود
مدير المتاحف - المندوبية الدائمة للمملكة العربية السعودية
(المملكة العربية السعودية)

الآثار الغارقة وأهميتها التاريخية مع دراسة وصفية لمواقع الموانئ التاريخية في المملكة العربية السعودية

د. عبدالله بن سعود السعود

مقدمة

منذ أن أنزل الله تبارك وتعالى آدم إلى الأرض وأمره بعمارتها، تعاقبت على هذه المعمورة أمم وشعوب عبر حقب وأزمان شهدت الكثير من الحضارات المتعاقبة، فكان أن خلفت هذه الحضارات إرثا إنسانيا عظيما، تجلى في تلك الآثار الخالدة التي نراها اليوم في كثير من البقاع إما ظاهرة على وجه الأرض أو مغمورة تحت أسطح البحار والأنهار والمحيطات التي تغطي ما يوازي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية. ونحن في هذا البحث المقتضب سنلقي الضوء على الآثار الغارقة كمفهوم وتعريف، ثم نتطرق إلى موضوع الآثار الغارقة في المملكة العربية السعودية من خلال تلك الموانئ والمواقع الأثرية التي شهدت حركة ملاحية منذ الفترات التاريخية المبكرة، ومن ثم نورد بعض الخطوات المقترحة لحماية الآثار الغارقة في المملكة، وهي في الواقع قد تنطبق على أي قطر عربي آخر. وفي آخر البحث استعرضت خطوات عملية التنقيب العلمي عن الآثار الغارقة، ومن ثم استخدام التقنيات الحديثة في أعمال سبر أغوار البحار واستخراج الآثار بشكل علمي صحيح بعيد عن أعمال القرصنة والتخريب.

تعريف الأثر الغارق

يميل الكثيرون من علماء الآثار والمختصون في مجال الآثار الغارقة إلى تعريف الأثر الغارق بأنه «كل أثر من فعل إنساني موجود تحت الماء، لمائة عام خلت على الأقل» وهناك بعض الآراء ترى أن يكون عمر الأثر خمسين عاما فما فوق، وتعرف الآثار الغارقة بأنها:

أ-آثار ثابتة تشتمل على بقايا مدن وموانئ وأبنية تعرضت للغرق بالمياه نتيجة التغيرات الجيولوجية مثل الزلازل والبراكين، أو بيئية مثل ارتفاع منسوب البحر من جراء اختلاف درجات البرودة والحرارة وغيرها.

ب- آثار منقولة تشتمل على بقايا حطام السفن والمراكب وما تحتويه من شحنات ومحتويات غرقت بسبب سوء الملاحة والأحوال الجوية مثل الأعاصير أو الحرائق أو المعارك الحربية ... إلخ.

وتعد الآثار الغارقة جزءا مكملا للإرث الثقافي الإنساني وعنصرا مهما لدراسة تاريخ الشعوب والأمم وعلاقاتها المشتركة فيما يتعلق بتاريخ المنطقة بشكل عام.

ولعل من أهم أسباب نشوء ما يسمى بعلم الآثار الغارقة (Underwater Archaeology) هو تلك الأسئلة التي بدأت تراود فكر الباحثين الآثاريين حول ذلك الحجم المهول للمياه التي تحيط باليابسة والتي استخدمها الإنسان منذ آلاف السنين كممرات وطرق بحرية ينتقل عبرها من بقعة إلى أخرى ومن مكان إلى مكان إما لأسباب تجارية أو عسكرية أو استيطانية، فكان من الطبيعي أن تحتوي قيعان هذه البحار والأنهار والممرات المائية على آثار مطمورة غامضة، فهي تعد مناجم آثار عريقة راقدة في الأعماق فكم من سفينة تحطمت وكم من مدينة غرقت ودفنت تحت المياه وأصبحت منسية الوجود غير معروفة.

وفي كثير من دول العالم، مثل أمريكا وأوروبا والدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط مثل فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، تركيا، اليونان وتونس ومصر وإسبانيا والمغرب، أُجريت عمليات للكشف عن آثار المدن والموانئ الغارقة وانتشال كثير من حطام السفن، كما كُشِف عن كنوز لا تقدر بثمن جرت صيانتها وعرضها في متاحف تلك الدول، وأصبحت من أهم ما تتميز به تلك المتاحف.

كما نشير هنا إلى ما انتُشِل من آثار السفينة الأمريكية جون بوري John Borry الغارقة عند خليج عمان مقابل ساحلها، حيث غرقت على بعد ١٨٠ كم من الساحل عام ١٩٤٣م في الحرب العالمية الثانية بوساطة غواصة مائية، وكانت تلك السفينة قادمة من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى متنها، ضمن بضائع أخرى، شحنة مكونة من ثلاثة ملايين قطعة من العملة الفضية السعودية من فئة الريال الواحد التي سُكَّت في فيلادلفيا بناء على طلب حكومة المملكة العربية السعودية، وغرقت في هذه المنطقة منذ ذلك التاريخ، ونجحت عملية الانتشال ورُفِع جزء من حطام السفينة وهي على عمق ٢٦٠٠ متر باستخدام أحدث التقنيات العلمية في تحديد موقع السفينة عن طريق الأقمار الصناعية (القافلة: م ٤٦، ع١٠، ص ٢٤).

أهمية الآثار الغارقة

تكتسب الآثار الغارقة أهمية كبرى لكونها رافداً أساسياً ضمن روافد التراث الثقافي الإنساني ككل، ولعل من أهم النتائج المترتبة على دراسة الآثار الغارقة ما يلي:

١- إنها تسهم في إيجاد الحلقات المفقودة من التاريخ الإنساني، من حيث دراسة ونشر المكتشفات التي تم التوصل إليها وربطها بما هو معروف لدى علماء الآثار من علوم ودراسات تاريخية.

٢- العناية بالآثار الغارقة والاهتمام بها كمجال لحماية ثقافة الأمة وتاريخها من الضياع والنهب والسرقة من قبل صائدي الكنوز الذين لاهم لهم إلا الربح المادي البحت.

٣- إن الاهتمام بالآثار الغارقة وانتشالها يعد مصدراً من المصادر الاقتصادية للدولة، لكونها مصدر جذب سياحي عند عرضها في متاحف ومعارض تخصص لهذا الغرض.

المخاطر التي تهدد الآثار الغارقة

يوجد عاملان أساسيان يهددان الآثار الغارقة هما:

أ- العامل الطبيعي من زلازل وبراكين وتيارات مائية.

ب- العامل البشري وبالتحديد الأنشطة التي لا تحترم المبادئ الأساسية للآثار الغارقة ولا تعي الحاجة إلى المحافظة عليها.

وسنقصر حديثنا على الأنشطة البشرية المتسببة في تهديد سلامة الآثار الغارقة لأنها الأكثر تأثيرا في الوقت الحاضر، ومن تلك الأنشطة على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

١- عمليات الانتشال السرية من قبل أفراد أو جماعات ودول تمارس سرقة هذه الآثار من دون الاكتراث بالتدمير الذي قد يحصل للبيئة المحيطة بالأثر، ومن دون الاهتمام بتوثيقه توثيقا علميا صحيحا، مما يتسبب في خسائر ذات أهمية تاريخية وعلمية للمكان والزمان لا يمكن تعويضها.

٢- استغلال الموارد الطبيعية للأقاليم البحرية في قيعان البحار والأنهار والبحيرات، وهذا يشمل أعمال التنقيب عن البترول والمعادن ومشاريع تحلية المياه المالحة وغيرها.

٣- الأعمال الإنشائية بما في ذلك إنشاءات الجزر الصناعية وأرصفة الموانئ، ودفن السواحل بغرض إنشاء المنتجعات السياحية وغيرها.

٤- أعمال حفر وتنظيف الموانئ.

٥- تمديد الكابلات البحرية وخطوط الأنابيب.

الموانئ البحرية التاريخية في المملكة العربية السعودية

تمثل المملكة العربية السعودية موقعا استراتيجيا بين قارات العالم المختلفة، وقد ساهمت بشكل كبير في ازدهار الحضارات الإنسانية منذ القدم، حيث كانت حلقة

اتصال بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وقد عمل إنسان الجزيرة العربية بالتجارة وكان يمارسها داخليا وخارجيا واهتم بها اهتماما كبيرا، يلاحظ ذلك في ما أنشئ من محطات تجارية كثيرة سواء داخل الجزيرة لخدمة التجارة البرية أو على سواحل البحار المحيطة لخدمة التجارة البحرية العالمية، وهذه المحطات ما لبثت أن احتلت مكانة مرموقة تعكس أهميتها الآثار الباقية منها واتساع مساحتها حتى أصبحت مدنا متكاملة، إضافة إلى ذلك فإن الخليج العربي والبحر الأحمر، منذ بدايات الألف الأول قبل الميلاد، أصبحا طريق الإبحار الرئيسي الذي يربط البلدان الأوروبية والأفريقية والآسيوية بما يعرف بالعالم القديم لموقعهما الاستراتيجي بين حضارات العالم القديم، فقد شهدا حركة بحرية نشطة من خلال السفن التي تعبرهما ذهابا، فمنذ ما يزيد على أربعة آلاف عام ارتادت هذه الطرق أجناس كثيرة من حضارات مختلفة مثل الحضارة المصرية القديمة والفينيقية والساسانية والدلمونية والسومرية واليونانية والرومانية، وحضارة الممالك العربية في الجزيرة العربية اضافة الى الحضارات الإسلامية. وقد خلف ذلك النشاط الكثير من السفن الغارقة التي كانت تحمل على ظهرها الكثير من السلع، تلك السفن التي نعتبرها اليوم جزءا مهماً من تراثنا الإنساني.

أ-الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية:

يقع الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية على طول امتداد البحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب بطول ١٨٠٠كم. وعلى الرغم من كثرة الشعب المرجانية والمناطق الصخرية الانكسارية على هذا الساحل، إلا أنه أنشئت على خلجانه وثغوره الكثير من الموانئ والمرافئ القديمة مثل عينونة الذي كان يعرف إبان الفترة النبطية (القرن الأول ق.م) بميناء لوكي كومي بالاضافة الى موانئ اخرى مثل المويلح، وضباء، والحوراء، والوجه، والجار، والشعيبة، والسرين، وعثّر. وسنتحدث عن بعض تلك الموانئ على النحو التالي:

١- ميناء عينونة:

يقع على بعد ١٠٠ كم شمالي ميناء ضباء ويعود تاريخ هذا الميناء إلى عصور ما قبل الإسلام حيث عرف باسم «لوكي كومي»، وكان ميناء الأنباط في شمالي الحجاز، وفي الموقع آثار مهمة تقع في واحة الخريبة على ساحل البحر (الأنصاري وآخرون ١٩٩٩: م١ / ٤٤).

٢- المويلح:

تقع في شمال غرب المملكة العربية السعودية على بعد ٤٥كم إلى الشمال من مدينة ضباء، وهي من المحطات الرئيسة على طريق الحجاج المصريين، وكانت المويلح مرفأ على طريق الملاحة بين جدة والسويس، وقد أنشأ بها السلطان سليمان القانوني قلعة من أكبر القلاع على الطريق وذلك في عام ٩٦٧هـ (غبان ١٩٩٣: ك ١ / ١٠٢).

٣ - ضباء:

تقع ضباء على بعد ١٥٠ كم شمال ميناء الوجه، وقد وفرت مميزاتها الطبيعية للسفن فرصة الاقتراب الشديد من الشاطئ، وكان ميناء ضباء في القرون الأولى للهجرة مرسى آمنا للحجيج (الأنصاري وآخرون ١٩٩٩: م ١ / ٤٣)، وهو على الطريق الساحلي للحجاج المصريين، الذي يمر بالعقبة وحقل ومدين وعيون القصب والمويلح والأزلم إلى ينبع (العطوي ١٩٩٣: ٢٩).

٤-الحوراء:

مدينة وميناء إسلامي تقع على ساحل البحر الأحمر بين ينبع جنوبا والوجه شمالا، واسم مينائها القديم الحوراء الذي يقع على طريق الحج الساحلي، ويبعد عن مدينة أملج الحالية مسافة عشرة كيلومترات، وتمتد التلال الأثرية على مسافة كبيرة من الموقع (الجاسر ١٩٧٧: ٤٦٣)، (غبان ١٩٩٣: ك ٢ / ٢٤).

٥- الوجه:

تقع في شمال غرب المملكة وتبعد عن مدينة ضباء حوالى ١٤٥ كم إلى الجنوب، وكانت مرفأ للحجاج المصريين، وطريقا بريا لهم أثناء توجههم إلى المشاعر المقدسة (العطوي ١٩٩٣: ٢٩).

٦- الجار:

وهو بوابة المدينة المنورة على البحر الأحمر، ويبعد عنها حوالي ١٥٠ كم غربا وقد أشار إليه المقدسي (٩٨٥ م) حين ذكر بأنه هو وميناء جدة ميناءان مهمان على ساحل البحر الأحمر، حيث يربطان أسواق الشرق الأقصى والهند بالأسواق المصرية، وتوجد في موقع الميناء تلال أثرية وأساسات مبان، كما توجد بعض أجزاء من مرافق الميناء تمتد إلى داخل البحر (أطلال ١٩٨١:ع٥/٤٦).

٧- الشعيبة:

ميناء قديم يقع إلى الجنوب من مدينة جدة على مسافة ثمانين كيلومترا، كان ميناء مكة قديما - كما ذكرت - وقد وقعت في هذا الميناء - قبل الاسلام - حادثة جنوح السفينة الرومانية، التي قامت قريش باستخدام أخشابها في تجديد عمارة الكعبة المشرفة (الجاسر ١٩٨١ : ١٧٤).

٨-السرين:

يقع على بعد ٥٠ كم جنوب الليث على ساحل تهامة بالقرب من قرية الوسقة، وتوجد في الموقع مجموعة تلال أثرية تمتد على مسافة ١٥٠٠ متر بمحاذاة البحر، عثر بها على كميات من الخزف والفخار ومخلفات المباني التي تعود إلى الفترة الإسلامية المبكرة، كما توجد في الموقع مقبرة إسلامية عثر فيها على الكثير من شواهد القبور (مراد وآخرون ١٩٨٣ : ١-٦).

٩- عثر:

يقع ميناء عثر على بعد ٤٠ كم من مدينة جازان على لسان من اليابسة يمتد داخل البحر الأحمر يسمى رأس طرفة، وأظهرت أعمال التنقيب التي أجريت في الموقع الأثري من الميناء عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ أنه يعود إلى فترة حضارة جنوب الجزيرة العربية والعصر الإسلامي المبكر وصولا إلى القرن السابع الهجري، حيث ظل الميناء مزدهرا طوال تلك الفترة. وقد اشتهرت مدينة عثر بضرب العملة وكان للدينار العثري شهرة واسعة (أطلال ١٩٨٥ :ع٦٩،٩-١١١)، وقد كانت لهذا الميناء اتصالات تجارية مع موانئ اليمن والحجاز طوال القرون الهجرية الستة الأولى، ثم بدأ في الاضمحلال بعد ذلك (الأنصاري وآخرون ١٩٩٩ :م١/٤٤-٤٥).

ب- الساحل الشرقي للمملكة:

إن الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية الذي يمتد بطول ٦٠٠ كم من الشمال عند رأس الخفجي إلى الجنوب عند دوحة سلوى يتميز بخصائص طبيعية من حيث انبساط سواحله وكثرة خلجانه ورؤوسه، مما جعله بيئة صالحة لنمو محار اللؤلؤ، إذ تعد سواحله من أغنى سواحل العالم باللؤلؤ الطبيعي الذي يشكل أهم منتج تجاري للتصدير إلى الخارج امتازت به سواحل الخليج العربي منذ القدم.

ومن أهم الرؤوس البحرية على الساحل الشرقي رأس الخفجي، رأس مشعاب، رأس السفانية، رأس تناقيب، رأس تنورة، رأس القرية (جنوب ميناء الخبر) ثم رأس صباح بالقرب من ميناء العقير - ورأس ملوح جنوبه، بالإضافة إلى الخلجان وأهمها منيفة في الشمال وخليج وجزيرة تاروت وتشمل جزيرة دارين، كذلك خليج دوحة السيح (جنوب الخبر) وخليج سلوى، إضافة إلى الجزر الكثيرة مثل جزيرة أبو علي والباطنية وجزيرة جنة والمسلمية (شمال ميناء الجبيل) وجزيرة الزخنونية عند مدخل خليج سلوى (الغرفة التجارية بالدمام: ٣ - ٢٢).

وقد قامت في جزر هذا الخليج وعلى ضفافه حضارات إنسانية، كان لها عظيم الأثر في تاريخ المنطقة بشكل عام ومن أهمها:

■ حضارة العبيد التي تعود إلى أكثر من ٥٠٠٠ سنة ق م.

■ الحضارة الدلمونية التي تعود إلى الألفين الثالث والثاني ق.م متمثلة في البحرين ومنطقة جنوب الظهران ومنطقة القطيف (تاروت).

■ حضارة بلاد الرافدين التي سيطرت على الساحل الشرقي للخليج في فترات زمنية مختلفة (مثل الدولة الأكادية والبابلية والآشورية).

■ الحضارة الفارسية التي امتدت من ٥٢٦ إلى ٣٢٢ ق.م.

■ الحضارة الهيلينستية الإغريقية التي امتدت من ٣٢٤ ق.م إلى ٤٠م التي ذكرت المصادر الكلاسيكية كثيرا من المدن والموانئ القديمة التي أنشأتها على ساحل الخليج، أو تلك التي كانت قائمة وارتبطت بعلاقات تجارية معها مثل مدينة الجرهاء في المنطقة الشرقية تلك المدينة التي تميزت بالثراء والغنى والاتساع، والتي ما زالت مجهولة لم يحدد موقعها بشكل دقيق حتى الآن.

كما كان للحضارة الرومانية دورها المؤثر في الساحل الشرقي للخليج بعد أن نقلت الحركة الملاحية منه إلى البحر الأحمر ثم اشتد الصراع بين الدولة البارثية والرومانية، وانشغلت كل دولة بحروبها مع الأخرى، فبدأت تظهر القبائل العربية على مسرح الأحداث في الخليج إلى أن ظهر الإسلام فبدأت الحضارة الإسلامية وبعدها بسطت الخلافة العثمانية سيطرتها على ساحل الخليج إلى أن أتى الاستعمار الغربي متمثلا في البرتغال ثم بريطانيا التي سيطرت على بعض الأجزاء في منطقة الخليج إلى أن تخلصت منها شعوب تلك المناطق.

ومن أهم الموانئ القديمة على الخليج العربي ميناء دارين والعقير.

١- دارين:

يقع ميناء دارين في جزيرة تاروت على شكل بروز داخل البحر، تحيط به المياه من

ثلاث جهات هي الجنوب والغرب والشرق، وهو ميناء قديم ومشهور واستمر نشطا إلى ما قبل نصف قرن تقريبا، حيث كانت تمر به الكثير من السفن من أنحاء العالم كالهند والصين وغيرها من البلاد (الحماد ١٩٩٨: ٢٢).

٢-العقير:

كان ميناء الأحساء الرئيسي على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية يبعد عن مدينة الهفوف بحوالى ١٠٠ كم، ويعد هذا الميناء التاريخي أحد أهم الأسواق القديمة في فترة ما قبل الإسلام، حيث ارتبط بسوق المشقر وسوق هجر، كما أنه شهد انطلاقة جحافل الجيوش الإسلامية التي فتحت بلاد فارس والهند ووصلت إلى مشارف الصين، وكان هذا الميناء أبرز منافذ الجزيرة على بلاد الشرق في الفترة الإسلامية المبكرة (الأنصاري وآخرون ١٩٩٩ك م١ - ٤٦).

وقد قامت بعثة أثرية سعودية بالتعاون مع بعض محترفي الغطس في المنطقة، باستخراج الكثير من الأواني الفخارية قبالة ساحل العقير بالأحساء عام ١٩٩٣ وهي معروضة حاليا في متحف الدمام الإقليمي، وكان هذا العمل مجرد سبر وتحر واستكشاف للمياه قبالة الميناء تمهيدا لإجراء مسح أشمل وأوسع لساحل العقير بشكل كامل.

هذه الموانئ وما فيها من مواقع أثرية سُجِّلت من قبل وكالة الآثار والمتاحف السعودية ضمن برنامج المسح الأثري المبدئي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينات، ولكن في هذه الفترة لم يُتطرق إلى موضوع الآثار الغارقة نظرا إلى أن الاستكشاف والمسح الجوي للبحار وأعمال البحث والتنقيب عن تلك الآثار الغارقة تحتم تطبيق مناهج علمية خاصة، واستخدام تقنيات ومعدات مناسبة، وكذلك درجة عالية من التخصص المهني، إضافة إلى ذلك، فقد كانت وكالة الآثار منصرفة إلى تسجيل ورصد المواقع الأثرية الموجودة على اليابسة كأولوية ضرورية.

وفي الوقت الحاضر حدثت تغيرات على المستوى العالمي إلى جانب ما يتم بين الفينة والأخرى من قيام بعض هواة الغطس من المواطنين أو الأجانب العاملين لدى بعض المؤسسات والشركات الكبرى، التي تعمل في بعض المدن السياحية كالجبيل وينبع بالتعدي والغوص والبحث خلسة تحت الماء، وربما قام بعضهم بأخذ ما يجدونه من مقتنيات من دون الرجوع إلى الجهات المختصة، إضافة إلى ما يتم عالميا من قبل الباحثين عن الكنوز البحرية والمستفيدين من المقتنيات العلمية الحديثة، حيث يقوم بعضهم بالإبحار في مواقع معينة من المياه الدولية، وبمساعدة بعض المعدات والغواصات

الخفيفة، يقوم البعض الآخر بالتسلل إلى المياه الإقليمية لبعض الدول وسرقة ما تصل إليه أيديهم من دون أن تكون هناك سلطة لمحاسبتهم لاستغلالهم المياه الدولية وغيرها من المخالفات الكثيرة. لذا كان حتما أن يشرع في الاهتمام بهذا المجال المهم جدا وأن تسخر جهود حثيثة لحماية آثارنا الغارقة.

كما أثرت يد الإنسان نوعا ما، في البيئة ومعالمها الأثرية وطال ذلك أجزاء من شواطئ المملكة سواء في المنطقة الغربية على البحر الأحمر أو المنطقة الشرقية على الخليج العربي. كما حدث في مدينة الدمام وأيضا في جزيرة تاروت ودارين وربطهما باليابسة عن طريق الردم والدفن بهدف تجميل شواطئها. وقد ساعد اتساع الحركة العمرانية على إخفاء كثير من معالمها كموانئ ومرافئ استخدمت قديما كأكبر مراكز بحرية لرسو السفن والمراكب الكبيرة.

ج-الخطوات المقترحة لحماية الآثار الغارقة في المملكة:

نظرا إلى ما يمثله هذا الموضوع من أهمية بالغة، وإلى ما له من خطورة على آثارنا الغارقة، وخشية عليها من التلاشي والضياع، ورغبة في الحفاظ على ما تبقى من آثارنا الغارقة، أسوق بعض المقترحات التي قد تساهم في الحفاظ على تلك الآثار وهي:

١- التعاون والتنسيق فيما بين الجهات ذات العلاقة:

من المعروف أن الاختلاف بين التراث الثقافي الموجود على اليابسة والتراث الغارق تحت الماء يأتي من حيث طبيعة المكان والجهة المسؤولة عن حمايته، فللبحار وضعها الخاص جدا من حيث تعدد الجهات العاملة والمسؤولة في نطاق المياه الإقليمية وتعدد مهامها، فهناك حرس الحدود، وهناك القوات البحرية، وهناك المؤسسة العامة للموانئ، وهناك الجهات التي تقوم بأعمال الحفر والتنقيب عن النفط أو الخدمات الأخرى كأرامكو السعودية ومؤسسات التعدين، ومن جانب آخر هناك وزارة المعارف ممثلة في وكالة الآثار والمتاحف، التي يكون الحفاظ على التراث المغمور تحت الماء جزءا من مسؤولياتها. لذا نرى أنه من الواجب أن يكون هناك تنسيق على مستوى عال بين هذه الجهات مجتمعة وأي جهة أخرى ذات صلة للإبلاغ عن أي أثر غارق قد يتم العثور عليه وتحديد مكانه وتوثيقه، ومنع العابثين من الوصول إليه ولحين اكتشافه وانتشاله انتشالا علميا صحيحا بإشراف متخصصين في هذا المجال.

٢ - التعريف بالآثار الغارقة إعلاميا:

ويكون هذا عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون، وفي شكل حملة مكثفة تعكس اهتمام الدولة بهذا الجزء المهم من تراثنا القومي.

٣ - إدراج الآثار الغارقة كمادة أساسية في التعليم:

ونقصد به التعليم الجامعي في مجال علم الآثار، فمن المعروف أنه منذ إنشاء قسم الآثار والمتاحف بكلية الآداب في جامعة الملك سعود في الرياض، كقسم وحيد في جامعات المملكة في أواخر السبعينيات الميلادية وحتى الآن، لا يزال التركيز على الآثار الموجودة على اليابسة قائما، ولم ينظر إلى الآثار الغارقة على أنها علم يجب أن يدرس، وهو شيء غير مستغرب قياسا بالتجربة القصيرة ومقارنة بما هو حاصل في كثير من الدول التي سبقت المملكة في هذا المضمار، إلا أننا نرى أن الوقت قد حان للنظر إلى هذا الموضوع بجدية وإدخال برامج تعليمية جديدة تتضمن دراسات نظرية وعملية للتعامل مع تراثنا الغارق تحت الماء.

٤ - نشر الوعي لتأكيد حقيقة أن التراث الثقافي تحت الماء جزء من تراث الأمة والحفاظ عليه مسؤولية مشتركة بين المواطن والمسؤول:

أو بصياغة أخرى، توعية المواطن والمسؤول على حد سواء بأهمية تراثنا المغمور بالماء، وأنه لا يقل أهمية عما هو موجود على اليابسة، وأنه مرتبط بتاريخنا وحضارتنا عبر العصور، بل إنه يتعدى ذلك إلى كونه تجسيدا للعلاقات الحضارية التي تعاقبت على المنطقة في الزمن القديم، وقد يتضمن حقائق كانت غائبة عن أعين الآثاريين والمؤرخين في تاريخ هذه المنطقة.

٥ - التعاون بين المؤسسات العلمية واستقدام الخبراء لتدريب المتخصصين السعوديين:

أعتقد أن هذا الجانب جدير بالاهتمام، فنحن يجب ألا نخجل من القصور في النواحي العلمية والفنية للتعامل مع الأثر الغارق، ولا يضيرنا أن نفتح الباب للتعاون الدولي في هذا المجال، واستقدام الخبراء لمساعدتنا وتحسين قدراتنا وتدريب جيل من الباحثين السعوديين في مجال الآثار.

٦ - الحاجة إلى تفعيل القوانين والنظم وتطوير الأسس المتصلة بحماية التراث المغمور بالمياه:

وأقصد بالقوانين والنظم هنا النظم المحلية مثل نظام الآثار السعودي أو النظم الدولية التي تشكل على هيئة اتفاقيات عالمية لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.

ولعل من المفيد هنا أن نلقي الضوء على مشروع الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي التي تتبناها حاليا منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).

- مشروع الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه:

بدأ التفكير في إعداد ميثاق أو اتفاقية لحماية الموروث الثقافي تحت الماء منذ العام ١٩٩٣م، حيث طلبت الهيئة التنفيذية لمنظمة اليونسكو من المدير العام لليونسكو القيام بدراسة جدوى آلية عالمية جديدة لحماية الموروث الثقافي تحت الماء، وفي العام ١٩٩٤م قدمت هيئة القانون الدولي مسودة لهذا الميثاق، وبعد أن دُرِست المقترحات الأولية لهذه المسودة في الفترة من عام ١٩٩٥م إلى ١٩٩٧م، دُعِيت الدول إلى اجتماع عام لدراسة المسودة وتقديم المقترحات عليها، وذلك عام ١٩٩٨ م، وقد شارك العديد من الدول العربية في هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة. وقد مثل كاتب هذه السطور المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وقد وردت الاتفاقية بخمسة وعشرين بندا لا يتسع المجال لذكرها ولكن نذكر بعضا من تلك البنود وهي:

١ - تحديد مفهوم التراث الثقافي المغمور بالمياه.

٢ - استثناء السفن الحربية من القوانين المدرجة في الاتفاقية.

٣ - مفهوم حفظ وصيانة التراث الثقافي المغمور لصالح الإنسانية.

٤ - التراث المغمور بالمياه الداخلية، مياه الأرخبيل (المياه المحيطة بالجزر) والمياه الإقليمية.

٥ - التراث المغمور بمياه المنطقة التجارية المحددة وفي الجرف القاري.

٦ - عدم استغلال المناطق الخاضعة لسيادة الدولة من جهات خارجية.

٧ - تحريم الأنشطة غير المشروعة للمواطنين أو السفن التابعة لدولة أخرى.

٨ - التراث المغمور في المنطقة المشتركة.

٩ - التدريب والتعليم.

١٠- الدعم المقدم من اليونسكو.

١١- الخدمات الوطنية (الدعم المقدم من الدولة صاحبة السيادة).

١٢- حل الخلافات المتعلقة بالتراث المغمور بين الدول المتنازعة سلميا.

وجميع هذه النظم في مجملها تعكس جدية المجتمع الدولي في التعامل مع التراث الثقافي المغمور بالمياه، ومحاولة تضييق الخناق على ظاهرة العبث والقرصنة التي استفحلت من قبل صائدي الكنوز وتجار الآثار الذين باتوا يشكلون خطرا كبيرا على هذا التراث العالمي. وهذه الاتفاقية ما هي إلا محاولة لتطويق مثل هذه الأعمال، وإيجاد آلية

للتعاون بين الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية في المياه الواقعة خارج نطاق سيادة الدولة. أما تلك الواقعة ضمن نطاق السيادة كالمياه الداخلية الإقليمية، ومياه الأرخبيل فهي بالكامل تحت حماية ومسؤولية الدولة الواقعة ضمن نطاقها. ومن المتوقع أن تقر هذه الاتفاقية مع بداية عام ٢٠٠٢م (اليونسكو ١٩٩٤م).

٧ - وضع خطة للاستفادة من تعاون ودعم شركات ومؤسسات القطاع الخاص:

من الأهمية بمكان أن يتم إشراك القطاع الخاص في أعمال البحث والتنقيب عن الآثار الغارقة، (تحت إشراف الجهات الرسمية المسؤولة) من حيث دعم مشاريع الآثار الغارقة، فالتكلفة المالية الباهظة لأعمال التنقيب تحت الماء قد تكون عائقا أمام الجهات المختصة، لذا فإن مساهمة القطاع الخاص مهمة للغاية من ناحية دعم النشاط الأثري ومن ناحية الاستثمار السياحي، وخير مثال على هذا النوع من الدعم ما قدمته إحدى مؤسسات القطاع الخاص بأستراليا، حيث تكفلت بتمويل مشروع إعادة سفينة (دوفكن) وهي أول سفينة وصلت إلى السواحل الأسترالية الغربية عام ١٦٠٦م بمبلغ ثلاثة ملايين دولار أسترالي لصالح متحف غرب أستراليا البحري، وهذا نموذج للإنجاز المفيد والمثمر للتعاون بين القطاعين الخاص والعام. وهناك أمثلة أخرى كثيرة لمثل هذا التعاون الناجح والمثمر.

عملية التنقيب العلمي عن الآثار الغارقة

طريقة العمل في الحفريات البحرية لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها التي تقام على اليابسة من حيث الآتي:

١ - تنظيف الموقع وتهيئته وذلك عن طريق إزالة الطبقة السطحية منه، أي إزالة العوالق والرواسب مثل النباتات والأعشاب البحرية التي تغطي موقع العمل.

٢ - تقسيم الموقع إلى مربعات كبرى بوساطة قضبان معدنية وتقسم المربعات الكبرى إلى مربعات صغيرة بوساطة الخيوط وترقم وبعدها يُدرَس عمل كل مربع على حدة ويُسجَل نوع اللقى وحجمها.

٣ - إتمام عملية التصوير بالفيديو وآلات التصوير المزودة بالإضاءة بوساطة الأسلاك الكهربائية والبطاريات. وبعد الكشف عن اللقى والتصوير تنقل إلى سطح الماء بوساطة الأسلاك (الرافعة).

٤ - حمل اللقى على ظهر السفينة حيث تنظف وترمم وتسجل خصائصها على بطاقات، تحمل أرقام المربع ورمز القسم وتاريخ الاكتشاف ونوع الزاوية البحرية العالقة بها ويثبت هذا في الدفتر اليومي وكذلك في دفتر الكشوفات.

التعامل مع اللقى الأثرية المكتشفة في أعماق البحر

هناك نوعان من الآثار الغارقة كما أشرنا سابقا وهما:

(أ) العناصر المعمارية كالمدن والموانئ القديمة، وهذه تصعب عملية استخراجها إن لم تكن مستحيلة في بعض الأحيان، وذلك بسبب التكلفة العالية لعملية استخراجها.

(ب) الآثار المنقولة كاللقى الأثرية من تماثيل وأوان فخارية وزجاجية ولقى معدنية وبقايا حطام السفن من أخشاب ومسامير وغيرها، فلا بد أن يتعامل معها بأسلوب علمي مدروس ومعد مسبقا حسب حالة كل لقية أثرية قبل استخراجها لأن خروج أي قطعة وتركها عرضة للطبيعة يسبب تدميرها.

استخدام التقنيات الحديثة في الكشف عن الآثار الغارقة

للحصول على أفضل النتائج العلمية في مجال التقييب تحت البحر لا بد من القيام ببعض الأعمال الميدانية الأولية وهي:

١ - المعرفة الشاملة بالموقع المراد الكشف به جغرافيا وجيولوجيا.

٢ - الإلمام بالخلفية التاريخية للموقع قدر المستطاع.

٣ - المسح الأثري للمنطقة وتحديدها كمنطقة عمل.

٤ - توافر الكادر الفني المتخصص ذي المستوى العالي من الإعداد والتدريب في مجال الغطس والكفاءة في التعامل مع المعدات الخاصة بالغطس، والخبرة في هذا المجال وخاصة بالأعمال الأثرية الغارقة.

كما أن هناك أدوات خاصة بالغواص نفسه لابد من توافرها وهي:

- ● - بدلة الغطس.
- ● - أسطوانة الهواء.
- ● - البوصلة.
- ● - ساعة مؤقتة لحساب زمن الغطس.
- ● - ساعة لقياس العمق.
- ● - نظارة خاصة للغطس.
- ● - ساعة لقياس كمية الهواء.

ومن أهم المعدات التقنية اللازمة التي لا بد من أن تكون مصاحبة لعمليات الكشف عن الآثار تحت البحر ما يلي: -

١ - سفينة أو مركب كبير مزود بجميع الأجهزة والمعدات وفريق العمل.

٢ - زوارق مطاطية معروفة باسم (Zodiac) مزودة بمحرك.

٣ - (استوديو) كامل للتصوير مجهز بآلات المراقبة والأسلاك الكهربائية وأسلاك الإنارة وآلات التصوير والكرات العائمة (الطافية) التي تحدد مكان العمل.

٤ - مضخة هواء واحدة على الأقل تستعمل لملء اسطوانات الهواء الخاصة بالغطاسين يوميا.

٥ - الأكياس المعدة لحفظ اللقى.

٦ - رافعة لنقل الأشياء الثقيلة بواسطة أسلاك خاصة.

٧ - غرابيل لمراقبة الرمال والطمي المنقولة بواسطة أنبوب الشفط الخاص.

٨ - تجهيز الألواح والأقلام الخاصة بالكتابة تحت الماء.

٩ - أنابيب بمقاييس مختلفة وخيوط ملونة لتحديد المربعات بها.

١٠- شواخص وشريط المتر وحبال وشبكة.

١١- آلة لشفط المياه والرمال من القاع مزودة بمصاصة خاصة.

١٢- بالون مائي خاص يستخدم لاستخراج اللقى الأثرية ورفعها إلى سطح السفينة.

١٣- سكاكين وكواشط لإزالة العوالق والرواسب البحرية.

١٤- جهاز السونار (Sonar) وهو جهاز لقياس ارتداد صدى الصوت داخل الأعماق، وهو مهم في الكشف والبحث داخل قاع البحر قبل الغوص.

١٥- غواصة صغيرة موجهة تقاد بمراوح تغوص إلى عمق ٢٠٠ قدم تعمل بالبطارية وتستعمل للكشف داخل قاع البحر.

١٦- مقطورة الغوص (Towing) وهي طوافة خشبية مرتبطة مع حبل بالقارب في السطح وبها يدان يمسك بها الغاطس ويقودها ويرى فيها من سطح البحر القاع، ويمكنه أن ينزل بها إلى أسفل ليثبت الرؤية بشكل واضح في القاع.

١٧- بدلا من الطوافة الخشبية استحدثت قطعة أخرى من الألمنيوم بفتحة زجاجية تدعى (hydrodynamic) وهي تشبه المزلجة، يمسك بها الغاطس باليدين ويحركها بأي اتجاه يريده بسهولة، وتمتاز بسرعة الكشف والحركة.

١٨- جهاز آخر أكبر على شكل صندوق معدني يدعى (Towvane) وهو يحمل غواصين اثنين، ويمكن مشاهدة القاع من نافذة فيه وبه هاتف لمخاطبة القارب على السطح.

١٩- هناك جهاز متطور يدعى (Side Scan Sonar) هذا الجهاز يمسح لمسافة ربع ميل من موقع السفينة تحت قاع البحر، وهو أكثر تعقيدا وعملا، لكنه أكثر فائدة ووضوحا بالنسبة إلى الأجهزة القديمة.

٢٠- (كاميرا) تلفزيون لموقع البحث (Closed Circuit TV).

٢١- غـواصـة (Submarine Jet of Water) لالتقـاط الآثار تحت الماء، ولهـا قـوة في الإضـاءة والتـصـوير بالأبعـاد الثـلاثيـة Three Demension picture، والاتصـال مع السفينة الأم في داخل البحر خلال أقل من ساعة، وبعضها له مقطورة مقسمة إلى قسـمين تحـمل أربعـة أشـخـاص، يوزع العـمل بينهم بـالقـيـادة والكشف والدراسـة والبحث.

٢٢- جـهـاز آخـر يسـمـى (detector Metal) أي كـاشـف المعـادن وهنـاك نوعـان منه للأثريين: واحـد بسـيط يمكن من مـعـرفـة المعـادن عن قـرب ويحـمل بيـد الغـواص، والآخـر يدعى Proton Magnetometer وهو يكشـف القطع الصـغيـرة والبـعيـدة، وهو كبير وثقيل ومعقد ولا بد من وجوده في السفينة.

٢٣- للبحث في الأعماق السحيقة تستعمل غواصات خاصة من نوع (Nautile) مزودة بذراعين، ولها غرفة قيادة يقوم من داخلها الباحث بجميع العمليات بطريقة إنارة المكان وتصوير والتقاط جميع الأشياء المشتبه فيها على عمق ستة آلاف متر، ويمكن لهذه الغواصة أن تنزل إلى القاع وتصعد في ظرف ٩٠ دقيقة، ويمكنها أن تعمل لمدة عشر ساعات.

٢٤- اسـتـخـدمت أحـدث التـقنيـات كـذلك بطريقـة تسـمى فـسـيـفسـاء الصـور الفوتوغرافية (Photo Mosaic Picture)، وتتلخص في إعداد صور متكاملة عن قاع البحر، حيث يمكن مشاهدة المربعات عند تجميع الصور لعمل الفسيفساء.

وخلاصة القول، إن الطرق الحديثة في البحث الأثري في أعماق البحر هي نتيجة التطورات العلمية المكتشفة التي استغلت في أعمال أخرى كالعسكرية مثلا، أو لأغراض البحث عن المعادن والأسماك، لكنها أصبحت ذات فائدة عظمى للأثريين بعدما حققت نجاحات مذهلة؛ إلا أن التكلفة العالية لهذه الأجهزة وتعقيداتها العلمية قد لاتمكن الكثير من الدول من اقتنائها، ويبقى الحل الأوحد في الوقت الراهن هو الاستعانة بالخبرات الأجنبية التي تملك القدرة العلمية والتقنية.

الخاتمة

قد يعتقد كثير من الباحثين والمتخصصين في علوم الآثار بمختلف اتجاهاتها أن الوقت لا يزال مبكرا للحديث عن البحث عن آثارنا الغارقة، وأنه من الأفضل التركيز على آثار اليابسة. لكن السؤال: هل نقف نحن بينما العالم من حولنا يتحرك بالإجماع لحماية تراثه الغارق؟ إن القوانين والنظم الدولية تسنُّ لهذا الغرض، والقرصنة من قبل صائدي الكنوز وتجار الآثار على أشدها، لذا علينا أن نضع آثارنا الغارقة نصب أعيننا، وأن نبدأ البحث الجاد لاستجلاء تراثنا، وأن نستعين بكل الخبرات الممكنة والمتوافرة لتنمية قدراتنا الوطنية للوصول إلى الهدف، خصوصا مع ما يلاحظ من الاهتمام العالمي المتنامي بالآثار والتراث، وما يسخر لهذا الغرض من إمكانات مادية ضخمة. لذا نرى أنه أصبح لزاما على الدول العربية وضع الخطط والبرامج المشتركة، والتعاون فيما بينها لحماية آثارها الغارقة قبل أن تمتد إليها أيدي العابثين والطامعين صائدي الكنوز.

المراجع

١ - الأنصاري، عبدالرحمن وآخرون
المواصلات والاتصالات في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام، دراسة توثيقية، المجلد الأول، مطابع التريكي، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٢ - الحماد، علي:
أواني الحجر الصابوني من جزيرة تاروت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٣ - الجاسر، حمد:
أ - في شمال غرب المملكة، نصوص ومشاهدات، الطبعة الثانية، المطبعة الأهلية، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
ب- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية - شمال المملكة، القسم الأول، الطبعة الأولى، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
ج - المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية - شمال المملكة، القسم الثاني، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
٤ - كيليك، اليستر وآخرون:
برنامج المسح الأثري الشامل لأراضي المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠م، التقرير المبدئي عن مسح المنطقة الغربية، أطلال العدد الخامس، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٥ - غبان، علي بن إبراهيم:
أ - الكتاب الأول: شمال غرب المملكة العربية السعودية، بحوث في التاريخ والآثار، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الكتاب الثاني: شمال غرب المملكة العربية السعودية، الآثار الإسلامية في شمال غرب المملكة، مدخل عام، الطبعة الأولى، مطبعة السفير، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٦ - العطوي، مسعد بن عيد:
تبوك قديما وحديثا، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٧ - مراد، عبدالجواد وآخرون:
تقرير معاينة موقع ميناء السرين القديم جنوب الليث، تقرير غير منشور، ٩٢، الإدارة العامة للآثار والمتاحف، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٨ - اليونسكو:
مشروع الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، باريس، ١٩٩٤م.
٩ - يورس، زارنس والزهراني، عوض:

الاستكشافات الأثرية في سهل تهامة الجنوبي - موقعي عثر وسهي، أطلال، العدد التاسع، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٠- المنطقة الشرقية، عراقة وحضارة، الغرفة التجارية الصناعية بالدمام، ص ٣ - ٢٢.
١١- مجلة القافلة، المجلد ٤٦، العدد العاشر، ص ٢٤.

إدارة وحماية المواقع الأثرية والتاريخية في السودان

صلاح عمر الصادق

أمين أمانة الآثار - اللجنة الوطنية السودانية للتربية والعلم والثقافة

(السودان)

إدارة وحماية المواقع الأثرية والتاريخية في السودان

صلاح عمر الصادق

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى توضيح كيفية إدارة وحماية المواقع الأثرية والتاريخية في السودان، من خلال الوسائل الإدارية والقانونية والبشرية والمادية، وأيضا إلى تحديد أهم المواقع الأثرية والتاريخية وتوزعها داخل السودان، مع إبراز الأخطار التي تهددها.

أولاً: التطور الحضاري للسودان

بدأ التطور الحضاري في السودان في أماكن مختلفة، فقد نشأت العصور الحجرية في أواسط السودان، وظهر إنسان العصر الحجري القديم من 10.000 - 8000 ق.م بأم درمان، وأشهر مناطقه خور أبوعنجة. وتلي ذلك العصر الحجري الوسيط 8000-6000 ق.م وأهم مواقعه مستشفى الخرطوم، ثم العصر الحجري الحديث 6000-3500 ق.م، وتعتبر الشهيناب – شمال أم درمان – من أميز مواقع العصر الحجري الحديث[1].

وكان التطور يشمل كل أنحاء السودان، ففي منطقة النوبة في شمال السودان نشأت حضارة المجموعتين الأولى والثالثة اللتين استمرتا من 3100-2150 ق.م، ثم سادت المملكة المصرية الوسطى والتي تميزت بتشييد مجموعة من القلاع على طول نهر النيل من مدينة عنيبة حتى مدينة سمنة، وذلك لحماية مصالحهم برا وبحرا[2].

وفي هذه الفترة نفسها ازدهرت حضارة سودانية معاصرة هي حضارة كرما 2500 -1450 ق.م التي قامت عند مدينة كرما على الضفة الشرقية للنيل على بعد 25 كيلو مترا حتى جنوب الشلال الثالث، وقد بلغت ازدهارا كبيرا، خاصة في صناعة الفخار[3]. ثم ظهرت المملكة المصرية الحديثة 1552-1069 ق.م، التي امتدت إلى السودان حتى جنوب الشلال الرابع عند منطقة كرقس حيث نجد لوحة الملك تحتمس الثاني[4]، ثم تابع السودان تطوره الحضاري فنجد عصر نبتة ومروي 900 ق.م – 350 ق.م حيث انفصل السودان في تطوره الحضاري عن مصر بصورة مباشرة، وأصبحت مميزات حضارته المحلية تبرز بوضوح، ومن أشهر ملوك هذه الفترة مؤسسو مملكة نبتة في كرما، وخاصة الذين يعرفون في التاريخ المصري بالأسرة

الخامسة والعشرين[5]. وقد انتقلت العاصمة في عهد الملك أسبلتا 592 ق.م إلى مروي جنوبا، وعرفت المملكة منذ ذلك الحين بالمملكة المروية، وازدهرت هذه المملكة واتصلت بعالم البحر المتوسط وأثرت وتأثرت بأحداث عالمها. ومن أشهر المواقع المروية العاصمة مروي والأهرامات الملكية والنقعة والمصورات الصفراء وودبانقا.

وقد انتهت مملكة مروي عام 350 ق.م على يد الملك الأكسومي عيزانا وسادت البلاد حضارة مجموعة مجهولة لم تترك شيئا مكتوبا، وعرفت الحضارة وأصحابها باسم حضارة المجموعة المجهولة. (X.group culture) ولم تترك آثار مبان إنما مقابر[6].

وقد تبعت هذه الفترة العهد المسيحي الذي بدأ 550.م وقد ترك لنا كاتدرائيات وكنائس وأديرة ومقابر، وكلها مبنية من الطوب المحروق وقد طليت بالجبص (البلاستر) ومن أشهر الكاتدرائيات كاتدرائية فرس[7] وكنيستا دنقلة وسوبا ودير الغزال[8]. وقد استمرت المسيحية حتى عام 1504م حيث انتهت على يد مملكة الفونج الإسلامية التي سادت كل أنحاء السودان واتخذت من سنار عاصمة لها، كما أن مدينة قري شمال الخرطوم كانت تعتبر المركز الديني الأول في مملكة الفونج، وقد تركت مملكة الفونج كثيرا من القباب والقلاع في أواسط وشمال السودان[9].

ولكن سقطت مملكة الفونج على يد جيش محمد علي حاكم مصر في عام 1821م، وخضع السودان للحكم التركي الذي اتخذ الخرطوم عاصمة له، وأقام عددا من المباني الحكومية بها من أميزها قصر الحاكم[10].

المواقع الأثرية التي تتطلب الإدارة والحماية في السودان

كان للتطور الحضاري في السودان نتاج ثقافي مادي، وخير تمثيل له كان في القرى والمدن والمباني المعمارية التي تركتها هذه الحضارات، ومن أهم المواقع الأثرية في السودان التي تتطلب إدارة وحماية بصورة مكثفة من قبل إدارة الآثار هي:

١ - **فركة:** تقع قرية فركة شمال مدينة عبري على بعد ٣٢ كيلو مترا على الضفة الشرقية للنيل، والموقع الأثري في فركة عبارة عن مقابر مفتوحة يمكن مشاهدتها[11].

٢ - **صاي:** وهي جزيرة تقع على بعد ٩ كيلومترات جنوب مدينة عبري، وكان يطلق عليها في العصور الفرعونية اسم «شاعت» وتوجد فيها اليوم قلعة كبيرة يرجع تاريخها إلى عصر الدولة المصرية الحديثة «1550 -1080 ق.م»، وإلى جانب ذلك وجدت فيها جبانات ترجع إلى عهود حضارة كرما والدولة المصرية الحديثة ونبتة ومروي بالإضافة إلى كنائس من عهد دولة نوباتيا المسيحية التي كانت تتخذ «فرس» عاصمة لها[12].

٣ - **صادنقا:** تقع صادنقا على الضفة الغربية للنيل على بعد 35 كيلو مترا جنوب عبري،

وترجع آثارها إلى عصر المملكة المصرية الحديثة، ومن أشهرها معبد بناه الفرعون «أمنحتب» تخليدا لذكرى زوجته الملكة «تي»، وقد بقي هذا المعبد إلى يومنا هذا بصورة سليمة، وفي الموقع أيضا جبانة من العهد المروي[13].

٤ - **صلب**: تقع قرية صلب شمال الشلال الثالث وعلى بعد ٤٠ كيلو مترا جنوب مدينة عبري على الضفة الغربية للنيل، ويضم موقع الآثار معبدا ضخما شيّده الملك «أمنحتب الثالث للإله «آمون رع» الإله الملكي ولنفسه[14].

٥ - **سيسبي**: جنوب قرية صلب وعلى بعد 23 كيلومترا ترقد قرية سيسبي على الضفة الغربية للنيل، والموقع الأثري هناك عبارة عن مدينة محصنة تضم معبدا بناه الملك «أمنحتب» أو «أمينوفيس» الرابع، ويحتوي أيضا على آثار من عصور لاحقة تضم مباني ترجع إلى العهد المسيحي[15].

٦ - **ناوري**: تقع هذه القرية على الضفة الشرقية للنيل، شمال الشلال الثالث وشمال كرما على بعد 33 كيلو مترا، وتحتوي آثارها على منطقة سكنية وتعبدية وجنائزية ترجع إلى عصور مختلفة، وبها مرسوم ملكي نقشه الملك المصري «سيتي» الأول (1298 ق.م) على واجهة الجبل هناك[16].

٧ - **تمبس**: تقع قرية تمبس على مسافة 9 كيلومترات من كرما شمالا، على الضفة الشرقية عند بداية الشلال الثالث، وتعتبر من المحاجر الرئيسية التي جلب منها الجرانيت الرمادي لصناعة التماثيل والأعمدة والقطع الأثرية منذ فترة المملكة المصرية وحتى العصر المروي[17].

٨ - **كرما**: تقع كرما على الضفة الشرقية للنيل على بعد 53 كيلو مترا من مدينة دنقلة وتعتبر من أكبر المواقع الأثرية في السودان، حيث فيها عدد من المعابد الجنائزية وقد حفت بها الآلاف من المقابر، ومن المظاهر المعمارية لحضارة كرما (2500-1500 ق.م) الدفوفة الغربية والدفوفة الشرقية[18].

٩ - **تبو**: تقع قرية تبو شمال دنقلة على بعد 40 كيلو مترا داخل جزيرة أرقو، وقد بنى فيها ملوك نبتة معبدا للإله «آمون»، وبها معابد أخرى ازدانت بتماثيل جرانيتية ضخمة[19].

١٠ - **كوه**: على الضفة الشرقية للنيل، على بعد 5 كيلو مترات جنوب مدينة دنقلة تقع قرية كوه، وقد أقيمت فيها ثلاثة معابد مازالت آثارها قائمة حتى اليوم، ومن أهمها المعبد الخاص بالإله «آمون»[20].

١١ - **دنقلة العجوز**: تقع دنقلة العجوز على الضفة الشرقية للنيل على بعد 10 كيلو مترات جنوب مدينة دنقلة، وكانت دنقلة العجوز عاصمة مملكة المغرة المسيحية (-1370

540م)، ومن أهم آثارها التي لا تزال قائمة كنيسة دنقلة أو مقر الحاكم المسيحي[21].

١٢ - **الكرو:** على بعد 16 كيلو مترا غرب كرما تقع قرية الكرو على الضفة الشمالية للنيل «تقع هذه المنطقة في منتصف انحناءة النيل متخذة شكل حرف «S» وفيها الجبانة التي دفن فيها أوائل ملوك نبتة (900-592 ق.م) وهي عبارة عن هضبة أثرية مقسمة إلى ثلاث هضاب صغيرة، القسم الأوسط منها هو الأكثر أهمية، إذ توجد به أقدم مدافن الملوك الأوائل والقبور، القسم الشمالي منها يضم مدافن بعض الملوك والأميرات، أما القسم الجنوبي فيحتوي على مقابر الملكات فقط[22].

١٣ - **نوري:** وتقع على بعد 10 كيلو مترات من شمال مدينة مروي، وهذا الموقع الأثري عبارة عن جبانة على شمال الكرو، وقد بنى فيها الملك «طهارقا أو ترهاقا» أول أهرامات نوري التي تضم 22 هرما أكبرها هرم ترهاقا[23].

١٤ - **صنم أبودوم:** يرجع الموقع الأثري المعروف بصنم أبودوم إلى عهد نبتة، وفيه جبانة ومعبد ضخم بناه الملك ترهاقا (690-664 ق.م) ويوجد في هذا الموقع داخل مدينة مروي الحديثة على الضفة الغربية للنيل مقابر مدينة كرما وكانت تعرف قبل الغزو التركي باسم صنم أبودوم[24].

١٥ - **الغزالي:** يعتبر موقع الغزالي الأثري من أهم مواقع آثار العهد المسيحي (1812-405م)، ويقع على بعد 17 كيلو مترا من صنم أبودوم باتجاه الجنوب الشرقي في الجانب الغربي لخور أبودوم، ويضم من الآثار ديرا كبيرا وكنيسة، بالقرب منها جبانة ترجع إلى الفترة التاريخية نفسها[25].

١٦ - **جبل البركل:** يقع جبل البركل على بعد كيلو مترين تقريبا شرق مدينة كريمة، ويعتبر من أكثر المناطق الأثرية في السودان أهمية، وقد اتخذه ملوك نبتة عاصمة لمملكتهم(4592 -900 ق.م) ويحتوي الموقع على ستة معابد وعدد من الاهرامات والقصور وأهمها قصر الملك (نتكا ماني) الذي حكم في الفترة (12 ق.م- 12م) خلال فترة مروي[26].

١٧ - **مروي العاصمة:** تعتبر مروي أهم مقر ملكي وكانت تنقسم في فترات معينة إلى أقسام سكنية عدة، ومن أهم الآثار الموجودة بها حتى الآن معبد آمون، معبد أغسطس، الحمامات والقصور الملكية، وهناك في المنطقة المحيطة بها نجد أيضا معبد إيزيس والمقابر الملكية التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي: الشمالية، الغربية، الجنوبية[27].

١٨ - **موقع النقعة:** النقعة من أهم المواقع الأثرية وتقع في منتصف منطقة البطانة، وبها من الآثار معبد «أبادامك» الذي بناه الملك «نتكاماني والملكة أماني تيري» والكشك

الروماني الذي يحمل مميزات العمارة المحلية والمصرية والرومانية ومعبد الإله آمون، وقد جُلبَت مواد بناء هذه الآثار من محجر على سفح جبل الحردان[28].

١٩ - **موقع المصورات الصفراء:** توجد آثار المصورات الصفراء في وادي البنات على مسافة عشرة أميال شرق النقعة وعلى بعد 30 كيلو مترا من شاطئ النيل الشرقي، وتحيط الجبال بالموقع، والمظهر المعماري الرئيسي عبارة عن مبنيين هما معبد الأسد، ومبنى ضخم يحتوي على ثلاثة معابد يحيط بها سور، ولم تعرف وظيفة هذا المبنى حتى الآن[29].

٢٠ - **الشهيناب:** تقع الشهيناب على الضفة الغربية للنيل على مسافة 48 كيلو مترا شمال مدينة ام درمان، ترجع آثارها إلى العصر الحجري الحديث (6000-3500 ق.م) ويعتبر الموقع منطقة سكنية، كما أن المنطقة خالية من المقابر، لكن تنتشر على سطحها قطع من الفخار والأدوات الحجرية والعظمية[30].

٢١ - **سوبا:** تقع سوبا في الضفة الشرقية للنيل على مسافة 15 كيلو مترا جنوبي الخرطوم، هي عاصمة مملكة علوة المسيحية (540-504م) وتوجد فيها مجموعة من الكنائس التي بنيت على طراز «البازيلكا»، وفيها أيضا منازل سكنية مسقوفة بأشجار الدوم، أما المقابر فتشبه مقابر العهد المسيحي المكتشفة في جميع أنحاء السودان[31].

٢٢ - **جبل موية:** يقع جبل موية في إقليم الجزيرة، وتعتبر حضارة جبل موية حضارة سودانية محلية قامت فوق الجبل، وتميزت القمة المسطحة للجبل بالاتساع، عليها مئات المقابر التي تم اكتشافها في عام 1911م.

وجد مع هذه القبور أثاث جنائزي، يرجح أن هذا الموقع يعود إلى العصر الحجري الحديث[32].

٢٣ - **سنار:** سنار هي عاصمة مملكة الفونج الإسلامية التي قامت خلال الفترة من (1504-1812)، وتقع سنار على الضفة الغربية للنيل الأزرق جنوب الخرطوم[33].

٢٤ - **مدينة سواكن التاريخية:** وهي من مدن شرق السودان، تقع على مسافة ٥٠ كيلو مترا من جنوب مدينة بورسودان، وكانت سواكن تعتبر أهم ميناء على البحر الأحمر حتى افتتح ميناء بورسودان عام 1909م، وتتكون مبانيها من المنازل السكنية، الجوامع، المنشآت الحكومية والعسكرية مثل الطوابي والأسوار.

وتتميز مباني سواكن بأسلوب العمارة الإسلامية، وقد بنيت في الفترة من (1909-1531) وتتجلى مظاهر العمارة الإسلامية في جوامع الجزيرة خاصة الجامع الشافعي الذي تقول الروايات إن الملكة شجرة الدر (1250م) قد أمرت ببنائه[34].

٢٥ - **طرة:** تقع طرة في دارفور شمال منطقة جبل موية، حيث تحيطها الجبال من ثلاثة

اتجاهات، وكانت عاصمة دارفور على بعد أميال قليلة من طرة عند جبل شرفية يوجد قصر السلطان (شاودور رشيد المعروف بـ «تونق كيلو» في غربه توجد آثار قصر السلطان) «كنوة» (1445-1640م)، وفي الجانب الجنوبي توجد آثار قصر السلطان «ووججي» وفوق جبل «فُقها» يوجد قصر السلطان «دالي»، وعلى جبل «قوري» يوجد قصر السلطان «تونق كيلو» شمال طرة، وعلى طريق كبكابية يوجد قصر السلطان «تيراب» (1787م) هذا القصر موجود حتى اليوم، يوجد في طرة أيضا مقابر 9 سلاطين على رأسهم سليمان سولونق مؤسس سلطنة الفور[35].

٢٦ - عين فرح: تقع عين فرح شمال دارفور عند جبال فوتنغ في أقصى سلسلة هضبة جبل مرة الشمالية على بعد 40 كيلو مترا شمال غرب كتم وعلى مسافة 120 كيلو مترا شمال غرب الفاشر، وعين فرح هي عاصمة التنجور الذين حكموا هذه المناطق، ومن آثارها سور يحيط بالمناطق غير الحصينة، مبان سكنية وجامعان إضافة إلى مقابر يعود تاريخ بعضها إلى فترة ما قبل الإسلام[36].

ثانياً: الخلفية التاريخية للآثار وإدارتها في السودان

كانت الآثار قبل الحكم الثنائي 1898م، في كل من العهد التركي (1821-1881م) وفترة المهدية (1885-1898م) تعد مباني قديمة لها خصوصيتها ويجب الابتعاد عنها رهبة وخيفة وعظة. فهي أماكن ارتبطت بالأوثان وأصبحت مسكنا للشياطين وإنها لأقوام لا يعرف إنسان تلك العهود عنهم شيئا، وربما لأقوام ارتكبوا ذنوبا فعوقبوا عليها بأن سخطوا تماثيل من حجارة، مثلما حدث في قصة قوم عاد وثمود المذكورة في القرآن الكريم، وكل ما يمكن أن تنتجه ثقافتهم ليفسروا بها الأشياء وماضي الحياة.

هذه هي الأفكار التي كانت تدور في ذهن إنسان تلك العهود عن ثمرات أسلافه، ونتيجة لهذا التفكير تركت هذه الآثار سليمة ولم يحاول الاقتراب منها أو السكن بها، ومن هنا كادت تقطع حلقة التواصل التاريخي والثقافي لإنسان السودان. كما كان الانتساب إلى العرب والدماء العربية والأصول التي ترجع إلى الجزيرة العربية لبعض القبائل السودانية هو أساس نبالة العنصر والسيادة مما أدى إلى هذه الجفوة الحضارية لكل ما يرتبط بالماضي وآثاره وابتعد إنسان تلك الفترة عن هذه الأماكن، وأنشأ مواطن جديدة للحياة مختلفة في عمارتها واستخدامها فضعف التطور التاريخي المادي، وإن كانت ثقافة الماضي مازالت تكمن في داخل وضمير هذا الإنسان السوداني حتى الآن، والتواصل في تطور تاريخنا الحضاري مازال يتفاعل.

تلك كانت نظرة الإنسان إلى الآثار في تلك الفترة، أما نظرة السلطة الحاكمة في العهد التركي فقد تميزت بإهمال هذه الأماكن، وبعدت كليا عن الاهتمام بها ولم تدرك ماهيتها بل تركت المغامرين والباحثين عن الكنوز الأثرية يعبثون بها كما يريدون ويسرقون مقتنياتها، ففي عهد حكم محمد علي باشا على مصر وولاية خورشيد باشا على السودان (1826 -1839) قام مغامر إيطالي في خدمة الحكومة المصرية يسمى فيرليني Ferlini في سنة 1834م بتدمير أهرامات مروي (البجراوية) من أعلى وذلك أثناء بحثه عن كنوز ملوك وملكات مروي، حيث كان يقوم بتهديم قمة الهرم من أعلى إلى أسفل علما بأن المدافن الملكية توجد أسفل الهرم، وبهذه الطريقة قام بتدمير عدد من الأهرامات وخاصة الهرم رقم (6) هرم الملكة أماني شخيتو (26-20 ق.م)، وهو أكبر أهرامات مروي وقد عثر على كثير من المقتنيات الذهبية والحلي المرصعة بالأحجار الكريمة وخاصة كنوز الملكة أماني شخيتو[37].

وقام فرليني ببيع هذه المقتنيات لبعض الشخصيات والمتاحف في أوروبا واستقرت الآن في متحف برلين وميونخ بألمانيا (لوحة رقم 1).

وقد ظل التراث السوداني يعاني منذ تلك الفترة هذا العمل التخريبي وظلت تتوارثه الأجيال حتى رمَّم الجيل الحالي في السبعينيات من القرن الماضي ما دمره فرليني، ومازال العمل متواصلا في «مشروع ترميم أهرامات البجراوية» كأحد مشاريع التنمية للهيئة القومية للآثار.

إن أمر تدمير الآثار في العهد التركي لم يقتصر على الأفراد، بل لم تتوان الدولة عن تدمير المواقع الأثرية في سبيل الحصول على مواد البناء الموجودة بها بغرض استخدامها في مبانيها الجديدة، ويشير المؤرخ ربس ستيفنسون R.C.Stevenson إلى أن خورشيد باشا بدأ في بناء مباني الخرطوم كعاصمة، وإن العمل سار بسرعة كبيرة، ومعظم الطوب أتى من آثار سوبا، وإن مؤرخ هذا العهد يتحدث عن الطاقة التي أظهرت في بناء الجامع وأماكن السكن.

"Work proceed a pace (much of the brick coming from the ruins of Soba) and the chronicler speaks of the energy shown in building the mosque and dwelling houses"[38].

ولم يتوقف الولاة الأتراك في السودان عن أخذ مواد البناء من المواقع الأثرية، فنجد حاكم عام السودان عبداللطيف عبدالله باشا (1850 -1852) بنى قصره[39] من الطوب المحروق (الطوب الأحمر) من آثار الكنائس المسيحية الموجودة في أبوحراز على النيل الأزرق[40].

إن النظرة الى الآثار في الفترة المهدية لم تتغير عن نظرة العهد التركي، بل إن الحركة المهدية نظرت إلى أي نشاط أو اهتمام لا يتعلق بالعبادة على أنه لغو يجب

الابتعاد عنه، وخير مثال لهذه النظرة نجده عند المهدي في منشوره الذي يمنع فيه استعمال المعازيف والدلاليك ويحد من استعمال النحاس، وذلك إعراضا عن ملاهي الدنيا ويحث على كثرة الأذكار والتكبير[41].

إننا نجد أن التاريخ يكاد يكرر نفسه في المهدية حيث نجد أن الخليفة عبدالله التعايشي قد قام ببناء بيته[42] من طوب الموقع المسيحي بسوبا ومازال هذا الطوب موجودا على الجدران والفناء الشمالي من البيت، وهو طبق الأصل من مقاسات طوب سوبا المسيحي (35× 17× 7سم). ونشير هنا إلى أن بيت الخليفة الآن أصبح أحد المباني التراثية المهمة، وإن صيانة البيت تدخل ضمن مشاريع التنمية بالهيئة القومية للآثار.

وعند قيام الحكم الثنائي لم تكن هناك صورة واضحة لماهية الآثار أو تفسيرها فنجد المؤرخ نعوم شقير الذي رافق حملة كتشنر، حيث كان يعمل بجهاز الاستخبارات، يصف آثار محافظة وادي حلفا فيذكر مدينة فرس (Faras) التاريخية بأن فيها أطلال مدينة قديمة يظن أنها من العهد الروماني[43]، ولكن الحفريات الأثرية أثبتت فيما بعد أن فرس كانت عاصمة لملكة نوباتيا المسيحية وأن بها كتدرائية ضخمة تضم كنائس عدة[44].

بعد استقرار الحكم الثنائي في الخرطوم كان الحاكم العام الإنجليزي هو المسؤول عن الآثار في السودان، ولكن هذا الوضع عُدل بعد إصدار قانون الآثار سنة 1905م الذي ألزم الحاكم العام باختيار محافظ للآثار يقوم بالإشراف الكامل على الآثار في جميع أنحاء السودان وعلى مواقعها، وكان عادة يُختار من الموظفين الإنجليز الكبار التابعين لإدارة التربية والتعليم[45].

بإصدار هذا القانون وتعيين محافظ للآثار تغيرت نظرة الدولة والأفراد إلى الآثار، فقد أدركت الدولة أن الآثار تراث إنساني يجب المحافظة عليه وكشفه واطلاع الجمهور عليه، لكن هذا الإدراك كان بنظرة استعمارية، فالمحافظة كانت في المتاحف الأوروبية والجمهور المعني هو الجمهور الأوروبي. وأصبحت الآثار الوطنية مصدر دراسة ومتعة ومعرفة للوافد الأجنبي ومواطنيه في الدولة المستعمرة. أما المواطن فقد تغيرت نظرته إلى الآثار وأصبح يدرك أهميتها العلمية من الناحية العامة وبدأت تزال التفسيرات الخرافية حولها، وبدأ يعمل في حفريات التنقيب عن الآثار التي بدأت منذ العام 1902م.

قام بدج E.A.Wallis Budge الذي أوفد للسودان من قبل المتحف البريطاني عام 1897م بصحبة السردار كتشنر في بعثة أثرية بالتنقيب في منطقة أهرامات مروي لفحصها في عام 1902م، ثم في عام 1905م عاد لجمع مادة أثرية لمتحف الخرطوم وأصدر مجموعة من الكتب عن السودان[46].

في عام 1904م إلى 1914م قام جارستانج J.Garstang بعمل حفائر في عاصمة المرويين مروي القديمة «البجراوية حاليا» وأصدر تقارير أولية عن مروي[47]. ثم توالت الحفريات فقام جيمس هنري برستد James Henry Breastid في عام 1906م بجمع وتصوير وأخذ معلومات عن المواقع الأثرية من الشمال حتى سوبا جنوبا. أما عالم الآثار كروفوت J.W.Crowfoot فقد أجرى حفريات تجريبية في موقع البعصة Basa الأثري شرق شندي، وكان ذلك في عام 1907م، وأصدر أول تقرير للحفريات في السودان[48].

وتوالت الحفريات فقام سير هنري ولكم Sir Henry Welcome بإجراء حفريات ضخمة في جبل موية استخدم فيها أكثر من ألف عامل محلي للتنقيب. وفي سنة 1938 أنشئت مصلحة الآثار وعين مستر آركل A.J.Arkell مديرا للآثار والمتاحف واستمر بها حتى نهاية عمله في 1948م، وألحقت المصلحة رسميا بمصلحة المعارف في عام 1939م. ونشر أن مستر آركل عين مديرا بعد تقاعد مستر جورج ولتر جريهام George Walter Grbham الذي عين محافظا للآثار منذ عام 1931م [49].

وصارت مصلحة الآثار السودانية في عام 1953م مصلحة قائمة بذاتها بمدير مسؤول هو مستر ب. ل. شيني P.L.Shinnie وتتبع وزير التربية والتعليم رأسا، وتخلى مستر ب. ل. شيني عن العمل مديرا للمصلحة في يونيو 1955م بناءً على قرار لجنة السودنة التي رأت أن وجوده ربما يعوق الجو الحر المحايد، علما بأنه التحق بالمصلحة عام 1947م. وعين خلفا له بناءً على قرار لجنة السودنة المستر جان فيركوتير J.Vercouter التي رأت أن يعيَّن أجنبي من دولة محايدة في حالة عدم وجود سوداني لشغل المنصب. وقد سودنت هذه الوظيفة كليا في عام 1960م بواسطة ثابت حسن ثابت الذي استمر حتى 1969م حيث عين نجم الدين محمد شريف مديرا للمصلحة. وفي عام 1971 ألحقت المصلحة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي قرار وزاري سنة 1974م ألحقت بوزارة الثقافة والإعلام وبقيت تتبع لها حتى 1995م، حيث ألحقت الهيئة القومية للآثار والمتاحف بوزارة البيئة والسياحة، ثم غير اسم الوزارة إلى وزارة الثقافة والسياحة في عام 2001م.

وفي سنة 1988م عين أسامة عبدالرحمن النور مديرا خلفا للسيد نجم الدين محمد شريف. ولكن في نهاية عام 1990م عين أحمد محمد علي حاكم وكيلا للآثار ثم عدل منصبه ليصبح رئيس مجلس الادارة، وذلك بعد تحويل المصلحة إلى هيئة في 1992/5/1م وبناء على ذلك تغير الهيكل التنظيمي والوظيفي بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة، وفي عام 1994م تولى المدير الحالي حسن حسين إدارة الهيئة القومية للآثار والمتاحف.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة القومية للآثار والمتاحف

بعد إقرار رفع المصلحة إلى هيئة في 1991/5/1م عدل الهيكل التنظيمي وكون مجلس إدارة برئاسة رئيس متفرغ (رئيس مجلس الإدارة) والمدير التنفيذي الذي يقوم بأعباء أمر المجلس، ثم رؤساء الأمانات الثلاث وهي أمانات الآثار والمتاحف والترميم، ثم مجموعة من ممثلي المصالح ذات الصلة بأعمال المجلس مثل دار الوثائق وشعبة الآثار جامعة الخرطوم، إضافة إلى بعض الشخصيات العلمية ذات المساهمات الفاعلة في مجال الثقافة والآثار. ويجتمع المجلس دوريا أو استثنائيا لوضع السياسات السنوية للعمل الآثاري وبعض المسائل التي تقع داخل اختصاصه، وقد نص على تكوين هذا المجلس في قانون الآثار لسنة 1952م، وان كان يعرف في القانون باسم لجنة الآثار ويتمتع المجلس بالامتيازات نفسها التي كانت للجنة[50].

أما بقية الهيكل (انظر الشكل رقم 1) فهناك المدير التنفيذي الذي يقوم بأعباء أمين مجلس الإدارة وتتبع له الأمانات الثلاث: أمانة المتاحف وأمانة الآثار وأمانة الترميم، وهي أمانات العمل فيها تخصصي. كما أن هناك جهاز سكرتارية يتبع لمجلس الادارة والمدير التنفيذي. وعمل أمانة الآثار حفظ المواقع الأثرية والإشراف عليها وعلى عمليات التنقيب والمسح الآثاري وكتابة البحوث العلمية وتنفيذ قانون الآثار. أما أمانة المتاحف فمهمتها عرض الآثار من خلال المتحف القومي في الخرطوم والمتاحف الإقليمية في بعض أجزاء السودان، كما تقوم هذه الأمانة بتخزين وتوثيق وتصنيف وصيانة وترميم القطع الأثرية، كما أنها مسؤولة عن الدراسات الإثنوغرافية.

أما أمانة الترميم فهي الأمانة المسؤولة عن معالجة الآثار كيميائيا وفيزيائيا، كما أن عليها مراقبة البيئة التي تعرض أو تخزن أو تعالج فيها القطع الأثرية، إضافة إلى تحليل المواد التي صنعت منها القطع الأثرية والتفاعلات أما البحث العلمي في المواد والصناعات السودانية فهي من المهام المكلفة بها هذه الأمانة[51]، وكل الأمانات السابقة متوازية في علاقاتها ومكمل بعضها لبعض.

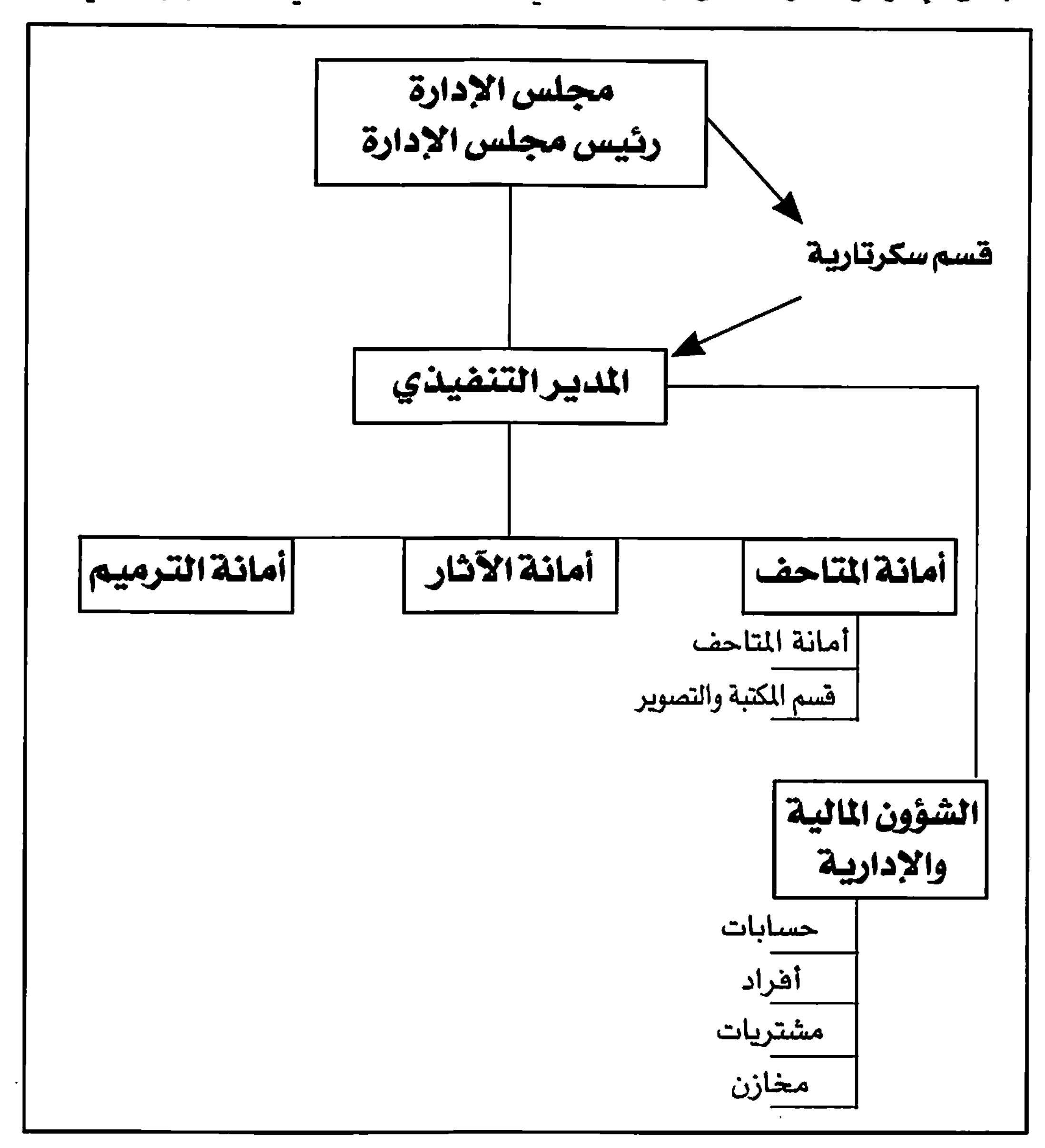
أما الجهاز المساعد للإدارة فهو الشؤون المالية والإدارية وتتبع مباشرة للمدير وتتكون من عدة وحدات، وحدة الحسابات ووحدة شؤون الأفراد ووحدة المشتريات ووحدة المخازن، وهي تتعاون مع الأمانات وتعتبر جهازا مساعدا لها. وأشير إلى أن أمانة المتاحف يتبع لها قسم المكتبة والتصوير.

رابعاً: الهيكل الوظيفي للهيئة القومية للآثار والمتاحف

يشتمل الهيكل الوظيفي للهيئة على وظيفة:

(أ) المدير التنفيذي

وتتطلب مؤهلات الوظيفة أن يكون من خريجي كليات الآثار وأن يحمل درجة عليا في مجال التخصص، ويقوم المدير التنفيذي بالإشراف على الأمانات الثلاث وعلى الشؤون المالية والإدارية كما تتم المخاطبات الخارجية باسمه، إضافة إلى قيامه بأعباء أمين مجلس الإدارة والاشراف على البحث العلمي على النحو المبين في الشكل (١) التالي:



الشكل (1): الهيكل التنظيمي للهيئة القومية للآثار

(ب) أمين أمانة الآثار:

تتطلب هذه الوظيفة التخصص في مجال الآثار، وأن يحمل شاغلها درجة جامعية في مجال الآثار، وتقوم أعباء الوظيفة بالإشراف على المواقع الأثرية والاستكشاف والمسح والتنقيب الأثري وعلى مراقبة عمل كافة النتائج العلمية لعمليات الاستكشاف والتنقيب الآثاري وتقارير البعثات الأثرية مع نشر البحوث الآثارية وتحضير الكتيبات التعريفية عن المواقع الأثرية، بالإضافة إلى تقديم كافة المساعدات العلمية اللازمة للطلاب والدارسين لقضايا التاريخ القومي والمتخصصين في علم الآثار، كما أن على أمين الآثار تنشيط العمل التثقيفي في مجال الآثار من خلال المحاضرات والندوات العامة. إضافة إلى ذلك فإن عليه تقديم المعلومات اللازمة للبعثات الآثارية من خارج الهيئة ومراقبة عملها. ومن أهم أعمال الأمين إمداد دائرة المتاحف بكافة الآثار المنقولة التي يُكشف عنها، وذلك بعد دراستها وتصنيفها وتوثيقها. ويتضمن عمله الإشراف على العمليات الإدارية في داخل أمانته ويساعد الأمين ثلاثة مساعدين ومجموعة من المتخصصين لإنجاز المهام السابقة.

(ج) أمين أمانة المتاحف:

تتطلب هذه الوظيفة التخصص أيضا في مجال الآثار وخاصة في علم المتاحف ومهام أمين المتاحف تتلخص في الآتي:

1- تسيير العمل الإداري والفني والعلمي في كافة المتاحف التابعة لهذه المصلحة، بما في ذلك الحفاظ على كافة المجاميع المتحفية الآثارية الإثنوغرافية والتاريخية وكيفية عرضها وتخزينها وتوثيقها وتصنيفها وصيانتها وترميمها.

2- تدريب عمال المتاحف من خلال برامج دراسية داخلية على كيفية التعامل مع المجاميع المتحفية.

3- المشاركة مع قسم الكشف الآثاري في أعمال التنقيب الآثاري الفصلية.

4- تحضير الدلائل المتحفية ومتابعة نشرها.

5- حصر المقتنيات الآثارية والإثنوغرافية والتاريخية السودانية الموجودة بالمتاحف الأجنبية وحفظ سجل خاص بها.

6- إقامة المعارض المؤقتة داخليا وخارجيا.

7- تسهيل مهمة الباحثين السودانيين أو الأجانب الذين تتطلب دراساتهم فحص المقتنيات المختلفة.

وتتبع لإدارة هذا القسم حاليا خمسة متاحف هي:

- متحف السودان القومي للآثار- الخرطوم.
- متحف بيت الخليفة - أم درمان.
- متحف شيكان - الأبيض.
- متحف قصر السلطان علي دينار - الفاشر.
- متحف الطرابيل.

(د) أمين أمانة الترميم:

يشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة أن يكون من خريجي الجامعات ويحمل شهادة في مجال التخصص سواء في مجال الترميم أو كليات العلوم التطبيقية. ومهام الأمين في الترميم هي مراقبة البيئة التي تعرض أو تخزن أو تعالج فيها القطع الأثرية ويتحقق ذلك برصد درجات الحرارة والرطوبة النسبية ومراقبة القطع الأثرية في أماكن العرض أو التخزين مع تحليل المواد التي صنعت منها التحف الأثرية ونتاجات التفاعلات عبر التحفة لتحديد الأمراض التي تعانيها التحفة لتحديد المواد اللازمة للعلاج.

كما يشمل عمل أمين أمانة الترميم صيانة وترميم القطع المعدنية والقطع الأخرى والرسوم الحائطية، إضافة إلى البحث العلمي في المواد والصناعات السودانية القديمة، ويتطلب عمل الأمين توثيق عمليات المعالجة والصيانة والمواد المستخدمة لهذا العمل ونشر نتائج الأبحاث العلمية المرتبطة بالصيانة والترميم. كما يقوم بإجراء التجارب على استعمالات المواد الكيماوية وهناك مهام أخرى لأمين أمانة الترميم منها عمل نماذج من المواد المختلفة للقطع الآثارية وذلك بهدف مساعدة دائرة المتاحف في إقامة المعارض المؤقتة ومعارض المدارس والجامعات والمهمة الأخيرة هي المحافظة على المعدات وأدوات الترميم وحفظها بالصورة التي تبعد عنها احتمالات التلف.

ويساعد أمين أمانة الترميم مجموعة من المساعدين المتخصصين من خريجي أقسام الترميم والعلوم، كما أن هناك فنيين مؤهلين في هذا المجال نالوا تدريبا في الداخل والخارج.

(هـ) مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

المؤهلات اللازمة لشغل تلك الوظيفة هي: أن يكون من خريجي الجامعة - إدارة أعمال - له خبرة لا تقل عن خمسة عشر عاما في المجال أو أن يكون من خريجي الجامعات. ومهام الوظيفة هي الإشراف المباشر على أداء الدوائر الإدارية وهي الدوائر المالية والإدارية وشؤون العاملين والإشراف الإداري على عمل البعثات الأثرية الإدارية، كما يشمل الإشراف المالي عليها وتسهيل عمل هذه البعثات في المجال الإداري داخل

وخارج الهيئة، كما أن على مدير الشؤون المالية والإدارية المشاركة في مجال التدريب المحلي والخارجي للعاملين في الهيئة، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمالية، إضافة إلى إشرافه على وضع ومناقشة وتنفيذ الميزانية الخاصة بالهيئة ومراقبة بنود صرفها وتقديم تقرير إداري ومالي دوري للمدير التنفيذي، ويساعد مدير الشؤون المالية والإدارية مجموعة من المتخصصين حسب دوائرهم.

خامساً: وسائل حماية الآثار

أولا: الوسائل القانونية: قانون الآثار ومهام الهيئة القومية للآثار والمتاحف:

أصدر القانون في عام 1905م وعدل في 1905م ثم ألغي القانون السابق وصدر قانون جديد سمي «قانون حماية الآثار لسنة ١٩٩٩م»[52] وهدف هذا القانون هو «حماية الآثار» وحدد القانون الآثار بما يلي:

الآثار: يقصد بها أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه، سواء كان ثابتا أو منقولا، مما يرجع تاريخه إلى مائة عام ويجوز للهيئة أن تعتبر لأسباب فنية وتاريخية أي عقار أو منقول آثارا إذا كانت للدولة مصلحة في حفظه وصيانته، بصرف النظر عن تاريخه، وتعتبر من الآثار الوثائق والمخطوطات، وأيضا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية.

وإضافة إلى قانون الآثار السوداني هناك الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم بشأن حماية التراث الثقافي[53].

أما المهام الملقاة على عاتق الهيئة القومية للآثار والمتاحف فإنه يمكن إيجازها في الآتي:

1- القيام بمهمة الحفاظ على جميع الآثار المنقولة وغير المنقولة للحضارة السودانية وصيانتها حسب أحدث أساليب الصيانة الأثرية العلمية.

2- القيام بأعمال الاستكشاف والتنقيب الآثاري على امتداد السودان بهدف الكشف عن ترابط الأنساق الحضارية واستمراريتها وتواصلها، وبهدف الكشف عن قانونية تطور تاريخنا القومي[54].

3- القيام بنشر النتائج العلمية كافة التي توصل إليها البحث الأثري السابق ومايتوصل إليه البحث في المستقبل، والإفادة منها في أغراض البحث التاريخي في قضايا التاريخ القومي وإشكالياته.

4- إمداد دائرة المتاحف القومية بالآثار المنقولة والقطع الأثرية، وذلك بعد دراستها وتصنيفها وتوثيقها بهدف الإفادة منها لأغراض البحث المتحفي وفق منظور علمي هادف، إبرازا للحقيقة التاريخية وإزالة كافة الأوهام اللاتاريخية التي حاولت

الكتابات التاريخية الاستعمارية فرضها قسرا على تفسير التطور التاريخي الحضاري للسودان[55].

5- التوسع في إنشاء المتاحف الآثارية والتاريخية والإثنوغرافية الإقليمية، بحيث تصبح منبرا من منابر التعليم الشعبي والتربية القومية وأداة فاعلة من أدواتها.

6- القيام بالأبحاث الإثنوغرافية الميدانية والنظرية وإجراء الدراسات الإثنوغرافية-الآثارية المقارنة بهدف الكشف عن الاستمرارية والتواصل في صيرورة التطور التاريخي الحضاري للسودان.

7- الاهتمام بتطوير المواقع الآثارية وتجميلها لتصبح بمثابة مواقع سياحية تعليمية.

8- تقديم كافة المساعدات للباحثين والطلاب والدارسين لقضايا التاريخ القومي السوداني وإشكالياته، وذلك بتسهيل مهامهم بمدهم بما يحتاجونه من معلومات مرتبطة بالنشاط الآثاري والإثنوغرافي.

9- العمل على إنشاء علاقات تبادل علمي للمعلومات مع المؤسسات العلمية والتعليمية والمحلية والعالمية كافة التي تقوم بنشاطات علمية مرتبطة بمجال البحث الآثاري والإثنوغرافي والمتاحف.

لقد كان قانون الآثار ومهام الهيئة هما الإطار المنهجي الذي قامت عليه الحماية الأثرية لمواقع التنمية بالهيئة، كما شكلت الخلفية التاريخية للآثار وأدواتها القاعدة المرجعية لهذه الحماية، إضافة إلى أن الجهاز التنظيمي والوظيفي هو القوى البشرية المناط بها صيانة وحماية الآثار في كل السودان.

ثانياً: الوسائل المادية للحماية

1- تسوير المواقع الأثرية:

تعمل الهيئة على تسوير المواقع الأثرية وذلك بغرض حمايتها وتحديدها، وتبنى هذه الأسوار من الطوب الأحمر مثلما حدث في الجيلي، كما يستخدم أيضا الطين للتسوير، كما عمل في الضانقيل وجبل البركل، إضافة إلى ذلك هناك الحماية بإقامة القوائم الحديدية المتعارضة وهي أفضل أنواع الحماية، وقد استخدم هذا النوع في تسوير طوابي المهدية، أما الحماية بالأسلاك الشائكة فقد استخدمت في موقع مدينة مروي وموقع النقعة، وهي حماية غير مرغوبة عالميا، وأما أبسط وسائل الحماية فهي استعمال زرائب من فروع الأشجار والشوك، وقد استخدم ذلك لحماية الموقع الأثري بديم القراي.

ونشير إلى حقيقة مهمة هي أن حماية الآثار بوسائل التسوير في السودان عملية لم تكتمل بصورة مرضية، فكثير من المواقع مكشوفة ومهددة تتطلب إقامة الأسوار الواقية.

2- **لافتات وعلامات:**

توضع لافتـات على المواقع الأثرية تحـمل مـعلومـات عن الموقع وتطلب من الزوار المحافظة عليه، كما أن بعض اللافتات تشير بصورة مباشرة للمحافظة على الموقع وأنه محمي بقانون الآثار وتتوزع هذه اللافتات في كافة المواقع الأثرية في السودان.

إن العلامات وهي أصغر حجما كثيرا من اللافتات فهي توضع على المواقع الأقل تهديدا ودمارا وتحمل كلمات قليلة ومحددة مثل الإشارة إلى أن هذا الموقع محمي بقانون الآثار، كما أنها في بعض الأحيان توضع في عدة أماكن في الموقع الواحد أو في الاتجاهات الأربعة، وذلك بغرض حماية الموقع من الزحف العمراني أو الزراعي.

ثالثا: الوسائل البشرية- الهيكل الإداري للحماية وتشمل مايلي:

أ. **أمين أمانة الآثار:** مهمته الإشراف على المواقع الأثرية وعمل البعثات الأثرية سواء كانت المحلية أو الأجنبية.

ب. **مفتشو الآثار:** ومهمتهم الإشراف على المواقع الأثرية في حدود إقليمية معينة وذلك من خلال مكاتب الآثار الإقليمية.

ج. **ضباط الآثار:** يساعدون مفتشي الآثار، من خلال مرافقتهم في الزيارات التفتيشية للمواقع ومرافقة البعثات العاملة في التنقيب، ويقيمون في المكاتب الإقليمية والرئاسة.

د. **جهات أجنبية:** وتشمل هذه أجهزة المراقبة الأمنية للمواقع وللآثار، حيث تقوم بضبط سرقة الآثار أو عملية المتاجرة بها، ولها عيون في كل المواقع وخاصة المطارات والموانئ.

هـ. **حراس الآثار:** ويعرفون باسم الخفراء وهي الفئة الأخيرة المنوط بها الحماية، ودورها أساسي في حراسة الآثار، فهي التي توجد في الموقع بصورة مباشرة، وهناك مخطط لتدعيمها بشرطة الآثار.

سادساً: كيفية إدارة المواقع الأثرية في السودان

ويتم ذلك على النحو التالي:

1. **أمانة الآثار بالهيئة القومية للآثار والمتاحف:** وهي التي يقع عليها العبء المباشر في الإشراف على هذه المواقع من خلال مختصيها.

2. **مكاتب الآثار الإقليمية:** ويدير هذه المكاتب مفتشو آثار يشرفون على المواقع التي توجد في دائرتهم ويقومون بالزيارات التفتيشية لها، كما يراقبون عمل بعثات الآثار العاملة في المنطقة ويرفعون تقارير شهرية إلى أمانة الآثار.

3. **مكاتب إدارة الآثار الموقعية:** يشرف على كل موقع أثري في غالب الأحيان فني آثار مقيم، ويقوم باستقبال زوار الموقع واستلام تصاريح الزيارة منهم وهو يتبع في إدارته للمكتب الإقليمي.

4. **إدارة حراسة للمواقع الأثرية:** في المواقع التي لا تستقبل زوارا ولا توجد بها آثار شاخصة يقوم حراس الآثار بحراستها وحمايتها ويبلغون المكتب الإقليمي في حالة تهديدها، ويشرف المكتب الإقليمي على هؤلاء الحراس.

الأخطار التي تهدد المواقع الأثرية في السودان

أ- السرقة وتهريب الآثار:

تعتبر السرقة وتهريب الآثار من أكبر المهددات للآثار السودانية التي انتشرت في السنين الأخيرة، وبدأت تأخذ شكل عصابات منظمة تقوم بالحفر أحياناً في المناطق النائية، يساعدهم في ذلك اتساع مساحة السودان (مليون ميل مربع).

ومن أكبر السرقات التي تمت عام ١٩٨٥م، ولم يسترد الأثر المسروق، كانت سرقة تمثال عازفة الهارب (القيثارة) من داخل الحمام الروماني في مدينة مروي والذي يرجع تاريخه إلى الفترة المروية 592 ق.م – 350م (انظر لوحة 3.2).

أما السرقة الثانية فكانت سرقة تمثال كبش الإله آمون من معبده بالنقعة سنة 1995م [56] وهو أحد تماثيل الكباش الثلاثة عشر التي تشكل طريق الكباش الذي يقود إلى المعبد الرئيسي، ويرجع إلى فترة مملكة مروي 592 ق.م– 350م، (انظر لوحة 4).

إن أحدث سرقة كانت تلك التي تمت عام 2001م والتي سرق فيها تمثال كبش الإله آمون من الموقع الأثري بديم القراي شمال مدينة شندي، وهو تمثال من الحجر الرملي النوبي بحجم أكبر قليلا من الطبيعي، ويوجد على قاعدة التمثال اسم ملك مروي ميكرم، والملك غير معروف، ولم يُعثر على التمثال حتى الآن، والتمثال يرجع إلى الفترة المروية 592 ق.م– 350م (انظر لوحة 5).

أما في مجال بيع الآثار المسروقة فقد قبض على تمثال للإلهة سخمت، كان معروضا للبيع، والتمثال من النحاس المطلي بالذهب طوله ١٦سم ووزنه 284 جراما، ويرجع إلى الفترة النبتية 900 ق.م – 592م (انظر لوحة 6).

ب. تدمير المواقع الأثرية:

تتعرض بعض المواقع الأثرية للتدمير بفعل عوامل بشرية، مثل أخذ الأترية أو الصخور من هذه المواقع لاستخدامها في المباني، وتعاني هذا التهديد مواقع عصور ما قبل التاريخ شمال الخرطوم وهي دائما تكون في أماكن نائية ومتفرقة، كما أن أخذ السماد للأراضي الزراعية أي التربة المحتوية على مواد عضوية من المواقع الأثرية السكنية يؤدي إلى تدمير البقايا الأثرية، إضافة إلى ذلك فإن الحفر لوضع كيبلات الهاتف يؤدي إلى تدمير مواقع يمر بها مسار هذه الخطوط وتعاني المناطق كافة من ذلك، نسبة لإقامة كثير من خطوط شبكات الهاتف.

نتيجة ذلك تعمل هيئة الآثار على متابعة هذه الأنشطة والعمل على توقيفها في حالة تهديدها المواقع الأثرية، كما أن شركات الهاتف تخطر الهيئة مسبقا بمشاريعها وأماكن مرور خط هواتفها حتى تأخذ الهيئة استعدادها.

ج. تهديد بعض المشروعات السكنية والزراعية والمائية والبترولية والطرق للمواقع الأثرية:

تتطلب إقامة المشروعات السكنية والزراعية وغيرها من المشروعات التنموية البحث عن أراض جديدة لإقامة هذه المشروعات، وتوضع مخططات هذه المشاريع على الخرائط أولا، ثم يبدأ التطبيق على أرض الواقع، وهنا يظهر أن هناك بعض المواقع الأثرية الظاهرة أو المطمورة تمر بها هذه المشاريع، مما يتطلب القيام بالمسوحات والتنقيبات الأثرية وتعديل مخططات ومسارات بعض المشروعات حتى نتجنب المواقع الأثرية، ومن أمثلة هذه المشروعات مشروع خزان الحماداب ومشروع سد كجبار، وأيضا مشروع طريق الخرطوم عطبرة بور سودان والمشروع الزراعي التراجمة كبوشية ومشروع امتدادات مدينة الخرطوم السكنية وبعض هذه المشاريع تشكل تهديدا مباشرا للآثار في مناطق كثيرة مما يتطلب تعاونا دوليا لإنقاذها. وتعتبر الهيئة أن إنقاذ كثير من مشاريع الإنقاذ والحماية، من بين مشاريع التنمية للهيئة القومية للآثار والمتاحف[57].

ونخلص من ذلك إلى أن اتساع رقعة مساحة السودان (مليون ميل مربع) وكثرة مواقعه الأثرية (حوالي 14000 موقع أثري مسجل) التي تتوزع على كافة أنحائها تتطلب إشرافا إداريا كبيرا ومكثفا وعالي المستوى سواء في الجانب البشري أو الكفاءة الإدارية أو توفر الامكانات المادية والتطبيق القانوني حتى تتحقق إدارة هذه المواقع بمستوى ممتاز وحمايتها بصورة سليمة. إن تنمية المواقع الأثرية تساعد على حمايتها، لذلك وضعت الهيئة القومية للآثار والمتاحف السودانية المشاريع العلمية لمقابلة هذه الطفرة التنموية في مجال الآثار السودانية.

المراجع العربية:

1- أحمد سيد أحمد. تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري 1820 -1885م. القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م.

2- أحمد محمد علي حاكم وشارلس بونيه. كرمة مملكة النوبة. تراث أفريقي من عهد الفراعنة. دمشق. شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع 1997م.

3- أسامة عبدالرحمن النور. تقرير أعمال مصلحة الآثار والمتاحف القومية. الفترة من 1990/1/1م. مطبعة جامعة الخرطوم.

4- اليونسكو. الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث. الطبعة الثانية. باريس 1985م.

5- انتصار صغيرون. المواقع الأثرية في السودان. في الطيب أحمد حياتي. السياحة في السودان. الخرطوم. جامعة الخرطوم 1996م.

6- بشرى أحمد إسماعيل. السياحة وقضايا صون التراث الثقافي، ورشة عمل تنمية الآثار والسياحة بالولاية الشمالية. جامعة دنقلة 2000م.

7- ج. فانتيني. تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث. جامعة الخرطوم 1978م.

8- صلاح عمر الصادق. سنار الآثار والحضارة. مجلة البرلمان. العدد الأول مارس 1993م.

9- صلاح عمر الصادق. سواكن بين الأسطورة والواقع. مجلة الخرطوم العدد 17. 1995م.

10- صلاح عمر الصادق. تقويم مشاريع التنمية بالهيئة القومية للآثار والمتاحف ودورها في التنمية السياحية. في الطيب حياتي. السياحة في السودان. الخرطوم. جامعة الخرطوم. 1996م.

11- صلاح عمر الصادق. الثقافة السنارية. مصادرها ومدلولاتها. مجلة دراسات أفريقية. العدد الواحد والعشرون. يونيو 1999م.

12- علي أحمد قسم السيد. الأهمية التاريخية لجبانة الكرو. رسالة دكتوراه بالفرنسية لم تنشر. قدمت لجامعة السوربون 1982م.

13- قانون حماية الآثار لسنة 1999م.

14- محمد إبراهيم أبوسليم. منشورات المهدية. بيروت. دار الجيل 1979م.

15- محمد إبراهيم بكر. تاريخ السودان القديم. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية 1971م.

16- نجم الدين محمد شريف. مصلحة الآثار. رسالة المتحف رقم ٤. (من دون تاريخ).

17- نجم الدين محمد شريف. الآثار في المديرية الشمالية. رسالة المتحف رقم

18- نعوم شقير. جغرافيا وتاريخ السودان. بيروت. دار الثقافة 1972م.

19- هـ. ن شتيك. تقرير عن أعمال مصلحة الآثار. 1955م.

المراجع الأجنبية:

1- Ahmed M. Ali Hakem. Meroitic Architecture. Khartoum. K.U.P. 1988.

2- A.J.Arkell. The prehistory of the Nile Valley. Leiden. 1975.

3- Derek. A. Welelsby. The kingdom of Kush. B.M.London. 1996.

4- Dietrich Wilding. Nage Project (Sudan) Egyptian Museum Berlin preliminary report 1995- 1996. Season 1 and 2. In Francis Geus. Archaeologie Du Nil Moyen, Lile. France. 1995- 1998.

5- D. Dunham. The Royal Cemeteries of Kush II. N. Boston. 1955.

6- F. Hintze. Preliminary Report of the Butana Expedition. Kush vol. VII. II. 1959.

7- G. Bruce Trigger. Nubia Under the Phairaohs. London. Thames and Hudson. 1976.

8- G. E. Wickens. A brief Note on the Recently Discovered Tora City of kebeleh. kush. Vol. XV. 1992.

9- J. Vercoutter. Second thoughts on jebel Moya. Kush. Vol. IV. 1959.

10- John Vantini. The Exavation at Faras, Acontribution to the History of Christian Nubia. Italy. 1970.

11- M. Schiff Giorgini. Soleb. Kush. Vol. VI. 1959.

12- Patrice Lenoble. From pyramids at Meroe to Tumulus at Elhobagi. imperial. Graves of the Late Meroitic Culture. "Kush. vol. XVII. 1997.

13- R.C.Steven son. Old Khartoum 1827- 1885. S.N.R. 47-1966.

14- R.L.De Neufville and A.A. Haughton. A discripition of Ain Farah and of Wara. Kush, vol. VIII. 1965.

15- P.L.Shinne. And H.N. Chittick Ghazali, Amonastery In the Northern Sudan. S.A.S.O.P. No. 5. John Bellows Limited. Gloucester. 1961.

16- P.L.Shinne. Meroe A civilization of the Sudan. Thomas & Hudson. New York. 1967.

17- Vivan Daves. New Field- Work At Gurgus. The Pharaonic Inscripiton "Sudan In Nubia Bullelin. No. 2. 1998.

الهوامش

(1) A.J. Arkell. The Prehistory Of The Nile Valley. Leiden. 1975. pp. 12- 29.

(2) Bruce G. Trigger. Nubia Under The Phairaohs. Thames and Hudson. London. 1976. pp 64- 81.

(3) أحمد محمد علي حاكم وشارلس بونيه. كرما مملكة النوبة تراث، تراث أفريقي من عهد الفراعنة. شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع 1997م.

(4) Vivan Daveis. "New Field Work At Kurgus. The Pharaonic Inscription. "Sudan In Nubia Bulletin No 2. 1998. pp 26- 29.

(5) سامية بشير دفع الله. تاريخ الحضارات السودانية القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة. الخرطوم 1999. ص 299 -321.

(6) Patrice Lenoble. "From Pyramids At Meroe To Tumulus At Elhobagi". Imperial Graves of The Late Meroitic Cuture. "Kush. Vol. Xvii. 1997 pp 289- 308.

(7) ج. فانتيني. تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث. الخرطوم 1978م.

(8) P.L.Shinnie. And H.N. Chittick. Ghazaali A Monastery In The Northern Sudan S.A.S.O.P. no, 5. John Bellows limited, Gloucester. 1961.

(9) صلاح عمر الصادق. «الثقافة السنارية. مصادرها ومدلولاتها» مجلة دراسات أفريقية: العدد الواحد والعشرين. يونيو 1999. ص. ص 59-70.

(10) أحمد أحمد سيد أحمد. تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري -1885 1820 القاهرة- الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000 ص. ص 103 -176.

(11) نجم الدين محمد شريف. الآثار في المديرية الشمالية. وزارة الثقافة والإعلام. الخرطوم ب. ت. ص. 15.

(12) نفسه. ص ١٥.

(13) نجم الدين محمد شريف. الآثار في المديرية الشمالية. ص 15.

(14) M. Schiff Giorgini. "SOLEB" kush-VOL. Vi. 1959. pp 82-98.

(15) نجم الدين شريف محمد شريف. الآثار الشمالية. ص 16.

(16) «انتصار صغيرون الزين» المواقع الأثرية في السودان. في الطيب أحمد المصطفى. السياحة في السودان. جامعة الخرطوم. الخرطوم 1997 ص 122.

(17) Derek A. welsby- THE KINGDOM OF KUSH. B. M. London. 1996. pp 169- 171.

(18) أحمد محمد علي حاكم وشارلس بونيه. كرمه مملكة النوبة. الهيئة القومية للآثار. الخرطوم. 1990م.
(19) نجم الدين محمد شريف. الآثار في المديرية الشمالية. ص 18.
(20) Ahmed M. Ali Hakem. Meroitic Architecture. Khartoum K.U.P. 1988. pp 6-21-29-31- 32-38.
(21) ج. فانتيني. تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة في السودان الحديث. الخرطوم: 1978.
(22) علي أحمد قسم السيد. الأهمية الأثرية والتاريخية لجبانة الكرو. رسالة دكتوراه لم تنشر، قدمت لجامعة السوربون 1982.
(23) D. Dunham. The Royal Cemeteries of Kush II: N. Boston. 1955.
(24) Hakem. Meroitic Architetise. pp 330- 331.
(25) P.L. Shinne and H. N. Chittic. Ghazali. A Monasitery in the Northern Sudan. A.S.O.P. no. 5. 1961.
(26) سامية بشير دفع الله. تاريخ الحضارات السودانية القديمة. ص. ص 306- 321
(27) P.L. Shinnie. Meroe A civilization of the Sudan. Thomas & Hudson. New York, 1967. pp 62- 87.
(28) Dietrich Wildung. Naga project (Sudan) Egyptian Museum Berlin preliminary Report 1995- 1996. Seasons 1 And 2 in Francis Geus. Archaeologie Du Nil Moyen. Lile. France. 1998. pp 183- 190.
(29) F. Hintze .Preliminary Report of the Butana Expedition. Kush vol vll. 1959 pp 154- 170.
(30) A.J. Arkell. Sheheinab. London. Oxford University Press. 1953.
(31) P.L. Shinnie. Excavation At Soba. S.A.S.O.P. No. 3. 1961.
(32) J. Vercoutter. Second Thoughts On Jebel Moya. Kush. vol. IV. 1956. pp 4-18.
(33) صلاح عمر الصادق «سنار الآثار والحضارة» مجلة البرلمان. العدد الأول. مارس 1993. ص. ص 73-78.
(34) صلاح عمر الصادق «سواكن بين الأسطورة والواقع» مجلة الخرطوم. العدد 17. 1995. ص. ص 191-201.
(35) G. E, Wickens. A Brief Note On the Recently Discovered Tora City of

Kebeleh. Kush vol. XV. 1992. pp 310-314.

(36) R.L. de Neufville and A. A. Haughton. Adiscription of Ain Farah and of Wara. Kush vol. VIII. 1965. pp 195- 204.

(37) P.L. Shinnie. Meroe, A civilization of the Sudan. New York. 1967 p 27.

(38) R. C. Stevenson. Old Khartoum 1827 - 1885 SNR 47. 1966 P 10.

(39) المقصود بهذا القصر القصر الجمهوري الحالي الذي كان قصر الحكام والأتراك.

(40) R. C. Stevenson. Op. Cit 22.

(41) محمد إبراهيم أبوسليم. منشورات المهدية. بيروت. دار الجيل، 1979 ص 165.

(42) بيت الخليفة الآن متحف بيت الخليفة.

(43) نعوم شقير. جغرافيا وتاريخ السودان. بيروت دار الثقافة 1972. ص 94.

(44) John Vantini. The Excavation ft Faras. A Contribution to the History of Christian Nubia, Italy. 1970 pp 59-60.

(45) نجم الدين محمد شريف. مصلحة الآثار. رسالة المتحف رقم 4 (دون تاريخ) ص 6

(46) محمد إبراهيم بكر. تاريخ السودان القديم. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية. 1971. ص 11.

(47) نفسه ص 11.

(48)

(49) هـ. ن. شتيك. تقرير عن أعمال مصلحة الآثار 1955م. ص 10.

(50) قانون الآثار رقم 2 لسنة 1952. والمادة رقم (تكوين اللجنة والعلاقة بين اللجنة والمدير).

(51) أسامة عبدالرحمن النور. تقرير أعمال مصلحة الآثار والمتاحف القومية. الفترة من 88/1/1 حتى 1990/1/1م. مطبعة جامعة الخرطوم، ص 8-16.

(52) قانون حماية الآثار لسنة 1999م.

(53) اليونسكو. الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث. اليونسكو. باريس. الطبعة الثانية 1985م.

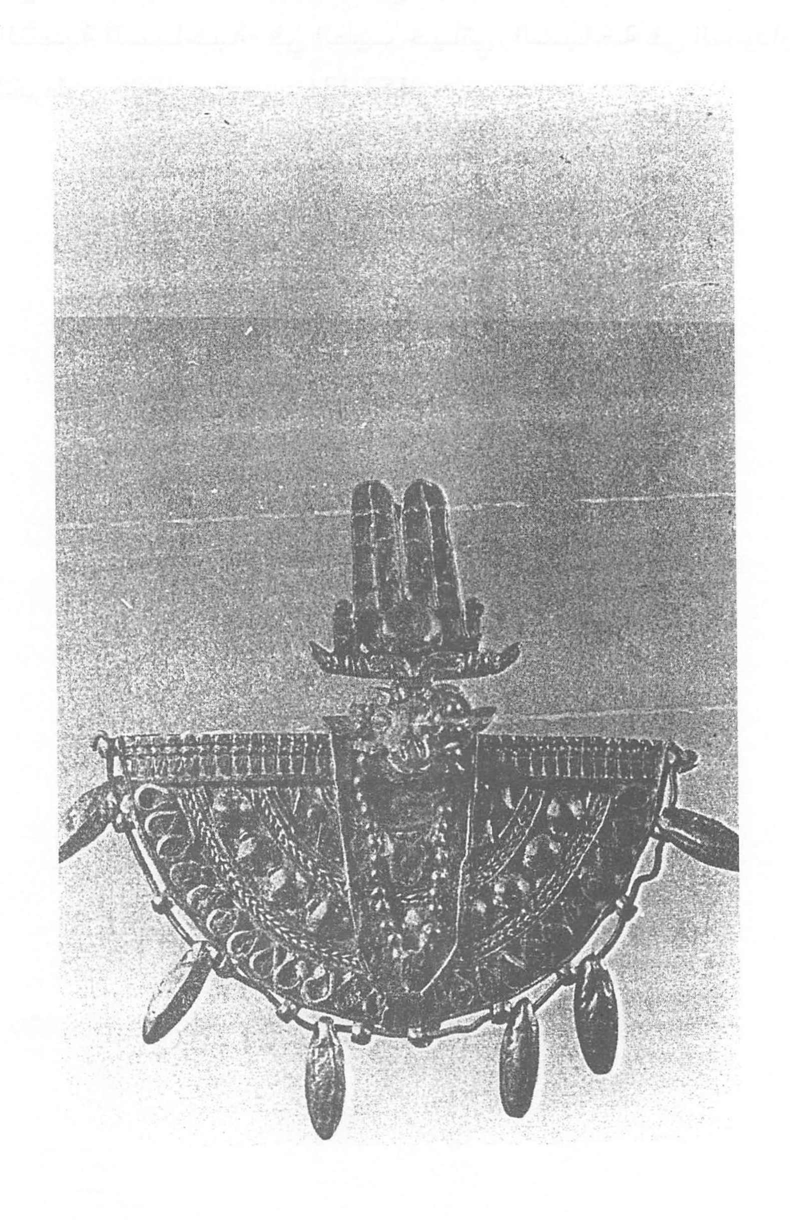
(54) مصلحة الآثار، انقاذ آثار النوبة. رسالة المتحف رقم 60 ص ص 1-14.

(55)راجع وضع الآثار في فترة الحكم الثنائي التي ذكرت سابقا.

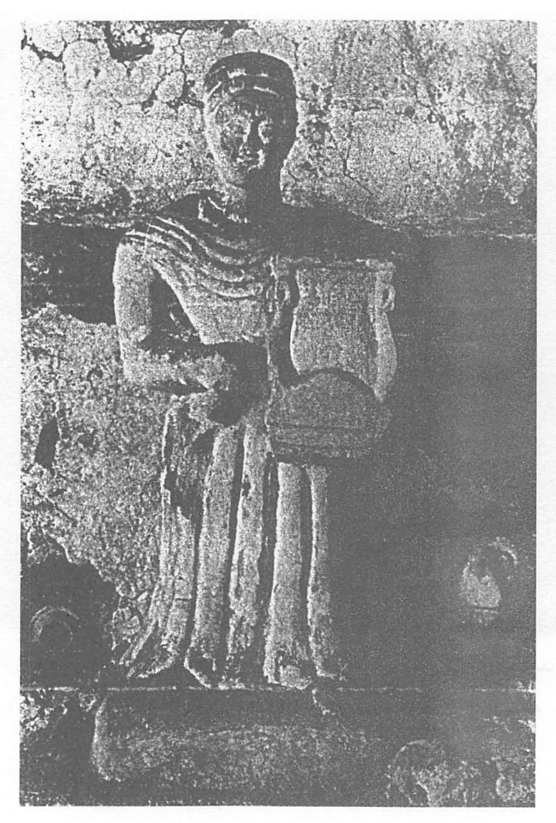
(56) بشرى أحمد إسماعيل «السياحة وقضايا صون التراث الثقافي. ورقة قدمت

إلى ورشة تنمية الآثار والسياحة بالولاية الشمالية. جامعة دنقلة، ص 6، 2000م.

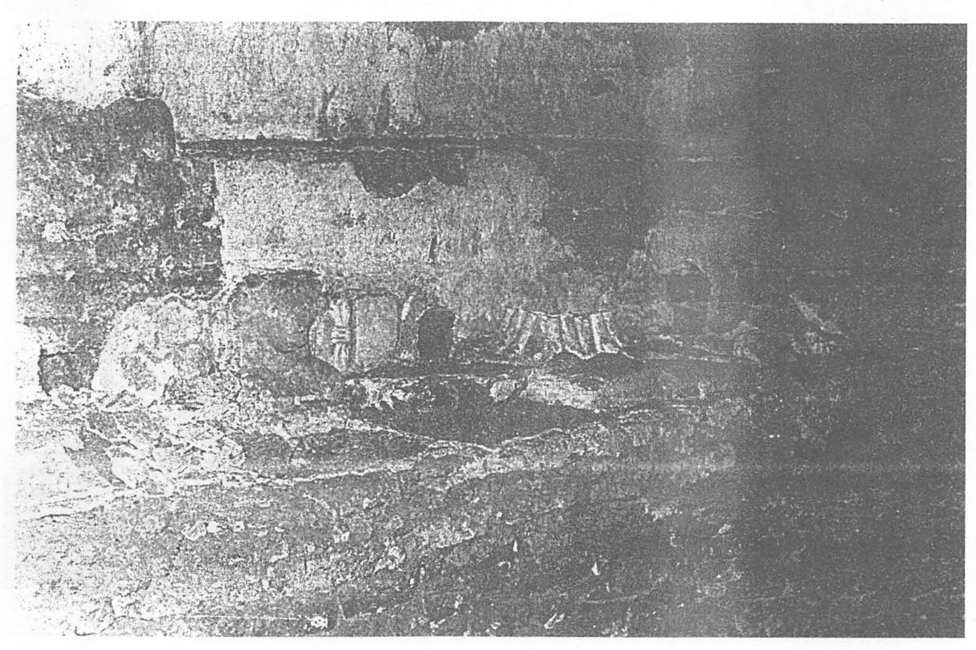
(57) صلاح عمر الصادق «تقويم مشاريع التنمية بالهيئة القومية للآثار والمتاحف ودورها في التنمية السياحية» في الطيب حياتي. السياحة في السودان. جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1996. ص ص. 131-153.



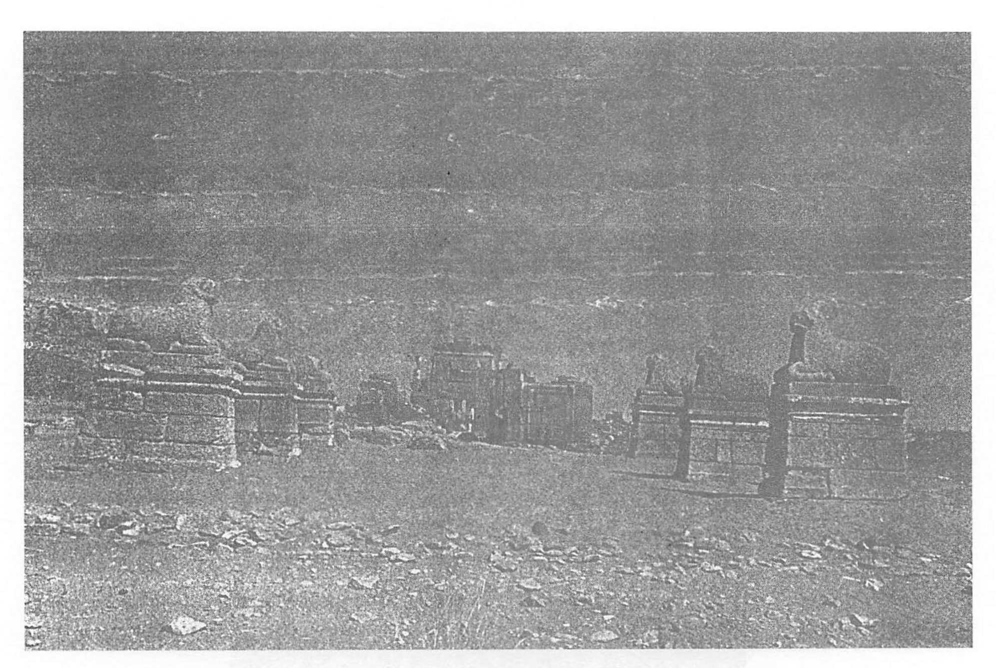
لوحة ١: قلادة من الذهب مطعمة بالاحجار الكريمة تصور برأس كبش الاله آمون. متحف ميونخ. المانيا



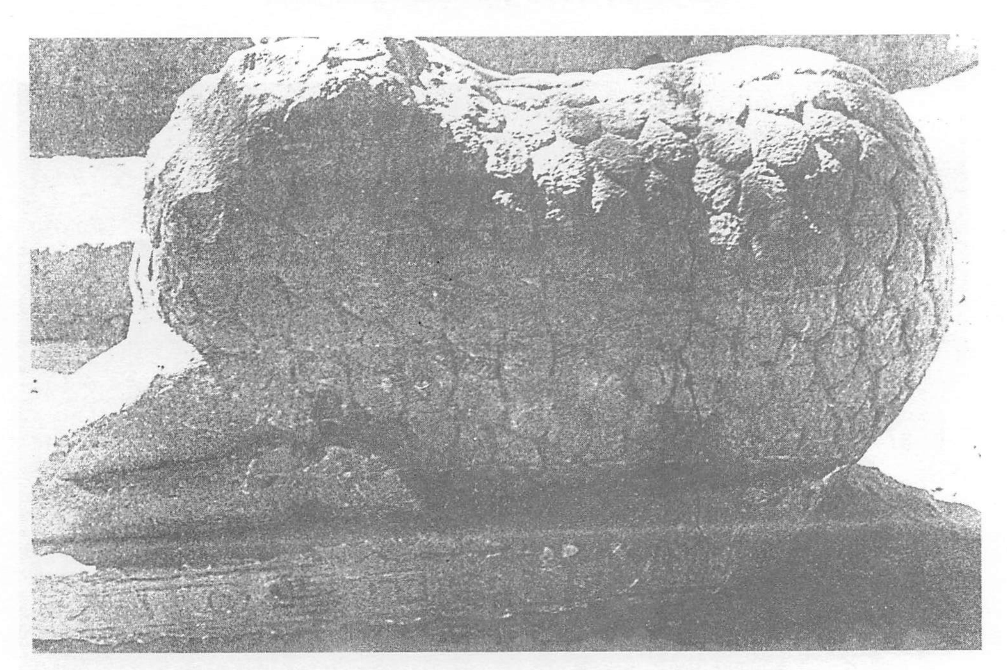
لوحة ٢: تمثال عازفة الهارب (القيثارة) الذي سرق من الحمام
الرومان بالمدينة الملكية بمروى عام ١٩٨٥ ولم يعثر عليه



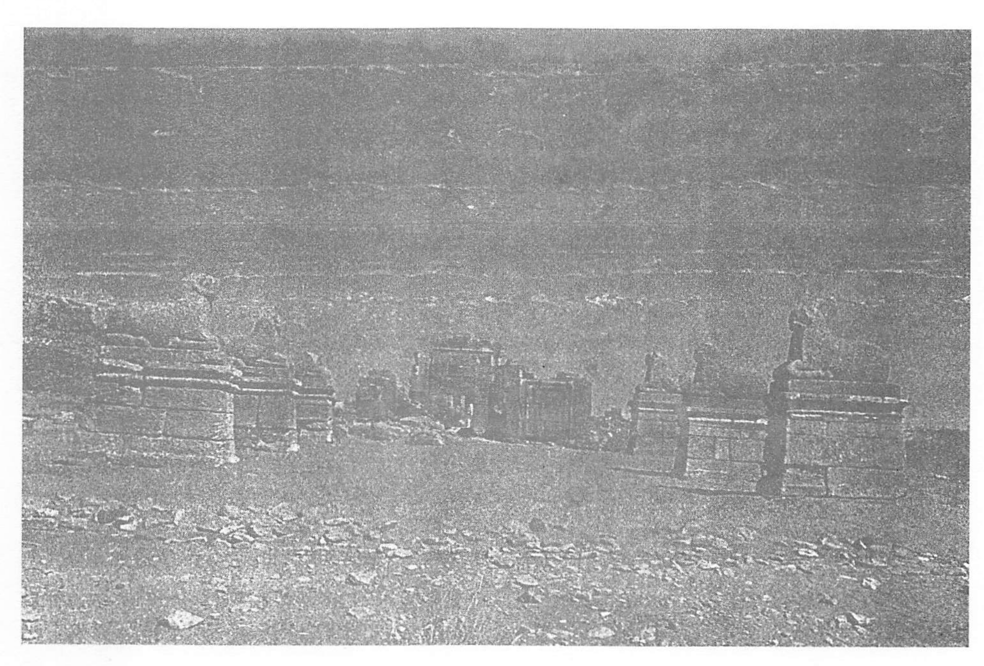
لوحة ٣: الحمام الروماني بالمدينة الملكية بمروى حيث سرق تمثال عازفة الهارب
(القيثارة) ويلاحظ بقية من ملابس العازفة على قاعدة التمثال



لوحة ٤: طريق الكباش بمعبد آمون بالنقعة وقد تمت سرقة الكبش الذي يوجد بالصورة ولكن تم إستعادته بعد ان رحل مسافة ١٦٠ كيلو متر توطئة لتهريبه



لوحة ٥: كبش الاله آمون الذي سرق من الموقع الاثري بديم القرائ ولم يتم استعادته ويلاحظ الخرطوش الذي عليه اسم الملك المروى ميكرام



لوحة ٦: تمثال الآلهة سخمت وقد سرق من احد المواقع الاثرية وعرض للبيع داخل الخرطوم بمبلغ ١٢٠٠ دولار

إدارة المواقع الأثرية
والمعالم التاريخية وحمايتها

محمد فرج محمد

(مدير مكتب الآثار بطرابلس)

إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وحمايتها

دراسة أعدها الباحث

محمد فرج محمد

مقدمـــة

في البداية يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم الإدارة بشكلها العام، وبالتالي الدخول إلى صلب الموضوع وما تمثله إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية من أهمية بالغة في تسيير دفة العمل الأثري بشكل علمي سلس ومريح، وبما يتماشى مع احتياجات العنصر البشري (المدير)، والموقع الأثري والتاريخي (المدار).

ثم نأتي بعد ذلك لتعريف المواقع الأثرية والمعالم التاريخية حسب ما جاء في قانون الآثار الليبي، ونتعرض بشيء من الإسهاب لمفهوم الحماية وما تمثله من أهمية قصوى في صيانة الممتلكات الثقافية وحفظها من التلف والضياع وذلك على التفصيل التالي.

إدارة المواقع الأثرية

إن الإدارة بمفهومها العام هي الإدارة التي تنظم العمل وتسيره وتشرف عليه داخل أي مؤسسة يناط بها تنفيذ قوانين وقرارات ولوائح سنتها الدولة. كما أنها التي تنظم العلاقات الداخلية بين الإدارات والأقسام والوحدات، علاوة على علاقة تلك المؤسسة بالمؤسسات الأخرى والمنظمات المحلية والدولية ذات العلاقة، وكل ذلك يهدف إلى تسهيل المعاملات وتقديم الخدمات على كل الأصعدة والمستويات بأفضل الوسائل والتقنية والعلمية.

والآثار شأنها شأن أي مجال آخر، تحتاج إلى إدارة تستوعب حاجاتها وتخدم أغراضها. وما من شك في أن البلاد تعاني، وحتى زمن قريب، نقصا شديدا في الأثريين والفنيين والمساعدين الذين يعملون في مجال الآثار، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الأجانب كانوا، حتى عهد قريب، أوصياء على آثارنا يعملون بمفردهم في هذا الميدان، بحيث إننا لم نتمكن من وضع أيدينا على هذا التراث إلا منذ أمد قصير، ولم يسعفنا الوقت بعد لوضع الخطط الخاصة بإعداد العاملين في حقل الآثار أو تنظيم الكوادر الفنية، وبالتالي هيكلة الإدارة بما يتماشى والكم الهائل من الموروث الثقافي الموجود والمتنوع.

ولكن، مع كل هذا فإن بناء مؤسسة يحتاج إلى إطار تنظيمي دقيق يستوعب كل المستجدات، وهو ما ينطبق على مؤسسات الآثار العربية من دون استثناء، والتي أسست بهدف إدارة وإحياء المواقع الأثرية والمتاحف وما يتطلبه العمل الأثري من احتياجات، بدءا بالتنقيبات الأثرية ومرورا بعمليات التسجيل والتوثيق والترميم والعرض وانتهاء بأعمال النشر والدراسة لكل ما هو مكتشف.

وللحديث عن إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية يجب أن نتعرض بشيء من التفصيل لهيكلة المؤسسة بشكل عام وما تحتاجه من إدارات وأقسام ووحدات فنية وإدارية وبحثية لتسيير العمل الأثري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما قد يناسب مؤسسة آثار في بلد عربي ما قد لا يناسب مؤسسة أخرى، وهذا راجع أصلا إلى الكم الهائل والمتنوع للتراث الذي تحتضنه أرضنا العربية. ثم نتحول بعد ذلك إلى الحديث عما ينبغي أن يتوافر في أي موقع أثري أو معلم تاريخي من عناصر بشرية، ومرافق إدارية وفنية وخدمية بهدف الإدارة.

أولا: هيكلة المؤسسة

ما من شك في أن مؤسسات الآثار هي مؤسسات ثقافية وعلمية بالدرجة الأولى بحكم اهتمامها بالتراث، ونظرا لطبيعة عمل هذه المؤسسات فهي بعيدة عن التعقيد بحكم ابتعادها عن التعامل مع الجمهور كبقية المؤسسات الخدمية الأخرى، وباستثناء الرئيس الأعلى أو المدير العام بغض النظر عن التسميات، فإنه ينبغي أن تتوافر الإدارات التالية التي سنتعرض لها تفصيلا على النحو التالي:

1. الإدارة الفنية. وهي العمود الفقري لأي مؤسسة أثرية بحكم طبيعة عملها الذي تشرف عليه، والذي يتمثل في إدارة الحفائر الأثرية والمسوحات وأعمال الترميم وشؤون المتاحف، ويمكن تقسيم هذه الإدارة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) قسم الشؤون الفنية: و يتولى الإشراف على المسوحات والحفائر الأثرية وأعمال الترميم، ويمكن أن تتبعه الوحدات التالية:

- ما قبل التاريخ
- الآثار الفينيقية
- الآثار الكلاسيكية
- الآثار الإسلامية... «وحسب احتياجات المؤسسة».
- وحدة متابعة البعثات الأجنبية

إضافة إلى ذلك، فإن هذا القسم لابد أن تتبعه مجموعة من الشعب وهي تتمثل في الآتي:

● شعبة المساحة والرفع الهندسي: وتهتم بأمور المساحة والرفع الهندسي للحفائر والمواقع الأثرية

● شعبة الترميم والمعمل الكيميائي: وتتولى أعمال الترميم والتحليل للمعالم والمكتشفات الأثرية، ومواكبة أعمال الحفائر والدراسات الأثرية.

● شعبة التوثيق والمعلومات: وتعنى بأرشفة وتوثيق كل ما يتعلق بالعمل الأثري داخل المؤسسة، وتعد في منزلة الذاكرة المعلوماتية للمؤسسة.

(ب) قسم المتاحف: و يهتم بشؤون المتاحف وما يتطلبه العمل المتحفي، بدءا بمتابعة عملية تصميم المتاحف وانتهاء بعمليات العرض. ويمكن أن يتبع هذا القسم الوحدات التالية:

● وحدة التاريخ الطبيعي، وتتبعها شعبة التحنيط، وتتولى جمع عينات التاريخ الطبيعي المختلفة ودراستها وعرضها.

● وحدة المخازن الأثرية، وتتبعها شعبة التصوير الفوتوغرافي وتتولى تخزين ما يحال إليها وفق الأساليب العلمية الحديثة بعد توثيقه.

● وحدة التسجيل الأثري، و تتولى عمليات التسجيل الأثري للمواقع الأثرية وفق فهارس معينة، وتسجيل المتاحف بأفضل التقنيات الموجودة

(ج) قسم التدريب: يتولى الإشراف ومتابعة أعمال التدريب والتأهيل للباحثين والفنيين عن طريق وضع الخطط اللازمة حسب احتياجات المؤسسة الآنية والمستقبلية، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى في الدولة ذات العلاقة، أو مع البعثات الأثرية المرتبطة بعقود عمل وتعاون مع المؤسسة، ويمكن أن يتبع هذا القسم الوحدات التالية:

● وحدة التأهيل الفني: وتتولى تأهيل الفنيين في مجالات علم الآثار المختلفة، كالترميم بفروعه وأصول العرض المتحفي... إلخ.

● وحدة التأهيل العالي: وتتولى تأهيل الباحثين في التخصصات الدقيقة لفروع علم الآثار المختلفة، كالفخار والعملة والنحت... إلخ.

2. إدارة البحوث والمحفوظات التاريخية:

تتولى هذه الإدارة أمور الترجمة والبحث ومراجعة البحوث الأثرية والتاريخية، وإصدار المجلات والحوليات ذات العلاقة بالمجال الأثري والوثائقي، وفي الإمكان تقسيم هذه الإدارة إلى قسمين:

(أ) قسم البحوث الأثرية والنشر: ومهمة هذا القسم تنحصر في ترجمة التقارير

العلميـة، ومراجعة الأبحـاث والدراسـات تمهيدا لنشـرها، ويمكن أن تتبع هذا القسم الوحدات التالية:

● وحدة المكتبات: وتضم في مجملها الكتب والمراجع والمصادر المتعلقة بمجال الآثار والتاريخ ويتم تدعيمها بالشراء الى جانب الإهداءات وتبادل المطبوعات مع جميع المؤسسات العلمية المحلية والدولية بهدف الحرص على مواكبتها للنشر العلمي.

● وحدة التجليد: وتتولى أعمال التجليد للكتب القديمة والدوريات والصحف، إلى جانب تغليف المطبوعات المعدة لإرسالها خارج المؤسسة على سبيل التبادل والإهداء إلى المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

(ب) قسم المحفوظات التاريخية: ويعنى هذا القسم بالوثائق التاريخية والمحفوظات بداية من ورودها ونهاية بعمليات حفظها، مرورا بمراحل الفرز والتصنيف والفهرسة والتسجيل، كما أن من مهام هذا القسم استقبال جميع الباحثين لتزويدهم بالمعلومات المتوافرة، كل حسب مجال تخصصه، ويمكن أن تتبع هذا القسم الوحدات التالية:

● وحدة الفهرسة والتصنيف: وتتولى فهرسة وتصنيف الوثائق والمخطوطات بأحسن الطرق.

● وحدة التسجيل: تتولى تسجيل الوثائق والمخطوطات بأفضل الوسائل.

3 ـ **الشؤون الإدارية والمالية:** وهي إدارة مساعدة تناط بها مسؤولية إدارة المؤسسة من الناحية المالية والإدارية ويمكن تقسيم هذه الإدارة إلى ثلاثة أقسام:

(أ) قسم الشؤون الإدارية: وتتحصر مهمته في إرسال واستقبال المراسلات الخاصة بالعمل والتنظيم الإداري داخل المؤسسة بشكل عام، وعمل الإحصائيات الخاصة برواد المواقع الأثرية والمتاحف، ومن الممكن أن تتفرع منه وحدتين هما:

● وحدة المخازن: وتهتم بشراء وتخزين وتوزيع ما تحتاجه المؤسسة من أغراض تتعلق بالعمل الإداري.

● وحدة الحركة: وتهتم بأعمال النقل وصيانتها.

(ب) – قسم شؤون الموظفين: وتتحصر مهمته فيما يخص العمل الإداري، وتوقيع الإجازات ومتابعة الترقيات والامتيازات وغيرها.

(ج) – القسم المالي: ومهمته تحصيل الإيرادات وتوريدها وتسلم الميزانيات الخاصة بالمؤسسة ومرتبات الموظفين وتسهيل كل هذه الإجراءات المالية، وذلك بجدولتها وحصر احتياجات المؤسسة وفقا لما يرد من بقية الإدارات.

إن التقسيم الإداري سالف الذكر قد يفي باحتياجات المؤسسة بشكل عام، ولكن حينما تتسع الرقعة الجغرافية لبلد ما كالجماهيرية الليبية مثلا والتي تقترب مساحتها

من مليوني كيلومتر مربع، وكذلك لتنوع وانتشار التراث الإنساني في كامل أرضها، فقد كان لزاما استحداث مراقبات في مناطق أثرية متعددة بهدف حماية هذا الموروث، والتنسيق مع المؤسسة الأم في كل ما يتعلق بالعمل الأثري.

ومراقبة الآثار هي مؤسسة مصغرة للآثار يرأسها المراقب الذي تتبعه كل الأقسام الإدارية والمالية والفنية، إلا أن كل الأقسام الموجودة في المراقبة تتبع إدارتها الأم برئاسة المصلحة أيضا «هذا التقسيم معمول به في الجماهيرية. الشكل(1)».

وتتبع المؤسسة الأم خمس مراقبات للآثار تتوزع على الرقعة الجغرافية للبلاد، وهي «صبراتة، لبدة، بنغازي، شحات، سبها، الشكل (2)».

إن هذا التقسيم أيضا قد لا يلبي احتياجات المساحات الجغرافية الشاسعة، الأمر الذي يجعل من مكاتب الآثار، وهي وحدات فنية صغيرة تتبع المراقبات رأسا وتقع في نطاقها الجغرافي، أمرا جدّ ضروري. بحيث تتركز مهمة هذه المكاتب في إدارة وحماية المواقع الأثرية الواقعة في نطاقها، وكذلك التنسيق مع المراقبات التي تتبعها في كل ما يتعلق بالعمل الأثري. كما أن من مهامها أيضا متابعة أعمال حراسة المواقع الأثرية والمتحف الذي يقع في نطاقها، والتصرف السريع حيال الاكتشافات الأثرية الطارئة.

كما أنه يلزم لإدارة هذا المكتب كادر صغير جدا لا يتعدى بضعة أشخاص، ومن الممكن أن يتألف هذا المكتب من.

1- رئيس المكتب: الذي يشترط أن يكون أحد باحثي الآثار من ذوي الخبرة في مجال العمل الأثري.

2 - موظف إداري: وتكون مهمته التنسيق مع المراقبة فيما يتعلق بالشق الإداري للمكتب.

3- باحثين ومساح: وهو الطاقم الفني الذي يتحرك وفق احتياجات المكتب فيما يتطلبه العمل الأثري اليومي أو الطارئ.

4 - مجموعة الحراس: وهي التي تشرف على أعمال حراسة الموقع أو المتحف.

وأخيرا نقول: إنه لضمان حسن أداء جميع الإدارات والأقسام والوحدات الفنية والإدارية على حدّ سواء يجب اتباع البرامج والخطوات التالية:

● الخطة السنوية: تلزم كل الإدارات بوضع خطتها السنوية بالتنسيق مع جميع الوحدات التي تتبعها، والتي تتضمن كل جوانب العمل الأثري المتعلقة بالنواحي الإدارية والفنية وتعمم على جميع الأقسام والمراقبات للعمل وفق ما جاء في بنودها وتعرض نتائج هذه الخطة للمساءلة وفق التقرير الختامي المعد من قبل الإدارات والمراقبات والمكاتب في نهاية كل سنة.

● الاجتماعات التقابلية نصف الشهرية: تعقد منتصف كل شهر اجتماعات تقابلية بين مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمراقبين ورؤساء أقسامهم وأمناء المكاتب، وذلك لعرض ما أنجز وبحث المشاكل التي تعترض سير العمل.

● التقارير الشهرية: تلزم كل الوحدات الإدارية والفنية بتقديم تقرير شهري، متضمنا نشاط كل وحدة على حدة، إلى إدارتها العامة، ويتم مناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة التي قد تعترض سير العمل مستقبلا.

● التقرير الختامي«السنوي»: يجمع من واقع التقارير الشهرية لكل إدارة على حدة، على أن يقدم للنقاش ويعرض مع رئيس المؤسسة.

من خلال هذه اللمحة الموجزة بخصوص النظام الإداري المتبع داخل المؤسسة، يجدر بنا أن نتساءل عما ينبغي أن يتوافر في الموقع الأثري والمعلم التاريخي من عناصر بشرية ومرافق إدارية وفنية وخدمية بهدف إدارتها وحمايتها.

ومن الضروري أن تتوافر في أغلب المواقع الأثرية - وخاصة الكبيرة منها كالمدن الأثرية ذات المنشآت المعمارية المتعددة أو المعالم التاريخية ذات النسيج المعماري المتكامل

● عدة شروط منها ما يتعلق بالجانب الفني والإداري، الذي سنتعرض له هنا بشكل موجز، ومنها ما يتعلق بجوانب الحماية وهو ما سنركز عليه بشكل أكثر تفصيلا في الشق الثاني لهذا الموضوع .وسنحاول هنا التركيز على المواقع الأثرية الكبيرة التي تحوي العديد من المنشآت المعمارية الأثرية، وتكوّن في مجملها مدينة أثرية كمدينة لبدة الكبرى[1]. بالجماهيرية مثلا والتي تضم أيضا متحفا أثريا. وسنستعرض بداية العناصر البشرية التي تلزم لإدارة مثل هذه المواقع:

1- المراقب أو المدير العام: بغض النظر عن التسمية يعتبر هو المسؤول الأعلى عن إدارة الموقع من الناحية الفنية والإدارية، وهو الذي تتبعه كل الأقسام الإدارية والفنية والبحثية، وهو المسؤول أمام الرئيس الأعلى للمؤسسة عن أي موضوع يتعلق بالموقع الأثري.

2- مجموعة الباحثين: من الضروري أن يتوافر في أي موقع أثري كبير مالا يقل عن خمسة عشر باحثا أثريا وتاريخيا يكون خمسة منهم، على أقل تقدير، من حملة الشهادات العليا في تخصصات دقيقة لعلم الآثار، تسند إليهم مهام الأقسام الفنية كالشؤون الفنية والبحوث الأثرية ومتابعة البعثات الأجنبية وإدارة المتحف.

3- المهندسين والمساحين: وجود عدد من المهندسين والمساحين بالموقع أمر جدّ ضروري للقيام بأعمال الرفع الهندسي والمسح الأثري والرسم والتصميم وما يتطلبه العمل الأثري في هذا المجال.

4- الإداريين: وهم المجموعة المكلفة بالشؤون الإدارية والمالية للموقع كتحصيل الإيرادات من الموقع أو المتحف، والإشراف على مرتبات الموظفين، وإنجاز المعاملات الإدارية المتعلقة بالعمل الأثري. وفي المواقع الكبيرة يلزم ما لا يقل عن عشرة أشخاص، ويفضل أن يكون رئيس القسم بالإدارة المالية من حملة الشهادات العليا في مجال الإدارة أو من أصحاب الخبرة الطويلة في هذا المجال.

5- الفنيين: المواقع الكبيرة تتطلب مجموعة من الفنيين المؤهلين للقيام بالأعمال الفنية المتعلقة بمجال العمل الأثري كمعمل الترميم أو المختبر، إضافة إلى الفنيين المهرة في أعمال ترميم المباني الأثرية والتاريخية، الذين قد يكونون من أصحاب الخبرة فقط في هذا المجال.

6- العمالة العادية: إن المواقع الكبيرة تحتاج إلى مجموعة كبيرة من العمالة العادية المدربة، التي تستعين بها كل الأقسام داخل الموقع، فبالإضافة إلى الخفراء وحراس المواقع الأثرية والمتحف، تلزم مجموعات أخرى لأعمال البستنة والميكانيكا والكهرباء والسمكرة والصرف الصحي...إلخ.

إن هذه المنظومة مجتمعة التي تقدر قياسا إلى حجم الموقع يكمل بعضها البعض ولا يمكن بأي حال من الأحوال تهميش دور أي عضو فيها، فغياب حارس الموقع قد يسبب السرقة وعطل الكهرباء الطارئ، ما قد يسبب إرباكا بالمتحف وهكذا. ومادمنا قد تحدثنا عن هذه المنظومة التي تدير الموقع فحري بنا التحدث عن المرافق الواجب توافرها داخله وهي كالتالي:

* مكاتب الإدارة العامة: وتضم مكاتب المدير العام ورؤساء الأقسام والمخازن والشؤون الإدارية والمالية، ويشترط في تصميمها ملاءمتها لطبيعة الموقع وخدمة أغراضه.

* المتحف: يشترط في تصميم المتحف نوع الموقع وحجمه، على أن تلحق به مجموعة من المكاتب الإدارية لتسييره، ومعمل للترميم وصالة للمحاضرات (حسب حجم المتحف) ومقهى ودورات للمياه، كما ينبغي أن يزود بمنظومتين لغرض الحماية، واحدة خاصة بالإنذار وأخرى للحريق.

* معمل الترميم: من الممكن أن يكون معمل الترميم داخل المتحف وفي الإمكان بناؤه خارجه على أن يراعى في تصميمه ملاءمته لطبيعة العمل من حيث السعة والتهوية وتوصيلات المياه والأمور الفنية الأخرى.

* معمل التصوير: رغم تطور أساليب التصوير إلا أن معمل التصوير التقليدي يعدّ أمرا ضروريا لحاجة العمل الأثري، ويشترط في تصميمه مطابقته للمواصفات الفنية لمعامل التصوير الحديث.

* الأرشيف: غالبا ما يلحق مبنى الأرشيف بمبنى الإدارة، على أن تتوافر فيه شروط التهوية الجيدة، وأن تستعمل في حفظ مواده معدات خاصة بالتخزين، كالخزانات الخاصة بسلبيات الصور والخزانات الخاصة بالشرائح ودواليب حفظ التقارير العلمية وغيرها، وأن تتوافر فيه منظومة حاسوب جيدة للفهرسة والتصنيف واستدعاء المعلومات وقت الحاجة.

* مخزن الآثار: من الضروري أن تتوافر في تصميم هذا البناء شروط الأمن والسلامة بالدرجة الأولى، على أن يزود بمنظومة للإنذار لغرض الحماية ويشترط في بنائه قربه من مبنى الإدارة العامة أو المتحف، ويصمم وفقا لحاجة الموقع على أن يجهز بأفضل المعدات الخاصة بتخزين المواد الأثرية المختلفة، وأن يلحق به مكان خاص لإدارته ويزود بمنظومة حاسوب جيدة لغرض أعمال التسجيل وآلة تصوير رقمي.

- القسم الهندسي: عادة ما يقع هذا المبنى داخل الإدارة العامة، وهو بمنزلة أرشيف للخرائط والمخططات العامة للموقع الأثري والمتحف، على أن يزود بكل الأدوات الخاصة بالعمل الهندسي وكل الاحتياجات الخاصة بحفظ الخرائط والمخططات، وأن يزود أيضا بمنظومة جيدة لأعمال الفهرسة والتصنيف.

- المكتبة: عادةً ما يشمل الموقع مكتبة متخصصة تعنى بشؤون الآثار والتاريخ، وتغذى عن طريق الشراء أو الإهداء مع المؤسسات والمتاحف الأخرى، وغالبا ما تحتوي المكتبة على صالة للمطالعة، ومن الضروري أن تتوافر بالمكتبة منظومة جيدة لغرض فهرسة وتصنيف الكتب والدوريات، على أن يشرف عليها موظفون متخصصون.

كما يجب ألا ننسى ضرورة توافر شروط الأمن والسلامة للموقع الأثري بشكل عام، فحمايته بأسوار مانعة ودعمه بمجموعة من الخفراء من رجال الشرطة المتخصصين في الحماية، كأفراد شرطة الآثار والسياحة في بعض البلدان العربية، أمر ضروري أيضا.

هذا فيما يتعلق بالشق الأول لموضوع الدراسة، أما فيما يتعلق بموضوع الحماية فيجدر بنا أن نستعرض بعض الفقرات من القانون الليبي رقم 3 لسنة 1424 ميلادية 1995 إفرنجي بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية للوقوف على مفهوم الموقع الأثري والمعلم التاريخي، ثم نتعرض لمفهوم الحماية بجوانبها المتعددة، ومدى أهميتها لحفظ الممتلكات الثقافية وصونها من التلف والضياع.

لقد حدد القانون الليبي المشار إليه المفردات اللغوية المتعلقة بالآثار وعددها، بحيث شمل تعريف الآثار العقارية بأنها «بقايا المدن والتلال الأثرية والقلاع والحصون والأسوار والمساجد والمدارس والأبنية الدينية والمقابر والكهوف، سواء كانت في باطن الأرض أو على سطحها أو تحت المياه الإقليمية، وكذلك المعالم ذات الطابع المعماري

المميز والمواقع والشواهد التاريخية التي تتصل بجهاد الليبيين وكفاحهم وتجاربهم، وترتبط بالتاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي للبلاد»[٢].

كما أوضح القانون في تعريفه للمدن القديمة والأحياء والمباني التاريخية بأنها «هي الكيان المعماري المتجانس أو المتمايز المستقل أو المتكامل ضمن حدود متعارف عليها أو داخل أسوار تحيطها، وتشمل المساكن والمدارس والمساجد والأسواق والشوارع والحدائق وجميع المعالم والشواهد والآثار داخل الأحياء والمدن القديمة، مما مضى على إنشائها مائة عام فأكثر، أو التي شهدت حدثا تاريخيا مهما ولم تمض عليها هذه المدة»[٣].

وقد كفل هذا القانون عن طريق الجهة المخولة بتطبيقه تحديد ما يعد أثرا عقاريا أو منقولا أو وثيقة، وتسجيل ما ترى تسجيله منها بوصفه ممتلكا ثقافيا ومالا عاما، كما تتولى صيانتها ومراقبتها وتوجيه دراستها والنشر عنها.

وتتعدد الأساليب والطرق الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية التي سنعرض لها هنا أولا فأولا، حيث سنشير إلى دور القوانين المحلية والاتفاقيات والمواثيق الدولية في مجال الحماية ثم نأتي إلى ذكر أهمية الترميم والصيانة كعنصر من عناصر الحماية، ثم إلى دور المؤسسات المختصة في هذا الجانب، وكذلك دور التوجيه والإعلام في هذا المجال.

أولا: دور القوانين المحلية والدولية في مجال الحماية

إن استعراضنا لبعض الفقرات من قانون الآثار الليبي ينضوي تحت برنامج الحماية، فالقانون كفل - بموجب مواده الستين ولائحته التنفيذية - حماية الآثار باعتبارها تراثا إنسانيا ومالا عاما يجب المحافظة عليه وحمايته من التلف والضياع والسرقة والنهب والاتجار وأعمال التنقيب غير المشروع، ومن جميع العوامل التي يكون للإنسان والطبيعة دور رئيسي فيها.

وقد أفرد هذا القانون في فصله الثالث بشأن حماية الآثار والمتاحف - في مواده من الرابعة إلى التاسعة - الإجراءات الكفيلة بحماية الأثر أو المعلم التاريخي، سواء كان في باطن الأرض أو على سطحها أو تحت المياه الإقليمية، حيث لا تكسب الأرض مالكها أو المنتفع بها حق الحفر أو البحث عن الآثار فيها أو التصرف في الآثار الموجودة في باطنها أو على سطحها، كما لا يجوز لأي جهة عامة أو خاصة وضع أي تخطيط أو تعديل إلا بالاتفاق مع الجهة المخولة قانونا، إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الآثار في زمني السلم والحرب بالاتفاق مع الجهات ذات العلاقة، وذلك بإعداد المخابئ لإنقاذ هذا التراث، وإيداع القطع الأثرية الثمينة كودائع لدى المصارف وقت الضرورة.

وما دمنا قد تحدثنا عن هذا القانون، فيجدر بنا أن نتطرق أيضا إلى دور القوانين

والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في حماية الممتلكات الثقافية وما تمثله تشريعاتها النافذة من أهمية بالغة في هذا المجال، باعتبارها وسيلة من وسائل الردع القانونية لحماية هذا الإرث.

إن القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ترعاها المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، والتي تكون الدولة المالكة للأثر طرفا فيها، يكسبها الحق القانوني في حمايتها زمني الحرب والسلم واسترجاعها عند السرقة وتسجيلها دوليا، باعتبارها تراثا إنسانيا يهم البشرية جمعاء ويجب المحافظة عليه، كما تساهم أيضا في متابعة واقتفاء أثر لصوص الآثار والإيقاع بهم وتوقيع العقوبات ضدهم عن طريق المؤسسات الأمنية الدولية (كالإنتربول)، وإرجاع الآثار إلى مواطنها الأصلية.

إن هذا الجانب يأتي ضمن مسؤوليات الدولة في المرتبة الأولى، وعلى الجهة المسؤولة عن التراث متابعة كل المستجدات في هذا الموضوع.

ثانيا: أهمية الترميم والصيانة كعنصرين من عناصر الحماية

1 -الصيانة: تعد أعمال الصيانة ركيزة من الركائز الرئيسية التي تقوم عليها عمليات الحماية، فمن المعلوم أن عمليات الصيانة التي يقصد بها اتخاذ مجموعة من التدابير لمنع أو وقف تدهور الآثار المنقولة وغير المنقولة من التلف، يمكن تقسيمها إلى نمطين:

(أ) نمط علاجي: ويعني به اتخاذ مجموعة من الخطوات اللازمة لمعالجة الضرر الناشئ لتوه، أي مثل إزالة الترسبات والأملاح الضارة عن الأثر.

(ب) نمط دائم أو مستمر: يعني به اتخاذ مجموعة من الخطوات اللازمة لبقاء الأثر في حالة جيدة، وذلك باتباع الإجراءات الوقائية المناسبة ضد التلف مثل المحافظة على الأثر من العوامل الطبيعية وتأثير الضوء وتقادم العمر.

والصيانة أمر ضروري وملح لحفظ الأثر، وهي عادةً ماتتم بشكل دوري بعد أعمال الترميم، وفي أحيان كثيرة تجري على المباني الأثرية والتاريخية التي تتعرض للضرر نتيجة للعوامل سالفة الذكر،الأمر الذي يسبب سقوطا في بعض أحجارها أولياستها أو تلفا في أخشابها وزخارفها، وهو ما يستدعي إجراء الصيانة اللازمة والسريعة تفاديا لوقوع مشاكل أكبر، قبل الوصول إلى درجة التدخل المباشر على الأثر ونعني به (الترميم).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تضافر جهود المهندس المعماري والإنشائي والكيميائي والمرمم والصانع الماهر، له أكبر الأثر في إظهار أعمال الصيانة بالصورة المثلى.

وسنحاول هنا وفي لمحة موجزة التعرف على بعض خصائص أعمال الصيانة بأحد المواقع الأثرية في مدينة طرابلس، وهو مبنى قلعة طرابلس المعروفة بالسراي الحمراء[٤]. وذلك نظرا لما لهذا المبنى من خصوصية، فهو يجمع بين المبنى الأثري والتاريخي في آن واحد .

قلعة السراي الحمراء:

تعد هذه القلعة من أهم معالم مدينة طرابلس وأبرزها وقد بنيت على أنقاض مبنى روماني ضخم يعتقد بأنه كان أحد المعابد، وذلك بعد العثور على أعمدة كورنتية ضخمة، كما أظهرت التنقيبات الأثرية استعمالها كحصن دفاعي عن المدينة منذ العصر البيزنطي وهو ما أكدته الدراسات التاريخية من أن العرب المسلمين بقيادة عمرو بن العاص، عندما عزموا على فتح المدينة في العام 642 م، وجدوها محاطة بسور قوي فحاصروها لمدة شهر كامل.

وقد تعرضت القلعة إلى تغييرات كبيرة في عمارتها حسب متطلبات وذوق كل عصر، لذلك فقد طرأ لبنائها الكثير من التغيير والتعديل، وتبلغ مساحتها الآن 13 ألف متر مربع تقريبا ويبلغ أعلى ارتفاع لها 21 مترا ولقد اهتم الحكام العرب بالقلعة حيث نلاحظ في الجانب الشرقي منها بقايا بعض الأبراج المرتفعة والتي تشبه تلك المعروفة قبل اكتشاف البارود، وكذلك وجود بعض الجدران التي تعود إلى الحكام العرب المحليين، أي قبل دخول الإسبان إلى طرابلس في العام 1510م.

اهتم الإسبان اهتماما خاصا بالتحصينات، ويبدو أن البناء الخارجي للقلعة يعود إلى العصر الإسباني وفرسان مالطا، وقد بنى الإسبان بالقلعة برجين في الجنوب الغربي وفي الجنوب الشرقي ويعرف باسم (سان جورج)، وقد أضاف فرسان مالطا برجا آخر في الركن الشمالي الشرقي يعرف باسم (سان جاكمو).

وعندما استولى الأتراك عليها قاموا بعدة إضافات، كما استعملها الولاة الأتراك مقرا لهم، وأنشأوا بها العديد من المرافق القائمة حتى الآن والتي يعود أغلبها إلى الفترة القره مانلية 1711- 1835م والعهد العثماني الثاني 1835- 1911م.

وعندما استولت إيطاليا على مدينة طرابلس في العام 1911م، اتخذت القلعة مقرا للحاكم العام، وقد حدث خلال هذه الفترة الكثير من التغييرات والإضافات.

ونظرا إلى قدم المبنى وضخامته واختلاف مواد بنائه وقربه من البحر، فإنه أصبح عرضةً للعديد من المشاكل، حيث يتعرض بين الحين والآخر إلى تصدع في جدرانه وأسقفه وسقوط بعض الحجارة الخاصة بالأسوار الخارجية، إضافة إلى تآكل بعض الأخشاب المعمولة أصلا لدعم السقف وترسب الأملاح - بحكم قرب الموقع من البحر -

على المشغولات المعدنية المتمثلة في النوافذ وبعض الأبواب الداخلية الخاصة بالسجون داخل القلعة، وتعرض بلاط القيشاني للتلف في العديد من المواقع.

إن الفائدة التي نجنيها من جمع التقارير الشهرية لها أكبر الأثر في معرفة ما يعتري المبنى من مشاكل، ونحن نعتمد عادةً في هذا الخصوص على تقريري وحدة الترميم ووحدة المساحة والرفع الهندسي، مع العلم بأن الدراسات السابقة والمعدة سلفا والمتضمنة دراسة المبنى من الناحية الإنشائية والرفع الهندسي المرافق ودراسة مواد البناء المستعملة، تساعد في اختصار المدة الزمنية لأعمال الصيانة، وتساعد فريق الصيانة في أداء مهامه بيسر.

وإلى وقت قريب كانت الدعائم الحديدية (السقالة) تتنقل على مدار العام حول واجهات مبنى القلعة الأربع، وكان فنيو الصيانة يقومون بتتبع أي تصدع في الجدران أوأي فجوات قد تحدث من جراء سقوط بعض الحجارة، وإجمالا يمكننا القول إن المشاكل التي يعانيها هذا الموقع تكاد تكون متشابهة بالنسبة إلى بقية المواقع الأخرى وهي تتمثل في الآتـــــي:

1- مشاكل الرطوبة الناشئة عن الجو، أو تلك الناشئة عن جذور الأشجار وري المساحات الخضراء.

2- مشاكل الصرف الصحي وخطوط المياه.

3- مشاكل تآكل الحجارة نتيجة لظروف المناخ ونوعية أحجار البناء، وهي من الحجر الجيري في أغلب الأماكن، الذي يتآكل بصورة متسارعة كلما زادت نسبة الأملاح في بخار الجو.

4- مشاكل عدم استعمال بعض المباني.

5- مشاكل ترسب الأملاح على المشغولات المعدنية نظرا إلى قرب الموقع من البحر.

6- مشاكل تلف بلاط القيشاني.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن تحديد خطوات الصيانة على الوجه التالـــــي:

أ- المعالجة السريعة لمشاكل الصرف الصحي وخطوط المياه، وذلك بتغيير المتآكل منها مع مراعاة الصيانة الدورية لمزاريب المياه فوق الأسطح وتتبع ميل المياه.

ب - صيانة الأسوار والأجزاء المتضررة باستعمال مواد تحمل خصائص المواد القديمة نفسها، كاستعمال أحجار منطقة الرابطة (70 كم جنوب غرب طرابلس) كبديل عن بعض الحجارة المفقودة، مع مراعاة استخدام مواد للربط (مونة) تتناسب مع القديم، بحيث لا تؤثر فيه وتعطيه الخصائص المطلوبة.

ج - اقتلاع الأشجار الملاصقة للحوائط نظرا إلى ما تسببه من رطوبة عالية

لأساسات المباني والجدران، والاستغناء عنها بعمل مصاطب خرسانية مدعمة بأحواض لغرس الشجيرات كناحية جمالية للمبنى.

د- تأهيل المباني المغلقة واستعمالها في العديد من الأغراض، لأن حجب الضوء عنها يعجل في سرعة تلفها.

هـ- سنفرة المشغولات المعدنية وإعادة طلائها بمواد تتناسب وطبيعة الجو.

و- ترميم بلاط القيشاني والتنسيق مع مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية بغرض عمل نماذج مماثلة لما هو مفقود.

وخلاصة القول، إنه يمكن أن نعدد الخطوات التي يجب اتباعها للوصول للعلاج المناسب لما قد يحدث من ضرر أو مشاكل للمواقع الأثرية والتاريخية على الوجه التالي:

١ - تحديد موقع المشكلة أو الضرر والمعالم المحيطة به.

٢ - دراسة مواقع الأضرار، وذلك بالاعتماد على التقارير السابقة بمشتملاتها، وكذلك التقارير الحالية.

٣ - القيام بأعمال التوثيق قبل الشروع في عمليات الصيانة.

٤ - وضع تصور للحلول الممكنة للمشكلة واختيار الأنسب منها.

٥ - وضع خطة الصيانة، وذلك بتحديد المواد المستخدمة والأدوات والأجهزة اللازمة لذلك.

٦ - اختيار الوقت المناسب للشروع في العمل.

٧ - المتابعة الدورية لأعمال الصيانة، من خلال تقارير المتابعة اليومية والأسبوعية والشهرية.

هذا ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند استخدام المواد الخاصة بصيانة المواقع الأثرية أو التاريخية الابتعادقدر الإمكان عن المواد الصناعية المضافة، واللجوء إلى المواد القديمة الحديثة (قديمة الاستخدام حديثة التصنيع أو التحضير)، التي تتناسب مع المواد القديمة المستخدمة بحيث لا يحدث تنافر بينهما.

2- الترميم: يقصد بالترميم مجموعة العمليات والأعمال التي تقام على البناء مباشرة، والتي من أهم أهدافها المحافظة على الأثر من التلف الذي قد يعتريه من جراء مجموعة من الظروف التي يكون للإنسان والطبيعة دور فيها، ومن ضمن الأهداف الرئيسية لعمليات الترميم الحفاظ على حيوية العمل الفني، وإبقاؤه على ماكان عليه عند تصميمه.

قانون الترميم العالمي

إن الاعتماد على المبادئ والأسس العامة لقانون الترميم - الذي تم إقراره في العام 1931 الذي بدأ العمل به في عام 1938، ثم أجيز فيما بعد خلال المؤتمر العالمي للترميم بمدينة البندقية، ليصبح فيما بعد معتمدا من قبل المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) - مهم جدا في ترميم الممتلكات الثقافية، حيث إن من الأهداف الرئيسية لهذا القانون تعميم عملية الحفاظ على التراث الثقافي في مختلف أنحاء العالم.

لقد حدد هذا القانون المبادئ والأسس العامة لأعمال الترميم، حيث أخضع كل الأعمال الفنية والتاريخية وجميع الأبنية الأثرية والتاريخية والمحميات الطبيعية والمكتشفات الأثرية، سواء ما وجد منها فوق سطح الأرض أوتحت الماء،كما أنه ألزم جميع المؤسسات والمعاهد العلمية التي أسست بهدف الحفاظ على التراث والممتلكات الثقافية بأن تضع برنامجا لكل أعمال الترميم التي تنوي القيام بها، وأن تكون هذه الأعمال موثقة بشكل علمي جيد، ومزودة بتقارير علمية وفنية مدعمة بالصور والخرائط والمخططات اللازمة،كذلك شرح الأسباب التي أدت إلى هذه الأعمال، كما أجاز استعمال التقنيات الحديثة في أعمال الترميم وحظر إضافة أو إكمال أوبناء أجزاء مهدمة، سواء كانت هذه الزيادة بالطراز نفسه أو مشابهة له، حتى لو كانت هناك إثباتات تاريخية (كالخرائط مثلا) توضح أن البناء كان بهذا الشكل أو ذاك.

كما منع القانون أيضا هدم أو رفع أي جزء من الأثر مهما كانت الأسباب، لأن ذلك سيؤدي إلى تغيير معالم البناء الأصلية، لكنه أجاز (في حالات الضرورة القصوى) هذه الأعمال، كأن يسبب الجزء المراد هدمه خطرا على البناء نفسه أو جزء منه.

وخلاصة القول يمكننا تأكيد أن البنود التي جاء بها هذا القانون تعد إحدى الركائز المهمة لفن الترميم الأثري، التي ينبغي التركيز عليها أثناء القيام بالأعمال المتعلقة بالتراث الإنساني المنقول منها والثابت.

ثالثا: دور المؤسسات المختصة بالحماية

تأتي المؤسسة المخولة أو المهتمة برعاية وحفظ التراث في المرتبة الأولى بخصوص جوانب الحماية، ويتجلى دورها في تطبيق القانون وحماية المواقع الأثرية والمعالم التاريخية التي تشرف عليها وتديرها، وذلك عن طريق المتابعة في أعمال الصيانة، والترميم وفق الأساليب والطرق العلمية المعروفة التي أشرنا إليها في السابق كأحد الجوانب المهمة للحماية.

ونلخص دور المؤسسة المختصة بموضوع الحماية على النحو التالي:

1- التسوير: ينبغي أن تحاط كل المواقع الأثرية أو المعالم التاريخية بسور أو سياج حسب الحاجة، فالمعالم والمواقع الكبيرة التي تقع في مناطق نائية يكفي أن يقام حولها سياج جيد ذو ارتفاع معقول وذلك حتى نقيها دخول الحيوانات إليها، كما ينبغي أن تزود بلوحات إرشادية كالتي تستعمل على المواقع والمعالم الأثرية بالجماهيرية، والتي تحمل أيضا رقم تسجيل الموقع أو المعلم، الشكل (٣) في إشارة إلى أن هذا المكان محمي بموجب القانون.

أما المعالم الكبيرة التي تقع داخل نطاق مدن أثرية متكاملة أو شبه متكاملة فينبغي إحاطتها بسور جيد، ويجب أن تراعى في تنفيذه عدة مواصفات كجمال الشكل وملاءمته للموقع المراد تسويره وتزويده بالإنارة وبوابات للدخول العادي ودخول الطوارئ (في حال حدوث أي طارئ يمكن استخدام مداخل الطوارئ، كالحريق مثلا)، ومن الممكن أن يعمل السور كما هو في بعض المواقع الصغيرة التي تقع داخل المدن، وذلك ببناء لا يرتفع عن سطح الأرض أكثر من 50 سم، وتدعيمه بحديد حماية قوي يحمل بعض خصائص الموقع المسور وارتفاع 150 سم.

أما بخصوص المباني التاريخية التي كانت محاطة بسور في السابق ومازالت تحتفظ بأجزاء منه، فيجب أن تكمل هذه الأسوار بالشكل السابق نفسه، وبمواد البناء نفسها، على أنه يجب أن نراعي تزويد كل هذه المواقع بلوحات الحماية القانونية المشار إليها سابقا.

التوثيق: يعتبر التوثيق إحدى الخطوات المهمة التي تدخل ضمن اختصاص الجهة المسؤولة لحماية المواقع الأثرية والمعالم التاريخية ويقصد به اتخاذ مجموعة من التدابير الفنية لتسجيل الأثر بهدف تثبيت حالته في الفترة التي وثق فيها، كما يهدف أيضا إلى الاستفادة منه كمادة علمية ودليل على وجود الأثر حتى بعد زواله أوتغيير في بعض معالمه، واستثماره كمادة علمية لأغراض الصيانة والترميم. وهناك عدة وسائل للتوثيق يجب على المؤسسة المعنية اتباعها والتي يمكن أن نعددها على النحو التالي:

1- إجراء المسوحات والمخططات الهندسية التي تشمل مخططات الموقع والمساقط والمقاطع والواجهات والتفاصيل المعمارية.

2- توثيق الحالة الإنشائية للمعلم وما قد يعتريه من مشاكل، كالتصدعات والشقوق ومشاكل الرطوبة العالية.

3- التوثيق عن طريق التصوير الفوتوغرافي (الأبيض والأسود والملون).

4- التصوير عن طريق الجو للموقع بالكامل.

5- التصوير الرقمي.

6- التوثيق لدى المصالح الرسمية المعتمدة (كمصلحة التسجيل العقاري والتوثيق).

7- الترقيم وذلك باستحداث رقم خاص بكل موقع أومعلم على أن يوضع في لوحات خاصة، تشير إلى أن هذا الأثر يحمل الرقم كذا وهو محمي بموجب قانون الآثار.

كما أنه يلزم بعد اتخاذ هذه التدابير القيام بالتوثيق عن طريق البطاقات المعدة سلفا لهذا الغرض، على أن يفرغ فيها كل المعلومات والصور الخاصة بالموقع، وتبرمج آليا لحفظها واستدعائها وقت الحاجة والاعتماد عليها أثناء الدراسة أو عند طلب تسجيل أحد المواقع ضمن قائمة التراث العالمي.

كما يتجلى دور المؤسسة المختصة في تعيين الخفراء لحراسة هذه المواقع والمعالم، وتوفير منظومات الحماية الجيدة كمنظومة الإنذار المبكر والحريق للمتاحف، والتنسيق مع المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة بهذا المجال، والمساهمة في إيجاد الوعي والإحساس بالمسؤولية لدى المواطنين عن طريق البرامج المرئية أو المسموعة التي تعدها أو النشرات التي توزعها، ويتجلى دورها أيضا في الاهتمام بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية من خلال الجانب السياحي، وذلك بعمل ممرات خاصة للمرور وتسييج المعالم ذات الأهمية البالغة والحساسة كأرضيات الفسيفساء والرسوم الجدارية، ووضع لوحات تنبيهية وإرشادية لأفواج السياح الزائرين حتى يتمكنوا من القيام بجولاتهم السياحية بكل يسر ودون حدوث أي أضرار.

ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات الأخرى المنبثقة من الدولة كشرطة الآثار والسياحة التي تساهم في الحماية من خلال تطبيق أحكام القانون وتوفير الحماية اللازمة للمتاحف والمواقع الأثرية، وذلك عن طريق أفرادها الذين ينبغي أن تقوم بتأهيلهم وإعدادهم بدرجة عالية لفهم طبيعة الواجب المكلفين به.

ويأتي أيضا دور المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات السياحية كمؤسسات الدولة الرسمية أو الشركات السياحية الخاصة والتي من المفترض أن يكون لها أيضا دور كبير في هذا الجانب، وذلك من خلال دعم المؤسسة الثقافية المعنية ماديا ومعنويا، والمساهمة معها ماديا، في أعمال الترميم والصيانة، وكذلك بتدريب «الأدلاء» (أي المرشدين السياحيين) وإعدادهم بشكل جيد، والتأكيد على الدور المنوط بهم فيما يتعلق بجوانب الحماية المختلفة للمناطق التي يرتادونها.

رابعا: دور التوعية والإعلام في الحماية

ما من شك في أن للتوعية والإعلام دورا كبيرا في حماية الممتلكات الثقافية! وخاصة في بلادنا العربية التي تعاني نقصا كبيرا في الوعي بهذا الجانب. وما الانتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية من قبل بعض المواطنين بدافع البحث عن الكنوز أو العبث المقصود وغير المقصود، إلا تأكيد على افتقار هؤلاء المواطنين إلى حس المسؤولية، وعدم تقديرهم القيمة الكبيرة لهذا الموروث الثقافي!!

ومن هنا يأتي دور الإعلام والتوعية في الحد من تلك التصرفات الخاطئة، من خلال بث برامج معينة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، التي تبين أهمية هذا الجانب وما يمثله من قيمة ثقافية واقتصادية ومعنوية لهم. كما يتجلى دور الدولة في هذا الخصوص في قيامها بتوعية طلبتها منذ مراحل التعليم الأولى، وباستخدام جميع الوسائل المتاحة والإكثار من الرحلات المدرسية إلى المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف، إلى جانب تطعيم المناهج الدراسية خاصةً تلك المتعلقة بالتاريخ بجوانب من هذا التراث، وكذلك تنظيم المحاضرات وطبع النشرات وتوزيعها مجانا، بهدف التعريف بهذا التراث الأثري وتأكيد القيمة المعنوية له.

وبذلك نستطيع أن نخلق جيلا لديه إحساس بالانتماء إلى هذا الإرث، مما يساهم في حفظ وحماية هذا الموروث.

وهكذا نجد أن كل الأدوار التي تطرقنا إليها سابقا تساهم بشكل فاعل في جوانب الحماية المتعددة وتعمل على التقليل من نسبة الضرر الذي قد يلحق بالمواقع الأثرية أو المعالم التاريخية.

ختاما آمل أن أكون، من خلال هذه الدراسة الموجزة، قد وفيت هذا الجانب قدره من الاهتمام والإيضاح.

(المراجع)

1- شيزاري براندي، نظرية الترميم، تورينو،1977

2- التاريخ والآثار (الحلقة الدراسية الأولى في القاهرة)، 1961 مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. مطابع كوسته توماس وشركائه.

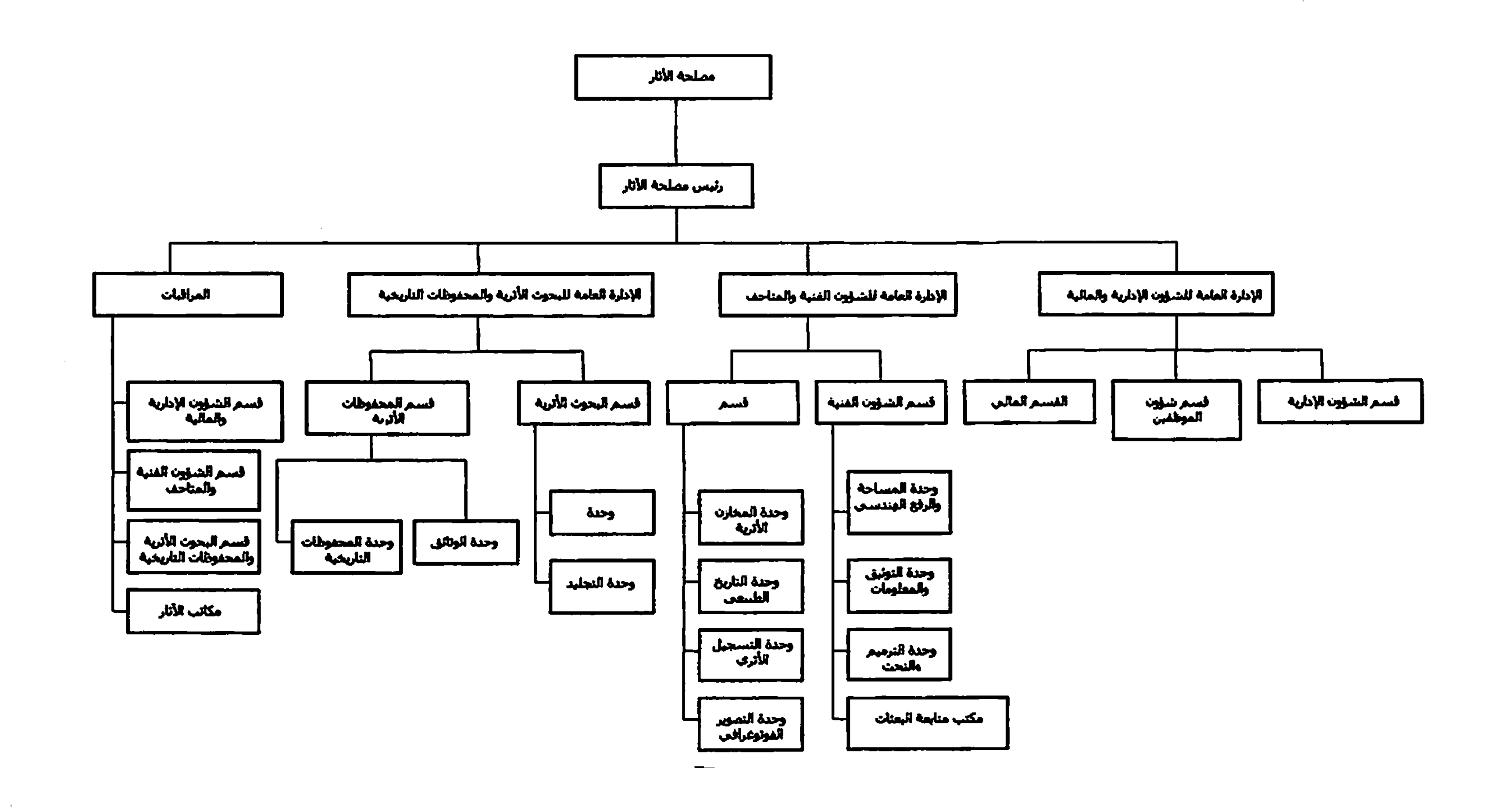
3- التاريخ والآثار (الحلقة الدراسية الأولى في القاهرة (4)، 1982.

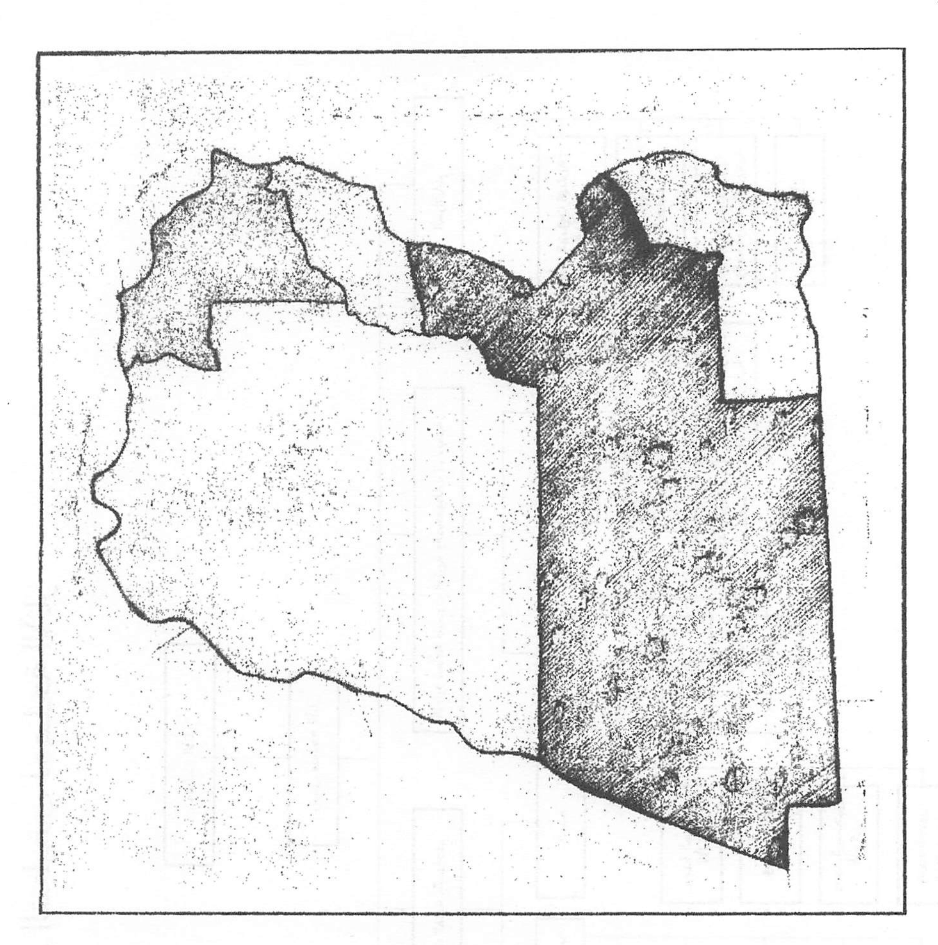
4- مجلة التراث والحضارة العدد (8 - 9)-86 - 1987، إصدار المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية.

5- محمود الصديق أبو حامد - محمود عبد العزيز النمس «مدينة طرابلس منذ الاستيطان الفينيقي حتى العهد البيزنطي»، منشورات مصلحة الآثار بالجماهيرية العربية الليبية، 1978 م.

6- الجريدة الرسمية«قانون رقم (3) لسنة 1424 ميلادية بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بالجماهيرية العربية الليبية.

الهيكل التنظيمي لمصلحة الآثار





الشكل (2): خارطة الجماهيرية الليبية العظمى توضح النطاق الجغرافي للمراقبات الخمس

حماية الآثار
الغارقة فنيا وتشريعيا

محمد علي حسين فكرون
(أمين متاحف السراي الحمراء - طرابلس)

حماية الآثار الغارقة فنيا وتشريعيا

دراسة أعدها الباحث محمد علي حسين فكرون

مقدمـــة

بداية يجب أن نشير الى أن الأبحاث التي تجرى عن الآثار الغارقة في البحار ما هي إلا امتداد طبيعي لما يقوم به الباحثون والعلماء والمنقبون الأثريون على اليابسة، تتحد معها في الأهداف والأسلوب مع اختلاف في التقنيات والأدوات، أوجدته الظروف غير الطبيعية التي يوجد فيها المنقب الأثري في أعماق البحر وكذلك الظروف المحيطة بالأثر نفسه والأعماق التي يوجد بها .

إذن فعلم الآثار هو وحدة واحدة سواء كانت أعمال التنقيب تجرى على اليابسة أو في عرض البحر، ولا يفرق بينها غير التقنيات التي اقتضتها ظروف المحيط الذي يعمل فيه الإنسان ووجوده في أعماق متباينة تتطلب معدات خاصة وقواعد صارمة قد تعرض من يهملها أو يتهاون بها إلى أن يكون سببا في تعريض حياته وحياة من يعمل معه للخطر.

ويشكل الزمن عاملا مهما في حفريات الآثار الغارقة، حيث إن الزمن المتاح للغطاس الأثري للبقاء فيه في أعماق البحر محدود للغاية، يتناسب بشكل عكسي مع الأعماق التي يوجد بها الغواص، حيث تتناقص كلما زاد العمق وهكذا دواليك.

إذا، فأعمال التنقيب عن الآثار الغارقة يجب أن تكون سريعة من دون إهمال عامل الدقة والعناية بتجميع كل المعلومات عن محيط الأثر وظروف وجوده. إن أولى مهام الغواص الأثري هي أن ينقل إلى جمهور العلماء والمهتمين صورة ما يراه بكل دقة بغير إهمال لأدق التفاصيل، حيث إن هذه الفرصة لن تتوافر لغيرهم، وهذه الخطوة تعتبر من العناصر المهمة في حماية الآثار البحرية عن طريق حفظ كل المعلومات عن الأثر الغارق عند اكتشافه، فهي تمثل اللحظة الأخيرة التي عايشها الأثر قبل أن يغيبه اليم في أعماقه. ومن أجل إنجاز هذا العمل فإن مهمة المصور الفوتوغرافي تعتبر أساسية من حيث توفير صور وثائقية عن الموقع بمستوى عالٍ من الجودة والوضوح والدقة.

ومن الجدير ذكره قول عالم الآثار الفرنسي سالمون رينش (Salomon Reinach) في مطلع العشرينيات من القرن الماضي: «البحر هو أكبر متحف في العالم» هذه المقولة ألهبت حماس العديد من المهتمين والباحثين ولفتت أنظارهم الى منجم مهم غنى بالمعلومات عن نشوء البشرية وتطورها من خلال تطويع المحيط وتوظيفه في خدمة

الحضارات التي نشأت ونمت بالقرب من العديد من المسطحات المائية،سواء كانت بحارا أو بحيرات أو أنهارا.

قد يرى البعض أن الدعوة الى حماية الآثار الغارقة وخروج الأثريين لتفحص قاع البحر فيها نوع من المغالاة، خصوصا أنهم لم يفرغوا بعد من دراسة وترميم الحفائر الأرضية التي يحتاج العمل على دراستها وترميمها والحفاظ عليها وقتا طويلا ومبالغ طائلة. لكن الأمر قد يختلف عندما نعرف أن كل الحضارات التي قامت على حوض المتوسط كانت ذات طابع بحري، ومنذ أن اخترع الإنسان الشراع خرجت السفن لتجوب الشواطئ والخلجان وأنشئت الموانى والمحطات التجارية، في حين تقتصر معظم معلوماتنا عن تقدم فن صناعة السفن وطرق الملاحة القديمة على وثائق مكتوبة أو مرسومة في النقوش والرسوم التي كانت تزين جدران المعابد والمقابر الأثرية القديمة، فيما لاتزال يد الإنسان حتى الآن تعجز في كثير من الأحيان عن الحصول على عينات حقيقية.

ولقد شهدت صفحة البحر المتوسط تحركات السفن التجارية وهى تنشر الحضارة من شاطئ إلى آخر، ولايمكن لنا إغفال التبادل الحضاري والثقافي الذي شكلت التجارة عنصرا أساسيا في وجوده. ومما لاشك فيه أن المعلومات التي سوف نحصل عليها من خلال التعرف على حمولات السفن التجارية القديمة وطريقة ترتيبها على ظهر السفن ذات مدلولات مهمة عن نوع التجارة والمحاصيل، وخطوط الملاحة القديمة، وهناك العديد من المدن والأقاليم التي تدين بنشوئها وتطورها لازدهار حركة الملاحة البحرية.

ونستشهد- هنا - ببعض المدن الليبية القديمة، فلقد أُسس إقليم المدن الخمس في شرق ليبيا بعد وصول مجموعة من المهاجرين الإغريق من جزيرة ثيرا وكونوا النواة الأولى لمركز من أهم مراكز الإشعاع الحضاري في جنوب المتوسط. حدث ذلك في القرن السابع قبل ميلاد المسيح، فيما شكلت الظروف الطبيعية الملائمة في المنطقة القريبة من ليبيا فرصة للفت انتباه الملاحين الفينيقيين الذين أسسوا مجموعة من المحطات التجارية شكلت فيما بعد منطقة المدن الثلاث منذ مطلع الألفية الأولى قبل الميلاد.

مما تقدم ندرك الأهمية البالغة للمعلومات والوثائق التاريخية التي ترقد في أعماق البحر وأهمية إيجاد السبل الكفيلة بحمايتها ودراستها.

إن شعلة الحضارة كانت تجوب البحر المتوسط وتنتقل من يد إلى يد، لا تكاد تخبو في مكان حتى يتألق بريقها في مكان آخر، ولكن الكثير من آثار هذه الحضارات، من موانئ ومدن ساحلية أو سفن تجارية أو حربية لايزال مختفيا تحت سطح البحر ويثير اهتمام الباحثين عن السطور الناقصة من قصة هذا البحر وحضاراته العريقة.

وقبل الدخول في صلب الموضوع، فيما يخص جوانب الحماية للمواقع الأثرية الغارقة، سوف نعرج قليلا على بعض المخاطر الطبيعية التي تهدد المناطق الأثرية الساحلية وهي:

أولا: الارتفاع المفاجئ في سطح البحر

يحدث أحيانا أن يرتفع سطح البحر فجأة في مكان ما بطريقة خطرة مدمرة، وهذا عادة ما يكون مصحوبا بأعاصير شديدة وزلازل قوية، ينتج عنها فيضان البحر على اليابسة الذي لا يلبث أن يعود بعدها سطح البحر إلى مستواه الطبيعي المعروف بعد أن يتسبب في دمار العديد من المواقع الساحلية،وعلى الرغم من الهدوء النسبي لحوض البحر المتوسط فهو ليس آمنا بما فيه الكفاية من هذه الكوارث الطبيعية، وهنا نتذكر زلزال مسينا الذي حدث في 1908 حيث دمر العديد من المواقع الأثرية التي غمرتها مياه البحر.

ثانيا: التغيرات طويلة المدى على سطح البحر

وهـــذه على عكس التغيرات المفاجئة التي تحدث في أماكن محدودة وتكون عادة مؤقتة، ما يعرف بالتغيرات طويلة المدى (التغير المطلق) في سطح البحر هو تغير بطيء يحدث في أزمنة جيولوجية طويلة يؤثر على سطح البحر على نطاق الكرة الأرضية كلها، ويحدث نتيجة لعوامل كثيرة أهمها:

أ - تآكل القشرة الأرضية بواسطة الأنهار وعوامل التعرية، وهذه تؤدي إلى ارتفاع سطح البحر بمقدار 3 , 3 كم كل ألف سنة.

ب - ذوبان الثلوج، وتدل القياسات التي أجريت منذ القرن الماضي على أن مستوى سطح البحر يرتفع بمعدل 6 سم كل مائة عام، ولعل هذه الزيادة نتيجة لارتفاع حرارة الأرض تؤدي إلى تقلص الطبقة الثلجية التي تغطي القطبين الشمالي والجنوبي.

ثالثا: هبـــوط السواحل

إن السواحل تغرق تحت مياه البحر نتيجة لارتفاع سطح البحر فجأة أو تدريجيا، أو يكون غرقها كأثر مباشر لهبوط السواحل نفسها تحت مستوى سطح البحر، ومنذ نشأة الأرض وقشرتها تتعرض لحركات رأسية وأفقية تسبب التغير المستمر في تضاريس الكرة الأرضية، مما ينتج عنه اختفاء بعض المباني التي تكون قد أقيمت بالقرب من الشواطئ.

رابعا: تآكـــل الشواطئ

وهذه تنتج عن عمليات النخر التي يجور فيها البحر بالتدريج على الساحل لينقل أجزاء منه إلى قاع البحر، وقد يؤدي إلى زوال مدن بأكملها. وقد حدث هذا في مدينة أبو لوينا (سوسة) على الساحل الشرقي للجماهيرية، حيث إن جزءا كبيرا من المباني التي أقيمت على شاطئ المدينة، ومنها التحصينات وأبراج الدفاع، قد ابتلعها البحر، وقد سجل الباحثون عددا من المباني التي غرقت من تلك المدينة.

بعـــد ذلك يجب أن يأتي حديثا عن الجوانب الفنية التي من الممكن أن تسهم - وبشكل جدي - في حماية الآثار الغارقة، وهذا العمل الذي يجب أن يتم التخطيط له بشكل مسبق لما لهذا الدور من أهمية كبيرة في حماية الآثار الغارقة على النحو التالي:

• دور الجانب الفني في حماية الآثار الغارقة

هناك نوعان رئيسيان من الكشوفات الأثرية تحت سطح البحر وهما:

1 - التنقيب عن المدن والمواني القديمة التي تغمرها مياه البحر

2 - التنقيب عن مواقع السفن التجارية والحربية القديمة وانتشالها

تلعب المصادفة في أحيان كثيرة دورا مهما في تحقيق الاكتشافات الأثرية تحت سطح البحر. مثلما حدث مع أحد صيادي الأسماك بمنطقة مليته إلى الغرب من مدينة صبراتة الأثرية حيث استخرج كنزا من العملة البرونزية يرجع تاريخه إلى القرن الرابع الميلادي، ولكن يجب ألا يتم الركون إلى المصادفة وحدها لتحقيق الاكتشافات الأثرية، أو أن تعرض علينا ظروف العمل ومكانه حيث إن العمل بهذا الأسلوب غير المبرمج وبلا تركيز يترتب عليه آثار سيئة منها:

- ضياع الجهد.
- تبديد الإمكانيات.
- عدم الوصول إلى نتائج محققة.

ومن هذا المنطلق فإن اعتماد برنامج علمي منظم يقوم على الأسس العلمية للبحث الأثري من شأنه أن يوفر مستوى عاليا من الحماية عن طريق حفظ كل المعلومات التي تخص الأثر قبل وأثناء التعامل معه، من أجل استخراجه ودراسته وترميمه.

ويتفق الباحثون المتخصصون على أن أي برنامج للحماية من أي نوع يجب أن تسبقه عمليات تجميع المعلومات عن طبيعة الشيء المراد حمايته. وبعد أن قدمنا في ما سبق بعض المخاطر الطبيعية التي تتهدد المخلفات الأثرية الغارقة فإن هناك عنصرا مهما يمكننا من وضع الخطط والأساليب الكفيلة بحماية الآثار والمحافظة

عليها، بحيث يكون مسبوقا بعملية مسح أثري شامل، وألا يقتصر على الشواطئ المقابلة للمناطق الأثرية المعروفة، بل يجب أن يكون أكثر طموحا بحيث يشمل كافة المناطق الساحلية للبلاد. ويمكن في هذا المجال الاعتماد على بعض التقنيات التي أثبتت جدارتها في العديد من العمليات التي أقيمت في عدد من دول العالم، وقد لا يتسع المجال هنا لسرد كل التقنيات، التي يمكن استخدامها في عمليات المسح الأثري البحري، ولكن تكفى الإشارة إلى بعض التقنيات المجرية التي أثبتت نجاحا كبيرا في مجال سبر أغوار البحر، وهذه الأعمال يجب أن تكون مسبوقة ببعض الدراسات التاريخية والجيولوجية التي سوف يكون لها عظيم الأثر في توفير الجهد والمال، وهذه الدراسات يجب أن تعتمد على الآتي:

1 - مؤلفات الجغرافيين والكتاب القدامى لمعرفة موانئ العالم القديم.

2 - الاطلاع على الاكتشافات الأثرية التي يحققها علماء الآثار في المناطق الساحلية فهي امتداد طبيعي لما هو موجود تحت سطح البحر.

3 - الاستعانة بالدراسات الجيولوجية لمعرفة التغيرات التي طرأت على خط السواحل ومستوى سطح البحر.

4 - دراسة الخرائط البحرية القديمة والحديثة وتتبع المواقع التي تشكل خطرا على الملاحة ومن خلالها يمكن لنا توقع وجود حطام السفن القديمة، حيث إن فحص الخرائط الملاحية القديمة قد يرشدنا أيضا إلى بعض المواقع الأثرية.

أما عن العمليات التي قد تسبق إنزال الغواصين إلى البحر والتي أشرنا إليها في مطلع حديثنا فيمكن فيها استخدام الأدوات التالية:

(أ) قياس المدى بواسطة الصدى «Echosounder»

تطور هذا الجهاز بعد الحرب العالمية الثانية وأمكن عن طريقه الوصول إلى نتائج رائعة من حيث دقة المعلومات، إذ يعمل على تشكيل صورة دقيقة لشكل قاع البحر، وما يحتويه من ارتفاعات وانخفاضات، وقد أدخلت بعض التعديلات على الجهاز مكنت من تفادي بعض العيوب وذلك عن طريق الفصل بين صورة القاع الحقيقي وما يحتويه من أشياء كحطام السفن وتجمعات الأسماك مما يسهل فحص القاع واكتشاف السفن الغارقة. وتزداد قدرة هذا الجهاز على إعطاء نتائج دقيقة في حالة العمل في المناطق قليلة العمق، ويمكن لنا من خلاله تحديد مواقع المباني والأرصفة الغارقة، ونقل دقة المعلومات المتحصل عليها في الأعماق الكبيرة.

(ب) -الجهاز Sonar Asdic

يشبه الجهاز السابق من حيث اعتماده على قياس المدى بواسطة ارتداد الصدى، ولكن بأسلوب مختلف يعرف علميا باسم «Echoranging» ويعمل على توجيه إشارات ضوئية إلى القاع في اتجاه موازٍ للسطح في حزم ضيقة تصطدم بالقاع بزاوية حادة وعلى مسافات كبيرة، تشبه تقنية الرادار، وباستخدام هذه التقنية أمكن اكتشاف عدد كبير من حطام السفن. وقد استخدمت هذه التقنية أولا في دراسة تجمعات الأسماك وكيفية تحركاتها ومراكز تجمعها وأدخلت منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين في برامج أبحاث الآثار الغارقة، وتمكن المنقبون عن طريقها من تحديد موقع سفينة غارقة على بعد أكثر من 500 م تربض على عمق 60م.

(ج) - تقنية التصوير المرئي

وهي وسيلة ممتازة لتسجيل الآثار الغارقة، حيث يتولى الغواص توجيه جهاز إرسال يركز على أجزاء الموقع الأثري بينما يقوم علماء الآثار بتحليل الصور التي ترد إليهم وهم في معملهم على ظهر سفينة الأبحاث، وهذه التقنية لاشك تسهل عمليات تحليل المعلومات حيث يمكن توضيح الصورة وتكبيرها ودراسة الوسائل الكفيلة بإنجاز عمليات الانتشال.

(د) - جهاز الكشف عن المعادن Metal Detector

ويمكن من خلاله تحديد وجود أي لُقى أثرية ومعدنية وتجنب ضياعها في كميات الرمال المستخرجة من الموقع في حالة التعامل المباشر مع حطام السفن حيث انها ربما لاتكون مرئية نظرا لصغر حجمها نتيجة لتغيرات ناتجة عن عوامل التآكل والتأكسد.

(هـ) - الحفائر الأثرية ودورها في حماية المواقع الأثرية

إن الوسيلة المباشرة لفحص الموقع الأثري وتسجيله هي الغوص والمشاهدة والدراسة تحت سطح البحر. فالغوص عملية فنية تحتاج إلى استعداد مبدئي وتدريب خاص، كما أن تكوين عالم الآثار يحتاج إلى سنين طويلة من الدراسة والخبرة، وللحصول على نتائج علمية موثوق بها يجمع عالم الآثار البحرية بين القدرة على الغطس والتخصص العالي في مجالات الآثار.

إن الحفائر الأثرية في البحر يجب أن تلتزم بالقواعد الصارمة لضمان أمن الغواصين واللقى الأثرية ولتجنب الحوادث. ومن أجل ذلك يجب توفير المعلومات اللازمة

عن طبيعة الموقع وتحديد الأهداف من كل غطسة يقوم بها فريق العمل، حتى لا يُشتت جهد فريق الغطس وكذلك فإن المعدات التي يستعملها الغواصون تعتبر من الأهمية بمكان. إذا نخلص من ذلك إلى أن شروط إنجاز حفرية علمية ناجحة، تحت البحر تتلخص في الآتي:

1 - معلومات وافية عن طبيعة الأثر من حيث نوعه وعمقه وتاريخه.

2 - معدات غطس في حالة جيدة، وهذا يتطلب وجود فني في صيانة معدات الغطس ومتابعة حالتها.

3 - اتباع الأساليب العلمية في الحفريات الأرضية من حيث تقسيم الموقع إلى مربعات وتسجيل الطبقات وتوثيق مراحل العمل أولا بأول.

4 - الالتزام بنظام الطبقات الأثرية وتدوين كافة البيانات قبل التقاط أي لقية أثرية.

5 - التوثيق الفوتوغرافي والمرئي والاستعانة به في تحليل المعلومات وتوثيق مراحل العمل.

6 - الالتزام بالدقة والسرعة أثناء العمل وتدوين كافة البيانات في حينها وتوثيق العمل اليومي قبل نهاية العمل لأن أي حركة في عمق البحر سوف تغير شكله في خلال أربعة وعشرين ساعة.

إذا فإن وجود غطاسين أثريين على مستوى عالٍ من التدريب والاستعداد البدني ومعدات تقنية للغطس يزودنا بنتائج جيدة ومعلومات وافية عن الموقع الأثري الذي نتعامل معه.

● **عناصر حماية الموقع أثناء الحفريات وبعدها وتتكون من:**

1 - عدم استخدام الغطاسين الهواة وغير المؤهلين للتعامل مع المواقع الأثرية.

2 - عدم السماح لغير الفريق العلمي المرخص له بالتقاط اللقى الأثرية من الموقع وكذلك فتح سجل خاص بالحفرية وتدوين كل الملتقطات الأثرية.

3 - إدخال الموقع الأثري البحري داخل نظام حماية المواقع الأثرية وفقا للقوانين المعمول بها.

4 - إن وجود الاكتشافات الأثرية البحرية في المناطق السياحية يزيد من عوامل تهديد سلامة الموقع، ومن ثم فإن عمليات المتابعة لهذه المواقع تعتبر ضرورية.

5 - إن عمليات التنقيب عن الآثار البحرية لايمكن أن تشكل عائقا في وجه مشاريع التنمية والتطوير، بل يجب الاستفادة من هذا الغرض في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من أجل اقتراح سبل الحماية وتوثيق المعلومات التاريخية التي يحتويها الموقع في حالة وجود مشروع تنموي.

• عمليات المسح الأثري ودورها في حماية الآثار الغارقة

إن عمليات المسح الأثري لا يجب أن تتوقف عند حدود المناطق الأثرية على اليابسة، بل يجب أن تغطي كافة الشواطئ التابعة للدولة والمياه الإقليمية في حالة توافر الإمكانات. لذلك يمكن الاستفادة من الفرص التي تتاح أمام الأثريين في حالة وجود مشاريع تنموية في مناطق يشتبه بوجود مخلفات أثريه غارقة فيها، حيث إن تكاليف عمليات المسح سوف تكون على نفقة الجهة المنفذة للمشروع.

و من وجهة النظر العلمية، فإن عمليات المسح الأثري تساهم بشكل واسع في إثراء رصيدنا المعرفي عن المواقع الأثرية، التي من إيجابياتها:

إنَّ عمليات المسح الأثري تساهم بشكل واسع في إثراء رصيدنا المعرفي عن المواقع الأثرية، وتؤدي كذلك لتوفير معلومات وافية عن المواقع الأثرية المكتشفة من قبل، كما أنها تساعدنا على اكتشاف عديد من المواقع الأثرية الجديدة. إضافة إلى التعرف على أساليب وخطوط الملاحة القديمة، وأيضا تحديد النشاط الاقتصادي الذي كان يمارسه القدماء عن طريق فحص حطام الجرار الفخارية، حيث إن لكل نوع منها استخداما خاصا لمنتوج معين. كما أن عمليات المسح الأثري تلك تمكننا من معرفة التقدم الاقتصادي والتجاري والصناعي من خلال فحص المواد الأثرية الملتقطة، وتحديد مواقع السفن الغارقة وحمايتها من أيدي العابثين وهواة اقتناص التحف والنفائس الأثرية، والذين يقومون بعمليات التنقيب غير المشروع أيضاً.

دور الجانب القانوني في حماية الآثار الغارقة

قد لا تكون القوانين وحدها قادرة على حماية الآثار الغارقة ولكنها ركيزة أساسية تنظم العمل في هذا المجال، وتواكب التطور العلمي المهم بفضل الأساليب المستخدمة في التنقيب عن الآثار الغارقة التي ترصد لها إمكانات مادية ضخمة، ومن هنا تجدر الإشارة إلى سهولة قيام بعض أعمال التنقيب غير القانونية وعمليات الغوص في المواقع الأثرية بحثا عن الكنوز الأثرية لأهداف تجارية تدخل ضمن إطار عمليات تهريب الآثار المسروقة.

وقد أشار المشرع الليبي في تعريفه للأثر والآثار إلى أن الآثار الغارقة تقع تحت طائلة القانون الليبي للآثار والمدن القديمة رقم 3 لسنة 1324م.

وعلى هذا فقد شملت مواد القانون الليبي كل المواد التي تقتضي الالتزام بمجموعة من القواعد القانونية في حالة التعامل مع المواقع الأثرية، فقصرت حق منح التنقيب عن الآثار داخل الأراضي والمياه الليبية على مصلحة الآثار، وهي

الجهة المخولة قانونا بمتابعة المواقع الأثرية وتطبيق مواد القانون الليبي في جوانب الحماية والدراسة والتنقيب. كذلك فإن هذه الجهة تلزم كل من يتقدم إليها بطلب الحصول على تراخيص التنقيب أو الدراسة بعدة شروط أهمها ما يلي:

١- ضرورة توافر الكفاءة العلمية لدى الجهة التي تتقدم بطلب للحصول على ترخيص تنقيب عن الآثار.

٢ - قصر التعامل مع الجهات العلمية والاعتبارية مثل مراكز الأبحاث الجامعية أو الجمعيات العلمية المتخصصة.

٣ - ضرورة توافر التمويل المالي اللازم الذي يكفل إنجاز الأعمال المطلوبة والإيفاء بالأعمال المترتبة على القيام باستخراج الآثار وتوفير العناصر العلمية والفنية والأدوات الخاصة بذلك.

٤ - يمنح ترخيص الآثار لمدة موسمين فقط.

٥ - تحديد مساحة وموقع الترخيص ومنطقته.

هذا فيما يخص التعامل مع طلب الحصول على تراخيص التنقيب. أما فيما يخص حماية الآثار القائمة أو التي يتم الكشف عنها بطريق المصادفة فإن مصلحة الآثار تشرف بشكل مباشر على هذه المواقع وتتولى وضع الخطط الفنية وفقا للإمكانات المتاحة في القيام بعمليات الترميم والمتابعة الدورية.

هذا وتلزم مواد القانون كل من يكتشف أثرا عن طريق المصادفة بالتبليغ لدى الجهة المختصة أو لدى أقرب مركز للشرطة خلال 24 ساعة من الاكتشاف.

فيما تلزم مواد القانون نفسه كل جهة تريد إقامة أي أعمال إنشائية أو اقتراح مخططات المدن والقرى والمشاريع الزراعية والصناعية الكبرى بضرورة القيام بعمليات المسح الأثري بريا أكان أم بحريا، للتأكد من خلو هذه المناطق من أي آثار عقارية أو منقولة أو غارقة.

غير أننا نعود إلى ما سبق، وأشرنا إليه بهذا الخصوص: إن القوانين وحدها لن تكون حارسا على الآثار ترد عنها عبث العابثين والمغامرين والباحثين عن الشهرة، حيث يجب عدم إغفال الحملات التثقيفية لتوعية عامة الشعب بقيمة وأهمية الحفاظ على الكنوز الثقافية. وهذا لن يتأتى إلا بعد أن يعرف الناس كيفية الحفاظ على هذه الآثار، حيث يقوم البعض باستخراج بعض الآثار الغارقة وإهدائها إلى المتاحف ظنا منهم أنهم قد قاموا بالحفاظ على هذه الآثار من التلف، ولكن هذا العمل يكون قد أضاع كما كبيراً من المعلومات تزيد في بعض الأحيان قيمتها عن قيمة الأثر نفسه. وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أهمية الدور الإعلامي في حماية

الآثار بكل أنواعها، بما فيها الآثار الغارقة، فإن البرامج العلمية المعدة إعدادا جيدا يكون لها عظيم الأثر لدى المشاهدين، ويمكن من خلالها إرشادهم بأسلوب علمي إلي كيفية التعامل مع الأثر الغارق والخطوات القانونية والومضات الدعائية، وكذلك بعض البرامج الثقافية.

وفي الختام فإننا نخلص إلى أن التنقيب عن الآثار الغارقة يعتبر مجالا من المجالات الحديثة في علم التنقيب عن الآثار، لكنه أثبت إمكانات الحصول على معلومات أثرية ووثائقية مهمة لاتقل عن تلك التي يمكن الحصول عليها من فحص الحفريات التي تجري على اليابسة. وهناك العديد من الدول التي حققت تقدما مهما في مجال الدراسات الأثرية البحرية معتمدة في ذلك على إدخال العديد من وسائل التقنية الحديثة من سفن أبحاث ومراكز أبحاث متخصصة في التنقيب عن الآثار الغارقة - إن مجال التنقيب عن الآثار الغارقة هو أيضا من المجالات الواعدة باكتشافات أثرية مهمة في ليبيا. وفي خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ركّز على زيادة الاهتمام بالآثار الغارقة التي أعطت نتائج جيدة في كل من أبو لوينا (سوسة) على الساحل الشرقي إلى لبدة، صبراتة، وحديثا منطقة مليتة.

ويرجع ذلك إلى إدراك مصلحة الآثار لأهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله خارطة الجماهيرية على الساحل الشمالي للقارة الإفريقية، سعيا لاستجلاء الدور الحضاري الذي تمثله هذه الرقعة الجغرافية التي ربطت بين الشرق والغرب برا والشمال والجنوب بحرا.

المراجـــــــــــع

1 - جورج عطية، من حضارتنا، بيروت، 1956 م

2 - سليم انطيون، حضارات غارقة - المعارفة، 1965 م.

3 - أبحاث المؤتمر الرابع عشر، استخدام التقنيات الحديثة في علم الآثار، الشارقة 1998م.

4 - القانون الليبي رقم 3 لسنة 1324 م بشأن حماية الآثار والمدن القديمة والمباني التاريخية، منشورات اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بالجماهيرية.

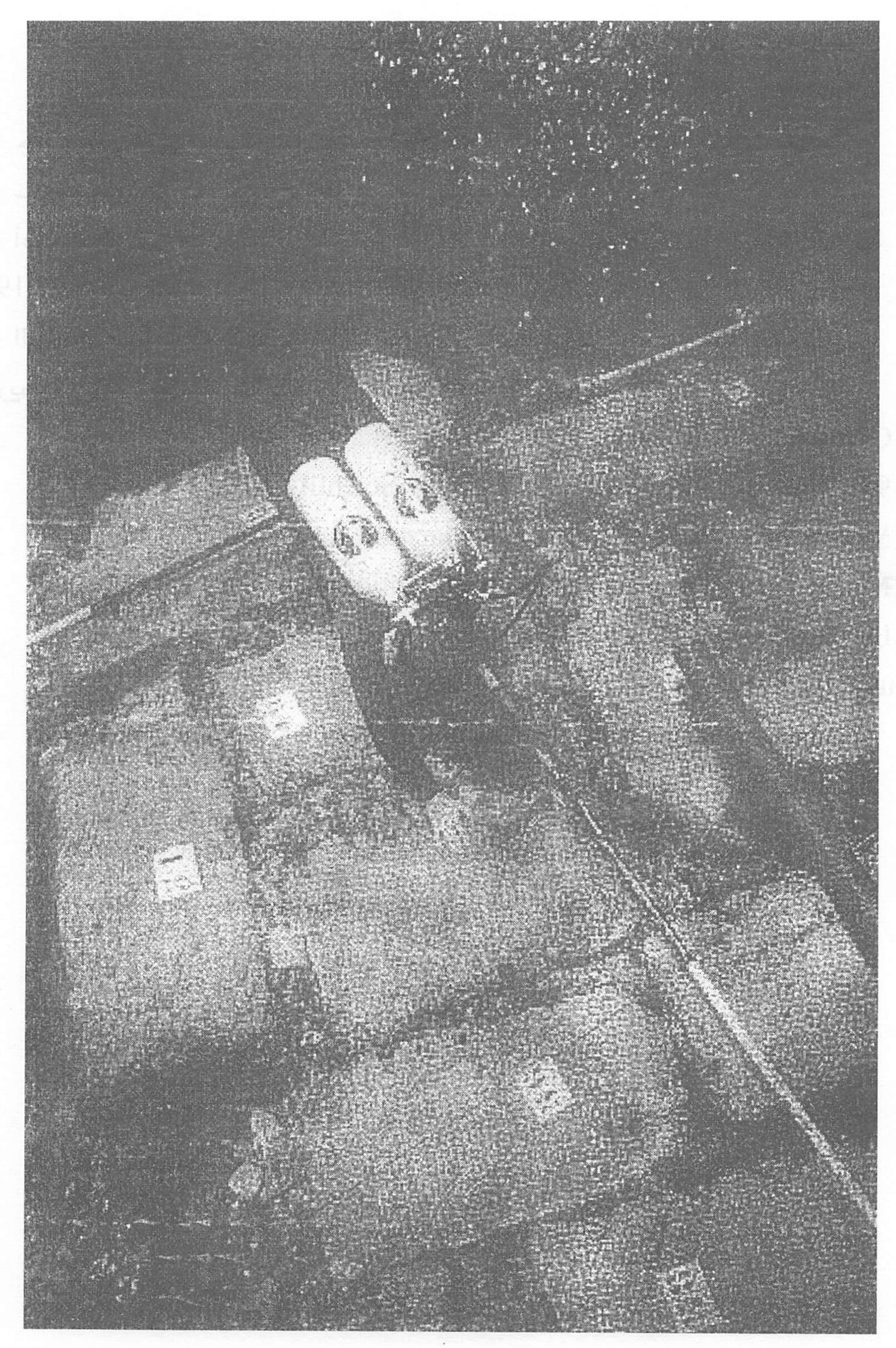
(5) Gallia Informution -recherches Sous- Marines 1992.

(6) 93. Direction - Dupatrimoine - Bilan Scientifiqe 1992

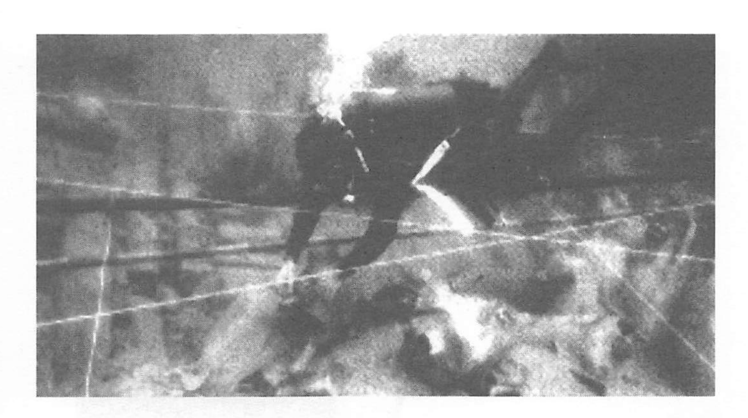
(7) Musee Des Docks Romains - Marseille .

(8) Musee D Histoire De Marseille - L Antiquites .

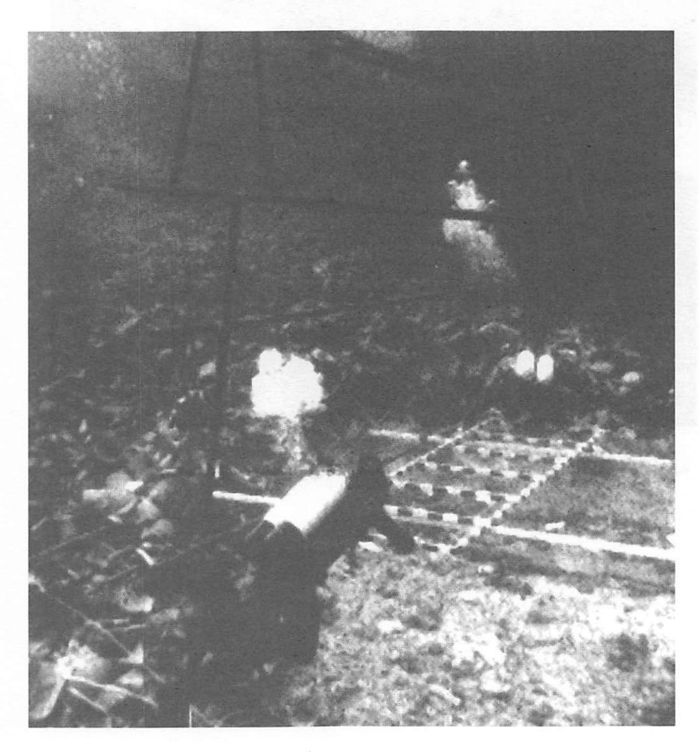
(9) Laronde.andre - La Protection Des Site Sous - Marins -99



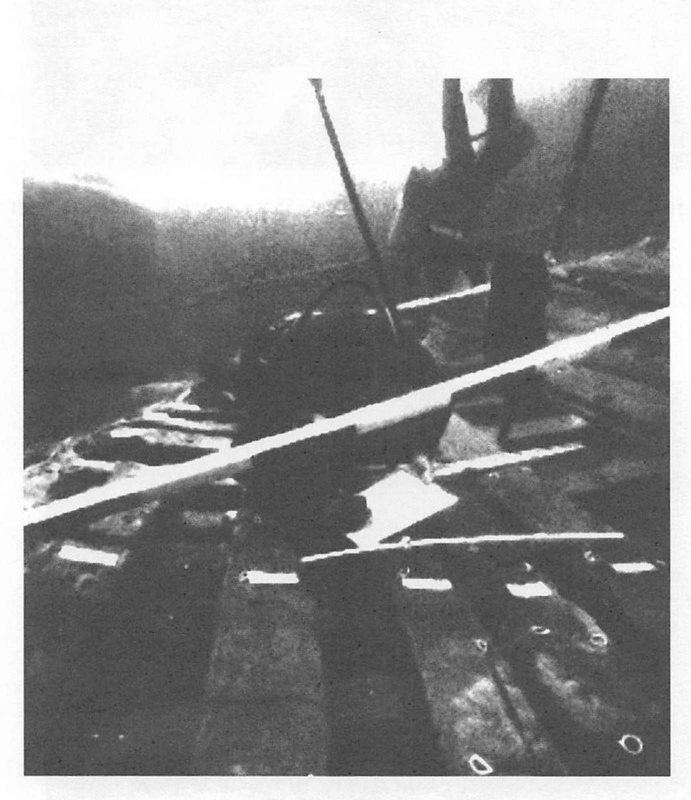
الصورة (١): أعمال الرفع المساحي للآثار الغارقة قبل الشروع في أعمال التنقيب



الصورة (٢): الرفع المساحي للمكتشفات الأثرية قبل استخراجها من البحر



الصورة (٣): منصة التصوير الفوتوغرافي



الصورة (٤): تحديد مستوى الطبقات الأثرية لحطام سفينة غارقة

المحافظة على التراث الأثري في المغرب:

مشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء نموذجا

فاطمة الزهراء الصبيحي

عبدالجليل بو ذكار

المحافظة على التراث الأثري في المغرب: مشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء نموذجا

تقديم: فاطمة الزهراء الصبيحي
عبدالجليل بو ذكار

يعتقد الكثيرون أن مدينة الدار البيضاء هي وليدة فترة الحماية الفرنسية، وهذا الرأي، بطبيعة الحال، خطأ شائع، ومن غير المعقول تداوله أو الدفاع عنه. وحجتنا في دحض هذا الادعاء هي الاكتشافات الأركيولوجية التي عمّت تلك المدينة وضاحيتها ومن ثم سنتناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

(أ) - تاريخ التنقيبات الأركيولوجية في مدينة الدار البيضاء وضاحيتها

(ب) - نتائج الحفريات الأركيولوجية

(ج) - مشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء

بدأ الاهتمام الأركيولوجي بمدينة الدار البيضاء منذ أوائل القرن العشرين على يد متخصصين في علوم ما قبل التاريخ والجيولوجيا من فرنسا. ولقد خفت هذه الأبحاث منذ مطلع السبعينيات. وفي السنوات الأخيرة، وفي إطار برامجه العلمية الهادفة إلى التعرف على التراث الأثري في المغرب، قام المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالتعاون مع مؤسسات جامعية في فرنسا بحفريات شملت ضاحية مدينة الدار البيضاء.

ومن خلال آخر المعطيات التي حصل عليها الباحثون تبين أن البقايا التي يعود تاريخها إلى عصور ما قبل التاريخ توضح أن الاستقرار البشري في هذه المدينة خاصة وفي المغرب عامة يعود إلى عهود قديمة؛ وهكذا تبين أنه يعود على الأقل إلى ما بين مليون وسبعمائة ألف سنة قبل الميلاد.

وقد جرد هذا المعهد ما لايقل عن عشرين موقعا يعود تاريخها إلى فترة ما قبل التاريخ. ومازالت الجهود متواصلة لإتمام الخريطة الأركيولوجية لمنطقة الدار البيضاء بقصد التعرف، بتفصيل، على هذه الفترة الموغلة في القدم.

ويمكن تقسيم حضارات ما قبل التاريخ التي عرفتها مدينة الدار البيضاء وضاحيتها على الشكل التالي (من الأحدث إلى الأقدم):

- الفترة النيوليثية أو العصر الحجري الحديث (مغارة فيللوزو والمقبرة الكيفان)
- الفترة الإيبيروموريزية أو العصر الحجري الأعلى (منطقة بوسكورة)
- الفترة العتيرية أو الفترة الأولى من العصر الحجري الأوسط (منطقة تيط مليل)
- الفترة الأشولية أوالعصر الحجري القديم (مواقع سيدي عبد الرحمن, طوما، رأس شاتوليي، مغارتا الدببة ووحيد القرن).

● فيما يخص الفترة الأشولية فهي ممثلة في مجموعة من الأدوات الحجرية على شكل فؤوس يدوية قديمة، وهي لا تختلف في شيء عما نعرفه في المواقع الأشولية بناحية الرباط أو في المغرب الشرقي وخاصة حوض ملوية. ومع ذلك فإن تكثيف الأبحاث في المنطقة سيساعد على التعريف أكثر بالوجود الأشولي في المنطقة.

● في ما يخص العصر الحجري الوسيط، فقد عُثِر على العديد من الأدوات الحجرية التي صُنِعت أساسا من حجر الصوان وهي عبارة عن شظايا، مسننات وثلم، وحسب ما نعرفه في مناطق مغربية أخرى، فهذه الأدوات يعود تاريخها إلى الفترة العتيرية.

● أما البقايا الأثرية التي يعود تاريخها إلى الفترة الإيبيرومورزية فهي قليلة جدا، ولربما يعود سبب هذه القلة إلى عدم تكثيف الأبحاث الأثرية في منطقة السمارة. والأدوات التي عُثر عليها هي عبارة عن نصال دقيقة الصنع تشبه إلى حد بعيد ما هو معروف في المستويات الإيبيروموريزية في منطقة الساحل الأطلسي (مغارة دار السلطان) والمغرب، الشرقي (مغارة تافوغالت).

عُثِر على القليل من الأدوات الحجرية التي يعود تاريخها إلى الفترة النيوليثية، وهي عبارة عن فؤوس من الحجر الصقيل، والعديد من النصال المعروفة بطريقة تشذيبها، التي وجدت - على الأرجح - عن طريق الضغط، وهي تقنية بالغة التعقيد، وتتطلب جملة من الظروف لنجاحها فهي «نوعية ممتازة من حجر الصوان وأدوات دقيقة خاصة بالتشذيب».

تاريخ التنقيبات الأركيولوجية في مدينة الدار البيضاء وضاحيتها

بدأ الاهتمام الأركيولوجي بمدينة الدار البيضاء انطلاقا من أوائل القرن العشرين. على يد متخصصين في علوم ما قبل التاريخ والجيولوجيا من فرنسا. وفي السنوات الأخيرة، وفي إطار برامجه العلمية الهادفة إلى التعرف على التراث الأثري في المغرب، قام المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، بالتعاون مع مؤسسات جامعية في فرنسا، بحفريات شملت ضاحية مدينة الدار البيضاء.

حيث ارتبطت هذه الأبحاث ارتباطا وثيقا بعملية اقتلاع أحجار البناء وخاصةفي منطقة سيدي عبدالرحمن. وكُشِف عن طريق المصادفة عن العديد من المواقع والتي تم التدخل لإنقاذها من الضياع قبل أن تدمرها الجرافات. وهكذا فإننا نلاحظ أن التنقيبات الأركيولوجية في مدينة الدار البيضاء تمت بشكل مواز مع استغلال المقالع Les carrières، ومن هنا جاءت تسمية العديد من المواقع بأسماء المقالع، وعلى سبيل المثال لا الحصر: مقلع طوما Carrière Thomas، مقلع لاستيك Carrière la S.T.I.C.، مقلع دوبري Carrière Deprez...إلخ. ومن الممكن أن نطلق على هذه الفترة تسمية «التنقيبات غير المباشرة». وابتداءً من سنة ١٩٧٨ انطلقت بشكل علمي رصين الأبحاث الأركيولوجية، الجيولوجية والإحاثية في منطقة الدار البيضاء، وذلك من طرف باحثين من المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث وآخرين من فرنسا بمساهمة باحثين من إنجلترا وكندا. ويرجع الفضل إلى هذه الأبحاث في التعريف بالماضي السحيق لمدينة الدار البيضاء، الذي يعد تراثا بالغ الأهمية على الصعيد العالمي.

نتائج التنقيبات الأركيولوجية

أظهرت التنقيبات الأركيولوجية أن منطقة الدار البيضاء عرفت تعاقب كل الحضارات القديمة المنتمية إلى فترة ما قبل التاريخ، وخاصة العصر الحجري الأدنى وهو الأكثر وجودا. حيث يعود تاريخ هذا العصر إلى سبعمائة ألف سنة على الأقل. وتتمثل بقايا هذه الفترة في مجموعة من الفؤوس اليدوية Les Bifaces والأدوات القاطعة Les Choppers. ولقد استعمل الإنسان القديم هذه الأدوات لكسر عظام الحيوانات، ولتقطيع اللحوم أو الأغصان... إلخ. ويعرف هذا العصر أيضا بالفترة الأشولية L'Acheuléen. ومن بين المواقع التي عُثِر فيها على بقايا هذا العصر: موقع طوما الذي يعود تاريخه إلى سبعمائة ألف سنة، ومغارة أولاد حميدة التي يعود تاريخها إلى حوالى أربعمائة ألف سنة، وكذلك موقع سيدي عبد الرحمن الذي يعود تاريخه إلى حوالى مائتي ألف سنة.

وأظهرت التنقيبات العديد من بقايا الحيوانات القديمة مثل وحيد القرن والعديد من أنواع الثدييات ؛ وتبقى أهم المكتشفات مرتبطة بالبقايا الإنسانية. ومن أهمها العثور على بقايا عظام تعود إلى فصيلة الإنسان المنتصب القامة Homo Erectus، وهي من بين أقدم ما عُثِر عليه في الشمال الأفريقي. ولإبراز أهمية مدينة الدار البيضاء كمركز تراثي بالغ الغنى، فإن ٥٠٪ من مجموع البقايا البشرية للإنسان القديم، التي كُشِف عنها حتى الآن في منطقة المغرب العربي، وجدت في منطقة الدار البيضاء وحدها !

مشروع المنتزه الأثري لمدينة الدار البيضاء

إن تراثا أركيولوجيا بهذه الأهمية والغنى يستحق كل العناية والاهتمام. وحاليا تعمل وزارة الشؤون الثقافية على إحداث منتزه أثري في موقع سيدي عبد الرحمن على مساحة ١٢ هكتارا. وبفضل هذا المشروع ستتوافر لمدينة الدار البيضاء مؤسسة ثقافية في مستوى مكانتها البشرية، والاقتصادية والتاريخية. وسيكون هذا المشروع على شكل مركب يضم متحفا أركيولوجيا، ومجسمات تشرح حياة إنسان ماقبل التاريخ ونمط حياته، وأماكن خاصة بالشروحات الجيولوجية، ومكتبة متخصصة في علوم الآثار ومختبرات علمية، وسيتم الاعتماد على التقنيات الحديثة لتبسيط الشروحات interactifs crans. وبالإضافة إلى دوره الثقافي، فإنه لايمكن إغفال الانعكاسات السسيو/اقتصادية لهذا المشروع، وبالتالي سيصبح التراث الأركيولوجي مساهما في الحركة السياحية، وعنصرا من عناصر التنمية المستديمة.

ومن المؤكد أن وزارة الشؤون الثقافية تبذل قصارى جهدها لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود بشراكة مع القطاع الخاص وكل المؤسسات المنتخبة على صعيد مدينة الدار البيضاء.

المحافظة على المواقع الأثرية وإدماجها في التنمية

العربي الرياطي
أستاذ بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث - المملكة المغربية

المحافظة على المواقع الأثرية وإدماجها في التنمية

العربي الرباطي

تزخر بلاد المغرب العربي ببقايا أثرية متنوعة بحكم تزاوج وتراكم الحضارات الضاربة في القدم والتي تعود إلى مختلف الحقب التاريخية: ما قبل التاريخ، وما قبل الإسلام والحضارة الإسلامية.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الآثار منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن الاهتمام الحقيقي انطلق مع بدايات الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب، وإن كان الاهتمام تركز أكثر على الآثار التي تعود إلى فترة ما قبل الإسلام خاصة الفترة الرومانية.

وبعد الاستقلال تضاعفت الأبحاث الأركيولوجية وعمت كل الحقب التاريخية، وأمام غنى وتنوع هذه الآثار انصب الاهتمام على العناية بها والمحافظة عليها بواسطة الصيانة والترميم حتى تصبح تلك الآثار خير مورد يساهم في التنمية المحلية والوطنية. كما أن العناية بالنسيج العمراني التاريخي للمدينة المغربية لا ينفصل عن سياسة رعاية التراث الأثري، فمنذ الثمانينيات، بدأ المغرب في إيجاد وكالات وجمعيات لإحياء واستغلال التراث الأثري بالطرق الحديثة فأنشئت وكالة التخفيف من الكثافة السكانية وإعادة توظيف (تنظيم) مدينة فاس، ومفتشيات للمباني التاريخية في كل المدن العتيقة، كما أُنشئ مركز الدراسات وإعادة توظيف القصبات في الأطلس الصحراوي، وأخيرا تكوين الجمعيات الوطنية كالجمعية المغربية للأركيولوجيا والتراث من أجل البحث وصيانة المواقع الأثرية.

وإذا كان العائق هو التمويل، فقد جرى التفكير في تنويع مصادر تمويل المشاريع من خلال تشجيع المبادرات الخاصة ودفعها لخوض هذه التجارب أو من خلال تكثيف التعاون الدولي في إطار العلاقات مع الدول (إيطاليا وفرنسا...) والتعاون كذلك مع المؤسسات والمنظمات الدولية وعلى رأسها اليونسكو.

وهكذا قام المغرب بإدماج عدد من المدن التاريخية في لائحة التراث العالمي (فاس، مراكش، الصويرة، قصر أيت بن حدو) أو الفضاءات العمومية كساحة جامع الفنا بمراكش.

وحتى نعطي فكرة عما تقوم به الدولة المغربية في مجال الحفاظ على المواقع والمعالم الأثرية والاهتمام بالنسيج العمراني التاريخي للمدينة الإسلامية نقدم ثلاثة نماذج هي: الحفاظ على موقع ليكسوس، صيانة وترميم مسجد تنمل والعناية بالنسيج العمراني التاريخي لمدينة فاس. هذه التجربة التي ستكون الانطلاقة الجديدة والجيدة لتعزيز المحافظة على التراث الأثري والتفكير في إيجاد صيغ وطرق تكفل صيانة أنجع وتدخلا أشمل.

١- برمجة مندمجة بموقع ليكسوس

تقع مدينة ليكسوس الأثرية فوق هضبة يحيط بها من الشمال والغرب وادي لوكوس وفي الجنوب والجنوب الغربي سبخة تحتل سهلا واسعا، ويعود تأسيس المدينة إلى العهد الفينيقي بالمغرب (القرن الثامن قبل الميلاد) إلا أن عهد ازدهارها كما تشهد على ذلك الأطلال يعود إلى الفترة الرومانية (القرن الثاني قبل الميلاد / القرن الخامس الميلادي، حيث بنيت الأسوار ومعامل تمليح السمك التي اشتهرت بها المدينة بالإضافة إلى باقي المرافق العامة إن الحفريات التي تمت في الموقع منذ 1969 أظهرت عدة بنايات ومعالم ولقى أثرية مهمة موزعة حاليا بين متاحف طنجة وتطوان والرباط والعرائش بالمغرب.

لكن موقع ليكسوس اليوم أصبح يشكو الإهمال لمعالمه وبالتالي تداعي وتخريب عدد منها، لهذا قررت وزارة الثقافة أنه لا بد من إعادة فتح الموقع للحفريات من جديد ولهذه العملية ثلاثة أهداف هي:

* البحث الأركيولوجي مع تشخيص دقيق لما سبق.
* التكوين وذلك بمشاركة طلبة معهد الآثار والكليات الوطنية.
* إعادة تأهيل الموقع وذلك بالمحافظة والترميم للمعالم التي نُقِّب عنها خلال الحفريات الحالية أو السابقة.

ولتحقيق هذه الأهداف دُمج المشروع في إطار المشاريع «الأورومتوسطية» حتى يحظى بالدعم اللازم ومشاركة عدد من المهتمين وإعلام المسؤولين المحليين بأهمية الموقع.

والهدف الرئيسي من مشروع برمجة مندمجة لموقع ليكسوس المعروف أوروبيا (PISA) هو خلق سياسة اندماجية للتراث الثقافي المشترك بحوض البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال تبادل التجارب والخبرات ونقل المعرفة العلمية بين دول المنطقة. كما يرمي هذا المشروع إلى إدخال وإشعاع مفهوم البرمجة المندمجة للمواقع الأثرية، سواء في السياسات أو في التشريعات وثقافة الحكومات والمؤسسات العمومية وكذلك المسؤولين الاقتصاديين والاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية.

PISA : Programme Intégré dans Les Sites Archéologiques

وقد جرى اختيار موقع ليكسوس ليكون نموذجا للدراسة والبحث في إطار هذا البرنامج وإلحاح الحكومة المغربية التي تسعى إلى تحسين وإبراز قيمة هذا الموقع الذي سيساهم في التنمية المستدامة لأقاليم الشمال.

بالنسبة إلى المغرب، بدأت مجموعة من الباحثين المغاربة منذ عام ١٩٩١ في إعداد دراسة العملية المندمجة بالموقع، بينما هناك فرق أخرى كانت تعمل في مواقع أثرية في إطار المشروع PISA نفسه في الدول الأرروبية أو جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط وآسيا الصغرى.

ومن ناحية أخرى يقوم المعهد المتوسطي في الرباط بالتنسيق بين مختلف هذه المواقع في إطار استراتيجية منهجية موحدة. لتبادل الأفكار والتجارب ووجهات النظر حول سياسة البحث والتسيير وعمليات الإصلاح المطبقة من طرف كل البلدان، وهناك عدة مختبرات تعمل حسب مواضيع مشتركة.

ويتكون مشروع موقع ليكسوس من المحاور التالية:

١- تسيير وتدبير الموقع

٢- الموقع والتنمية المستدامة

٣- الموقع والاندماج في النسيج الاقتصادي المحلي.

حدّد فريق البحث، من خلال هذه المحاور الثلاثة، الأسباب التي تعرقل البرمجة المندمجة للموقع ومراكز القوى والطاقات المتوافرة التي ستؤدي إلى نجاح المشروع فتبين مايلي:

أ - الموقع يتكون من معالم متميزة تاريخية وأسطورية ذات قيمة كبيرة، فمدينة فليكسوس من أقدم المدن الفينيقية بحوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وهي تضم مجمعات ومعامل تمليح السمك، وكذلك ما تذكره الأساطير من حدائق «هسبيريس» التي يحرسها تنين ضخم.

في هذا المشروع تبقى أيضا ليكسوس المثال النموذجي الذي يستجيب لإدارة التدبير المعروفة في باقي المواقع، لكن غياب البنية التحتية يطرح فعلا تحديا للصيانة والمحافظة على هذا الموقع.

كما أن عملية البرمجة المندمجة ستؤدي حتما إلى تنمية محلية مستدامة، وبالتالي مشاركة كل المتخصصين بالإضافة إلى آفاق أخرى كالبحث العلمي والمحافظة والترميم.

ب - الموقع والمجال: عند القيام بدراسة الموارد ذات الأساس الأركيولوجي يظهر أن السياحة الثقافية تطغى في الموقع، وهذا سيكون حافزا لتدخل مسؤولين آخرين كوزارة السياحة على المستويين المحلي والجهوي. ويمكن تحديد مساهمتها فيما يلي:

* إيجاد مندوبية جهوية للسياحة
* توفير البنية التحتية للتسيير و المحافظة.

كذلك فإن تنمية الموقع ستعود بالنفع على الجماعات المحلية والمسؤولين الاقتصاديين والاجتماعيين إلى جانب المجموعة الأركيولوجية. فلا بد من التفكير في إعادة تسيير الموقع حتى يستجيب لهذه المتطلبات، و ترميم مختلف البنايات التي تستحق أن ترمم و أو تصان وأخيرا جعل الموقع أكثر حيوية وذلك بإدخاله في تخطيطات التنمية المستدامة وبالتالي تشجيع السياحة الثقافية.

وفي ضوء هذا المشروع تتضح ضرورة توافر مصادر تمويل غير تقليدية لإعادة تأهيل المواقع الأثرية تتضمن في البداية وجود عدة موارد مالية كافية، وبعد ذلك يصبح الموقع قادرا على تمويل بنيته و صيانته من خلال عوائده المالية كما هو الشأن حاليا بالنسبة إلى موقع جزيرة «ليلى» الذي أصبح يحقق دخلاً ماليا مهما كل سنة من السياحة الثقافية فقط. وقد بدأت الأشغال بليكسوس منذ سنتين لإعادة تأهيل الموقع.

٢- المعالم الأثرية التاريخية

سنقتصر على معلم واحد وهو مسجد تنمل كنموذج لما أُنجز للمحافظة وترميم المباني التاريخية. وقد أسس مسجد تنمل سنة 548 هـ/1153 م على حدود الدولة الموحدية، مكان المسجد الذي بناه المهدي بن تومرت في منطقة جبلية صعبة على الطريق الرابطة بين مراكش وسوس الأقصى ورغم صغر حجمه بالمقارنة مع المساجد الكبرى كالكتبية وحسان، فإن مسجد تنمل يتميز بالتقابل والتناظر في التخطيط مع التركيز على الزخرفة الجبصية، سواء في المحراب أو في القبب والعقود، وكذلك وجود المحراب داخل الصومعة.

أمام ما تعرض له هذا المسجد من إهمال على رغم الترميمات الجزئية التي عرفها، فقد قامت وزارة الشؤون الثقافية بالتعاون مع مؤسسات علمية متخصصة أجنبية منها المعهد الألماني بمدريد (إسبانيا) بإعداد مشروع ترميم وصيانة لهذا المسجد.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على تشخيص بنية المسجد وتخطيط استراتيجي لمراحل ترميمه وهي كالتالي:

- الموقع الهندسي للمسجد، سواء من حيث التصميم الأرضي أو الواجهات.
- تشخيص معمق للبناء من حيث المواد المستعملة والتقنية المتبعة في كل جزء من مكوناته لمعرفة الأصلي منها والمرمم.

- الاعتماد على التحاليل المخبرية لمواد البناء المأخوذة من أماكن مختلفة لمعرفة المقادير المستعملة في البناء بالطابية والأجور.

وحتى تكون الدراسة تامة، أخذت عينات من المقالع القريبة للموقع (كالرمال والطين) للتأكد من أنها المواد نفسها التي استعملت في البناء الأصلي. وجاءت التحريات الميدانية لتؤكد أكثر العمل المخبري، حيث تبين من خلال الرواية الشفوية لبعض الشيوخ بأن الطين المستعمل في الأبنية ما هو إلا الطمي الدقيق الذي تأتي به الفيضانات ويبقى بعد انسياب المياه في الأماكن التي كانت مغمورة.

ومسجد تنمل مبني بالحجارة في الأسفل والطابية (التراب المدكوك) ثم الآجر فيما يتعلق بالسور الخارجي، أما البلاطات والأساكيب فكلها مبنية بالآجر المشوي.

هذه العملية الأولى وجهت الباحثين في المرحلة الثانية لاختيار المواد الأولية لصنع مواد جديدة منسجمة مع البنية الأصلية خاصة فيما يتعلق بالآجر والقرميد.

وكنموذج لهذه التجربة فقد صنعت خمسة أنواع من الآجر بمقادير مختلفة (تراب + رمل + جير) للحصول على آجر يشبه المواد الأصلية للبناء من حيث التكوين والصلابة. وبالنسبة إلى الآجر والقرميد، فقد بُني فرن تقليدي لشي هذه المواد حسب الطريقة القديمة بحرارة بين 800 و 900 درجة.

فيما يتعلق بالترميم فقد تركز على خمس عمليات هي:

- إعادة بناء الأقواس المتعامدة مع المحراب
- إعادة تبليط الواجهات
- تدعيم الدعامات والأسطوانات
- تدعيم سقف القبة أمام المحراب
- إعادة بناء سقف البلاطة الوسطى

ومنذ البداية كان الاهتمام منصبا على المحافظة على النواة الأصلية للمسجد قبل أن تعم باقي الأجزاء خاصة الأرضية التي عوضت بالآجر.

وهكذا رُمِّم مسجد تنمل الذي كان مخربا ومتداعيا في معظمه ومهملا، ليصبح مسجدا جديدا يؤمه الناس لأداء صلاة الجمعة، كما أصبح قبلة للزوار بعد أن كانت المنطقة مهجورة، وإن وجدت على أهم محور جبلي يربط مراكش بسوس عبر سلسلة جبال الأطلس الكبير، وبالتالي أصبح يدر عائداً اقتصاديا يساهم في تنمية المنطقة.

٣- المحافظة على النسيج العمراني للمدن العتيقة: (نموذج فاس القرن 2هـ/٨م).

إن العناية بالتراث، ليست حكرا على هياكل الإدارة الثقافية بل هي مجهود مشترك. خصوصا، أن المجهود الوطني غير قادر بمفرده على تمويل كل المشاريع التراثية وما أكثرها ببلادنا.

وخير مثال بالمغرب هو برنامج إنقاذ مدينة فاس الإسلامية العتيقة، حيث تضافرت الجهود الوطنية والمؤسساتية والدولية، لتطوير وتكثيف سبل المساهمة والمشاركة والتدخل لإدماج المدينة العتيقة التقليدية في المدينة الكبرى العصرية حتى تأخذ مكانتها بصفتها حيا مرموقا من أحيائها، وبالتالي إدماج كل القيم والمأثورات والفنون والتقاليد التي يحملها هذا التراث.

ولاشك أن المدينة العتيقة بفاس تعتبر نموذجا حيا في هذا المجال حيث حافظت إلى يومنا هذا على مميزات نسيجها العمراني وخصوصيات معالمها الهندسية التي أصبحت تمثل جزءا من التراث العربي الإسلامي. هذا التراث الذي جعلها تدرج ضمن قائمة التراث العالمي منذ 1980، وهي المكانة التي حظيت بها كذلك كل من مدينتي مراكش والصويرة فيما بعد وقصر أيت بن حدو الموجود بالقرب من مدينة ورزازات في المجال الصحراوي المغربي جنوب الأطلس.

وقد تمكنت المدينة العتيقة بفاس من البقاء إلى عصرنا الحاضر كمركز حي ومتنوع للسكن والتجارة والصناعات التقليدية، لا يضاهيها في ذلك إلا مدينة تونس في بلدان المغرب العربي.

ولبلوغ هذا الهدف، تأسست بالمدينة وكالة التخفيف من الكثافة السكانية وإعادة توظيف المباني. كأول مؤسسة عمومية لإنقاذ النسيج العمراني العتيق بالمدينة والتي أعدت مشروعا طموحا حول معالم ومساكن المدينة العتيقة، وعُقدت ندوة عالمية بفاس سنة 1995 لتبادل الآراء والاقتراحات والتجارب العربية والأوروبية في هذا الميدان وقدم هذا الملف التقني للسلطات والمؤسسات والهيئات المهتمة بالتراث.

ومن خلال هذه المقاربة الأولى للنسيج الحضري القديم جرى التعرف على كل التفاصيل سواء المتعلقة بالعمران أو مطالب البلديات والسلطات الإقليمية والمحلية.

ويتضمن المشروع المقترح الخلاصة التي قدمت في الندوة العالمية التي تتكون من التشخيص العام واستراتيجية وأسس وقواعد إحياء التراث التي نوجزها في التالي:

- المنافذ: تعزيز وتحسين الطرق والأزقة داخل المدينة التي تتميز حاليا بأزقة خاصة بالمشاة والدواب فقط.
- تهيئة وتجهيز الفضاءات العامة مركزة على نموذج حي معين بالمدينة.

- السكن والمنازل: رد الاعتبار للمباني وتنظيم المساكن التقليدية.

- الأنشطة والأسواق، خاصة الاقتصادية منها وتحويل الملوثة منها إلى خارج المدينة، كالدباغة والفخار، وتعزيز الأنشطة التي تساهم في تنمية المدينة وتوفير الشغل لسكانها.

- التراث: ترميم وصيانة المباني التاريخية كالمدارس والمساجد والمنارات والفنادق وذلك بتوفير المواد الأولية والتقنيات.

- البيئة والمصالح العمومية وذلك بتحسين المرافق العامة المتعلقة بالبيئة.

- إعادة النظر في التشريعات القانونية وتحديد المتدخلين في كل ميدان وإصدار القوانين اللازمة لحماية المدينة التاريخية.

وفي كل نقطة من النقاط السالفة يقدم الملف التقني استراتيجية على المدى الطويل وملخصا حول سياسة التدخلات، مع التركيز على العمليات التي ستُنجز بالنسبة إلى الشطر الأول خلال السنوات الخمس المقبلة. فاستراتيجية المحافظة والإنقاذ يجب أن تكون سهلة وتستجيب لطموحات السكان وجلب المستثمرين في قطاع العقار.

من المعوقات الرئيسية لمدينة فاس، فيما يتعلق برد الاعتبار أو الإنقاذ، تداخل عدة جهات ومؤسسات؛ علما بأن البرنامج سينجز حسب الترتيبات السابقة، ويوجد في كل وحدة هناك مسؤول عن الأشغال يعيَّن بعد أن يُعقد اتفاق مع مكتب المشروع، سواء كانت البلديات أو الوكالات الحضرية منها المكلفة بإنقاذ المدينة.

* التشخيص العام واستراتيجية الإنقاذ: مدينة فاس العتيقة تحتضن حوالى ربع سكان المدينة الحالية ونصف النشاط الاقتصادي للمدينة. وهي تضم مجموعة من المباني التقليدية ذات الطابع المتميز والتاريخي سواء فيما يخص الأنشطة أو المساكن أو المصالح العمومية. وبعضها فريد من نوعه يجب إنقاذه لأنه شواهد إنسانية.

* أسباب التداعي والتخريب للنسيج العمراني:

أدى التناقص بين واقع المدينة وبين قدرة النسيج العمراني التقليدي على احتواء الاحتياجات التي فرضتها طبيعة التطور إلى تخريب الكثير من معالمها وحدوث تغيير متواصل في ملامح المدينة القديمة العمرانية. وزاد من تدهور هذا المعمار قدم البنية التحتية وتآكلها وإفراغ هذه الدور التقليدية من سكانها الأصليين الذين انتقلوا إلى المدينة العصرية وبالتالي أصبحت الدور القديمة مأهولة بأناس لا علاقة لهم بها ولا ببناياتها التي لا تنتمي في الغالب إلى البيئة التي أتوا منها. وليس هناك تقدير واحترام لهذه الدور التقليدية وبالتالي فهي تعاني الإهمال الذي يطغى. ومخطط الإنقاذ كباقي المخططات، كالتنمية والتهيئة لا بد أن يعجل به المسؤولون المختصون على كافة

المستويات وفق استراتيجية تكون منسجمة ومعروفة للجميع. لأنه إذا شُجِّع إحياء هذا النسيج من دون أخذ الاحتياطات اللازمة لمراقبة الأشغال سيُشوَّه النسيج، وبالتالي يُفسد الإطار السكني الذي نسعى إلى إنقاذه والمحافظة عليه.

فإنقاذ المدينة العتيقة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار تطلعات السكان، وذلك بتوفير متطلبات الحياة العصرية لهم داخل النسيج العمراني وتشجيع الملاك للاستثمار في منازلهم من أجل إنقاذها، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اتباع استراتيجية تشمل عدة أشغال وعدة قطاعات منها: النهوض بالسكن التقليدي وتحسينه، اختيار بعض الأنشطة الحرفية التي تتلاءم وتنسجم مع هذا النسيج لتساعده في تحسين ظروف العيش، وكذلك النهوض بالبنية التحتية وتحسينها، خاصة فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب والمجاري والكهرباء وأخيرا تحسين قطاع المواصلات داخل المدينة وحول النسيج العمراني التاريخي.

فيما يتعلق بالسكن، فالمطلوب اليوم وضع أسس وقواعد لإحيائه ورسم خططه العملية لتكون جاهزة للأخذ بها عند صياغة أي مشروع معماري جديد يراد صيانته وترميمه.

أما في فاس، فقد اتُّبعت طريقة التشخيص الإجمالي السريع انطلاقا من نماذج حدِّدت كما يلي:

- وصف المسكن وإبراز مميزاته البنائية.
- تشخيص المسكن تشخيصا دقيقا.
- أهمية نوعية الأشغال التي يتطلبها و تقديم التكلفة.

وللوصول إلى الهدف وُضع تصنيف لهذه المباني التي أُحصيت حسب الضرر، ويمكننا باختصار توضيح أوضاع بعض المنازل كالتالي:

- السكن غير اللائق: وهو المباني المتداعية للسقوط ولا بد من إعادة بنائها.
- السكن المتداعي جدا: وهو المباني المتداعية جزئيا ومازالت مسكونة حاليا.
- السكن المتداعي: وهو الذي يحتاج إلى عملية الترميم في بعض أجزائه لتدعيمه.
- السكن المحافظ على بنيته: وهو الذي لا يكوِّن أي خطر على ساكنيه إلا من بعض الشقوق الصغيرة التي يجب ترميمها.

انطلاقا من هذا التشخيص السريع لحالة المنازل وضع برنامج للتدخلات للتهيئة المطلوبة معززا بإحصاء المنازل ذات القيمة التاريخية أو التقليدية الحديثة التي يمكن إعادة تأهيلها.

- رد الاعتبار للمساكن التقليدية الحديثة (1032 منزلا).
- إعادة بناء المنازل المتداعية التقليدية (٥٠).

● إعادة توظيف البنايات التاريخية (20 مبنى).
● إعادة توظيف الرياض والحدائق داخل المنازل (37 روضة).
● تخصيص بعض الحدائق الداخلية للمنازل لتجهيزات عمومية 87 منزلا متوفرا على حدائق.

كما اتجهت العناية بالتشريعات الحامية للمعالم لإعادة النظر فيها لتتماشى مع مقتضيات العصر الهادفة إلى بلورة سياسة تراثية رصينة.

و يبقى قانون 8 ديسمبر 1915 و قانون 26 مايو 1980 المرجع الرئيسي الحالي للتدخلات الخاصة بالمنازل المتداعية و المعالم التاريخية (وزارة الثقافة) و كذلك ظهير 21 يوليو 1913 و 8 أكتوبر 1977 المتعلق بالأملاك التابعة للأحباس (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) و ما أكثرها في المدينة.

إلا أن إدراج مدينة فاس الإسلامية في لائحة التراث العالمي من طرف اليونسكو سنة 1980 ساعد كثيرا على حماية مساكن ومعالم المدينة، وإن لم تخضع للقوانين المشار إليها أعلاه. فالمعنيون بإنقاذ معالم المدينة التاريخية كانوا يرون أن إدراج المدينة في لائحة التراث الإنساني هو إدراج لكافة معالمها ومساكنها وحدائقها. وهكذا رُدع المضاربون العقاريون الذين لا يفكرون إلا في الكسب والربح ولو على حساب التراث والشواهد التاريخية.

وحتى لا تبقى الفوضى هي الأصل في التدخلات، فقد بُحث إصدار قوانين تشريعية جديدة تحمي النسيج العمراني التاريخي وتحد من التدخلات العشوائية للسلطات التي تجعل من الأمن الهاجس الأساسي لاهتماماتها، وذلك بفتح مسالك وطرق على حساب المعالم والمساكن التاريخية للوصول إلى قلب المدينة القديمة بالسيارة مثلاً، الأمر الذي يضر أكثر بعملية الإنقاذ. كما حُدِّد المسؤولون، فإلى جانب السلطات المحلية والبلديات هناك الوكالة الوطنية لمحاربة البناء العشوائي، والوكالة الحضرية لفاس والمندوبية الإقليمية لإنقاذ فاس، والمؤسسة الجهوية للتهيئة والبناء، وأخيرا وكالة التخفيف من الكثافة السكانية ورد الاعتبار لفاس، وهي التي تبنت مشروع الإنقاذ، ووضعت خطوطه العريضة بتشاور مع باقي المتدخلين، كما عقدت ندوة عالمية سنة 1995 للتحاور وتبادل الآراء للخبراء العرب والأجانب الذين سبقونا في تجارب صيانة المدن التاريخية.

- منهج البرنامج:

اعتمد البرنامج على القيام بأعمال المسح الميداني للمنطقة التاريخية للتعرف على الإمكانات المتاحة والمشاكل ذات الأولوية القصوى في الحل. وقد وضع البرنامج التوصيات التالية:

١- المحافظة وإعادة تأهيل المركز التاريخي للمدينة عن طريق ترميم المباني ذات القيمة المعمارية العالية وإعادة استعمالها لوظائف معاصرة تلائم الطابع العام للمنطقة.

٢- إحياء منطقة السوق المركزي القديم عن طريق إنشاء مراكز تدريب للحرف التقليدية الموجودة فيه لضمان عدم اندثارها وتوفير فرص العمل للسكان.

٣- تحسين الأحياء السكنية وتجديدها في مركز المدينة التاريخي والبدء بعمل مشروع إرشاد للتحسين كنموذج يمكن اتباعه.

٤- استعمال بعض المباني التاريخية القديمة بعد ترميمها لتوفير الخدمات اللازمة: مدارس، مستوصفات طبية ومراكز ثقافية وإرشادية.

بعد الانتهاء من وضع البرنامج، جُمعت المعلومات كافة، وجرى القيام بأعمال المسح الميداني الشامل في صورة خرائط للكتلة العمرانية وشبكة الشوارع الموجودة، كما عُملت الرسومات لكافة المباني التاريخية. لكن المشروع اصطدم بمسألة التمويل خاصة أن الدولة لا يمكن لها وحدها تمويل المشروع. والإنجاز الأهم الذي نُفِّذ هو مشروع إرشادي خاص بتوفير الخدمات داخل المنطقة، وتحسين شبكات البنية الأساسية القائمة: المصارف و الماء الصالح للشرب والكهرباء.

كما رمِّمت بعض المعالم الكبرى بينما بقيت المباني السكنية قائمة على حالها. و لم تتعد الخطوات التطبيقية مجرد محاولات فردية من أصحاب بعض المباني في ترميم عقاراتها بتسهيلات تقدمها الدولة ووكالة تخفيف الكثافة السكانية وإعادة التوظيف بفاس: كتوفير المواد الأولية بأسعار مناسبة والإعفاء من الضرائب على عملية البناء.

الخاتمة

يتضح مما سبق من تقييم لهذه التجارب أن المطلوب اليوم هو وضع أسس وقواعد لإحياء التراث المعماري والأركيولوجي، وإن عملية إعادة تأهيل المناطق والمعالم التاريخية هي عملية متكاملة ذات جوانب مختلفة على كل المستويات، كما يجب رسم خطط عملية يجري الأخذ بها لصيانة اي مشروع أثري أو معماري يراد صيانته وترميمه وإلى أن يتحقق ذلك لا بد من طرح مقترحات وتوصيات سوف تنير معالم الطريق على النحو التالي:

- مخططات إعادة تأهيل المناطق والمواقع ذات القيم التاريخية يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من المخططات العامة للتنمية حتى تأتي مكوناتها متكاملة.
- الابتعاد عن الأسلوب العشوائي القائم على التقليد والترقيع في صيانة المعالم والمواقع الأثرية مع ضرورة استخدام الأسلوب المرحلي المتدرج في تنفيذ مخططات إعادة التأهيل. وهذا الأسلوب يتيح إمكان تقييم ومراجعة المخطط والتعرف على سلبياته ومعالجتها.
- إصدار التشريعات اللازمة لحماية الآثار والتراث من الهدم وتجاوزات البناء في مناطقها.
- يجب الوصول إلى صيغة إجماع على حماية الآثار حتى لا تفقد الأجيال القادمة هويتها الحضارية مع تقسيم المسؤوليات بين هيئات عدة وحكومة مركزية ومحلية وسلطات الأوقاف، وتُحل هذه المشكلة عن طريق إنشاء جهة واحدة مسؤولة تعلو سلطاتها على كل سلطة أخرى، وسيمكن هذا الإجراء من تفادي تداخل مشاكل النفوذ وتقسيم التكلفة والمنافع بين مختلف الأطراف.
- تقليل الكثافة السكانية داخل المناطق ذات القيمة التاريخية والتي تتسبب في العديد من المشاكل: الاجتماعية والبيئية.
- ضرورة نشر الوعي والإحساس بالانتماء لدى سكان المناطق ذات القيمة التاريخية في المدن الإسلامية وتوعية المواطنين والسلطات بأهمية الآثار والحفاظ

عليها من خلال وسائل الإعلام والدعاية المختلفة وتشجيعهم على المشاركة في عملية إعادة التأهيل، كما هو الشأن بالنسبة إلى المنتزه الأركيولوجي لما قبل التاريخ: (موقع سيدي عبد الرحمن) بالدارالبيضاء.

- تأسيس جمعيات لصيانة المواقع الأثرية والمدن الحضارية واستقطاب الدعم المحلي والإقليمي والدولي.
- تأسيس مشروعات مشتركة للمحافظة على المواقع والمعالم الأثرية بين الأقطار العربية ومع المؤسسات الدولية.

ففي عصر العولمة تبقى الآثار والتراث العنصر الرئيسي للتطور المحلي. فإذا كانت الممارسات التجارية ستتحول، فتبقى الآثار والتراث معطى لا يمكن إخضاعه لهذا، فهو يؤدي حتما إلى تطور وتنمية مستدامة إذا ما استُغل ووظِّف وأُعيدت هيكلته بأسلوب علمي.

إدارة الموارد الأثرية

وحمايتها وصيانتها

عبدالسميع علي أبو دية

إدارة الموارد الأثرية وحمايتها وصيانتها

عبدالسميع علي أبو دية

١. إدارة الموارد التراثية وأهدافها Cultural Resources Management CRM

إدارة الموارد التراثية مصطلح ابتكر في الولايات المتحدة الأمريكية، في بادئ الأمر، منذ أكثر من ثلاثين عاما، يقصد به جميع التدابير والإجراءات والأساليب والتقنيات التي يمكن استخدامها من أجل أن تؤدي إلى حماية التراث من الاندثار أو التعرض للأذى، ولتؤدي إلى ديمومته.

وإذا تناولنا هذا الأمر من الناحية العملية، فهو منهاج عملي لمعظم دول العالم إن لم تكن كلها. وإن ما يميز أعمال إدارة الموارد التراثية عن غيرها من الإجراءات هو المتابعة الحثيثة واستمرار التنسيق بين الدوائر المسؤولة عن التراث والهيئات الاستثمارية للاحتراز، ولاستباق وقوع الأذى على الأثر. ومما يميز هذا البرنامج إدارة الإجراءات بأساليب فاعلة من ضمنها إجراء المسوحات العاجلة والتنقيبات العرضية والإنقاذية وما يرافقها من توعية ضرورية.

ومن أهم أهداف هذا البرنامج: تحقيق ديمومة الأثر من خلال إلقاء الضوء عليه وترميمه وصيانته، ودمج الآثار في أعمال التنمية الاستثمارية من خلال جعل الموقع الأثري الواحد بؤرة جذب سياحي تراثي وثقافي ضمن متنزه محلي، وكذلك حماية الأثر على المدى البعيد والقصير من خلال محاولة إقامة متنزهات وطنية تراثية، ومناطق ذات أحكام خاصة من حيث استعمالات الأراضي، وأيضا إجراء مسوحات وتنقيبات عرضية أو إنقاذية، استباقا لأعمال المشاريع التنموية والاستثمارية في محاولة لإزاحة الخطر أو التقليل منه في وقت مبكر، ثم تجميع المعلومات عن المواقع الأثرية وإدماجها في برامج الحياة اليومية وخطط التنمية للمجتمع، ثم قبل كل هذه الإجراءات وبعدها، متابعة التنسيق مع جميع الهيئات التي لها أثر سلبي أو إيجابي على الآثار بما يحقق سياسة المحافظة عليها وديمومتها.

٢. الكوارث والأخطار التي تصيب الممتلكات التراثية

من طبيعتنا التجاوب والتأثر بالكارثة عند حدوثها، ومن ثم نسعى بكل ما أوتينا من طاقة وعزيمة لمحاولة التخفيف منها، ولكن هل تعلمنا الدروس من أحداث تلك الكوارث وتكررها أكثر من مرة؟

إن ازدياد الكوارث والأضرار وتوسعها من حيث النوعية والعدد أدى بأصحاب القرار الذين يتحملون مسؤولية الحفاظ على الممتلكات الثقافية وكذلك الجمعيات والهيئات المعنية، إلى تكرار الاجتماعات، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو حتى المحلي، من أجل الوصول إلى حلول جذرية تؤدي إلى منع، أو على الأقل التخفيف من ضرر الكوارث التي تقع في مناطقهم وأقاليمهم. يحفزهم على هذا التفكير والالتقاء لتبادل الرأي والتطور الهائل في وسائل الإعلام والتقنيات الإعلامية التي بدأت تحول العالم إلى قرية صغيرة، من حيث سرعة الاتصال والاطلاع على المستجدات وبأحدث الوسائل. بل أصبح بالإمكان الحوار المباشر بين جهات عديدة وكل في موقعه لا يبرح مكانه. هذا التطور الاتصالي المرئي مكن جميع البشر من مشاهدة الكوارث الطبيعية التي تحدث ككوارث الزلازل، ومجريات الحروب أو النيران التي تلتهم غابات شاسعة في منطقة ما أو سرقة متحف في منطقة أخرى. كل هذه العوامل أصبحت تحفز المسؤولين على التشاور لمحاولة الاتفاق على خطط لدرء الخطر قبل حدوثه بدلا من التعامل معه بعد حدوثه.

وعلى خط مواز ازدادت اللقاءات العالمية والإقليمية للمسؤولين عن أعمال الترميم سواء ما يخص منهاً ترميم المجموعات والمعروضات المتحفية أو المواقع والمباني الأثرية، في محاولة للوصول إلى مبدأ أو نظام خاص بأعمال الترميم والصيانة يتفق عليه للرجوع إليه والاسترشاد بتعاليمه.

من نتائج هذه اللقاءات المتكررة ظهرت حركة تسمى حركة الدرع الأزرق BLUE SHIELD التي أطلقتها منظمة الإيكوموس في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٢، وكان من مهامها العمل على جعل أعمال الصيانة والترميم في العالم تعكس تجاوب المختصين بالعمارة التراثية، مع التوصيات الدولية الصحيحة التي تُناقش ويتفق على بعض بنودها بين الحين والآخر.

٣- أنواع الأخطار والكوارث ومسبباتها

أولا - الزلازل وتأثيراتها:

تتسبب الزلازل والهزات الأرضية في الأذى المباشر وغير المباشر للآثار من حيث الآتي:

(أ) المباني ومحتوياتها:

- تتأثر بسقوط جزئي أو كلي، فالجدران ضعيفة الترابط وعناصر البناء المفصولة جزئيا كالمداخل والأبراج والزوايا وعناصر الربط الضعيفة تكون عرضة للسقوط الكلي،

كما أن بعض عناصرالبناء تسقط على أثاث ومكونات أخرى في الداخل ليس لها علاقة بالبناء وتحطمها.

- كما تظهر بعض التصدعات في الجدران القوية أو تقل مقاومة المبنى للصدمات التي يمكن حدوثها مستقبلا، وسقوط العناصر المعلقة في السقف والجدران.

- كما تتلف البنية التحتية في المبنى مثل خطوط الماء والمجاري والكهرباء وخطوط الوقود وتلف بعض هذه العناصر يمكن أن يتسبب في تلف آخر أخطر مثل اشتعال النيران أو غرق المبنى بالماء المتسرب من خطوط الماء والمجاري.

- كما يمكن أن تتلف أجهزة الإنذارالمبكر وخطوط الاتصال مما يعيق عملية الاستجابة والإنقاذ السريعين.

- وتتلف أجهزة قياس الرطوبة والحرارة وأجهزة الرقابة الأخرى خاصة في حال المتاحف والمعارض، مما يسهل أو يسبب سرقة أو فقدان بعض المجموعات المعروضة أو المتحفية.

- ربما تغلق المداخل المؤدية إلى المبنى (الأثري) التراثي من قبل عناصر خارجية كالأشجار وانهيارالطرق.

(ب) النزاع المسلح: أما أنواع التلف الذي يصيب المباني نتيجة النزاع المسلح فهي:

تدمير المباني ومحتوياتها الذي يتخذ الأشكال التالية:

- التدمير الجزئي أو الكلي نتيجة إلقاء القنابل والقذائف مباشرة على المباني.
- ضعف مناعة وثبات المباني أمام العوامل الطبيعية نتيجة الاهتزازات العنيفة المتأتية من التفجير المكثف للقذائف سواء فوق المباني أو بجوارها.
- تلف المجموعات والمعروضات الأثرية والتحف التراثية.
- التلف الكيماوي الذي يمكن حدوثه أثناء مكافحة النيران نظرا لاستعمال المواد الكيماوية لإخماد الحرائق، وكذلك نتيجة استعمال الماء بكثافة.
- التدمير والتلف الذي يصيب مكونات المواقع الأثرية والتاريخية نتيجة التعرض المباشر للقذائف والتفجيرات الحربية.
- طمس معالم الساحات التاريخية وتفاصيلها من قبل القذائف والنيران الناتجة منها.

- قتل النباتات والحيوانات وتلف موائلها والقضاء على أصناف من التنوع الحيوي.

- تدمير مؤجل (لاحق) كنتيجة لزرع الألغام العشوائي وإلقائها في هذه الأماكن.

(ج) انزلاق الكتل الصخرية والترابية والتصدع الأرضي:

تحدث هذه الأخطار والكوارث بشكل خاص في الجبال والمناطق المرتفعة، كما تحدث الانجرافات الطينية في المواقع التي تتكون فيها الفيضانات ومناطق الأمطار الكثيفة.

٤. خطة الكوارث - للتخفيف من أثر الانزلاقات:

يجب أن يتنبه هذا التخطيط إلى الأمور التالية:

1 - رسم خريطة توضح عليها مواطن الانزلاقات السابقة.

2 - إعداد تقرير تقييمي يبين ضعف المنحدرات وقوتها وثباتها، كما يبين فيه نوع وتركيب طبقات التربة ومدى تأثر هذه الطبقات بالانزلاقات السابقة.

3 - التعرف على العوائق والعراقيل التي تؤخر أو تعيق الوصول إلى مواطن الانزلاقات والفيضانات.

4 - التعرف على العوامل الدخيلة (العرضية) المتفرقة مثل درجة التشبع المائي الذي تعانيه المنطقة والتعدي العمراني، والنشاط الزلزالي في المنطقة.

5 - مسح توثيقي كامل للمنطقة، وإعداد خريطة توضح المواقع التراثية والأثرية المعرضة لخطر الانزلاق.

٥. إجراءات التخفيف من ضرر الانزلاقات وتقوم هذه الإجراءات على ما يلي:

1 - عمل تصريف جيد لمياه المنحدرات يساعد على تخفيف دخول المياه إلى داخل التربة في المنحدرات.

2 - محاولة ترشيح المياه من خلال تربة المنحدرات عن طريق حفر قنوات انحدارية وحشوها بالحصباء الخشنة (Coarse Gravel)، أو وضع أنابيب تصريف مثقبة لتعمل على امتصاص الماء من داخل التربة المحيطة وتفريغها إلى قاع المنحدر، وفي الوقت ذاته فإن هذه الأنابيب تعمل على إدخال الهواء الذي يساعد على التخفيف الباطني لتربة المنحدر.

3 - إقامة جدران استنادية لصد الانزلاقات، إما عن طريق إنشاء جدران جافة من الحجارة العشوائية أو باستعمال أسلوب الجابيونات (أقفاص معدنية قائمة الزوايا ومستطيلة ومملوءة بالحجارة العشوائية) Gabions.

4 - زرع الأشجار والنباتات العاملة على تثبيت التربة فوق المنحدرات.

5 - تشجيع أعمال البحث المؤدية إلى إبداع أساليب جديدة مخففة للضرر.

6 - مراقبة استعمالات الأراضي واستثمارها واستخراج المواد منها.

رابعا - العواصف والرياح بأنواعها

تعد العواصف والرياح الشديدة بكافة مسمياتها وأنواعها من المسببات الرئيسية للكوارث، خاصة في المناطق المرتفعة والمكشوفة وعلى السواحل، فالرياح

تهدم المباني غير الثابتة وضعيفة البنيان، كما أنها تقتلع الأشجار أو على الأقل تتلفها أو تكسر أجزاء منها، كما أنها تلقي بتلك الأشجار على المباني المجاورة مما يؤدي إلى سقوط المباني ذاتها. كما أن الرياح المحملة بالرمال تتسبب في تغطية المواقع الأثرية الأفقية الانتشار وخاصة المدن الأثرية والساحات التاريخية مما يؤدي، مع توالي السنين والإهمال، إلى طمر تلك المعالم الأثرية وضياعها في عالم النسيان.

خطة التخفيف من ضرر العواصف والرياح وإجراءاتها:

يجب أن تتضمن خطة إدارة الموقع الأثري (التراثي) ما يلي:

1 - دراسة وتقييم لكثافة وتوالي حدوث العواصف في المنطقة، بحيث تشتمل الدراسة على شدة سرعة الرياح وطول مدتها والاتجاه الذي تسلكه.

2 - يجب توضيح الملامح التضاريسية (الطوبوغرافية) التي يمكن أن تساعد على وقاية الآثار المجاورة لها وحمايتها أو على نقيض ذلك تساعد على تكشفها وتعرضها للرياح والعواصف.

3 - مدى تأثير الإنشاءات المجاورة وكذلك الغطاء النباتي والملامح السطحية للأرض في العناصر الأثرية المتكشفة، أو البارزة كالأبراج والمآذن والصوامع.

4 - مدى مقاومة المباني وسقوفها لقوة الرياح وبيان أسلوب تثبيت السقف في المبنى ومدى مقاومته للخلع من قبل الرياح، فهناك في بعض المباني سقوف خفيفة كالخشبية والقرميدية مضافة إلى المبنى.

5 - مدى ثبات وتحمل المنشآت المرتفعة كالأبراج وقممها والقباب والشرفات والأعمدة المنفصلة والمآذن وأي عناصر معمارية مرتفعة وبارزة ومن خلال هذه الدراسة يجب بيان حاجة تلك المنشآت إلى وسائل تقوية أو تثبيت أو تعزيز.

6 - تحديد مواقع أي جدران غير مترابطة ومعرضة لخطرالعواصف.

7- الأخذ بوسائل المعالجة المؤدية إلى التخفيف من ضرر العواصف كالصيانة الدورية للمباني وحشو الفراغات بين حجارة البناء بالمونة المناسبة والإغلاق المؤقت للنوافذ في أوقات هبوب للعواصف.

8- تكرار إزالة وتنظيف الرمال والأتربة والمخلفات التي تلقي بها العواصف في الموقع الأثري.

9 - العمل على إبعاد أي منشآت خدمية ضعيفة القوام عن الموقع الأثري، أو محاولة استبدالها بوسائل بديلة مدفونة في الأرض كأعمدة الهاتف وأعمدة الكهرباء.

10 – إقامة منشآت دخيلة وقابلة للإزالة، عند الضرورة في الموقع، لحماية أي عناصر أثرية مميزة كالمظلات الواقية، مع مراعاة اتجاه الرياح عند إقامتها لئلا تسقط، وأن تكون ذات مقاومة جيدة للعواصف والرياح.

11 – ربط المواقع المعرضة للعواصف بمواقع الرصد الجوي لمتابعة حالة الطقس لأخذ الاستعداد والحيطة أمام العواصف، خاصة إذا كان الموقع مقصدا سياحيا.

خامسا - الفيضانات

تسبب الفيضانات تلفا بالغا مباشرا أو غير مباشر بالممتلكات التراثية، حيث تأتي الفيضانات على عدة أشكال. فمنها ما هو على هيئة ارتفاع بطيء لمنسوب أحد الأنهار، خاصة في فصل الربيع عندما تشتد الأمطار ويرتفع منسوب المياه الجارية في روافده، فيسارع المواطنون والقاطنون على جوانبه بإقامة حواجز من الأتربة أو الأكياس المملوءة بالرمال للحد من غمر مياه الفيضان لمزارعهم أو بيوتهم. وفي بعض الحالات الصعبة يرتفع الماء كثيرا لدرجة يصعب التعامل معها أو صدها وفي أحيان أخرى فإن الفيضانات تأتي بشدة وبكثافة تتسبب في تحطيم السدود، حيث تصبح شدة اندفاع الفيضانات مثل العاصفة فتهوي المباني وتدمر الأراضي المجاورة في لمح البصر.

أشكال التلف الذي تسببه الفيضانات

أ - التلف الذي يصيب المباني ومحتوياتها:

1 – تسقط بعض المباني وينجرف أو يزاح البعض الآخر عن مكانه بتأثير اندفاع المياه الجارية.

2 – تعرية التربة وانجرافها من حول المباني والأساسات، مما يسبب إزاحتها أو ميلا في جدرانها ومن ثم سقوطها لاحقا.

3 – انجراف الآليات وأي أجزاء منفصلة عن المباني.

4 – إتلاف أي خدمات واقعة تحت المباني أو تحت سطح الأرض.

5 – تخريب المباني واختلاط محتوياتها مع المياه الجارية، مما يزيد من عطب وتلويث المباني وأثاثها وتوابعها.

6 – الرطوبة الناتجة عن الفيضانات تتلف كثيرا من الأشياء كالمجموعات المتحفية وسجلات التوثيق.

ب. التلف الذي يصيب المواقع الأثرية والتراثية:

1 - تلف مكونات المواقع الأثرية بشكل عام.

2 - تلف عناصر البنية التحتية للموقع والبيئة المحيطة، كمداخل الموقع والطرق المؤدية إليه وكذلك أي خدمات عامة تخصه.

جـ. التلف الذي يصيب الساحات التراثية:

1 - تتلف الفيضانات الساحات التاريخية والتراثية وتغير من ملامحها وطبيعتها.

2 - تغير نوعية الخدمة التي تؤديها الساحات التاريخية، وذلك من خلال إزاحة أو تدمير الطرق والخدمات المرافقة.

3 - تراكم الرمال والطين في الساحات وحولها مما يزيد من مهمة الرعاية والصيانة وتتسبب كذلك في تلف الأرضيات المبلطة أو المرصوفة كالأسواق القديمة ومضامير السباق الأثرية ومواقع الأحداث المختلفة.

سادسا - التلوث الصناعي وأمراضه

تعتبر الصناعة من أشد المسببات للأخطار والكوارث البيئية على الشكل التالي:

1 - فالملوثات الجوية الناتجة عن التلوث الصناعي تسبب الاهتراء للمباني الأثرية سواء من خلال الترسبات العالقة بالهواء الملوث أو من خلال عملية التفاعل الكيماوي والتآكل نتيجة الأمطار الملوثة بهواء المصانع الحامضي.

2 - بعض الصناعات تتسبب في اهتزازات وضجيج صناعي بالغ الخطورة على المباني الأثرية والتراثية المجاورة، وتسبب خلخلة مكونات الجدران وتصدعها.

3 - الحوادث الناتجة عن الصناعة تدمر الممتلكات التراثية والثقافية التي تحدث عليها أو بقربها، كانسكاب حاويات مملوءة بمخلفات الصناعة، أو بها أنواع ضارة من المنتجات الصناعية.

مخففات الضرر:

1 - يجب أن تهتم خطة إدارة المواقع بتلك الأخطار الصناعية، خاصة إذا كان الموقع يجاور منشآت صناعية ضخمة أو يجاور منطقة مزدحمة بالصناعات أو الحرف.

2 - يجب أن تتضمن خطة الإدارة الاهتمامات المنبثقة من أخطار جميع الصناعات.

3 - يجب عمل برامج تثقيفية وتدريبية لرجال الإطفاء ورجال الأمن (الشرطة) وجميع العاملين في مجال مكافحة الأخطار والحوادث، بحيث تدور تلك البرامج حول طريقة الاستجابة والمعالجة المثالية لأي أخطار وكوارث تحدث ضمن نطاق المباني والمواقع الأثرية، مع بيان القيمة التي لا تقدر بثمن للمواقع الأثرية في حالة استعمال وسائل مكافحة جائرة أو مضرة بالآثار.

كما يجب أن تتضمن برامج التدريب ما يشير إلى احتمال حدوث نتائج سلبية لاحقة لأي كارثة، نتيجة لوقوع الكارثة ذاتها أو نتيجة استعمال مواد كيماوية مضرة للأثر أثناء المكافحة، وأن تناقش الإجراءات العلاجية التي يمكن إجراؤها للتخفيف من الضرر.

سابعا العواصف البحرية وهيجان البحر TSUNAMI

يظهر أثر هذه العواصف في المناطق المكشوفة على البحار المفتوحة والمحيطات وخاصة في حالة الجزر، إذ تسبب هذه العواصف ارتفاع المياه على الشاطئ فتضرب المباني مما يسبب تآكلها وسقوطها مع الزمن على النحو التالي:

(أ) من واجبات خطة الإدارة:

1 - وضع خريطة تبين أكثر المواقع الساحلية تأثيرا في الممتلكات التراثية.

2 - رصد الارتفاعات التي تصل إليها أمواج الشاطئ ومدى انتشار المياه الصاعدة على الشاطئ.

3 - رصد عدد المرات التي تحدث فيها العواصف البحرية ومواعيد حدوثها.

(ب) إجراءات التقليل من الضرر:

بالرغم من محدودية التقليل من الأضرار إلا أنه ربما يفيد إجراء ما يلي:

1 - إنشاء مصدات إسمنتية أو حجرية قبل الشاطئ بقليل لامتصاص تأثيرالعواصف والحد من شدتها وقوتها.

2 - تكرارتفقد المباني الساحلية (الشاطئية) وتقويتها وصيانتها المستمرة.

3 - استعمال مواد مقاومة للأملاح والرطوبة في أعمال الصيانة والترميم.

ثامنا - أعمال الصيانة الخاطئة والترميم:

إن رداءة مستوى الصيانة والخطأ الفني في التنفيذ يقصران من عمر المباني والممتلكات المعمارية، ويزيد من الأخطار المحيطة بها، مثل سقوطها وخاصة الأجزاء البارزة والمرتفعة. كما أن ضعف صيانة الأساسات وتعفنها يسببان انهدام المباني، لذا فإن التقيد بشروط الصيانة الصحيحة وذات النوعية الجيدة توقف كل تلك الأخطار وتطيل عمرالمباني والمنشآت.

تاسعا - من مسببات الكوارث

- **أنواع الأذى الذي يسببه الإنسان**

- التخريب المتعمد Vandalism
- السرقة.
- السلب.
- الحريق.
- استعمال المواد المتفجرة.
- الحوادث غير المقصودة كاصطدام السيارات والآليات والقاطرات بالأثر.
- إنشاء المباني في المواقع الأثرية أو حولها وبجوارها.
- هدم المباني التراثية.
- استعمال حجارة الموقع الأثري في أعمال البناء الحديثة.
- رعي الماشية والحيوانات الأليفة في المواقع الأثرية مما ينتج عنه التخريب والدمار.
- التعدي على الحرم الأثري من قبل المنشآت الحديثة المجاورة.
- خلل في استعمال الأراضي والتخطيط الهيكلي للتطوير الحضري من قبل المجالس البلدية والمحلية، ومن دون تنسيق مع الإدارات أو الهيئات المسؤولة عن إدارة السياسة الأثرية والتراثية في المنطقة.
- حجب الرؤية عن الموقع الأثري بإقامة المنشآت والمباني العالية في الجوار وزراعة الأشجار المرتفعة.
- إنشاء طرق أو أي خدمات عامة وبنى تحتية بجوارالموقع الأثري أو من خلاله.
- الاهتزازات المرورية والضجيج الصناعي العالي لبعض الصناعات.
- الاهتزازات الناجمة عن حركة الطيران في الجوار.
- التلوث البيئي من المنشآت الصناعية المجاورة وحركة المرور الكثيفة.
- انسكاب أو تدفق مواد سائلة ضارة أو ملوثة سواء من وسائل النقل أو من المناطق الصناعية المجاورة.

- استعمال المباني الأثرية لإيواء الناس خاصة في مواقع الازدحام السكاني أو في أثناء الكوارث الطبيعية والحروب.

- التعدي الناجم عن الحروب (الجيوش والغوغائية الفوضوية في بعض الأحيان) على المواقع الأثرية.

- إهمال المواقع الأثرية.

- عدم حرص الدولة على رعاية المواقع الأثرية.

- عدم وجود أجهزة فحص مخبرية أو قياسية أو كادر بشري مؤهل لهذه الغاية لتكتمل أعمال رعاية المواقع الأثرية في المنطقة.

- قلة الوعي الجماهيري بأهمية الآثار مما يسبب الأذى غير المقصود.

- الاستعمالات الخاطئة المؤقتة كإلصاق منشورات الدعاية التجارية والانتخابية على المباني الأثرية.

- الكتابة على المباني الأثرية بقصد التشويه أو الكتابات العابثة.

- الخطأ في أعمال الصيانة والترميم كاستعمال مواد دخيلة أكثر أو أقل صلابة من المواد الأصيلة، أو استعمال مواد تسبب الصدى والتآكل والتصدع.

- المتاجرة غير المشروعة بالآثار في البلاد التي تحظر قوانينها هذه الممارسة.

- التنقيب عن الآثار بغير ترخيص رسمي.

- السطو على الآثار في أرضها بغية الحصول عليها، ومن ثم بيعها إلى مروجي المتاجرة الخفية.

- تهريب الآثار إلى الخارج.

- التنقيب داخل المنطقة الأثرية بغية البحث عن كنوز ثمينة غيرالآثار كالذهب مع تجاهل القيمة المتمثلة في الآثار ذاتها مما يسبب الإضرار بها، حيث يكثر التخريب والتكسير دون أي اهتمام بها لأن الغاية من التنقيب تكون مختلفة.

الإجراءات الرادعة للمخالفات

على الرغم إلى اهتمامات الدولة الواسعة في مجال صيانة وحماية الآثار، إلا أن المخالفات كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء الدوائر والمؤسسات الآثارية التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ السياسة الأثرية في الوطن العربي خاصة، ولازدحام الآثار في هذه البقعة التي آل إليها إرث الحضارات القديمة والتي أصبحت تشكل الإرث الإنساني لكل بني البشر على ظهر المعمورة. وبعد إنشاء هذه الدوائر الآثارية تبنت الدول قوانين خاصة بالآثار لتستند إليها تلك الدوائر في تسيير أعمالها.

منعا من الاعتداءات المتتالية على اختلاف أشكالها التي تعد تخريبا وسلبا وتشويها لتاريخ الأمة وهوية الوطن، مما يستوجب العمل الجماعي على تكاتف الجهود، فجهد الدولة الواحدة لا يكفي، إذ لا بد من العمل الجماعي، خاصة من قبل الدول المتجاورة جغرافيا، مما يعمل على إعاقة ومكافحة الانتقال غير المشروع للآثار المهربة، كما أن التعاون الدولي لهذه الغاية وسيلة لا بد من تفعيلها.

وسائل مقترحة للتخفيف من الضرر:

1 - دعم الاتفاقية الصادرة عن اليونسكو الخاصة بمكافحة المرور غير المشروع للآثار، وتشجيع الدول على الموافقة والمصادقة عليها لضمان تفاعل أكبر قدر ممكن من الدول في تنفيذها، مما يؤدي مفعولا أكثر تأثيرا.

2 - عقد اتفاقيات عربية تحت مظلة الجامعة العربية تكفل مكافحة المرور غير الشرعي للآثار.

3 - تفعيل التعاون بين الدول المتجاورة جغرافيا لإيقاف وإرجاع الآثار المهربة إلى موائلها.

4 - تحديث قوانين الآثار من وقت إلى آخر لسد الثغرات التي تنشأ تبعا للتغيرات المستجدة.

5 - تصغير الفجوة الزمنية التي تعد فاصلا بين ما يعرف بالأثري وما يعد حديثا من حيث التقدير العمري للأشياء.

6- دعم المؤسسات الآثارية من حيث المخصصات المالية والمعدات والكوادر البشرية المختصة المؤهلة.

7 - الاهتمام بالتدريب المستمر لدفع العاملين الجدد إلى التجاوب مع العمل بالشكل المطلوب، ولتسهيل التفاعل مع المستجدات والتقنيات.

8 - دعم مشاريع المسح الأثري المحلي والعربي لكون هذا العمل أهم وسيلة للتعرف على الآثار في موطنها على الأرض وفي باطنها.

9 - تسجيل الآثار المنقولة التي آلت إلى حوزة القطاع الخاص في السابق وعدم السماح بمناقلة ملكيتها بين الأفراد إلا بالتنسيق مع الدائرة المعنية بالآثار، لإعادة تسجيلها وتوثيق حوزتها لدى المالك الجديد كمقتنيات خاصة.

10 - دعم مشاريع الترميم والصيانة.

11 - تنظيم المواقع الأثرية من حيث تزويدها بالخدمات الضرورية، كالطرق السالكة ومراكز الزوار والأدلاء والمرشدين الأكفاء والنشرات السياحية المكتوبة والحراسة الفاعلة التي تؤدي دور الحماية للأثر والسائح على حد سواء.

12 - التركيز على فهم الدور الاقتصادي الذي تؤديه الآثار للدولة وللعالم من حيث كونها المنتج الرئيسي للسياحة العالمية والوطنية، فالآثار من أهم عناصر التنمية المستدامة ومن مكونات الاقتصاد ومن الروافد المدرة للدخل، فالسياحة في الوطن العربي، بشكل خاص تراثية الطابع. وإن الاهتمام بالآثار والمواقع والمتاحف الأثرية من أهم العوامل التي تعمل على جذب وإطالة إقامة السائح.

13 - منح العاملين في مجال المكافحة سلطة الضبطية، وتفعيل تلك الصفة في الدول التي سبق أن طبقتها ومنحتها كوادرها.

14 - العمل على تحفيز الكوادر الآثارية وكوادر المكافحة بشتى الوسائل القابلة للتطبيق.

15 - تفعيل التعاون بين جميع أجهزة المكافحة في الدولة الواحدة، من حيث عقد اللقاءات الدورية وعقد اتفاقيات وطنية بين تلك الأجهزة.

16 - تثقيف أجهزة المكافحة ـ من غير الآثاريين ـ وتعريفهم بأهمية الآثار ودورها في تعزيز التنسيق المستمر بين الدول وبعضها.

17 - تفعيل قوانين الآثار، خاصة تلك المواد والبنود المتعلقة بالمحظورات والعقوبات الرادعة، فتلك القوانين وضعت أصلا للمحافظة على هذا الإرث الحضاري وتنفيذ السياسة المتعلقة به والتي تصب في خدمته.

18 - العمل على تمثيل دوائر الآثار في عضوية مجالس التنظيم الادارية العليا للدولة.

19- تعيين ضباط اتصال (ارتباط) في أجهزة المكافحة للعمل على تسريع العمل وإيصال المعلومات.

20 - إنشاء شبكات المعلومات وتطويرها بين دوائر الدولة الواحدة خاصة بين أجهزة المكافحة.

21 - التوسع في أعمال التوعية والتثقيف الأثري على مستوى الدولة.

22 - التركيز على تضمين المناهج التربوية والتعليمية في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة ما يشير إلى الإرث الحضاري للوطن والقيم التاريخية غير المتجددة لهذا الإرث.

23 - تشجيع ورشات العمل والندوات، على المستويين الوطني والمحلي، حول الاهتمام بالآثار وبيان الأضرار التي تصيبها نتيجة الممارسات الخاطئة.

24 - تشجيع النشر العلمي وإعداد الدراسات المتخصصة وتوعية المواطنين.

25 - المشاركة في المؤتمرات والندوات التخصصية الدولية والمحلية.

26 - تعزيز أعمال إدارة الموارد التراثية من حيث التنسيق مع الجهات مالكة المشاريع المؤثرة والمصممة لها وكذلك المنفذة، بما يضمن إزاحة الضرر أو على الأقل التخفيف منه.

27 - اعتبار الآثار والتراث جزءا لا يتجزأ من البيئة، واعطائهما الأهمية ذاتها التي بدأت تنتشر في العالم.

28 - توسيع مظلة الاستراتيجية البيئية للدولة لتشمل الآثار كأهم العناصر المكونة للبيئة.

29 - اعتبار الآثار من العناصر المتأثرة سلبا من أي مسببات سلبية على البيئة، مما يستوجب تقديم تقريرأثر بيئي أثري (Cultural Impact Assessment) على غرار تقرير الأثر البيئي المحض (Environment Impact Assessment) عند إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع المختلفة خاصة مشاريع البنية التحتية والفوقية.

30 - تخصيص جزء من النفقات المالية المخصصة لإعداد الدراسات وتصاميم المشاريع لصالح الآثار، للتمكن من الصرف على إعداد التقرير الأثري البيئي وما يتطلبه من أعمال ميدانية.

31 - تخصيص مبالغ مالية احتياطية من موازنة الصرف على إنشاء المشروع وإدراجها ضمن بند المخصصات الاحتياطية، للتمكن من الصرف عند ظهور ضرورة للتدخل كأعمال الإنقاذ للآثار الدفينة الخفية التي تكتشف أثناء أعمال الإنشاء.

32 - إنشاء وتطوير وتغذية شبكات المعلومات والاتصال بين دوائر الآثار في الدول المتجاورة، ومن ثم التوسع التدريجي في حلقات الاتصال لتشمل كل أرجاء المعمورة.

33 - التوسع في محاولة تسجيل المواقع الأثرية على قائمة التراث العالمي مما يكون له أثر إيجابي على الموقع ذاته، وانتفاع الدولة من مساهمات منظمة اليونسكو في دعم المشاريع المتعلقة بالتراث.

34 - دعم جهود الإنتربول العالمي والمحلي العاملة على استرجاع المهربات والمسروقات المختلفة من مشتقات الفنون والآثار إلى أصحابها.

المدن التراثية

الأخطار التي تهدد المدن التراثية

بسبب الازدياد السكاني الذي يرافقه التوسع العمراني وتوسع الخدمات المرافقة، بدأت بعض المدن التراثية (والأثرية) تتأثر سلبا بذلك وأصبحت عرضة للتلف، وتضمنت عدة أشكال من التأثر على النحو التالي:

1- الطفرة السكانية داخل المدن ذاتها، يضاف إليها نزوح أهل الريف إلى تلك المدن مما أدى إلى تغيرات في السلوك الاجتماعي وخاصة قرب المدن التاريخية، حيث إن بعض تلك المباني أصبحت عرضة للاستعمال ومن قبل عدة أسر وبشكل مزدحم.

2 - أصبح هناك ازدياد في وسائل المواصلات (النقل) الحديثة، كما أن هناك مناطق ذات أزقة ضيقة أصبحت عرضة لدخول المركبات الآلية مسببة لها تلوثا هوائيا وبيئيا، إضافة إلى الاهتزازات الشديدة التي لم يحسب لها حساب عند إقامة المباني المصنعة حول تلك الأزقة في السابق.

3 - ازدياد المباني الحديثة المرتفعة خاصة قرب المباني القديمة والتراثية، مما أدى إلى حجب الرؤية وخنق المباني التراثية منخفضة الارتفاع.

4 - إن التغير في نمط الحرف الصناعية والنمو التجاري كان لهما تأثير سلبي مباشر على المباني التراثية من حيث ازدياد التلوث والضجيج العالي المتزايد.

5 - إن التغير في نمط الإنتاج وتطوره من إنتاج حرفي محدود إلى إنتاج صناعي كبير، أدى إلى إقامة الصروح الصناعية الضخمة العديدة على حساب المباني التراثية.

6 - إن الازدياد السكاني ونمو حركة الإنتاج يرافقهما تغير وازدياد في إنشاء الخدمات كأنابيب المياه والطرق وخطوط الصرف الصحي وخدمات الهاتف والكهرباء.

7 - عادة ما يرافق هذه الطفرة السكانية والخدماتية نقص في الرعاية التراثية وإهمال للمباني التاريخية، وبالتالي تدهور في المفاهيم وقلة الوعي بأهمية التراث والممتلكات التراثية، فاهتمام المستثمر ينصب بالدرجة الأولى على جني الأرباح السريعة من استثماره، مع عدم الاكتراث بالتراث والمباني التراثية المجاورة لاستثماره. كما أنه لا يلتفت إلى القيمة التراثية لتلك المباني، حيث لا يعتبر أن مهمة إظهار قيمتها التراثية من شأنه بل يحمل الدولة مسؤولية الاهتمام بها.

كل هذا يؤدي إلى تلف المباني والإسراع في تهدمها وسقوطها ومن ثم زوالها، مما يغري ويؤدي ببعض المسؤولين عن إدارة المدن الحديثة إلى التعدي على الممتلكات التراثية المتهالكة بحجة خدمة المواطن الحالي وعدم إعاقة الاستثمار.

النتيجة

أصبح كثير من المصممين المعماريين الحاليين ومخططي المدن لا يعنيهم أمر المباني التراثية أثناء سعيهم لتجميل المباني والمدن الحديثة التي ربما تقوم على حساب أو فوق مدن قديمة والسبب في ذلك جهل أصحاب تلك الاختصاصات بالقيم التراثية للمباني والمنشآت القديمة، فنجد كثيرا من الطرق والشوارع شقت مستقيمة داخل المدن من دون أي اعتبار لأي من المباني التراثية التي أزيلت لتسهيل مرور الشارع الذي أصبح يحاذيها تماما، كما أن الرغبة في الكسب المادي أدت إلى إزالة مبان تراثية واستبدال عمارات شاهقة أو مراكز تجارية ضخمة بها دون أي تدخل من المجالس المحلية.

إجراءات التخفيف من الضرر

1 - التخطيط المنظم المدروس والهيكل التنظيمي للمدينة هو أهم عوامل تخفيف الضرر.

2 - يجب تبني قانون صارم وثابت لاستعمالات الأراضي والعقارات، مما يسهل على المخططين ويلزمهم اتباع متطلبات ذلك القانون.

3 - إيلاء الممتلكات التراثية الاهتمام من حيث التوثيق والدراسة، وإظهارها كأحد عناصر التنظيم والهيكلة في المدن الحديثة.

4 - التوسع في التوعية التراثية.

5 - إيجاد نظام الحوافز لكل من يحافظ على ما يملكه من المباني التاريخية.

إدارة الممتلكات التراثية (الأثرية)

في بعض الحالات، ترغب حكومة الدولة في أن تدار جميع مواقعها التراثية (الأثرية) من قبل الإدارة المركزية المسؤولة عن إدارة السياسة الأثرية (التراثية) في البلاد. ولكن اعتمادا على حجم المسؤوليات ونوع المواقع وأهميتها، فإن كثيرا من الدول تعمل على إنشاء إدارات خاصة محلية توكل إليها إدارة موقع ذي أهمية خاصة لاعتبارات تخص الموقع، وهذا ما يسمى بالإدارة المحلية للموقع Site Comission. هذا الإجراء لن ينتقص من حق الإدارة المركزية وصلاحياتها، بل على العكس من ذلك، ستظل تلك الإدارة هي المسؤولة عن تعيين ونقل ودعم الإدارات المحلية، وتلقي التقارير وتوفير المخصصات المالية والاحتياجات اللازمة للمواقع.

مسؤولية إدارة الموقع التراثي (الأثري) Site Comission

1 - لضمان استدامة الموقع الأثري وصيانته بالشكل الصحيح، يجب أن توكل إدارته وصيانته إلى عدد من المختصين المدربين جيدا بدءا من أعلى الرتب الإدارية والإشرافية وحتى الفنيين المنفذين الأعمال.

2 - يجب تعيين عدد كاف من المشرفين والحراس والمرشدين.

3 - يمكن أن تدار بعض المواقع الرئيسية كل موقع بمفرده، أو تجمع بعض المواقع من قبل فريق إداري وفني كفء.

4 - تكوين الفريق الإداري والفني المؤهل يختلف من حيث العدد والنوعية من بلد إلى آخر حسب مقدرة ذلك البلد وحسب متطلبات الموقع الأثري ولكن في جميع الأحوال يجب أن يتضمن الفريق خبرات متميزة من المعماريين والأثريين والمخططين ورجال القانون.

5 - يجب منح فريق إدارة الموقع بعض الصلاحيات المحلية لضمان تسهيل العمل واتخاذ القرارات المناسبة.

واجبات فريق إدارة الموقع

1 - صيانة الموقع.

2 - العمل على استدامته.

3 - نظافته.

4 - مراقبة حالة المباني ومكونات وعناصر المواقع الأخرى، من حيث سلامتها ومدى وجود تأثيرات سلبية تطرأ عليها وتوثيقها والعمل على معالجتها بالشكل الصحيح.

5 - مراقبة السواح وإرشادهم والعمل على مراقبة عددهم ونوعيتهم وتصرفاتهم، من أجل التخفيف من الضرر الذي يحدث على الموقع من جراء الحركة السياحية.

6 - ضمان سلامة وأمن الموقع والزوار على حد سواء واتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك.

7 - إيقاف أي أعمال تعدٍّ على الموقع والزوار.

8 - تسلم الشكاوى والملاحظات الواردة من الزوار كنوع من النظرية الراجعة للمعلومات Feedback والاهتمام بها والعمل على تصحيح الأوضاع الخاطئة، مع تقديم الشكر لكل من يتقدم بتلك الملاحظات.

9- إظهار القيم التراثية والجمالية وأي قيم أخرى للموقع، وذلك من خلال المنشورات والوسائل المرئية والمقروءة والمسموعة.

10 - تسهيل مهمة الزوار بالشكل اللائق.

احتياجات إدارة الموقع

1 - يجب تخصيص ميزانية مالية خاصة للصرف على الموقع واحتياجاته وصيانته.

2 - يجب تزويد الموقع بالمعدات والآلات والآليات اللازمة Machinery and Vehicles.

3 - ضمان تدريب عملي متجدد ومتكرر لجميع كوادر إدارة الموقع.

4 - منح فريق الإدارة شيئا من الصلاحيات التي تمكنه من اتخاذ الموقف والقرار اللازم لمعالجة الحالات الطارئة والضرورية في حينها، والتخفيف من البيروقراطية المركزية.

فريق عمل إدارة الموقع الأثري

يمكن أن يتكون الفريق المسؤول عن إدارة الموقع الأثري من بعض أو كل ما هو مدرج في الجدول التالي، إذ يعتمد ذلك على إمكانات الدولة وعلى حجم الموقع وأهميته:

1 - إداريين، 2 - آثاريين، 3 - مهندسين معماريين، 4 - مؤرخين، 5 - مهندسين معماريين تخصص تصميم جمالي Land scapers، 6 - متخصصين في علم الاجتماع من أجل التعامل الجيد مع الزوار وأهل المنطقة، 7- مساحين، 8 - كيميائيين، 9- متخصصين في علم الأحياء، 10 - مهندسين مدنيين، 11 - أمناء متاحف، 12 - جيولوجيين، 13 - مشرعين، 14 - متخصصين في علم الزلازل، 15- مختصين في علم النباتات، 16- مرممين (فنيي ترميم)، 17- مرممين للقطع الأثرية، 18 - مختصين في التوثيق، 19 - مدراء إداريين، 20 - مختصين في العظام البشرية والحيوانية، 21 - فنيي تنقيب أثري، 22 - مصورين، 23 - رسامين، 24 - موظفي أرشفة.

مقاومة الأخطار التي تحدق بالآثار والتراث (الخطة الجاهزية)

(أ) الإطار العام للخطة

تتطلب خطة الجاهزية تقسيمها إلى ثلاث مراحل من حيث تسلسل التعامل مع الأخطار:

أ - المرحلة الأولى وهي مرحلة الاستعداد المبكر لمجابهة الأخطار قبل حدوثها Pre-paredness.

ب - الاستجابة وردة الفعل Response.

جـ - الإنقاذ.

وسنتناول تلك المراحل على النحو التالي:

١. مرحلة الاستعداد المبكر Preparednees.

تتضمن هذه المرحلة تأمين اللوازم والإجراءات التالية:

- تأمين وسائل الفحص والتفتيش الدوري Detection واستعمالها.
- تركيب أجهزة الإنذار المبكر في المباني، خاصة التراثية، والمسكونة منها الآن.
- تأهيل سكان المبنى التراثي الذي ما زال مستخدما، وكذلك موظفو الطوارئ المختصون في معالجة الأخطار في المنطقة ورفع كفاءتهم في التعامل مع الأخطار عند وقوعها، أو يتم التخفيف من المخاطر في بداياتها at source: أي التخفيف من مصادر

الخطر في بدايات وقوعه وهذا يتأتى من خلال الجهود الوقائية المبذولة لمنع تعرض المبنى التراثي للأخطار، فعلى سبيل المثال منع وإزالة مصادر النيران داخل المبنى والتقليل من النشاطات الخطرة.

- توثيق المبنى: يتم التوثيق الكامل لجميع جوانب المبنى ومكوناته بالوصف والرسم القياسي اليدوي والأوتوكاد وكذلك بالتصوير الملون.

- تعزيز قدرة المبنى الأثري والتراثي على تحمل ما تأتي به الكوارث، ويتكون هذا الإجراء من وسائل تقوية وتعزيز للمبنى والأجزاء المكونة له، مثال على ذلك تركيب بخاخات الماء وأجهزة مقاومة للحريق أو تقوية البناء لمقاومة الزلازل.

- تجهيز المكان بأجهزة رصد الأخطار ويتطلب هذا تركيب أجهزة حساسة للإنذار المبكر بالأخطار والكوارث التي يتوقع حدوثها، مثل تركيب أجهزة استشعار الدخان الذي يكون مؤشرا على احتمال وجود النيران، كما تضاف أجهزة استشعار أخرى متفرقة ومتنوعة، منها ما يتنبأ بحدوث الزلازل قبل وصول تأثيرها إلى المنطقة، وكإجراء آخر يمكن رسم خريطة للكوارث التي تساعد على التخفيف من آثارها.

٢. مرحلة الاستجابة وردة الفعل للأخطار:

يمكن وصف مرحلة الاستجابة للأخطار بشكل عام بأنها المرحلة التي تتم فيها عملية اختبار إجراءات الجاهزية بما فيها وضع خطة الاستجابة الملائمة، وأعمال تدريب سكان الموقع وموظفي الطوارئ، ويمكن اعتبارها مرحلة أولى من مراحل الإنقاذ.

إعداد خطة الاستجابة للأخطار response plan يتطلب:

بحيث إذا كان المكان المقصود ما زال قيد الاستعمال فتجمع جهود السكان ومستعملي الموقع وموظفي الطوارئ في المنطقة من أجل وضع خطة للمعالجة والتعامل مع الأخطار عند حدوثها. بحيث تستند هذه الخطة إلى فهم مشترك للموقع التراثي (الأثري)، من حيث نوعيته وحالته والمتطلبات التي يحتاجها في حال حدوث أي نوع من الأخطار، كما يجب تحديد أفراد معينين في الموقع وتكليفهم بتحمل مسؤولية المعالجة أثناء حدوث الخطر وبعده.

- يجب ضمان سهولة الوصول إلى خطة الاستجابة وخطة التعامل مع الأخطار في أي وقت وعلى مدار الساعة.

- يجب أن تكون خطة الاستجابة والتعامل مع الكارثة معدة سلفا وبشكل جيد. وفي هذه الحالة يجب ضمان توزيع هذه الخطة على جميع من يعنيهم الأمر من سكان وموظفي المبنى، كما يجب أن تكون خطة الاستجابة والتعامل مع الكارثة معروفة للجميع، وذلك من خلال تكرار التدريب والتمثيل التشبيهي على الواقع لضمان جاهزية الجميع لتطبيق الخطة في الوقت المناسب.

- سهولة وصول فريق الصيانة: يجب وضع قائمة بأسماء فنيي الصيانة المدربين الأكفاء وضمان وصولهم ومباشرة عملهم في الوقت المناسب.

٣- مرحلة الإنقاذ Rescue Phase

تعتمد فاعلية إجراءات الإنقاذ على الخطة المعدة قبل حدوث الكارثة، فنوعية ونجاح أعمال الإنقاذ المتمثلة في ترميم أو إعداد البناء لأي جزء من المبنى مثلا تعتمد على كمال ووضوح ونوع التوثيق الذي جرى للمبنى أثناء إعداد خطة الجاهزية والاستعداد قبل سقوطه ومن أعمال الإنقاذ المقترحة ما يلي:

(أ). جهود المكافحة والإنقاذ الفوري وتشمل الآتي:

1 - يكافح الخطر بالطريقة التي وضعت مسبقا في الخطة بحيث تكون منظمة وحسب الأدوار الموزعة على فريق العمل لضمان نجاح المكافحة، وللتخفيف من الضرر لمعرفة مصادر الخلل بعد الانتهاء من المكافحة.

2 - ضمان وجود أجهزة حماية للموقع أثناء المكافحة بحيث ينحصر دورها في تأمين عدم العبث في أي من مكونات الموقع من غير الأشخاص المخولين بذلك، كما يُمنع من خلالهم التجمهر المعيق لأعمال الإنقاذ الفوري.

3 - إذا كان الموقع مكتظا بالسكان فيكون إنقاذ العنصر البشري في أولوية الإنقاذ، بالرغم من التوزيع المسبق للأعمال المطلوبة على فريق الإنقاذ.

4 - تسهيل وصول وعمل فرق الإنقاذ الفنية المتخصصة كفنيي الكهرباء والإطفاء ورجال المهمات الصعبة.

5 - تأمين نقل أثاث الموقع ومحتوياته إلى مكان آمن خارج نطاق الخطر، وحراسته من قبل الأشخاص المخولين المعينين في خطة الإنقاذ.

(ب). وسائل تخفيف النتائج السلبية للكارثة

١ - الجهود هنا تركز على وسائل تخفيف نتائج الكارثة، ومنها توثيق المبنى بعد وقوع

الكارثة أو الخطر وقبل إزالة أي عناصر أو مكونات خطرة آيلة للسقوط والتسبب في الضرر، وكذلك القيام بصيانة وتقوية المبنى ومكوناته بعد انتهاء حدوث الكارثة، وكذلك أعمال إزالة المخلفات السلبية التي يمكن أن تؤثر في المبنى بعد وقوع الكارثة، كأعمال إزالة مياه الفيضان المتجمعة في المكان وإزالة الترسبات التي جرفها الفيضان.

2 - توفير سكن مؤقت للأشخاص الذين فقدوا منازلهم داخل الموقع التراثي بسبب الكارثة، إلى أن يصبح في الإمكان إعادة إسكانهم فيما بعد في أملاكهم التراثية التي خرجوا منها، ومن ثم إيجاد روح الثبات والاستمرار لديهم لأن ثبات وديمومة التراث والتقاليد التراثية في المنطقة إنما ترتبط بثبات نوع الحياة لدى السكان الأصليين.

(ج). جهود الإنقاذ اللاحقة وتتمثل في الآتي:

1 - ترميم أو إعادة بناء عناصر الموقع المتأثرة والمهترئة وما جاورها وكذلك إعادة بناء أو تأهيل البنية التحتية للموقع.

2 - تكثيف الجهود لإعادة إجراءات الجاهزية من جديد ودعمها بحيث تعمل على تقييم واختبار ملاءمة إجراءات الجاهزية السابقة التي جرى التعامل معها على أرض الواقع، في أثناء حدوث الكارثة، وكذلك تطبيق إجراءات الجاهزية المعززة حديثا لتعكس الدروس التي تعلمناها بعد حدوث الكارثة.

3 - إعادة إسكان بعض الأسر التي سبق إنقاذها من الموقع أثناء الإنقاذ الفوري في المباني الآمنة، وكذلك تلك التي لا يخشى عليها من هؤلاء السكان.

خطة رعاية الآثار (التراث)

تبعا للنوع والمكونات

أولا: رعاية المواقع الأثرية الشاملة

يجب فهم المواقع الأثرية في وضعها الحالي الذي آلت إليه كنتيجة للكوارث الماضية والإهمال السابق، لذا فحري أن تكون العناية بها ذات رؤية بعيدة المدى وعلى النحو التالي:

● يجب الاهتمام بأمن الموقع وسلامته وحمايته من السرقة والأضرار البشرية المتعمدة المتمثلة في تصرفات كثيرة، كفصل أجزاء من الأثر الثابت في الأرض أو سرقتها، أو إجراء حفريات غير مسموح بها فيه.

● يجب التنبه إلى ضمان أمن زوار الموقع الأثري.

● يجب الاطلاع والتعرف على القيم الأثرية (التراثية) القديمة للموقع، فهذه القيم

ستكون دليلا للمنقذين أثناء حدوث الكوارث، فعلى سبيل المثال: يجب التفريق بين أهمية الموقع وقيمته كأحد المكونات التراثية الوطنية التي لا تتجدد وقيمة عرض الموقع كمنتج سياحي مدر للدخل.

● يجب أن تتواءم خطة الرعاية وخطة الجاهزية والاستعداد ضد الأخطار والكوارث مع مستويات معينة من التعرض للخطر المحتوم من قبل المؤثرات المناخية وخطر النيران الخارجية، وتأثير المياه والفيضانات أو أي عامل آخر (كملوثات البيئة مثل دخان المصانع وعوادم المركبات) في المواد التي تكون أجزاء الموقع أو البناء مثل مادة الملاط الطيني والطوب الطيني غير المشوي (المفخر) والحجارة والأخشاب.

● يجب أن تراعي خطة الرعاية الإجراءات الوقائية مثل التركيز على العملية التربوية للطلاب، وتثقيف الجمهور وتوعيته وخاصة عند مجاورة بعض القرى الحديثة للمواقع الأثرية.

● يجب أن تراعي خطة الرعاية المحلية وتحترم التوصيات ومواثيق الرعاية والصيانة الدولية، مثل توصيات اليونسكو الصادرة عن اجتماع دلهي عام 1956، وكذلك الاتفاقية الأوروبية لحماية التراث الأثري الصادرة عام 1972، وكذلك ميثاق الإيكوموس الصادر في لوزان والمتعلق بإدارة التراث الأثري.

ثانيا: رعاية المباني

بالإضافة إلى البنود التي سبق ذكرها في حالة رعاية المواقع الأثرية فيفترض إضافة البنود التالية في رعاية المباني:

● يجب أن تتنبه خطة الأخطار وخطة الرعاية المتعلقة بالمباني إلى فهم واحترام القيم الأثرية القديمة (الأهمية التراثية) لهذه المباني، والتنبه إلى مكونات تلك القيم وعناصرها، بالرغم من ضآلتها أو بساطتها أو هشاشتها حيث إنها عناصر لا تتجدد. فمهما كانت المكونات التي حافظت عليها الطبيعة عبر زمن المبنى الأثري قليلة أو ضعيفة التكوين، إلا أن هذه البقايا لها قيمة لا تقل عن قيمة الصروح الكاملة نظرا إلى ما تمدنا به من معلومات وصفات تخص مرحلة من مراحل الحضارة.

● يجب أن تحترم الخطة مواثيق الإدارة والرعاية والصيانة الدولية وتلتزم بها، كميثاق البندقية لعام 1964، ومواثيق وتعليمات الأيكوموس المتلاحقة وكذلك إرشادات الأيكروم ICROM.

● يفترض وجود تركيز خاص على بعض المباني التراثية التي ما زالت مملوكة ومأهولة من قبل القطاع الخاص، كأن يكون هذا التركيز منصبا على تحفيز المالك على الاهتمام بالمبنى، وتعزيز استيعابه بهذا الاهتمام، ومحاولة استدراج هذا المالك للاندماج ضمن ما يشبه جمعية أو وحدة تضم أكثر من مالك لأكثر من مبنى في المنطقة وفي المحصلة ربما يتكون في النهاية فهم مشترك ما بين أفراد القطاع الخاص والجهة الرسمية المهتمة بهذه المباني.

وسائل رعاية الممتلكات التراثية وحمايتها

أولا - حماية الممتلكات الأثرية (التراثية)

يفهم من اصطلاح الحماية أنه الجهد الذي يبذل من أجل تأمين الظروف الملائمة للحفاظ على ديمومة المبنى أو الموقع الأثري (التراثي). كما يفهم، من ناحية أخرى، على أنه مجموعة الإجراءات والتدابير المبذولة من أجل الحفاظ على أمن الآثار المنقولة وحمايتها من السرقة والسطو. وكذلك حمايتها من العوامل الطبيعية والتلف الخارجي. كما يفهم من هذه الحماية أنها العمل على تأمين حرم كاف حول الموقع الأثري لضمان مشاهدته وعدم حجبه عن الرؤية، ولضمان عدم التعرض له. كما يفهم من الحماية إيجاد سند قانوني يستند عليه في منع العبث والتهديد للموقع الأثري، وإيقاع العقوبات الرادعة على المتسببين في الأذى. ومن مفاهيم الحماية تعزيز الموقع الأثري بوسائل قابلة للإزالة وتضمن أثناء وجودها، حماية الموقع من العوامل الجوية والبيئة القاسية، كإنشاء مظلات واقية أو سقوف وأغطية مؤقتة. ومن مفاهيم الحماية أيضا أنها: نقل الأثر القابل للحمل إلى مكان آمن مثل القطع الأثرية والمنحوتات والآثار المغمورة، وأي ممتلكات أخرى معرضة للتلف إن بقيت في بيئتها الحالية ومن المتطلبات الضرورية تأمين طريق سالك إلى الموقع الأثري لضمان سهولة الوصول إليه وصيانته المستمرة.

ثانيا - معالجة الممتلكات التراثية (أعمال الصيانة والترميم)

على الرغم من أن المعالجة (التي تتمثل في الصيانة والترميم) تتسبب في فقدان بعض القيم التراثية للأثر، إلا أن هذه المعالجة وهذا الفقدان الجزئي مبرر لأنه لا بد منها في سبيل الفائدة الأعم التي تتمثل في استدامة بنية الممتلكات التراثية.

مواصفات خطة المعالجة

لضمان جودة تلك المعالجة فيجب وضع استراتيجية أو خطة تراعي المبادئ التالية:

(أ) - أن تتضمن تلك الخطة مبدأ الإزالة عند الضرورة ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1 - استعمال مواد يكون تأثيرها قابلا للإزالة في الوقت المناسب.

2 - ألا يكون تأثير المواد المستعملة في المعالجة، ضارا بالأثر، وأن تكون المعالجة بتلك المواد القابلة للتعديل في المستقبل، تماشيا مع تطور تقنيات الترميم والصيانة.

3 - ألا تطمس المعالجة الدليل الأثري الذي يكمن في المبنى الأثري أو القطعة الأثرية، بل تساعد في الوصول إلى حقيقة ذلك الدليل بكل وضوح.

(ب) - يجب أن تحافظ خطة المعالجة على أصالة الممتلكات التراثية كما يلي:

1 - من حيث الجوهر: المحافظة قدر الإمكان على أكبر كمية من جوهر المادة القديمة التي ستعالج.

2 - من حيث الشكل الخارجي: تحافظ المعالجة على الشكل والتكوين السطحي الأصليين خاصة من حيث اللون والطابع العام والنسيج والشكل الخارجي والمقاييس الأصلية للأثر وألا تؤدي المعالجة إلى جعل العناصر الجديدة المضافة لغايات الاستدامة تغلب وتسيطر على البنيان الأصلي للأثر بل على نقيض ذلك يجب أن تحترم القيمة الأثرية الكامنة والمرئية له.

أنواع المعالجة المطلوبة وتشمل ما يلي:

(الصيانة والترميم)

أولا - الصيانة الوقائية Preventive Maintenance

يفهم من هذا النوع من الصيانة أنها تعني الجهود والإجراءات التي تؤدي إلى المحافظة على الموقع الأثري وإبعاد أسباب الخطر عنه، وبمعني آخر هي الإجراءات الوقائية التي تتخذ من أجل وقاية الأثر وحمايته من عوامل التدهور وذلك بما يلي:

1 - انتهاج استراتيجية ثابتة ووضع خطة صيانة وقائية للممتلكات التراثية بالاسترشاد بمبادئ الصيانة العالمية المتعارف عليها، وخاصة الصادرة عن هيئات اليونسكو والإيكوموس والإيكروم.

2 - أن تتضمن الخطة عدة بدائل وخيارات في الصيانة بحيث يطبق منها ما يناسب المعلم التراثي المعين بذاته.

3- أن تشتمل الصيانة على الإجراءات العملية والفنية المطلوبة والتي تؤدي إلى ديمومة

الأثر في حالة جيدة وحسب المعايير الدولية، بحيث يحافظ على حالته من دون أي تلف.

4 - خطة الصيانة يجب أن تأخذ صفة الاستمرارية وعلى المدى البعيد.

5- تنص الخطة على تكرار متواصل بحيث تحدد مرات الصيانة التي تنفذ من قبل مختصين محترفين وعلى خط مواز، ويجب أن تتضمن تدريبا من نوع خاص للحرفيين الفنيين.

6 - مراقبة برنامج الصيانة ضرورة ملحة.

7- تتضمن الخطة معايير وإجراءات حماية الممتلكات الأثرية ضد السطو والسرقة والنيران والفيضانات والزلازل، وغيرها من المستجدات ذات التأثير السلبي.

8 - تتضمن إجراءات الوقاية ما يفهم من الاستدامة التي تتحقق أيضا من خلال أعمال التفقد والتفتيش الدوري والصيانة الدورية للموقع، ومن جهة أخرى يعنى بها الإصلاحات والترميمات التي تنفذ عند الحاجة من أجل ضمان سلامة الأثر، ومن الناحية العملية يجب إيقاف أي تلف أو تدهور كالذي تتسبب فيه الكيماويات والمياه والحشرات والنباتات والأعشاب والطفيليات والكائنات الحية الدقيقة، حيث يجب مقاومة هذه المسببات للتلف والقضاء عليها.

ثانيا - الاستدامة CONSERVATION (PRESERVATION)

هناك تداخل في مفهوم الاستدامة والصيانة في اللغة العربية تماما كما هي الحال في الاصطلاح الإنجليزي. فكلمة PRESERVATION تستعمل في اللغة الإنجليزية ليعنى بها المفهوم نفسه الذي تعنيه كلمة CONSERVATION في المفردات الأمريكية (Feilden 1998:61).

فكلمة الصيانة يقصد بها أيضا الإجراءات التي تؤدي إلى المحافظة على الأثر وديمومته وحمايته من الدمار والتغير والتلف. وفي المضمار نفسه يقصد بالكلمة اتخاذ الوسائل التي تضمن سلامة المباني والمدن التراثية والمواقع الأثرية والساحات التراثية وأمنها، ويقصد بتلك الإجراءات أعمال الإصلاح والرعاية والتدعيم والتقوية للمباني، ومن شروط هذه الإجراءات أن تحافظ على شكل وتكوين وأصالة الأثر.

ثالثا - التقوية CONSOLIDATION

يفهم من التقوية إضافة مواد لاصقة أو معززة إلى النسيج الأصلي للممتلك التراثي، وذلك لضمان ديمومته ووحدة بنيته واكتمالها، ولولا تحقيق الهدف الذي من أجله أنجزت أعمال التقوية لاعتبرت تلك الأعمال ذات تأثير سلبي على الأثر، وذلك لاحتمال أن تتسبب تلك المواد المضافة في تغيير أصالة الممتلك التراثي.

رابعا - أعمال الترميم RESTORATION

يفهم من كلمة الترميم أنها عملية محاولة إعادة شيء من الشكل والبنية العامة الأصلية إلى الأثر، وفي المفهوم الحديث يكون الغرض من الترميم أداء رسالة مهمة تتمثل في المحافظة على شكل الأثر وبنيته وإدامته وتعظيم قيمته التراثية وتحسين شكله الأصلي.

إن عملية الترميم من الأعمال التي يجب أن تؤدى بأيد ماهرة وخبرات جيدة، ويجب أن يراعى فيها الرجوع إلى الشكل والبنية الأصلية القديمة والابتعاد عن الارتجال والمجازفة في العمل.

خامسا - إعادة البناء RECONSTRUCTION

يقصد بعبارة إعادة البناء أن يعاد بناء الأجزاء الناقصة من المبنى أو كل المبنى الساقط بمواد جديدة أو بالمواد المتهدمة نفسها والمكدسة في الموقع أو بكليهما، مع مراعاة الشكل القديم وذلك بالرجوع إلى الأدلة الأثرية الموثقة والمكتشفة في الموقع، أو بالمقارنة مع مبان مشابهة وموجودة في مواقع أخرى كثيرة. وفي أحيان تضطر الجهة المسؤولة عن المبنى الأثري إلى نقله إلى مكان آخر استجابة لضرورات ملحة كالفيضانات وإقامة السدود والبحيرات الصناعية، أو التعرض للتلوث أو شق شوارع يستحيل إزاحتها، هذا الإجراء يمكن أن يطلق عليه إعادة بناء كلية، وفي هذه الحالة وحسب ما تنص المادة الرابعة من ميثاق البندقية venice Charter ، «يجب ألا يُنقل هذا المعلم إلى مكانه الجديد إلا بموافقة الدولة أو بإجازة دولية وبشروط مشددة».

ومن الجدير بالذكر أنه لو قصد من إعادة البناء إظهار جمال المبنى بعد اكتماله، فإن هذه العملية ما زالت محل جدل ولا يقبل بها بالمستوى نفسه الذي دعت إليه الضرورات الملحة لتنفيذه، كالتعرض للكوارث الطبيعية والأخطار المحدقة (Feilden 1998: 63)

سادسا - إعادة تجميع أعضاء المباني من دون استعمال المونة ANASTYLOSIS

يفهم من هذه العملية أن تجمع الكتل الحجرية الكبيرة الجافة الساقطة أو الكتل الخشبية في المباني الخشبية وإعادة بنائها في مكانها، مع الأخذ في الاعتبار عدم استعمال المونة أو أي مثبتات، وأن يراعى فيها الشكل الأصلي الذي كان البناء عليه قبل سقوطه، ومثل هذا الإنجاز مقبول عالميا ويعد أحد أصناف الترميم الذي تقبل به لجنة التراث العالمي المنبثقة عن اليونسكو (Feilden 1998:63).

عوامل نجاح أعمال الصيانة Conservation Facilities

أولا - في مجال المختبرات والمعامل:

1 - يجب إنشاء مختبر ترميم لفحص وتحليل العينات المأخوذة من المباني التي ستصان وترمم، وما أنجز من ترميم المباني في الميدان. وإذا تعذر إنشاء أكثر من مختبر في الدولة فيمكن اعتماد مختبر واحد مركزي ترسل إليه العينات أو القطع لتفحص أو تعالج هناك.

2 - يجب إنشاء أو إيجاد مراكز توثيق مناسبة، مثل المكتبات والأرشفة، لضمان حفظ المراجع والتقارير وكذلك ضمان تسهيلات وإنتاج تقارير وصور فوتوغرافية ورسوم قياسية جيدة.

وفي المواقع الكبيرة يجب تثبيت وحدات توثيق محلية يمكنها أن تستعين بمراكز التوثيق المركزية.

3 - إقامة مقر لإنجاز أعمال التصوير الفوتوغرافي والفوتوجرامتري والرسم اليدوي والأوتوكاد.

4 - توفير الآليات والمعدات اللازمة للصيانة والترميم.

ثانيا - في مجال الكوادر البشرية العاملة:

التدريب على المهارات

حث الكثير من المواثيق والاتفاقيات والتوصيات الدولية على التدريب والتثقيف المهني، من بينها توصيات منظمة اليونسكو واتفاقية حماية التراث العالمي، وكذلك، مرشد التدريب الصادر عن الأيكوموس. كما أن بعض الهيئات الدولية زادت على ذلك بأن منحت أموالا لهذه الغاية لبعض الدول، كما أن الكثير من الدول والأقاليم ألزمت نفسها العمل على تشجيع وإتاحة فرص التدريب لكوادرها الوظيفية المكلفة بالصيانة والترميم وإدارة التراث.

وفي المضمار نفسه نجد منظمة الأيكروم الدولية تركز على برامج التدريب الدولية في مجالات الصيانة المختلفة. ولأن هذه المنظمة تتعامل مع الحكومات فهي تنسق مع الدول الأعضاء فيها بهدف تطوير البرامج التدريبية ورعايتها في عدة دول، وتفضل العمل على نطاق التجمعات الإقليمية، وقد رعت لقاءات وندوات دولية عدة بغية إنشاء نوع من الاتصال والتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات. وفي هذا المجال فقد تبنت الأيكروم نشر دليل مجالات التدريب على صيانة الممتلكات الثقافية. International Directory on Training in Conservation of Cultural Heritage. ويبين هذا الدليل جميع الدورات التدريبية المعروفة في العالم، بما فيها صيانة الساحات والحدائق

التراثية. كما أن منظمة الأيكروم لا تألو جهدا في سبيل تقديم المشورة، وتتبنى استقدام محاضرين عن الصيانة، للدول ذات العضوية فيها للاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة. كما تتبنى دورات تدريبية قصيرة متخصصة في مجالات معينة ومحددة.

وإذا انتقلنا إلى جانب آخر يتعلق بالموضوع ذاته، وهو موضوع الرواتب المتدنية التي تمنح للعاملين في مجال الصيانة، خاصة في الدول النامية، فنجد دخولهم، من مهنتهم، لا تقارن بالدخول المادية التي يتقاضاها آخرون يعملون في مجالات أخرى في البلد والمنطقة ذواتهما. هذا الإجراء ذاته ينفر خبراء الصيانة الوطنيين في ذلك البلد ويؤدي إلى هجرة الخبرات، أو تغيير المهنة عندما تحين الفرصة. في هذه الحال لا بد من إيجاد حلول ناجحة لهذه القضية الشائكة، إذ ربما يفيد إنشاء هيئات مستقلة إداريا وماليا يبعدها عن بيروقراطية نظام العمل الحكومي، بحيث يكون لها نظامها المالي الخاص بها مما يمكنها من تحفيز وتوطين الخبرات المؤهلة في بلدها، وخير دليل على هذه الهيئات المقترحة «المجلس الأعلى للآثار» الذي بدأ يرى النور في بعض البلدان وأثمر جيدا في تطبيقه العملي.

الجهاز التنفيذي لخطط الصيانة والترميم

يستشهد في علم الصيانة بالمثل القائل «إن اليد تخبر العقل (الدماغ) بما يجب عمله» (Feilden 1998: 54). مدلول هذا المثل أن المهارات اليدوية هي أساس الإنجاز الجيد، حيث إن تقنية الماضي كامنة في أيدي أصحاب الحرف التقليدية الموروثة، بالرغم من أن خبرتهم المكتسبة عبر السنين ما زالت غير قادرة على ترقيتهم اجتماعيا ووظيفيا إلى مستوى حملة الشهادات العلمية.

وعليه، ولضمان إنجاز الصيانة المطلوبة بالشكل الصحيح، يستحسن الأخذ بما يلي:

أولا – في حالة المباني والمواقع:

- يجب أن توضع خطة الصيانة وتنفذ من قبل فنيين مؤهلين.
- أن يباشر تنفيذ خطة الصيانة ضمن فلسفة إدارة معينة يفهمها جميع الفنيين والمسؤولين عن إدارة الموقع.
- ليس بالضرورة أن تنجز أعمال الصيانة من الكفاءات العلمية، بل على العكس من ذلك يجب أن تجري تلك الأعمال في الميدان من قبل حرفي تقليدي ذي خبرة طويلة في مجال عمله يساعده في ذلك مهرة آخرون في الحرفة نفسها في إنجاز العمل المطلوب.
- يشارك الحرفي الماهر في وضع خطة الترميم والصيانة جنبا إلى جنب مع مسؤولي المشروع الآخرين (إدارة الموقع).

- على خط مواز للإنجاز، هناك برنامج لفحص واختبار ما أنجز من قبل الحرفيين، يتم هذا الفحص من قبل مشرفي العمل المؤهلين علميا والذين لديهم خبرات كافية في عملهم.

- في المشاريع الكبيرة المستمرة لأكثر من عام يمكن تشغيل حرفي تقليدي خبير واحد من الفئة الأولى، يساعده حرفيون آخرون من الفئة الثانية من حيث الخبرة وتساعدهم مجموعة من العمال العاديين. يعزز هذا الفريق استشاري (خبير ترميم) مؤهل علميا وذو خبرة علمية وعملية كافية. ومن تشكيلة الفريق أن يكون هناك مهندس معماري، ويشرف على هذه الأعمال جميعا ويديرها مشرف إداري مهمته ضمان سير العمل بدقة، ولضمان تأمين العمل بما يحتاجه من مواد وعمال وأي وسائل تساعد على إنجاز العمل.

ومن مواصفات هذا المشرف أن يفهم التسلسل الإداري والمهني في الوظيفة، وأن يقود الفريق بكل عدالة، وأن يستمع إلى رأي كل واحد من الفريق وأن يساعده على إبداء رأيه في مجال عمله. بحيث يتحمل صاحب الرأي مسؤولية رأيه ونتائج عمله. هذا بالرغم من أن مشرف العمل لاينبغي بالضرورة أن يكون فنيا أو حرفيا أو خبيرا في الإنجاز الحرفي للعمل. كما يجب أن يتصف المشرف بعدالة وقدرة على فهم الإنجاز، بحيث لا ينتقص من قدر أي شخص أو أي إنجاز.

ثانيا - صيانة القطع الأثرية

- إن صيانة القطع الأثرية المنقولة وترميمها ربما تكون في بعض الأحيان أصعب من معالجة المباني، وهنا يجب التأكيد مرة أخرى على أن الذي ينجز تلك الأعمال يجب أن يكون من الحرفيين ذوي الخبرة، ويخصص لكل نوع من القطع حرفي متخصص ذو خبرة جيدة، اكتسبها في حياته.

- يؤازر هؤلاء الحرفيين مختبر علمي يديره مؤهلون من ذوي العلم المخبري ومؤهلين بخبرة عملية وعلمية كافية، لضمان عدم رجوع التلف الذي سبق أن أصاب تلك القطع.

- يجب إنشاء مختبر ترميم سواء لفحص عينات ما أنجز من ترميم المباني في الميدان أو لاختبارالقطع الأثرية وتحليلها ومعالجتها، وإذا تعذر إنشاء أكثر من مختبر في الدولة فيمكن اعتماد مختبر واحد مركزي، ترسل إليه العينات أو القطع لتفحص أو تعالج هناك.

قائمة المراجع باللغة العربية

1- أبودية، عبدالسميع علي: فعالية الأمن الأثري في الأردن، بحث مقدم إلى معهد الإدارة الأردني كمتطلب دورة الإدارة العليا، 1997 ، البحث غير منشور.

2 - أبوشويمة، حسني يوسف: أهمية الحفاظ على الممتلكات الأثرية - واقع وتطلعات، بحث مقدم إلى معهد الإدارة الأردني كمتطلب برنامج دورة الإدارة العليا، 2001، البحث غير منشور.

3- بيشة، غازي: قانون حماية الآثار ومكافحة التنقيب غير المشروع، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول حماية التراث وحماية الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في البلدان العربية، بإشراف المجلس الدولي للمتاحف (الأيكوم)، 1998، تونس.

4 - جواني، جان بيير: دور الأنتربول في مكافحة الاتجار غير المشروع بالتحف الفنية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول حماية التراث وحماية الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في البلدان العربية، بإشراف المجلس الدولي للمتاحف (الأيكوم)، 1998، تونس.

5- أرشيدات، عمر محمد: الاعتداء على الآثار وتأثيره في السياحة، بحث مقدم إلى معهد الإدارة الأردني كمتطلب دورة الإدارة العليا، 1997، البحث غير منشور.

6 - قانون الآثار الأردني رقم 21 لسنة 1988. القانون مطبوع وفي المتناول، ويمكن طلبه من دائرة الآثار العامة الأردنية، عمان، ص ب (88)، فاكس: 0096264615848

7- قانون الآثار العربي المقترح، ما زال غير معتمد حتى الآن.

8- مركز إحياء تراث العمارة الإسلامية، مشروع توثيق وترميم مجمع دار الأيتام الإسلامية والبلدة القديمة - القدس، المشروع دعمته مؤسسة التعاون، مصر، النشرة الدورية رقم 23-2001.

قائمة المراجع الأجنبية

1- Anon. 1983. The Secretary of the Interior's Standards for Rehabilitation and Guidelines for rehabilitating Historic Buildings.
Revised 1983. US Dept. Interior, National parks Service, Washington D.C. US Printing office ref: 1983.

2 - Abdul Sami Abu Dayyeh,et. al., The Cultural Resources Management In Jordan, Cultural Resources Impact Assessment And CRM Projects in 1992-931, Annual of the Dapartment of
Antiquities of Jordan, vol. XXVII (1993), p.85-89.

3 - Ashurst, J. & Ashurst, N. 1988. Practical building conservation. Vol. 1: Stone Masonry; Vol. 2: Brick Terracotta and Earth; Vol. 3: Mortars Plasters and Renders; Vol, 4: Metals; Vol. 5: Wood, Glass and Resins, and the Technical Bibliography; English Heritage Technical Handbook Series. Aldershot, UK: Gower Technical Press.

4 - Bianca. S. David, J-C., Qudsi. A., Rizzardi, G, Beton, Y&. Chaufert- Yvart, B. 1980. The Conserveation of the old City of Aleppo. Report prepared by Unesco for the goyernment of the Syrian Arab Republic.
Unesco report ref. PP/ 1079080/4/7.6/05 FMR/CC/CH/80/139 (Bianca, etc.).

5 - Boylam, Patric J. 1993 Review of the Convention for the Protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict, (The Hague Convention of 1954). Paris UNESCO.

6 - Cesari, C. 1982, Considerations on the problems of Integrated Conservation. Lecture notes, ICCROM course in Architectural Conservation.

7 - Cleere, H. (ed) 1989. Archaeological Heritage Management in the Modern World. (one World Archaeology series, vol,9) London: Unwin Hyman.

8 - Council of Europe. 1975. "Declaration of Amsterdam" The european Charter of the Architectural Heritage, adopted by the Committee of Ministers of the Council of Europe, 26 September 1975, and solemly proclanimed at the Congress on the European Architectural Heritage, Amsterdam, The Netherlands, 21 - 25 October 1975.

9 - Council of Europe, 1992. The Protection of the Architectural Heritage Against Disasters. Proceedings of the European Colloquy on Regulatory Measures Concerning the Protection of the Architectural Heritage Against Natural Disasters in Europe (Ravello, Italy 15 - 17 Nov. 1989). Strasbourg.

10 - Feilden, Bernard M., Management Guidelines For World Cultural Heritage Sites, ICROM,Rome, 1998.

11 - Feilden, Sir Bernard M. 1982. Conservatgion of Historic Buildings, Technical Studies in the Arts. Archaeology and Architecture series London: Butterworh scientific. ISBNO 408 107820.

12 - Feilden, Sir Bernard 1987. Between Two Earhquakes: Cultural Property in Seismic Zones. Los Angeles, CA: The Getty Conservation Institute & ICCROM. ISBN 089236 128X.

13 - FEMA (Federal Emergency Management Agency) 1996. Tips for the Care of Water-Damaged Family Heirlooms and Other Valuables.

14 - FIRE PROTECTION ASSOCIATION. No date. Heritage under fire: A guide to the Protection of historic buildings. Published by the Fire Protection Assoc., 140 Aldersgate St., London ECIA 4HX, UK, on behalf of the UK Working Party on Fire Safety in Historic Buildings.

15 - FITCH, J.M. 1982. Historic Preservation: Curatorial Management of Built World. New York, NY: McGraw-Hill.

16 - Gaetano Palumbo, Abdel Sami Abu Dayyeh, et.al., Cultural Resources Management In Jordan, 1987-92, Annual of the Department of Antiquities of Jordan, vol. XXVII (1993), p.69-84.

17 - ICCROM. 1983. (The Unesco, ICCROM&ICOMOS)
International Meeting of Coordinators of Training in Architectural Conservation/Reunion internationale des coordinateurs pour la formation en conservation architecturale. Rome, 2-4 December 1982 (In English and French) Rome: ICCROM.

18 - ICCROM-GCI 1987. International Index on Training in Conservation of Cultural Property/Repertoire international des institutions donant une formation pour

la conversation des biens culturals. (in English and French) Los Angeles. the Getty Conservation Institute & ICCROM.

19- ICOMOS. 1993. Guidelines for disaster preparedness in Museums .A handbook for cultural Heritage Institues .london and new york.

20- ICOMOS 1971 . The VENICE CHARTER . Adopted at " The Monument for the man." the 2nd International conmgress Restoration . Venice,25-31 may 1964. Pandova,italy.

21- ICOMOS 1987. The International Charter for the conservation of Historic towns & Urban Areas. Adopted at" Old cultures in NewWorlds," The ICOMOS 8th. General Assembly and International Symposium, Washington D.C.-15 October 1987. Washington . D.C.ICOMOS.

22- Jones, B et al. 1986. Protecting Historic Architecture and Museum Collection from Natural Disasters. Stoneham. UK Butterworth.

23- LARSKEN, K.E., & MARSTEIN, N. 1992, International Symposium on Fire Protection of Historic Buldings and tower, Risor, Norway, 12-14 september 1990

24- National Trust for Historic Preservation No fate, Treatment for flood- Damaged Historic Buldings, Wastingon, D.C

25- National Trust for Historic Preservation. 1997. Hurricane Readiness Guide for Owners and Managers of Historic Resources. Washington, D.C.

26 - National Trust for Historic Preservation. no date. Controlling Disaster: Earthquake - Hazard Reduction for Historic Buildings. Washington D.C.

27 - Nelson. C.L.1991. Protecting the Past from Natural Disasters. Washington, D.C.: National Trust for Historic Preservation.

28 - SEASE, C. 1987. A Conversation Manual for the Field Archaeologist. Archaeological Reserarch Tools, vol. 4. Institute of Archaeoloogy, UCLA.

29 - Stovel, Hern: Risk Preparedness: A Management Manual for World Cultural Heritage, IcROM, Rome, 1998.

30 - Stovel, Hern. 1996. Risk Preparedness Guidelines for World Cultural Heritage Sites. Development Outline. Report Prepared following Inter Agency Task Force Meeting in Paris, 21 April 1996.

31- UNESCO. 1991. Standing Up to National Disasters. Unesco Contribution to the International Decade for Natural Disaster Reduction. Paris.
32 - UNESCO. 1972. Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage.
33 - UNESCO. 1977, 1992. Operational Guidelines for the Implementation of the World Heritage Convention.
34 - UNESCO. 1985. Convention and Recommendations of Unesco Concerning the Protection of the Cultural Heritage. Paris: UNESCO.
35 - UNITED NATIONS. 1987. Our Common Future. Oxford University.
36 - UNESCO 1954. Convention for the protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict. Paris.
37 - UNESCO 1984. Montenegro Earthquake: The Conversation of the Historic Monuments and Art Treasures. Paris. Press on behalf of the World Commission on Environment and Development. (UN).
38- UNited Nations. 1986. Disaster Prevention and Mitigation, A Compendium of Current Knowledge. New York.
39 - United Nations. 1995. Draft Yokohama strategy and plan of action for a safer world: guidelines for natural disaster prevention, preparedness and mitigation. Outcome of the Conference in Yokohama, Japan, 1995.
40 - UNESCO, 1972. Convention concerning the Protection of the Word Cultural and Natural Heritage.
41 - 1977 (Revised 1992). Operational Guidlines for the Implementation of the World Heritage Convention.
42 - 1985, Conventions and Recommendations of Unesco concerning the protection of the cultural heritage. Paris: Unesco ISBN: (En) 923 102101 S, (Fr) 923 2021013.
43 - UNITED NATIONS. 1987. Our Common Future, Oxford: Oxford Univ. Press on behalf of the (UN) World Commission of Environment and Development.

تطوير الحماية والاستثمار المناسب في المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الجزائر

علي خلاصي

نائب مدير البحث الأثري والدراسات التاريخية بوزارة الثقافة

(الجزائر)

تطوير الحماية والاستثمار المناسب في المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الجزائر

علي خلاصي

المقدمة

الغوص في أعماق الماضي، والبحث عن العناصر التراثية التي تمثل علاقة الإنسان بمحيطه، من جهة، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان من جهة أخرى، يمثلان أنبل وأشرف مهمة. فالتكامل والتواصل الحضاري للإنسان يفرضان عليه أن يضع أمامه أفقا يبني عليه مستقبله.

فبناء المستقبل لن يتم إلا وفق استراتيجية تنموية اقتصادية – اجتماعية يندرج فيها التراث الثقافي بمفهومه الواسع وما يرتبط به من صناعة ثقافية ووسائل الاتصال الحديثة مع كل تهيئة عمرانية وحضرية، ومع تكوين كل قاعدة اقتصادية وفق ما يحتاج إليه وما يتطلبه المجتمع.

فالتراث، بأبعاده المختلفة، وقيمه التي تحدد هوية المجتمع، وبخصوصيات ألوانه الحضارية، هو المجتمع نفسه، والحفاظ على التراث وتثمينه وترقيته، يعني ترقية الإنسان وبيئته الطبيعية والثقافية.

مفهوم التراث وأهميته

إذا كانت الثقافة هي مجموعة أفكار ومفاهيم، ووسائل تغيير ومبادئ استند إليها الإنسان ليكون تراكما معرفيا، ساعدته في تكوين محيط من القيم والأنماط المعيشية ميزته عن غيره، وعبر بها عن ذاته، وساعدته على الإبداع والعطاء، فالتراث موروث الأمة، وهو مجمل الوسائل التي تسمح للإنسان أن يقدم نفسه للغير، والأدوات التي يرتبط بها مع غيره في إطار من العلاقات التوافقية والتكاملية.

فالتراث، إذن، يشكل الشاهد الأساسي على مجمل الحياة والنشاطات الفكرية للإنسان، ويجمع بين الشقين المادي والفكري، كما يشكل شهادة حقيقية ملموسة لذاكرته التاريخية، وبالتالي فهو من أكبر مظاهر الحضارة الإنسانية.

كما يحمل التراث الثقافي مجمل القيم: التاريخية والفكرية والجمالية والفنية والاجتماعية والاقتصادية. توضح هذه القيم العلاقة بين أفراد المجتمع، من جهة، والعلاقة بين الإنسان ومحيطه في المراحل التاريخية، من جهة ثانية. وعلى هذا فإن معرفة أصول الإنسان وتطور مجتمعاته، من الأهمية الأساسية للإنسانية جمعاء. وإن

التعريف بتلك التنويعات، ستقود حتما إلى اعطاء تفسيرات أكثر قوة لسلوكيات المجتمع وللتدريجية التقليدية والأخلاقية والمعرفة الفردية الحديثة، أي التركيبة التي يمكن أن تبنى عليها الثقافة السياسية في المجتمع.

والحفاظ على هذه القيم المرتبطة بالتراث والتي تؤكد على عالميته، يكون من أجل توصيلها وتوريثها للأجيال المستقبلية، كقاعدة فكرية لمنتوج مادي، وتقديم الجهد الإنساني كغاية، هذا الهدف الذي يعتبر الشرط الأساسي للاستدلال بوحدة القيم في إطار أصالة المجتمع وفي الوقت نفسه، يعبر عن القيم المطلقة، التي تستجيب للمتطلبات الأساسية للإنسان وتلامس جميع الجوانب الحياتية له، وبالتالي ارتباطه بعالمية الفكر، بما توفره من تعابير صحيحة تعطي للعالمية روحها وبريقها.

وإذا كانت الثقافة هي مبدأ ووسيلة حياة. فإن تطور الثقافة مرتبط بالعلاقات التوافقية، لأنها لن تتمكن من النمو في معزل عن المحيط الواسع والتقدم المستمر والعولمة مع المحافظة على الهوية الثقافية المرتبطة بحياة الأمة، ولن يتأتى ذلك إلا بالاهتمام بالتراث القومي الأصيل الذي يسمح بالاستفادة من التيار القوي للعولمة من دون أن يكون هذا التيار عكسيا.

وما دام التراث الثقافي يحمل في طياته كل هذه القيم والعناصر الأساسية للهوية الثقافية، فيجب التأكيد على أنه القاسم المشترك بين الماضي والحاضر والمستقبل، كما يجب أن يحظى بقيمته الحقيقية، وأن يصان وفقا لخصوصياته. لأن حماية وصيانة شواهد الماضي أصبحت طرفا أساسيا في كل تنمية متوازنة للجميع.

على رغم الأهمية التاريخية والأثرية والفكرية، ومجموع القيم التي يحملها التراث الثقافي، الذي يؤكد على أصالة المجتمع، فإننا لم نقدره حق قدره، نظرا إلى أسباب غير موضوعية. كما أن التراث المعماري بالإضافة إلى كونه تحفا وكنوزا تاريخية، فهو عرضة للتآكل بشكل متسارع، وأن فقدانه غير قابل للإعادة، ويمس بأعمق أسس التعبير الثقافي ... وأن إهمالنا للتراث يعود إلى الجهل بقيمته.

إن خصوصيات التراث الثقافي المشترك بين مختلف الأقطار العربية، والتنوع في المؤثرات الفنية، والتكامل في القيم الفكرية والأخلاقية والعلمية، والترابط في المقومات الحضارية، تكون فسيفساء ثقافية، حيث إن الاختلاف فيها يكون العنصر الأكثر أهمية وقيمة أساسية لتشكيل الحلول الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ملاءمة، والتي تفرض على الوطن العربي توجها مشتركا لوحدة أعلى وأعمق، مدعمة بذلك الثقافة بعناصر جديدة وأصيلة (بالنسبة للدول العربية الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للقطر الواحد) ما دامت عناصر الهوية العربية قد جرى أثراؤها تباعا وتضامنيا.

مكونات التراث

معظمنا ينظر إلى التراث الثقافي كمجموعة من المواقع التاريخية والمعالم الأثرية، بل إن التشريعات الموجودة، حتى اليوم، تحمي التحف الفريدة، التي تحمل صبغة تاريخية وفنية، في الوقت الذي نتجاهل فيه المجموعة الإثنوغرافية والتعابير الشعبية والعادات والتقاليد والأنماط المعيشية، العناصر التراثية التي يراها البعض من الكماليات وكنوع من البذخ الفكري، مخصص للنخبة، بدلا من اعتباره تعبيرا وعملا مرتبطا بعمق الحياة اليومية للشعب يستمد منه إلهامه وحركية نشاطه.

ونتيجة لهذه الاعتبارات فقد همشت عناصر التراث الشعبي من عادات وتقاليد وأنماط معيشية وسلوكيات، أي الظواهر الحية المتأصلة في الذاكرة الجماعية للمجتمع وفقدت تحف ومجموعات تبرز أحداثا ثقافية أساسية في حياة الأمة. كما اتسعت الهوة والفارق الذي يفصل الثقافة الشعبية عن ثقافة النخبة والمؤسساتية.

إذا حاولنا التعرف عن قرب على مكونات التراث الثقافي، أي الجوانب المختلفة من الحضارة الإنسانية، يمكن أن نقول إن التراث يتكون من شقين: فكري ومادي.

أ - التراث الفكري:

بما أن التراث الثقافي مصدره العقل البشري في تفاعله مع البيئة الطبيعية، في إطار من القيم والمظاهر النفسية والسلوكية، ولدت أنواع من الطقوس والتعبير، بعضها ارتبط بالعمل اليومي، والبعض الآخر ارتبط بالمناسبات، المتمثل في مظاهر الاحتفالات والأعياد والأفراح، كالغناء والرقص والألعاب الشعبية. بينما تجد النوع الآخر يحمل صفة الرمزية، التي أصبحت من الخصوصيات، وأدرجت في زخرفة المنسوجات والزرابي والمصنوعات التقليدية، بل وزينت بها العمائر والمعالم التاريخية.

كما ارتبطت بالتراث والحكايات والأمثال الشعبية والحكم والألغاز، وبعض التقاليد مثل الطبخ والسقي وغيرهما من الإبداع التقليدي الجماعي الذي يعتمد على الانتقال الشفاهي. وأنبل هذه الفنون، اللغة وما تحمله من دلالات ورموز.

ويمكن إدراج بعض القيم، مثل نوعية الجودة والأصالة، والتي لا ينطبق تقييمها على نوع الأرضية أو القاعدة أو المواد الأولية المستعملة بقدر ما ينطبق على الرمزية والأسلوب والألوان والعناصر التي تعطي للأثر خصوصيته.

وكذا بعض العادات والتقاليد الخاصة بطريقة الحلاقة والأكل واللباس وعملية الحل والترحال وفن الملاحة، وتقاليد الزواج، والصيد والقنص، أو بالاستراتيجيات العسكرية، واستعمال البخور والعطور وأدوات الزينة.

ب - التراث المادي:

إذا كان التراث الفكري مهمشا، ثانويا ونخبويا، فإن التراث المادي، وبحكم تنوعه وثرائه الفني بما ارتبط به من زخارف معمارية ونباتية ورمزية، بل وما يكتسبه البعض من صبغة دينية وعسكرية أو مدنية. ونجد هذا على الخصوص في المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، والتجمعات السكنية والمدن التاريخية وما تحمله من مرفقية وتوزيع للفضاءات وجمالية الأقسام المعمارية كالمآذن والقباب والعقود وغيرها من مكملات العمارة التي جاءت بعد دراسات وأبحاث في جميع القيم والأبعاد المختلفة.

أما القسم الثاني من التراث المادي، فهو التراث المنقول المتمثل في المخطوطات والأدوات المتعلقة بالحرف والصناعات التقليدية، والأواني الفخارية والمعدنية والخشبية والمستحاثات وأنواع النباتات والحيوانات، ونماذج من المعادن والأدوات الفلاحية والمكاييل وآلات القياس؛ والتي تدخل في معظمها ضمن المجموعات المتحفية؛ وغيرها من العناصر ذات الفائدة الثقافية والعلمية والتوثيقية.

ولاعتبارات خاطئة، فقد تم تقديم الآثار المادية كحامل للخصائص الزخرفية التي تشكل جزءا من القيم الجمالية رغم أن التحف المعمارية مكلفة برسالة روحية من الماضي ويمكنها أيضا حمل الشواهد الحية للتقاليد الشعبية في الحاضر، وأن تكون طرفا مندمجا في التراث الفكري الإنساني، بحكم أنها تمثل متاحف حية من جهة، وتخضع لمقاييس علم التحافة من جهة ثانية، ومن هذا المبدأ جاءت فكرة تصنيف التراث الأثري والمعماري في قائمة التراث العالمي.

وما دام التراث العربي تراثا مشتركا بين جميع أبناء الوطن العربي، ويعبر عن ذاتهم وكيانهم، فإننا نطمح إلى وضع تصنيف وجرد عربي تقدم على قاعدته جميع التقييمات والمساعدات من أجل إبراز الجوانب الروحية والجمالية والأخلاقية؛ القيم الأساسية في فن العمارة العربية الإسلامية.

حماية التراث الثقافي

نظراً لكون الثقافة، بمعناها الواسع، هي الوسيلة الأكثر نجاعة لحماية التراث الذي يعتبر الأساس في تحديد رموز الهوية الوطنية، والاستقلالية الفكرية والأخلاقية، والارتباط بالذاكرة الجماعية للأمة، فإن حماية التراث وتقييمه والتعريف به وترقيته، تعتبر من الضروريات ومن الشروط الجوهرية لحماية الأصالة الثقافية.

إن تكفل الدولة بالتراث، وإدراجه في مخططات خاصة، بقرارات سياسية، في

مجالات الصيانة والترميم والترقية، ما هما إلا خلاصة لمدى وعي رجالها واهتمامهم وقناعتهم الجماعية باحترام رموز المجتمع وقيمه الفكرية والمادية المحافظة على الثروة التراثية المشتركة بين جميع أبناء الوطن.

يجب أن يرتبط مخطط الحماية والصيانة بتحديد مرفقية منسجمة لمجمل المعالم والأحياء التاريخية في المدينة، كما يفترض في هذه المخططات أن تحدد المعالم أو العمائر التي يجب حمايتها، وصيانتها وترميمها في بعض الحالات، أو في حالات خاصة لهدمها أو لتفكيكها. وفق جدول يحدد الأولويات والوقت.

ولمعرفة وتحديد الثروة التراثية، يجب الإسراع في تطبيق مشروع جرد التراث الأثري والفني، من أجل الخريطة الأثرية، من جهة، والخرائط الوطنية للمخطوطات والحرف والصناعات التقليدية والأعياد المحلية والرياضة الشعبية من جهة ثانية. هذه الألوان والفنون قضى عليها الفقر المفروض، والنزوح المستمر نحو المدن.

إذا كان الإنسان يعيش ويتطور في محيط جغرافي، ويتفاعل معه، فإن تطوره قد جاء وفق محيط ثقافي يتأثر به أيضا، وإن الحلول المقترحة لمشاكله يجب أن تكون مرتبطة بالمخططات التنموية التي تضم عناصر تتعلق بحماية وصيانة التراث الثقافي من مدن تاريخية ومجمعات سكنية أثرية. ويجب أن تدرج التحف الفنية المعمارية والتاريخية في هذه المخططات لأن المعلم والتحفة المعزولة عن مضمونها التاريخي يقدمان نظرة مشوهة وأحادية.

إن التزام الإنسان بصيانة وحماية التراث، من أجل تطور الإنسان نفسه، يعني الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة. والتعابير المعمارية الشعبية للمظاهر الثقافية والفنية وللمناطق المحيطة بالمجمعات الحضرية أو الريفية، ولحماية المواقع الأثرية المهجورة، لأن هذه الأماكن تضم كنوزا تراثية ومادية وأثرية تعبر عن مختلف أوجه الحياة الثقافية للأمة وتحتوي على قيم مرجعية.

وإن القيم التي تجب حمايتها ضمن روح هذه الآثار، هي: الأنماط التاريخية للمدينة والتجمعات السكنية. ومجمل العناصر المادية والروحية التي تعبر عن صورتها، بصفة خاصة هي:

1 - الأشكال الحضرية التي تحددها الهيكلة والبنية والنسيج المعماري والتجزئة الأصلية.

2 - العلاقة بين مختلف الفضاءات العمرانية والطبيعية.

3 - العلاقة بين المدن والمحيط العام: المخطط، والطبيعي.

4 - المخطط الإنقاذي للمناطق الأثرية والمعالم التاريخية.

على هذا، ونظرا إلى القيمة التاريخية والأثرية لكل أجزاء التجمعات السكنية من جهة، وللخصوصيات التي نجدها في أصالة البناء من جهة أخرى، يجب اتخاذ الحيطة عند كل تدخل لحمايتها وصيانتها، كما يجب اتخاذ منهجية واضحة ودقيقة لتجنب

تشويه هذه الخصوصيات، أو إحداث قطيعة معها، وإلى تصنيفها حسب القيم الاجتماعية والاقتصادية ومجمل الخصائص التي تحدد القيم الحقيقية لها، والأولوية التي يعطيها المجتمع لكل معلم وموقع. فصيانة وحماية وترميم التراث تخضع بالإضافة إلى هذه الشروط المذكورة للقاسم المشترك في حماية التراث المادي وهو التشريع الدولي الذي سنته المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمات الإقليمية، والتشريعات الوطنية التي يمكن أن تستمد روحها من توجيهات وتوصيات مؤتمرات الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.

إن امتلاك الأمة العربية للكم الهائل من التراث الثقافي والطبيعي الذي يمثل نسبة معتبرة من التراث المصنف في قائمة التراث العالمي، ووجود العشرات من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية الفريدة من نوعها، والمناظر الخلابة والبديعة التي هيأها الإنسان؛ وفقا لمتطلباته المتعلقة براحته واستجمامه؛ في معظم الأقطار العربية، والتي لم يتم اقتراحها للتصنيف عالميا، أو الاهتمام بها محليا، يفرض علينا المساهمة، بهذا التراث، في تحقيق شروط الحياة الجماعية المتكاملة والمتطورة، والتي دعمها حوار الحضارة منذ خمسة عشر قرنا، وأغناها صراع الحضارة منذ تسعة قرون، إذ يمكن إبراز درجة معينة من التطورات التقنية والفنية والفكرية والروحية لها، أي ما يطابق تصورنا للحضارة. بعيدا عن حالتها الطبيعية حيث إن الخصوصيات تظهر الفكر التصوري للثقافة التي هي مجموعة من القيم والتعابير والإبداع.

إن صيانة وحفظ الإرث الجماعي من التشويه والاندثار والتزييف هما من أنبل الأعمال التي تقوم بها الأمم لحماية وتقييم المنتوج الفكري الذي يعبر عن رموز ومقومات الحضارة، أي العناصر الأساسية للهوية والذاكرة الجماعية للأمة.

تنمية هياكل البحث

البحث في عناصر التراث هو تقريب للمعطيات الحضارية والبحث عن الجذور الأصلية وتحديدها ضمن ثقافة الأمة، والدفاع عنها وإبراز خصوصياتها وتقييمها. ومن العلوم التي تندرج تحت هذا المحور الأساسي المهم العلوم التالية: علم الآثار، وعلم الاجتماع، وعلم الإناسة الثقافية وعلم التاريخ وعلوم الأرض والبيئة.

وما دامت المعالم والمواقع التاريخية والمجموعات الاثوغرافية والمتحفية وضروريات الحياة؛ أساسية كانت أم كمالية؛ وطرق التعامل معها، فالبحث فيها يعتبر من بين الاشكاليات ذات البعد العميق الذي يتوق إليه الإنسان لما تحمله هذه الثروة التراثية من قيم ومن أنواع الإبداع ومن تطور تعبيري، ولما تقدمه من إجابة عن تطلعاته واحتياجاته ومساهماته الثقافية من أجل بعث ودعم روح الخلق والإبداع.

وعلى هذا، وعند وضع مشاريع حماية وترقية وتثمين لمعلم أو لعدد من المعالم والمواقع التاريخية والأثرية أو للمدن والتجمعات السكانية يجب أن تكون هذه المشاريع مسبوقة بدراسات متعددة الاختصاصات، وأن تضم هذه المخططات تحليلات للمعطيات الأثرية والتاريخية والمعمارية والتقنية، أي التكامل الاجتماعي الاقتصادي، ويجب أن تحدد المبادئ العامة والتوجيهات الأساسية ونوعية التدخل المحتمل على المستوى القانوني والعلمي. لأن المخططات، التي تفرض شبكة وهياكل تستلزم الحياة المعاصرة، يجب أن تنسجم مع خصوصيات المعالم التاريخية والأثرية، وأن تحترم التنظيم الفضائي الموجود من أجل وصول ونقل الخصائص الفنية وليس الحفاظ عليها فقط.

ومن أجل ضمان المغزى والمدلول العلمي لعمليات البحث الأثري فإن فرق البحث المتعددة التخصصات والإدارة المكلفة بحماية التراث ملتزمون بـ:

- تطبيق التشريع المعمول به وطنيا ودوليا ووضع إجراءات الترخيص والمراقبة من أجل تطبيق مناهج علمية صحيحة.
- اختيار نمط للصيانة بعد عملية التشخيص العلمي انطلاقا من التحاليل والخبرات والملاحظات التي تشمل:
- تحاليل للمواد المتآكلة.
- خبرات جيوفيزيائية.
- دراسة للمقاومة الآلية.
- تجارب معالجاتية في المختبر.
- يحدد التشخيص العلمي حالة الحفظ المنجز من مخبر ترميم الآثار التاريخية الذي يحدد منهجية المعالجة لكل حالة على حدة. لأنه لا يمكن وضع خطة عالمية موحدة للترميم.
- تفحص شرعية ترجمة المقاييس والمعايير التي يقدمها الفاعلون أو العاملون في مجال الترميم من خلال الاختبارات التي أنجزوها، وصرامة توافق هذه المقاييس لفرض منهجية علمية مشتركة.
- إخراج المعالم التاريخية والمواقع الأثرية من عزلتها ومن الوضعية التي فرضتها عليها النصوص القديمة والبحث عن تقارب بين اليقين (الحقيقة) والاعتقاد (الشك) المنهج الذي يعتبر في الإطار العالمي من المسائل الجوهرية للمجتمع المعاصر.
- إنعاش الانتاج العلمي المشترك بين مختلف البلدان العربية والأجنبية، والتعهد بالعمل لخبراء مختصين. مما يختزل الظواهر الثقافية إلى جانبها الكمي. ويجعل النتائج مطابقة للاحتياجات.

أما المحاور الكبرى للبحث فيمكن تلخيصها في:

1 - تشخيص حالة البحث.

2 - المبادئ الأساسية للبحث: السياسات القطاعية للبحث.

3 – الأهداف العلمية للبرنامج الوطني والقطاعي للبحث.
4 – مخطط البحث: الإجراءات التنظيمية والتمويلية.
5 – مرحلية البحث.
6 – التكوين.
7 – التعاون العلمي.
8 – التحاليل المخبرية ومجمل الخبرات.
9 – تقييم نتائج البحث.
10 – توزيع المعلومات: النشر.
11 – إدخال النتائج والمعلومات الجديدة في المنظومة التربوية.

بفضل هذه المحاور الرئيسية، يمكن أن نقدم أطروحات تقريبية متأنية ومجدية وقريبة من الواقع الذي يأخذ كل معناه من خلال البحث المتواصل لتحدي الممكن، لأن الأطروحات التقليدية للحماية ولصيانة الآثار والمعالم، غير عملية، بالنسبة إلى التجمعات السكنية والمدن التاريخية، فالصيانة تخضع لعلم التحافة بينما العمارة تخضع للشكلية والمحورية ولعمر الأثر وأصالته ونوعيته الفنية، والأسلوب ودرجة الاندماج في الهيكل العام الحضري ومردودية المعلم، وهي الأشياء التي تحدد جانبه المتعدد الأحجام، الذي يُجرى عليه اختيار المشروع الأكثر أهمية في إطار المخطط الاجتماعي – الاقتصادي.

آفاق الاستثمار في التراث

تبنى التنمية على مجموعة من القيم التي تحمل بداخلها عوامل استفزازية تسمح بتقبل المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة، وللتنمية الاجتماعية – الاقتصادية طابع أولوي تفضيلي وأن هذا النمو لن يكون متوازيا مع ترقية فعلية للتنمية الثقافية بسبب تجاهل عالم الاقتصاد لحتمية القطاع الثقافي واعتقاده بعدم وجود علاقة بين الثقافة، التي يكون مردودها بطيئا في نظره، لأن العمل في الثقافة عمل في عمق المجتمع، وبين الاقتصاد الذي هو ليس إلا تواصلا بحلقات سلسلة الاختراعات الإنسانية الطورية (الجيلية) التي تعطي الإنسان المعنى الحقيقي لبقائه، وهي تعني التراث.

وعلى هذا يجب اتخاذ إجراءات ملائمة من أجل وضع استراتيجية للتنمية تندمج فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياحية، من أجل ترسيخ جوانب الأصالة فيها، والتركيز على المفاهيم الصحيحة للقيم التاريخية والأخلاقية والفكرية والجمالية، التي تعتبر من خصوصيات الشخصية العربية والإسلامية.

لقد حاول عالم الاقتصاد أن يختصر الزمن، نظرا إلى تسارع وتيرة النمو في الدول

الصناعية، وحاول أن يحقق الطفرة فاقتنى كل ما يباع من كماليات تطبيقا لشعارات جوفاء فتم القضاء على اجتماعية الفرد، واستوردت القيم، باسم مذاهب غريبة، عوضا عن إقامة علاقة عضوية بين التنمية الثقافية الاجتماعية والاقتصادية، تحقيقا لتكامل مخططات التنمية الشاملة بالاعتماد على الصناعة الحديثة وتشجيع الاستثمار فيها.

ومادامت قيمة التراث مرهونة بمدى القدرة على استعماله، فمن الجدوى الاقتصادية استعمال الممتلكات الثقافية بترقيتها إلى موارد تخضع للتوازنات السياسية الاجتماعية. لأن تصور أي تنمية مبنية على عوامل اقتصادية محضة، ومن دون الأخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية الأخرى، يؤدي الى عرقلة التنمية الشاملة.

ومن هنا، فإنه على الجهات المخولة بالتنمية، أن تعترف بالطابع الأولوي للبحث لفعالية تخطيط العمل الثقافي المدمج في نظام التخطيط الوطني، لأن تخطيط تنمية الثقافة يمكن أن يكون مستمدا من الدولة أو يكون مضمونا بواسطة جهاز مختلط يسمح بتدخل الدولة والمبادرة الخاصة. لأن حماية التراث الثقافي من صلاحيات الدولة، ومن واجبها التكفل به.

آليات تحقيق الاستثمار في التراث الثقافي

لا يمكن للإنسان أن يفصل بين متطلباته المادية والمتطلبات الفكرية، فهي مرتبطة بسياسة تجعل القطاعات المكلفة بتنمية الثقافة مثل الاتصال والتربية والعلوم والتكنولوجيا تسعى إلى وضع حلول للمشاكل التي سببت عجزا من المؤسسات الثقافية العمومية والخاصة. وإذا أردنا أن نحقق تكاملا فيها، فمن الضروري السماح لقطاع الثقافة بإنشاء الهياكل الإدارية الضرورية لتحقيق وضع إطار للتصور التنموي الشامل، والذي لا يمكن فصله، هو الآخر، عن العمل الكلي للسيادة وتوفير الإمكانات الأوسع للانفتاح على العالم.

إن استعمال التراث كقاعدة محصنة بأصالة القيم الأثرية والتاريخية والفكرية والأخلاقية، ساعد العديد من الدول على أن تعتمد السياحة كمورد اقتصادي مهم، وأن تطور أبحاثها المتعلقة بالثقافة والصناعة الثقافية، ليس فقط كعمل جامعي، لكن أيضا كقاعدة للقرارات.

يمر المجتمع الدولي بتغيرات عديدة، حسب تطور عشوائي لا يمكن مراقبته بسهولة، يضع في شكل أزمة عددا من المبادئ. مثل: التضامن الدولي، ووحدوية القيم الإنسانية والعلاقات الثقافية - الاقتصادية، ففي الوقت الذي كنا نظن أن الغزو الثقافي والاستغلال الاقتصادي والهيمنة الإعلامية يمكن التغلب عليها، ظهرت مبادئ العولمة الأكثر قسوة والأخطر على الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ولن يصمد أمامها إلا القيم التي يحميها التراث بحمايته. ولحماية التراث نفسه يجب وضع آليات للحماية والصيانة والترقية والتقييم والتعريف بها، منها:

أولا: المتاحف

لا يمكن أن نكتب تاريخ الأمة، من دون الرجوع إلى الوثائق المادية، وقبل استنطاق المجموعات المتحفية، واستخلاص النتائج من التحاليل المخبرية والمقارنات، ويمكن أيضا للمتحف أن يلعب دورا تربويا اجتماعيا غير منقوص. كما يمكن أن يلعب دورا سياسيا، في كونه يبرز جميع «الموارد» في إطار العلاقات الدولية، وفي التبادل المكثف للمعلومات العلمية والفنية والاجتماعية وفي تبادل المعارض.

ويمكن مراعاة الدعم الذي يقدمه المتحف في صيانة التراث الثقافي، وفي محاربة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وفي إحياء المجموعات الإثنوغرافية المهددة بالاندثار بسبب التغيرات المستمرة في نمط الحياة لأفراد المجتمع، وللتأثيرات الخارجية الداخلية، كما أن دور المتحف السياحي الاقتصادي يظهر في المكان الذي يوجد به، وبالتالي يعود على الحي والمدينة ويتأكد من سنة إلى أخرى.

وبالإضافة إلى دور المتحف في التنمية الوطنية فإنه أصبح يمثل وسيلة مهمة لتنمية الهوية الوطنية، كما أنه يوظف عددا من ذوي الاختصاص في المدينة التي يوجد بها.

على رغم هذه الأدوار المختلفة للمتحف فإننا تجاهلنا الجوانب الأمنية وجانب التكوين فالمجموعات المتحفية والوثائق يجب أن تلعب دورا مهما وأساسيا، كوسيلة إدارية للتنمية، وهي مصدر مباشر للمعلومات. وهذا ما تسبب في المتاجرة غير الشرعية ببعض هذه المجموعات لمصلحة مؤسسات ثقافية لدول متطورة، تمنح علاوات وأسعارا خيالية لاقتنائها تلك المجموعات، لأنها، وبكل بساطة، تعرف الدور الأساسي لهذه المجموعات في جلب السياح، وفي استخدام الباحثين. رغم الاتفاقيات الدولية التي تؤكد ضرورة استرجاع وإعادة مجموع التراث التوثيقي، وخاصة خلال دورة نيروبي للمنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO 1976).

إن الفكر الحديث يؤكد أن الاقتصاد والثقافة من المكونات المتلازمة والمتوافقة، حيث إن التنمية توحي باستحالتها إذا تدخل الفاعلون الاقتصاديون والثقافيون منفصلين، وخاصة في علم التحافة وعلم المتاحف، حيث يجب أن يعمل المتحف على تجانس التنظيمات مع الكفاءات والمقاييس الدولية المعمول بها.

ثانيا: المعالم والمواقع الأثرية

يعود أصل المجموعات المتحفية في معظمها إلى المواقع والمعالم التاريخية والأثرية، هذه المجموعة المهمة من الفضاءات الثقافية، ومن المنتوج السياحي الأساسي، يمكنها أن تجلب الفائدة الفكرية للجمهور بفضل ترجمة مبنية على نظرية النقد.

وإذا كانت معظم المواقع والمعالم التاريخية والأثرية قد أفرغت من كنوزها لفائدة المتاحف، فإن حماية التراث المبني جاءت متأخرة، وحتى إذا أخذنا الاعتبارات القانونية بحماية محيط المعالم والموقع، فإنها تبقى على مستوى إمكانات التدخل مجزأة، حيث إن آليات تمويلها تبقى ناقصة، في الوقت الذي يمكن أن نضع فيه مخططات للمناطق تحدد قواعد الحماية والصيانة من أجل تجسيد مشاريع ثقافية تربوية تفيد الشباب خاصة.

ثالثا: مراكز الوثائق والمحفوظات والمخطوطات

تعتبر مراكز الوثائق والمحفوظات، ومراكز المخطوطات، من أهم المؤسسات التي تهتم بحماية التراث الفكري، وما يرتبط به من قيم، وما يتعلق بها من مواد مثل الورق والحبر والجلد، ولهذا نجد في كل هذه المراكز مجموعة من المختصين متعددي المواهب، يعملون على تطبيق المعلومات الخاصة بالصناعة وبعلم المكتبات والحفظ. وبتقنيات التجليد وصناعة الأحبار وعلم المخطوط والكتابات، والتصوير.

إن احترام الشروط المادية لتوفير الحفظ اللائق بهذا التراث يسمح بإيصال ما يحتويه من مصادر ومراجع الكتابة التاريخية، والأسس المعرفية إلى الأجيال اللاحقة أمانة للعمل والتاريخ والوطن.

رابعا: استثمار التراث من أجل التنمية الاقتصادية

يجب إعادة قراءة التراث على ضوء مقاربات حديثة، فإعادة التخصيص والملاءمة الحديثة للتراث تقدمان أفضل جدوى من أجل تعميق الكشف عن درجة القيم الإنسانية التي تسير هذا التراث وأهميتها، والذي يفتح الحوار بين الخاص والعام، بين الأصالة والمعاصرة، وبين المحلي والعالمي. كما يتطلب كل عمل تطوري للتربية وللاقتصاد استعمال تقنيات وآليات التخطيط العام، من أجل إدماج القيم الثقافية عن طريق استعمال تنمية متكاملة ومتدرجة، والتي هي من الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإن وضع نسق للتخطيط الاقتصادي - الاجتماعي في شقه القطاعي المتعلق بالتراث الثقافي، يتطلب تهيئة خطة مسبقة لسياسة قطاعية مطابقة للأهداف العامة لتنميته والتي تضمن فعالية ومردودية للوسائل المسخرة له.

يمكن تقديم ملاحظة مهمة هي أن التكنولوجيا غير حيادية لكنها تكون وسيلة تحمل في طياتها توجهات وأنماطا خاصة بالتنمية، فاعتماد خطة ثقافية صارمة أصيلة وتطبيقية مع الجهد الوطني، وعلى جميع المستويات، يمكنهما أن يعطيا لها محتوى ومغزى، ويخدما فكر الإنسان.

خامسا: وسائل الاتصال

لا يمكن اعتبار وسائل الاتصال اليوم كتقنيات بسيطة، غير مبالين بمحتواها، فهي الوسيلة الأنجع والأنفع للتعبير، بكل حرية وصدق، لكل الثقافات والآراء والأفكار، والتعبير عن الحريات الفردية في الخلق والإبداع، وكذلك توضيح اللون الثقافي لكل أمة.

إن تطبيق التقنية المتطورة والدقيقة للصورة الجوية تسمح بإنجاز، وبسرعة وبتكلفة أقل، الجرد في أي ميدان، وتكون النتائج المرتقبة صالحة لصيانة التراث الثقافي أو للتنظيم الحضري، واتخاذ الجرد المستمر كقاعدة لإنجاز مخطط حماية وتطوير التراث، أو لتحديد منطقة حماية المدن والقرى والمعالم المنفردة، وعلاقتها بالمحيط. أو للقطاع المخصص للراحة والاستجمام والسياحة. وأخذ الصورة كقاعدة للتوثيق. وتحديد المشاريع المخصصة للتهيئة العمرانية والتدخل على قاعدة التحاليل والمخطط الرئيسي الاقتصادي - الاجتماعي من أجل تحقيق تنمية متوازنة.

إذا كانت هذه فائدة الصورة الجوية، فإن المكانة المهمة هي لوسائل الاتصال الأخرى مثل: الإنترنت، والقنوات المرئية الفضائية، والبريد الإلكتروني، والوسائل التي سهلت توزيع الخصائص الفكرية والمعلومات التاريخية والفنية، وإبراز الأصالة والمميزات الحضارية، وتعدد القيم والأبعاد المرتبطة بنشر الثقافة مثل الإعلام الآلي الذي يحقق أرباحا تفوق أرباح بعض الدول المصدرة للبترول، وما يرتبط بهذه الصناعة من تقنيات وقنوات الاتصال.

سادسا: مخبر صيانة وترميم التراث

وإذا اعتبرنا أن صيانة التراث الثقافي المعماري من أهم الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية وللتخطيط الحضري، فإنه يجب علينا إنشاء مخبر لصيانة هذا التراث وتقديمه للمواطن وللسائح الأجنبي كمنتوج فكري، وتقديم التراث في شكله الصحيح يندرج تحت سياسة تنشيط وتفعيل العمل الثقافي المؤسساتي في حقل التراث.

وما دامت عملية الصيانة والترميم تتطلب إمكانات بشرية ووسائل خاصة، فإن التكوين التقني ضروري لتجنب أو إقصاء حالات التبعية، وإن التربية الفنية تجد سندا طبيعيا لها في المعرفة التاريخية للثقافة. إذن، فتكوين العناصر البشرية من أجل احتياجات التنمية الثقافية هي شرط أساسي للتطبيق الفعال لكل تخطيط للتنمية الثقافية، وإن هذه التنمية تتطلب تكوين المخططين من إطارات ومنفذين للعمل الثقافي المؤسساتي.

إن للاستثمار في مجالات التراث الثقافي؛ بالإضافة إلى ما ذكر من مؤسسات الحماية والصيانة ووسائل الاتصال؛ مؤسسات اهتمت بها الدول المتطورة أكثر من غيرها، وهي الصناعة السينماتوغرافية، التي تحقق دخلا مهما بالنسبة إلى الدول التي

طورتها واهتمت بها، حيث يمكن أن تحقق ما يعجز عن تحقيقه أكبر دخل لدولة نامية، ثم إن هذه الصناعة تحفظ بتجسيدها للأفلام التاريخية، مجموعة من الوسائل التراثية والاثنوغرافية من لباس وأسلحة ورايات وخيام ... والمباني التقليدية وتقاطع الأحياء. علاوة على عادات وتقاليد كل فترة، ممزوجة بخيال خصب يصور مرحلة تاريخية معينة.

تنمية التراث لمتطلبات السياحة

ماذا ينشد السائح من وراء تنقله من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى قارة؟

الإجابة عن هذا السؤال تحدد نوع التدخل، وحجم الاستثمار، وأهمية الصيانة في حماية وترقية التراث من جهة، وحجم الاستثمار وضرورة حماية القيم من جهة أخرى، ومهما حاولنا أن نحدد إجابتنا فإن اختصار الطرق إلى الإجابة هي أن السائح يبحث في جولاته عن:

١ - حب الاطلاع على كل ما هو نادر ومميز وخاصة، الصفات التي لا يجدها إلا في الألوان الحضارية للأمة.

٢ - الراحة والاستجمام، حيث إن السائح لا يروقه، لا المركبات الضخمة الأنيقة ولا الأكل العصري، فهو يبحث عن محيط الإقامة وأماكن الإيواء، عن الفنون الشعبية وعن الحرف التقليدية التي تتصف بالإبداع: الشرط الأساسي للعمل الفني. إذن، فالراحة والاستجمام مرتبطان ببيئة الإنسان، وبالأصالة وبالأشياء النادرة، وقد تختلف هذه الأشياء فبعضها إما رياضي وإما نشاط ثقافي مرتبط بمؤسسات متخصصة.

٣ - التوثيق والبحث بالاطلاع على كنوز المعرفة في مجموعات متحفية، وفنون معمارية، ومناظر بديعة وخلابة، ومكتبات عامرة، وسهرات فنية تقليدية وألعاب شعبية، وكل ما له علاقة بفكر الإنسان وبمحيطيه الثقافي والطبيعي.

ونظرا إلى هذه التصورات المسبقة، والتي تنظمها، وتهيئ جميع مراحلها جمعيات وكالات سفر مطلعة على محتوى برنامج الفرق، حتى تتمكن من تعميق حب المعرفة والاهتمام بمخططات خاصة، وزيارات مبرمجة، انطلاقا من الرصيد المعرفي المكتسب لدى السائح، من خلال ثقافته السياحية وتوعيته. إضافة إلى نظرته الصحيحة إلى التراث وتجاربه الميدانية وحصره لمجمل المكونات الفنية والمعمارية وما تحمله من قيم.

وعلى هذا، فإن وضع أسلوب للصيانة يتطلب دراية بالمواد التقليدية والأنماط والأساليب المعمارية التقليدية، من أجل حماية الأصالة الفنية، كما إن إحياء التراث يشمل مجمل الفنون والحرف والصناعات التقليدية بمختلف الخصائص التراكمية للفن المحلي والتأثيرات المختلفة التي انصهرت فيه على مر التاريخ.

إن العمل الملائم المتعلق بالاختيار الأحسن للأسباب المعيشية النادرة هو الأصل في كل تنظيم مكاني - من أصغر الأحكام والإجراءات الطبيعية المناخية، إلى المورفولجية المعمارية، إلى تنظيم الفضاءات المختلفة، أي فرض نوع من التوازن الطبيعي البيئي على الحياة العامة - ويجب أن يؤخذ بالحسبان، لأن لكل من الباحث والزائر وعابر السبيل رغباته وميوله وتخصصه.

ونظرا إلى ما تقدم، بدأ التفكير في تدعيم وترقية السياحة الثقافية اعتمادا على:

أ - وضع برنامج لثقافة سياحية، يستند إلى التعريف بالمأثورات الشعبية، والتراث الفني وتثمينه في إطار برامج التكوين والتربية المدنية والاجتماعية.

ب - العمل على إدماج التراث المادي الشاخص والمرافق الثقافية في البرنامج العام للتهيئة الوطنية للإقليم كمرافق ذات خدمات مشتركة، وإحياء الصناعات التقليدية والحرف وتوفير نماذج تراثية وتقديمها كلون من ألوان التراث.

هـ - فتح المجال أمام المجتمع المدني ووكالات السفر لتدعيم عمل السلطات العمومية بالاستثمار الأمثل لمختلف المعالم والمواقع وفتحها أمام الزائر كمجموعات من القيم التاريخية؛ لأن التعريف بالتراث وتثمينه وتسييره بوعي يعد من البديهيات التي يسلم بها الجميع، كما يجب أن تكون أعمال الصيانة والترميم العامل المشترك بين المصالح الحكومية والباحثين والمؤسسات الخاصة، فالحماية واجب أخلاقي على كل إنسان، وهي أيضا مسؤولية مشتركة بين الجميع.

وما دامت الثقافة والسياحة وجهين لعملة واحدة فإن تطوير المرافق الثقافية أصبح أكثر من ضرورة لتقديم رموز الهوية الوطنية.

وعموما فإن سياسة الحفظ والصيانة لا تخضع أبدا لحسابات مالية ولا تقييمية، ولا تخضع لترتيبات زمنية محددة، فسياسة الحفظ وإثراء التراث لا يمكن تقديرها بثمن.

وإن عمل الجمعيات المتعلق بالحماية يجب أن يشجع ويحظى بعناية الدولة لأن كل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية: منظمات، اتحادات هي في حاجة إلى دعم مالي من أجل المساهمة في تخطيط وتنمية أعمالها الخاصة، فالحركة الجهوية من دون أي دعم ستنتهي حتما.

أهم المراجع

- DISTIFAND, Le monument pour l'homme-R. Comosinformation P.P.3-9.

- NIJKAMP.P. a multé attribue UTILITY analysis 05.

Urbau monuments- L. UCOMOS. Infor 787 p.23.

- Parent, Une année, une civilisation de I'environnement R. UCOMOS info. 3/87.P.1

- Charte de l'ICOMOS.

- Parent l'èvénement de la charte internationale pour la sauvegarde des villes historiques, R. ICOMOS Infos N° L 87, 4

- de BUISSON, du MUSNIL, La technique des fouilles archéologique Paris 1934.

- AMADOU MOHTAR M'BOW, Allocution d'ouverture de la conférence intergouvernementale sur les politiques culturelles en Amérique Latine et dans les Caraibes BOGOTA 1978. R. UNISCO.

المواقع الأثرية الغارقة
في الإسكندرية وطرق حمايتها

د. إبراهيم عطية درويش
(مدير الإدارة العامة للآثار الغارقة)
المجلس الأعلى للآثار - جمهورية مصر العربية

المواقع الأثرية الغارقة في الإسكندرية وطرق حمايتها

د. إبراهيم عطية درويش

الميناء الشرقي

في عام 331 ق.م وضع الإسكندر الأكبر - بعد أن فتح مصر - أساس المدينة التي خلدت اسمه فوق شريط من اليابسة يفصل البحر المتوسط عن بحيرة مريوط، وكان وجود جزيرة فاروس قبالة شاطئ تلك البقعة كفيلا بخلق مرفأين آمنين بمجرد مد جسر بينهما أطلق عليه «الهيبتاستاديون»، أحدهما إلى الشرق منه ويسمى «الميناء الكبير» والآخر إلى الغرب منه ويسمى «العودة الحميدة».

وما لبث الميناء الشرقي أن حظي باهتمام البطالمة (خلفاء الإسكندر في مصر) وأصبح هو الميناء الرئيسي؛ لأن السفن فيه كانت في مأمن من التيارات البحرية الخطيرة التي كانت تتحرك دائما من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، كما كان يمتد من رأس لوخياس (السلسلة حاليا) لسان يحمي الميناء الكبير من التيارات والرياح الشمالية.

وصف سترابون للميناء الشرقي

وقد زار الجغرافي اليوناني القديم سترابون الإسكندرية عام 25 ق.م، وقدم وصفا للميناء الشرقي كما رآه خلال أربع سنوات قضاها في المدينة، حيث ذكر أنه: «عند دخول المرء إلى الميناء الكبير، يجد إلى اليسار صخورا غارقة وأيضا لسان لوخياس والقصر الملكي عليه، وعند الإبحار في الميناء يصل المرء إلى اليسار حتى القصور الملكية الداخلية، وأسفل هذه القصور يوجد الميناء الذي حفر بيد الإنسان وكان مختفيا عن الأنظار (ملكية خاصة للملوك)، وأيضا أنتيرودس وهي جزيرة لها ميناء صناعي وعليها قصر ملكي وميناء صغير، وفوق الميناء الصناعي يوجد المسرح ثم معبد بوسيدون مثل كوع يبرز من الأمبوريوم، وإلى هذا الكوع من الأرض أضاف ماركوس أنطونيوس حاجز أمواج يبرز حتى منتصف الميناء وعلى أقصى طرفه مقر ملكي أطلق عليه اسم التيمونيوم[2]».

لقد أدت الزلازل التي كان أشهرها زلزال القرن الرابع في عام 365م [3] إلى غرق الساحل القديم وما عليه من مباني المدينة الملكية البطلمية.

وظل هذا الجزء الغارق غائبا عن الأنظار تعتمد المعرفة به في الدرجة الأولى على ترجمة النصوص القديمة التي تصف المدينة، إلا أن محمود باشا الفلكي تمكن في عام 1866 من رسم خريطة الإسكندرية القديمة مسجلا عليها ما استطاع أن يشاهده من فوق سطح الماء عند هدوء البحر في الميناء الشرقي، حيث حدد الميناء الملكي بجوار رأس لوخياس، كما تعرف على جزيرة أنتيرودس بشكلها الذي يشبه حدوة الحصان وعمقها 3م وعمق القاع من حولها 6م وتكون بذراعيها الاثنتين موضع الميناء الصغير، وهي متآكلة مثل طريق أنطونيوس الذي يمتد من الشاطئ إلى داخل البحر حوالى 200م حيث ينتهي بالتيمونيوم(4).

وفي عام 1969 استطاع الغواص المصري كامل أبوالسعادات أن يضع من خلال مشاهداته خريطة زودها بملاحظاته للموقع بجوار قلعة قايتباي والميناء الشرقي والسلسلة والشاطبي، وفيها حدد أماكن لتماثيل وتوابيت و بعض العملات وميناء جزيرة أنتيرودس وأرصفة وأماكن تمركز الفخار بالإضافة إلى الأعماق المختلفة.

وفي عام 1992 بدأت بعثة المعهد الأوروبي للآثار الغارقة بالتعاون مع المجلس الأعلى للآثار بإجراء أول عملية مسح أثري وطوبوغرافي باستخدام أجهزة التردد المغناطيسي وأجهزة السونار وأجهزة تحديد المواقع الجغرافية.

وبعد انتهاء مرحلة المسح الإلكتروني والأثري وتوافر كل المعلومات والخرائط التي أسفرت عنها هذه المرحلة بدأت مرحلة الحفائر تحت الماء. قام فرانك جوديو رئيس البعثة وإبراهيم درويش مدير إدارة الآثار الغارقة بنشر ما توصلا إليه من نتائج في مجلد فاخر عام 1998 تحت اسم:

ALEXANDRIA THE SUBMERGED ROYAL QUARTERS

ويمكن تقسيم هذه النتائج إلى قسمين:

القسم الأول: الآثار الثابتة

أمكن تحديد شكل الميناء الشرقي والموانئ الملكية بداخله، كما حدد خط الساحل القديم بدقة كبيرة، والصخور الغارقة، والألسنة البحرية التي تبرز من الساحل القديم إلى البحر، وجزيرة أنتيرودس، والجسور الصناعية التي شيدها البطالمة، وكذلك أطلال المباني القديمة التي كانت موجودة في هذه المنطقة والتي تشمل:

1 ـ الصخور الغارقة:

أمكن تحديد الصخور الغارقة داخل وخارج الميناء، وكان بعضها ظاهرا فوق سطح الماء في العصرين اليوناني والروماني، وأهم هذه الصخور صخرة عظيمة تقع في وسط

الميناء. والكشف عن مدخل الميناء الذي كان عرض قناته 300م تحفّه الصخور من الناحيتين الشرقية والغربية.

ويشير سترابون إلى أن الصخور التي تقع إلى الشرق من مدخل الميناء تجعل الميناء ضيقا عند المدخل، كما يذكر البحارة القدامى كيف كانوا يخشون مدخل ميناء الإسكندرية حتى في الأيام الهادئة.

2. رأس لوخياس:

كُشِف عن امتداد غارق من الأرض كان جزءا من رأس لوخياس القديم، وعلى هذا فإن رأس لوخياس كان في العصور القديمة أكثر عرضا من لسان السلسلة الحالي، ويزيد عليه طولا بمسافة 450م باتجاه الشمال الغربي مما يعطي للميناء حماية طبيعية.

وربما بني حاجز الأمواج الصغير الحديث الذي يحمي الجانب الغربي للسان السلسلة فوق أساسات قديمة، حيث يشير إلى ذلك وجود بقايا ما زال يمكن رؤيتها عند قاعدته.

وعلى الجانب الجنوبي الغربي من رأس لوخياس توجد أساسات حوائط صنعت من الحجر الجيري، كما كشف عن العديد من الأساطين الجرانيتية متوسطة الحجم وكذلك بعض الكتل من الجرانيت الأحمر، وتوجد مناطق بعضها مغطاة ببلاطات كبيرة من الحجر الجيري (120 × 60سم).

3. الميناء الداخلي:

داخل رأس لوخياس كان يوجد ميناء آمن يغلقه من الجانب الجنوبي الغربي بروز صخري طوله 180م مد ببناء رصيف طوله 250م وعرضه حوالى 10م بالحجر الجيري والمونة، ولا يزال الثلث الشمالي الغربي منه محتفظا بحالة جيدة حيث يبلغ ارتفاعه 3م فوق قاع الميناء.

وقد ضُيِّق مدخل الميناء، الذي يقع في الجانب الشمالي الغربي، بحاجز صغير صنع من الحجر الجيري والمونة وحالته غير جيدة. كما قسم الميناء إلى حوضين بوساطة حاجز مواز للحاجز الرئيسي طوله 110م وعرضه 20م، وقد صنع من كتل مختلفة الأحجام من الحجر الجيري، وهو في حالة جيدة من الحفظ. ويتكون قاع الميناء من الرمل والطين، وتبلغ مساحته أكثر من 7 هكتارات.

وينطبق على هذا الميناء وصف سترابون «الميناء الذي حفر بوساطة يد الإنسان وهو خفي عن الأنظار، ملكية خاصة للملوك».

4. **شبه الجزيرة:**

تقع جنوب غرب رأس لوخياس ويبلغ طولها 350م وعرضها حوالى 150م. وقد جهزت الناحية الشمالية الشرقية منها بمراس مهيبة من الحجر الجيري والمونة، وعانت تدميرا كبيرا نتيجة لهبوط الأرض على الأرجح.

وعلى الجانب الشمالي الشرقي بالقرب من قاعدة شبه الجزيرة يوجد رصيف ميناء صغير طوله 40م وعرضه 6م مبني من كتل ذات أحجام مختلفة من الحجر الجيري، وسويت أرضيته ببلاطات من الحجر الجيري. وقد كشف عن سبائك مستديرة من الرصاص على هذا الرصيف ما زال بعضها ملتصقا ببلاطات الأرضية.

وإلى الشمال الغربي على الجانب الشرقي يوجد رصيف آخر في حالة جيدة من الحفظ طوله 40م وعرضه 7م، وفي نهايته امتداد طوله 12م باتجاه الجنوب الشرقي.

وقد صنع هذا الرصيف من المونة وصفوف من الحجر الجيري يبلغ قياسه 10× 10سم.

ويتفق وصف «كوع من الأرض» الذي ذكره سترابون مع شكل شبه الجزيرة، وبالتالي فإن معبد بوسيدون كان مقاما عليها. ويؤيد هذا ما عثر عليه من بلاطات الحجر الجيري التي تغطي مناطق واسعة من شبه الجزيرة وما فوقها من أعداد كبيرة من عناصر معمارية كالأساطين الجرانيتية، وكذلك تيجان وقواعد الأساطين وكتل من الجرانيت والكوارتز.

وقد ذكر سترابون أن البوسيدونيون كان مثل كوع من الأرض يبرز من الأمبوريوم، وعلى هذا فإن الأمبوريوم، وهو مكان للتجارة، كان يقع على قاعدة شبه الجزيرة ويرتبط بالميناء الملكي.

5. **حاجز الأمواج الكبير:**

في الناحية الشمالية الغربية لشبه الجزيرة بني حاجز أمواج طوله 180م وعرضه حوالى 18م، ولا يزال يوجد في ناحيته الشمالية الغربية أكثر من ثلاثة أمتار فوق قاع الميناء، وقد شُيِّد هذا البناء المهم من كتل مختلفة الأحجام من الحجر الجيري. وعلى الرغم من تعرضه لهبوط الأرض في مواضع عديدة فلا يزال في حالة مدهشة من الحفظ، ويلاحظ أن جانبه الجنوبي الغربي أكثر انحدارا من جانبه الشمالي الشرقي.

كما يمتد من النهاية نفسها لشبه الجزيرة رصيف مهم جدا في الاتجاه الجنوبي الغربي، صانعا زاوية مقدارها 70 درجة مع حاجز الأمواج الرئيسي، وقد صنع هذا الرصيف من الحجر الجيري وكتل من المونة التي يبلغ سمكها أحيانا أكثر من 3م، وسطح

الرصيف مغطى بأرضية جيدة الحفظ من الحجر الجيري، ويبلغ طول هذا الرصيف 90م وعرضه 25م، وينتهي بامتداد أبعاده 50 × 22م.

ويتفق حاجز الأمواج الكبير هذا مع ما ذكره سترابون عن بناء ماركوس أنطونيوس حاجز أمواج يبرز حتى منتصف الميناء، وهو ما كان يعرف بطريق أنطونيوس، وإن كان ضيق المكان على طرفه لا يسمح ببناء مقر ملكي، كما ذكر سترابون، ولكن يبدو أن «التيمونيوم» قد بني على طرف الرصيف الجنوبي الغربي الأكثر اتساعا، ويرجح ذلك ما عثر عليه من بقايا مبانٍ على هذا الرصيف وأسفل منه.

6. الميناء الرئيسي الثاني:

بني ميناء كبير بين الرصيف الجنوبي الغربي للميناء الداخلي وشبه الجزيرة طوله 500م وعرضه 300م تقريبا، وتبلغ مساحته حوالى 15 هكتارا. ويقع مدخل هذا الميناء في الجانب الشمالي الغربي، وقد حمي من الأمواج بوساطة الصخور.

كما كان لحاجز الأمواج الرئيسي في شبه الجزيرة وظيفة كسر الأمواج القادمة من القناة الرئيسية للميناء الشرقي والتي ترتد من الجزيرة. هذا بالإضافة إلى أنه يعمل بطريقة مدهشة على تقليل المسافة بين شبه الجزيرة والصخرة الوسطى.

كذلك صنع امتداد للحاجز الرئيسي للميناء الداخلي بوساطة كتل مختلفة الأحجام من الحجر الجيري يبلغ طول هذا الامتداد 80م، وذلك حسب البقايا حيث إنه في حالة سيئة من الحفظ، أما قاع الميناء فيتكون من رسوبيات طينية.

7. الجزيرة:

طولها 350م، أقصى عرض لها 70م، وتتكون من ثلاثة أفرع هي:

- الفرع الرئيسي B1: ويتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي بموازاة الساحل
- الفرع الثاني B2: وهو امتداد للفرع الرئيسي في نهايته الشمالية الغربية طوله 340م وعرضه 30م.
- الفرع الثالث B3: ويمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، وقد بُني على طرفه رصيف من كتل الحجر الجيري والدبش يمتد باتجاه الشمال الشرقي ليكوّن بذلك مع الجزيرة مرفأ صغيرا آمنا. وتكوّن الجزيرة مع كل من شبه الجزيرة والساحل القديم الميناء الثالث الكبير.

وقد حظيت الجزيرة بالجانب الأوفر من الحفائر التي يمكن تلخيص نتائجها في الآتي:

1 - جرت حماية الواجهة الشمالية للجزيرة على طول امتدادها بكتل كبيرة من الحجر الجيري أبعادها (110 × 50 × 50سم)، كما ثبتت شواطئ الجزيرة التي تواجه الميناء الثاني بأرصفة صنعت من كتل صغيرة من الحجر الجيري مغطاة بمونة جصيَّة.

2- الفرع الشمالي الغربي B2 ليس فيه أي بقايا لأساسات باستثناء حاجز أمواج مبلط.

3- عثر في النهاية الشرقية للجزيرة على صفين متوازيين من تشكيلات خشبية تختفي تجاه الجنوب الغربي أسفل كتل من المونة. وبتحليل عينات من هذه الأخشاب تبين أنها ترجع إلى أوائل القرن الرابع ق.م، وربما كانت تمثل قاعدة رصيف خشبي.

4 - يمتد وسط الجزيرة فناء فسيح مساحته حوالى 6000م2 تغطيه بلاطات من الحجر الجيري، وتنتشر فوق أرضية هذا الفناء أبدان أساطين من الجرانيت الأحمر وكتل الحجر الجيري والكوارتز من أحجام مختلفة. وقد لوحظ في بعض الأماكن أن الأرضية قد كسرت أو اختفت من جراء سقوط أو انزلاق هذه العناصر.

5 - إلى الجنوب الغربي من هذا الفناء عثر على كتلة ضخمة يبدو أنها لا تزال في مكانها الأصلي طولها 15م وعرضها 8م مصنوعة من طبقات متعاقبة من المونة وشرائح الحجر الجيري (10 × 10سم). ويقع المستوى الأخير للكتلة على مستوى الأرضية المحيطة. وأسفل هذه الكتلة كشف عن إطار خشبي يتكون من ألواح تستند إلى الصخر الطبيعي للجزيرة، كما توجد عوارض رأسية تخترق هذه الكتلة وتعطيها تماسكها، وقد أثبت التحليل أن هذه الأخشاب من شجر الصنوبر وترجع إلى منتصف القرن الثالث ق. م تقريبا.

6 - في أقصى الجنوب الغربي للجزيرة يتكوم حوالى خمسين من أبدان الأساطين الجرانيتية التي تتراوح أقطارها بين 95 إلى 110 سم، وتغطي منطقة طولها 60م تقريبا.

7 - وإلى الجنوب الشرقي من كومة الأساطين تمتد منطقة واسعة على الفرع الثالث للجزيرة B3 تغطيها أرضية من بلاطات الحجر الجيري (40 × 40سم) وبعضها (55 × 120سم)، وقد انهار جزء من هذا الفناء ناحية الجنوب الغربي في اتجاه القاع الرملي للميناء.

ومما لا شك فيه أن هذه الجزيرة هي «أنتيرودس» التي ذكر سترابون أن عليها قصرا ملكيا وميناء صغيرا. ولا بد من أن الفرع الرئيسي للجزيرة B1 كان عليه بناء مهم قد يكون قصرا ملكيا، وذلك لكثرة البقايا المعمارية التي تمتد عليه لمسافة 350م، وكذلك لوجود الفناء الفسيح الأوسط والأساسات التي ترجع إلى القرن الثالث أو الثاني ق. م.

أما عن الميناء الصغير فيبدو أنه الميناء المحصور بين فرعي الجزيرة والرصيف الجنوبي الشرقي.

8- الميناء الثالث الكبير

هذا الميناء هو الأهم في كل الميناء الشرقي، ويأخذ شكل معين متوازي الأضلاع وأبعاده حوالى 500 × 320م ومساحته 16 هكتارا، يحده شبه الجزيرة وحاجز الأمواج الكبير بها، ثم الجزيرة وأخيرا الساحل القديم ورصيفه الجنوبي الغربي.

ويقع المدخل الرئيسي للميناء في الجانب الشمالي الشرقي واتساعه 80م. وتحمي الصخرة الوسطى الكبيرة هذا الجانب من الأمواج والرياح، وقد صنع لهذا الميناء مدخل آخر صغير في الجانب الجنوبي الغربي عرضه 40م.

يوجد داخل الميناء رصيف طوله 80م وعرضه 15م ومواز لشبه الجزيرة ويكوّن مع الرصيف الجنوبي الغربي مرسى آمنا، أما قاع الميناء فيتكون بالكامل من الطين أو الرمل المختلط بالطين.

9- خط الساحل القديم:

يمكن رؤية الساحل القديم الذي غرق بعد هبوط الأرض في القرنين الرابع والخامس، في الجزء الشرقي كله من الميناء الشرقي، حيث يظهر تحت الماء متصلا برأس لوخياس وشبه الجزيرة، ثم يمتد في الاتجاه الجنوبي الغربي حتى منتصف الميناء حيث يختفي أسفل المباني الحديثة للكورنيش. وفي الحقيقة فإن تشييد الكورنيش الحالي في أوائل القرن العشرين، وما صاحبه من أعمال ردم قد غطى على حوالى 120م من الساحل القديم.

ويمكن رؤية بقايا أرصفة وعدة امتدادات في أماكن عدة من خط الساحل القديم، ففي مقابل الجزيرة يمتد رصيف مهم مواز لشبه الجزيرة طوله 130م وعرضه 30م، وله أرضية مكونة من شرائح من الحجر الجيري أبعادها 100 × 50سم، ويكوّن هذا الرصيف في نهايته كوعا باتجاه الشمال الشرقي ليحدد المدخل الثانوي للميناء الثالث.

وتنتشر على الساحل القديم عدة مئات من القطع الأثرية. وقد كشف بين شبه الجزيرة والحاجز الكبير عن منطقة فسيحة تمتد أكثر من 200م وتغطيها أرضية من البلاطات من الحجر الجيري، بل كشف أيضاً عن مثل هذه الأرضية في كل من المجسات التي أجريت فيها الحفائر على الساحل القديم.

وكانت المباني الملكية تقع هنا على الشاطئ وتربط القصر الذي أقيم على رأس لوخياس بالحي الواسع للقصور، والذي كان يعرف خلال العصر الروماني باسم «البروكيون».

وفي عام 1998، وبناء على طلب «بيير كاردان» التصريح ببناء فنار للأغراض السياحية إلى الشرق من نادي الكشافة البحرية بالميناء الشرقي، فقد قامت الإدارة العامة للآثار الغارقة بعمل مسح أثري للمنطقة المحددة للمشروع وما حولها بمساحة 240 × 240م، حيث قام فريق العمل من مفتشي الإدارة بإجراء ثمانية مجسمات استكشافية، وتوقيع النقاط المهمة باستخدام جهاز GPS. وبعد مقارنة تلك النتائج بخرائط كامل أبوالسعادات، وجدوا أنفسهم فوق أرصفة بحرية لميناء صغير.

وعلى هذا، فقد امتدت أعمال البعثة في عام 1999 إلى الجزء الغربي من الميناء الشرقي، حيث عثر على أرضية بحالة جيدة بجوار نادي اليخت وقريبا جدا من الشاطئ وتتكون من كتل مصقولة من الحجر الجيري تمتد لمسافة كبيرة. وإلى الشمال منها توجد مجموعة كبيرة من الأساطين الجرانيتية والكتل الحجرية شديدة الضخامة ومن ذلك قاعدة لأسطوانة من الجرانيت الأحمر قطرها 130سم. وفي أقصى غرب الميناء الشرقي بجوار نادي الصيد عُثر على أرضية من بلاطات مصقولة كبيرة الحجم من الحجر الجيري، ربما كانت امتدادا للأرضية التي عُثِر عليها أمام نادي اليخت، وعلى هذا جرى استكمال رسم خريطة الميناء الشرقي بإضافة ما استجد من اكتشافات في الجزء الغربي من الميناء عام 1999.

القسم الثاني: الآثار المنقولة

1- عثر على العديد من تماثيل أبي الهول في أماكن متفرقة:

ففي الساحل القديم عُثر على تمثال أبي الهول من البازلت طوله 190سم وارتفاعه 110سم، ويصعب تحديد صاحبه، حيث إن ملامح الوجه مطموسة.

وفي شبه الجزيرة عُثر على تمثال أبي الهول من الكوارتز طوله 160سم وعرضه 70سم وارتفاعه 80سم وهو فاقد الرأس والأطراف الأمامية.

وفي الطرف الجنوبي الشرقي لجزيرة أنتيرودس عُثر على تمثالين لأبي الهول أحدهما من الجرانيت الرمادي وطوله 150 سم وارتفاعه 70 سم، والآخر من الديوريت طوله 140 سم وارتفاعه 75سم.

وقد رجحت الدراسات الفنية المقارنة لهذين التمثالين التي أجراها (Zsolt Kiss)[5] أن أولهما يمثل بطليموس الثاني عشر والآخر يمثل أحد البطالمة الأواخر. ويلاحظ أن

التمثالين يرتديان غطاء الرأس الملكي المصري (نمس) بينما ملامح الوجه يونانية مع جسم الأسد الرابض على القاعدة، مما يوضح امتزاج الفنين المصري القديم واليوناني في العصر الهلينستي.

ومن المعروف أن تماثيل أبي الهول كانت توضع أمام المقابر والمعابد والهياكل الدينية بغرض حماية هذه الأماكن المقدسة وقمع أي أرواح شريرة تهددها، وكانت تلك عقيدة مصرية قديمة سار عليها البطالمة والرومان من بعدهم، وعلى هذا فإن وجود هذين التمثالين على جزيرة أنتيرودس يرجح وجود مبنى ديني في هذا المكان.

2 - ولعل ما يؤكد هذا الأمر هو العثور على تمثال من حجر الجرانيت الرمادي يبلغ ارتفاعه 150سم، لكاهن حليق الرأس والشارب واللحية يرتدي الزي الكهنوتي ويحمل إناء كانوبيا غطاؤه بشكل رأس طفل، وهو يرمز إلى أحد الطقوس الدينية. ولعل وجود هذا التمثال إلى جوار تمثالي أبي الهول سالفي الذكر يؤكد وجود مبنى ديني في هذا المكان.

3- عثر بالقرب من خط الساحل القديم على رأس ملكي ضخم من حجر الجرانيت الرمادي يبلغ ارتفاعه 60سم وعرضه 59 سم ويرتدي غطاء الرأس الملكي (النمس) وتبدو خصلات الشعر على الجبهة، وهو تقليد فني بدأ من عهد البطالمة، ويبدو أنه (أي الرأس) يمثل تمثالا ملكيا ضخما.

وقد رجحت الدراسة المقارنة لملامح الوجه التي ظلت بحالة جيدة أنها تمثل الإمبراطور «أغسطس».

4 - عُثر أيضا بالقرب من خط الساحل القديم على رأس صقر من حجر الجرانيت الأسود يبلغ ارتفاعه 70سم وعرضه 43سم، ويرتدي غطاء رأس ذا خطوط رأسية. ويلاحظ وجود الأذن الآدمية التي ترمز إلى استماع المعبود لصلوات وابتهالات المتعبدين، وهو تقليد ديني وفني بدأ يظهر بوضوح في تماثيل الأسرة 26. ويشير شكل غطاء الرأس من الخلف الذي ينساب أفقيا إلى احتمال أن يكون رأسا لتمثال ضخم لأبي الهول بجسم أسد أو تمساح، ومن المرجح أن هذا التمثال يرجع إلى القرن السادس أو السابع ق.م.

5 - وفي الجزء الجنوبي من جزيرة أنتيرودس عُثر على تمثال من الرخام الأبيض ارتفاعه 170سم، وهو يمثل جسما آدميا فاقد الرأس والقدم والذراع اليسرى. ويشير شكل الجسد العاري وارتداؤه إزارا يغطي الكتف الأيسر فقط إلى أنه يمثل الإله اليوناني هرمس.

6 - كشف بالقرب من خط الساحل القديم، وفي جزيرة أنتيرودس أيضا، عن العديد من الكتل المختلفة الأشكال والأحجام من حجر الجرانيت الوردي تحمل نقوشا لنصوص هيروغليفية، ولعل أهمها قطعة من حجر الجرانيت الرمادي طولها 2م تمثل جزءا من

مسلة ترجع إلى عهد الملك سيتي الأول (1297- 1291ق.م)، كما تحمل خراطيش وأسماء الملك (من - ماعت - رع) (مري - ان - بتاح) وألقابه سيد الأرضين وسيد التيجان، كما سجلت عليها أشكال المعبودات المختلفة مثل بتاح إله منف وآتوم إله أون (عين شمس) وآمون إله طيبة.

ومن المعروف أن هذه المسلة جُلِبَتْ من معبد الشمس في أون، شأنها في ذلك شأن المسلات الأخرى التي ترجع إلى الملك نفسه، وكشف عنها في موقع فنار الإسكندرية أسفل قلعة قايتباي. كما كشف أيضا في الميناء الشرقي عن عدد من الكتل الحجرية تحمل خراطيش الملك أبريس (حع - ايب - رع) من الأسرة 26 الفرعونية (589 - 570 ق.م).

7- وبالقرب من خط الساحل القديم عثر على كتلة حجرية أبعادها (60 × 50 × 52 سم) تمثل الجزء الأمامي من قاعدة من الجرانيت الرمادي تحمل ألقابا للملك (مري - إن - بتاح) (1213 - 1204 ق.م) مثل «سيد الوجهين وملك مصر العليا والسفلى». وتعلو القاعدة أصابع القدم اليسرى، ويشير حجمها إلى أنها تمثل قدما لتمثال ضخم كان يقف فوق القاعدة بالوضع التقليدي حيث تتقدم القدم اليسرى إلى الأمام.

8 - عُثر على أعداد كبيرة من الأساطين وقواعد تماثيل من حجر الجرانيت الوردي تحمل نصوصا منقوشة باللغة اليونانية واللاتينية ترجع إلى عهد الإمبراطور كومودس (180 - 193م) والإمبراطور كاراكلا 313م، وهو ما يشير إلى استخدام الأباطرة الرومان لبقايا القصور الملكية البطلمية لتخليد ذكراهم في القرنين الثاني والثالث الميلادي.

9- وفي شبه الجزيرة عُثر على رأس تمثال لامرأة من الرخام الأبيض، والرأس أكبر من الحجم الطبيعي ارتفاعه 35سم، وهو مكسور عند قاعدة الرقبة، وقد اختفت كثير من ملامح الوجه، وإن كانت طريقة تصفيف الشعر تشبه تلك التي تظهر على العملات التي تصور Augusta Minor.

10- وفي الساحل القديم عثر على قطعة من الجرانيت الرمادي تمثل جزءا من ثعبان ملتف فاقد الرأس، ارتفاعه 30 سم وعرضه 25سم، ويتكون من أربع دوائر متزايدة القطر. ومن المرجح أن هذا التمثال يرجع إلى القرن الثاني أو الثالث الميلادي، ويمثل الروح الطيبة (Agathodaimon)، وهو إله كان يأخذ شكل ثعبان ملتف حول أحد الرموز الدينية. ويقوم بحماية المعابد والمنازل في الإسكندرية القديمة.

11 - وبالقرب من الثعبان السابق ذكره عُثر على تمثال من الحجر الجيري الأبيض لطائر فقد رأسه، طوله 45 سم وارتفاعه 28 سم، ويقف على قاعدة مستطيلة أبعادها 55 × 21 سم. وشكل الجسم يجعلنا نقرر من دون شك أنه تمثال

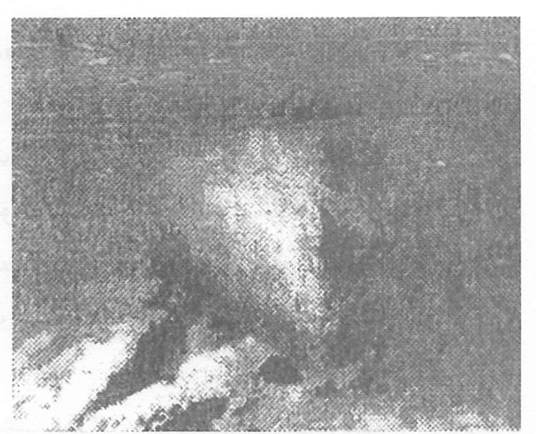
بالحجم الطبيعي لأيبس IBIS الطائر المقدس لتحوت (هرمس)، ويرجع إلى العصر الهلينستي.

12 - عُثر على المئات من الأساطين ذات البدن المستدير من الجرانيت الأحمر، وكذلك تيجان الأساطين ذات الطراز الكورنثي بأوراق الأكانثوس، بالإضافة إلى الأساطين ذات الطراز الدوري الذي كان مفضلا في مصر في العصر البطلمي، كما عُثر على الآلاف من الأواني الفخارية والأمفورات ذات الطراز البطلمي والروماني في جميع أنحاء الميناء الشرقي.

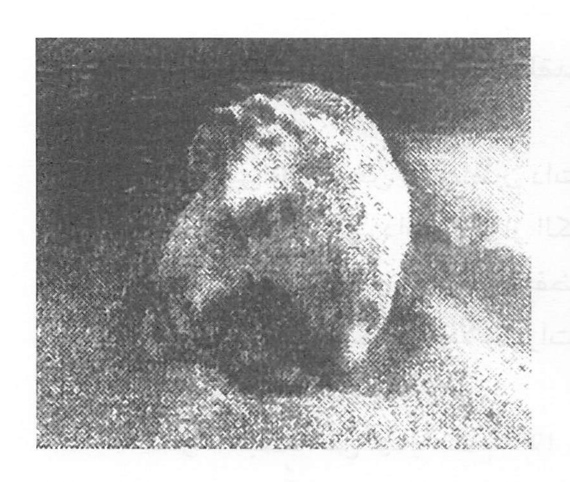
13 - عثرت البعثة في نهاية عام 1997 على بقايا خشبية في قاع ميناء الجزيرة الغارقة أنتيرودس، وأُجريت حفائر كاملة في هذا الموقع فكانت المفاجأة هي العثور على حطام سفينة كاملة يبلغ طولها حوالى 30م وعرضها حوالى 8م. وقد تبين من خلال دراسة طريقة بناء السفينة أنها ترجع إلى القرن الأول الميلادي. وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ألفي عام، إلا أن أخشاب السفينة التي قطعت بدقة متناهية لا تزال بحالة ممتازة من الحفظ.

14- عُثر خلال الحفائر التي أجريت في موقع السفينة الغارقة على عدد من اللقى الأثرية، كالأواني الفخارية والزجاج والعملات وعدد من المرساوات الحجرية، ولعل أهم ما عُثر عليه من تلك اللقى خاتمان من الذهب الخالص، كانا يرقدان على الألواح الخارجية بين اثنين من ضلوع السفينة، يزن أحدهما 18جم وهو ذو فص من الحجر الخالكيدوني الرمادي الفاتح، وعليه نقش غائر يمثل ديكا بريا، ويبدو أنه كان يستخدم كختم.

أما الخاتم الآخر فيزن 7جم، وله إطار تاسوعي، وله فص مكون من أربع درجات على شكل هرم مدرج. ويرجع الخاتمان، طبقا لأسلوب الصناعة والشكل، إلى القرن الثاني الميلادي.



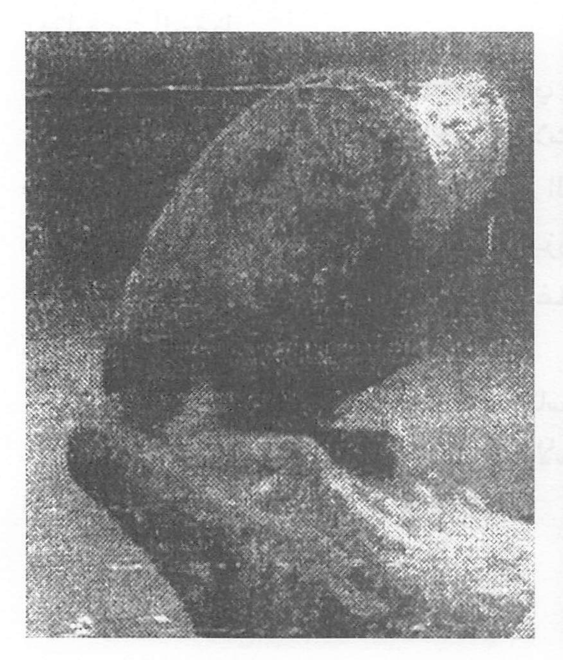
قاعدة من الجرانيت الرمادي وعليها جزء
من قدم تمثال ضخم بالميناء الشرقي



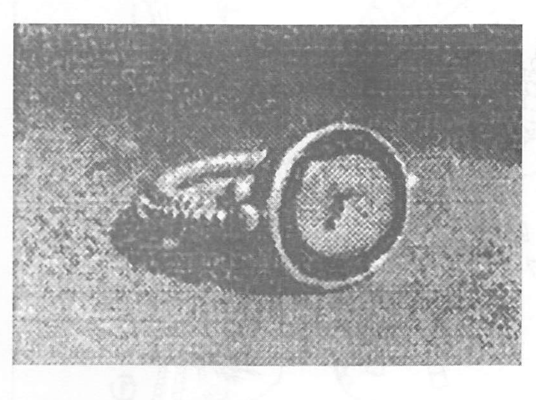
رأس تمثال لامرأة من الرخام الابيض
في شبه الجزيرة بالميناء الشرقي

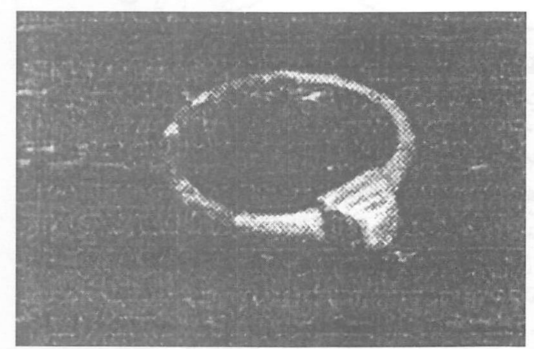


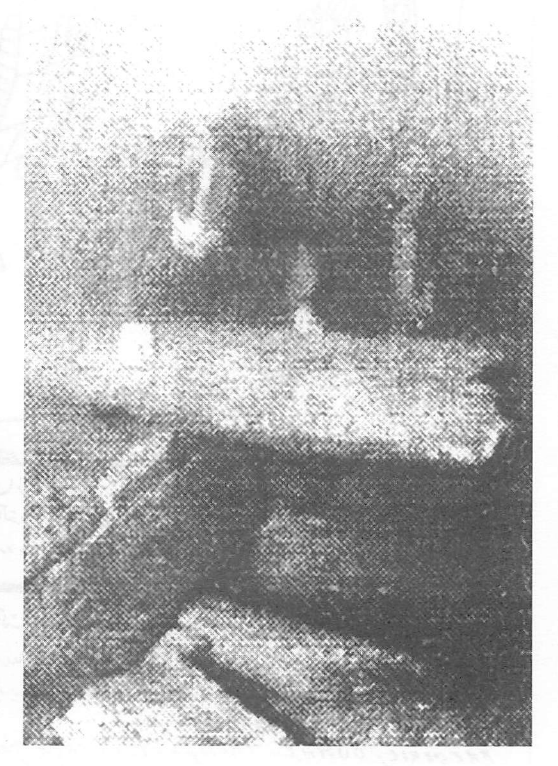
جزء من ثعبان ملتف من الجرانيت الرمادي
بالميناء الشرقي



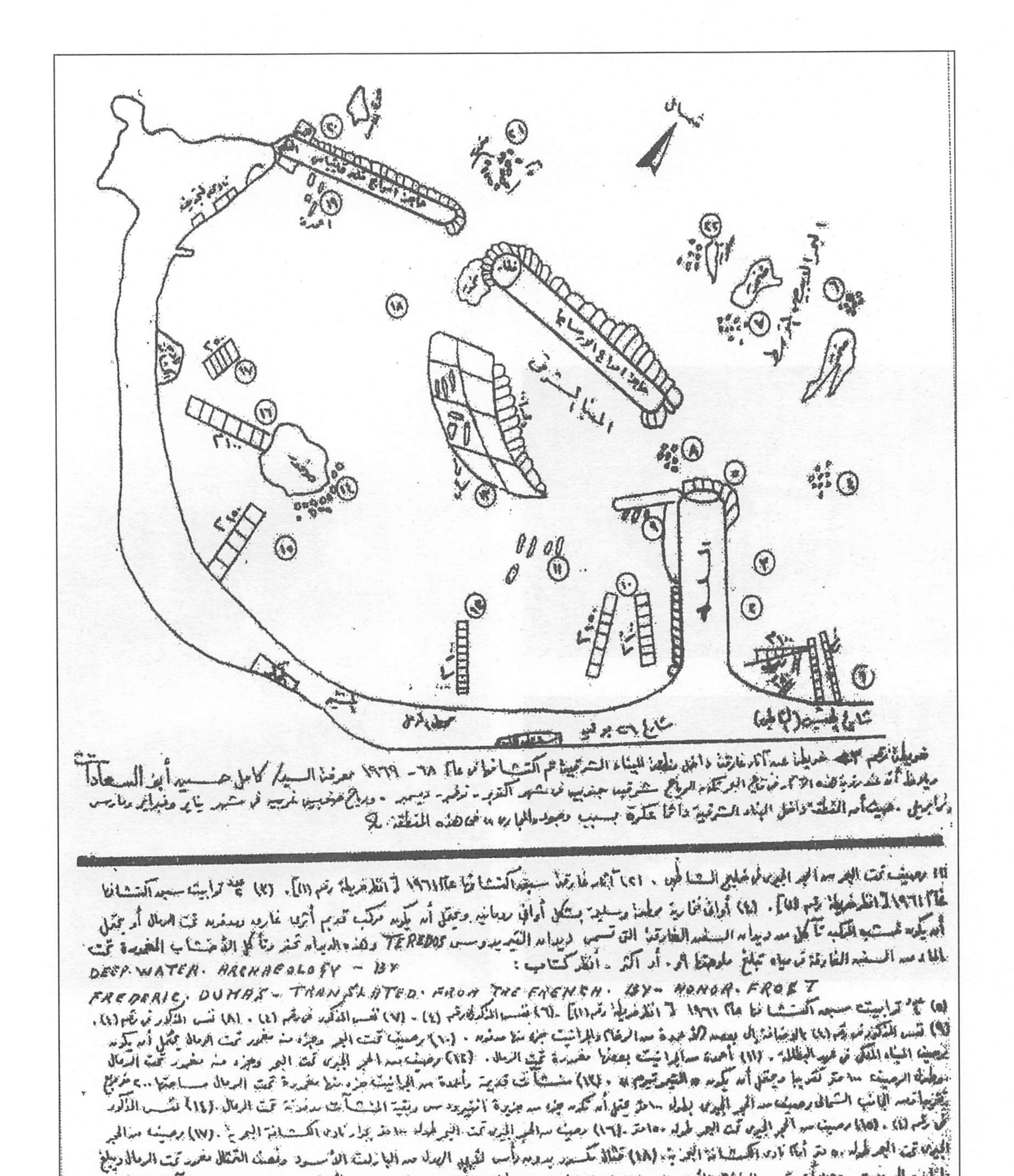
تمثال من الحجر الجيري لطائر فقد رأسه
بالميناء الشرقي



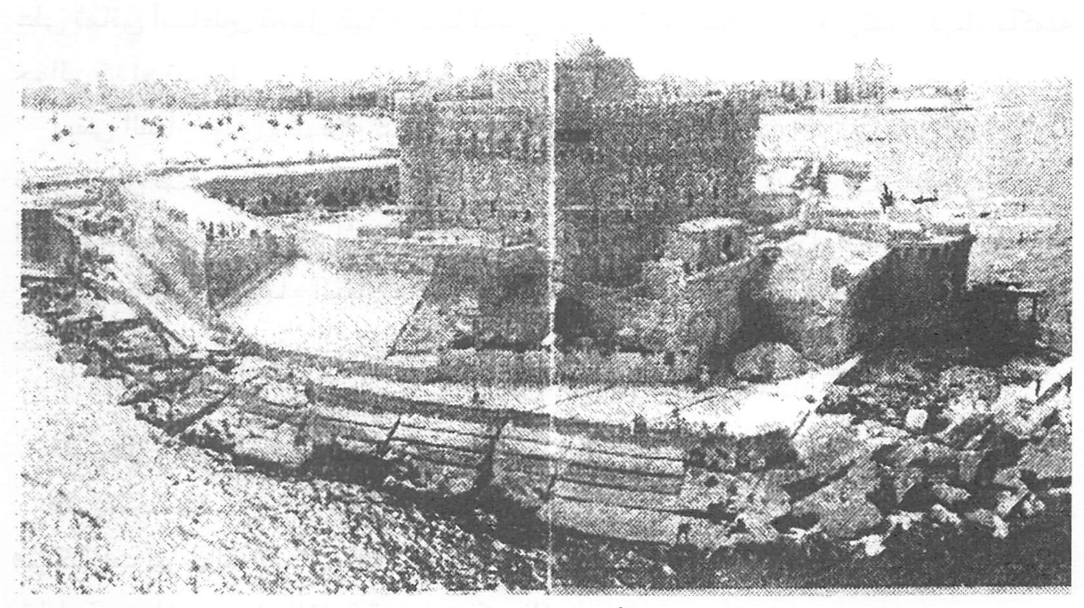




صورة (١)



صورة (٢) خريطة الميناء الشرقي والسلسلة التي رسمها كامل أبو السعادات عام ١٩٦٩م



صورة (٣) الأثار الغارقة بجوار قلعة قايتباي

١ - الآثار الغارقة بجوار قلعة قايتباي

فنار الإسكندرية، هذا البناء العملاق الذي خلب لب الأقدمين، مما جعلهم يعدونه إحدى عجائب الدنيا السبع، وقد اتخذ الفنار اسم الجزيرة التي أقيم عليها وهي جزيرة فاروس، ومن بعد اتخذت هذا الاسم كل الفنارات الأخرى في العالم.

وقد أفاد الفنار الحياة البحرية لمدة ستة عشر قرنا، وهو البناء الوحيد - باستثناء المعابد - الذي خدم كل هذه الفترة.

بدأ بناء الفنار في عهد بطليموس الأول حوالى عام 290 ق.م، وانتهى العمل به بعد عشر سنوات تقريبا في عهد بطليموس الثاني بوساطة المهندس سوستراتس. وكان يتكون من أربعة طوابق: الطابق الأرضي مربع الشكل وارتفاعه 60م، وكان الطابق الثاني مثمن الأضلاع وارتفاعه حوالى 30م، والطابق الثالث مستدير الشكل، يعلوه مصباح أقيم على ثماني أساطين تحمل قبة فوقها تمثال ضخم لإله البحار. وبلغ ارتفاع البناء بأكمله حوالى 135م تقريبا.

وبقي الفنار يؤدي وظيفته على أكمل وجه، حتى سقط المصباح إثر زلزال عام 796م. ثم رمم ابن طولون الفنار عام 880م، كما رمم مرة أخرى عام 980م. ولكن الجزء المثمن الأضلاع سقط عام 1100م إثر زلزال عنيف، ثم دمر الفنار تماما بزلزال عام 1303م.

وفي عام 1477م أقام السلطان الأشرف قايتباي قلعته الشهيرة على موقع الفنار نفسه في أقصى الطرف الشرقي لجزيرة فاروس، واستخدم بعض حجارته في بنائها.

المراحل التي مر بها الفنار كما صورها Thiresh عام 1909

وفي الحقيقة فإن ذكر الفنار لم ينقطع منذ إنشائه حتى الآن، ونجد أوصافه منتشرة في كتابات الرحالة القدامى وكذلك الرحالة المسلمين. كما أشار Gratin le pere إلى وجود بقاياه تحت الماء بجوار القلعة تماما، وذكر ذلك أيضا De Vaujany(6) عام 1885.

وطبعا لم يفت Jandet أن يضعه على خريطته بعد أن كلف أحد الغواصين بالغوص في المكان في أعوام 1910 - 1916. وقد عاد الفنار مرة أخرى ليكون على مسرح الأحداث، مع ظهور كامل أبوالسعادات، الذي ساهم في عام 1962 مع رجال الضفادع البشرية، في إنتشال تمثال ضخم من الجرانيت الأحمر مكون من قطعتين وينقصه جزء من الساقين، ويبلغ طوله حوالى 7م، ويزن 25 طنا يمثل سيدة واقفة وهي تمد ساقها اليسرى إلى الأمام، وتمتد اليدان إلى جانبها، وتجويف العينين خال، ولا بد من أنهما كانتا مرصعتين بحجر من اللون المناسب، كما كان شائعا في الفن المصري القديم، وفي مقدمة الجبهة بقايا الحية المقدسة، مما يعد تأثيرا مباشرا للفن المصري القديم، ولكن السيدة تلبس

ثوبا يونانيا، له عقدة وسط نهديها، ولهذا أطلق البعض على هذا التمثال في ذلك الوقت اسم «إيزيس فاريا»، والذي نعتقد أنه تمثال للملكة بطلمية كان يمثل زوجا مع التمثال الذي أخرِج من المكان نفسه خلف قلعة قايتباي عام 1995.

هذا، وقد اجتمع كل من محافظ الإسكندرية، ووكيل وزارة الثقافة، ومدير مصلحة الآثار، وقائد القوات البحرية في ذلك الوقت لاتخاذ ما يرونه مناسبا لإنقاذ هذه الآثار، وقد اتفقوا على ما يلي:

1- عمل خريطة طوبوغرافية للآثار الغارقة لكل الموقع بجوار قلعة قايتباي والموقع شرق السلسلة بمساعدة رجال الضفادع البشرية في القوات البحرية المصرية.

2 - انتشال الآثار من الموقعين بمساعدة كل من البحرية المصرية وهيئة ميناء الإسكندرية بداية من شهر أبريل، ولكن نظرا إلى التكلفة العالية لهذا العمل فقد أوقِف.

ولمزيد من المعلومات عن هذا الموقع بعثت اليونسكو خبيرة الآثار البحرية Frost Honor والجيولوجي V.Nestroff لعمل خريطة طوبوغرافية للآثار الغارقة في هذا المكان. وبمساعدة أبوالسعادات تمكنت Frost Honor من عمل أول خريطة دقيقة للموقع، وضعت فيها أهم ما رأته تحت الماء وسجلت عليها 17 قطعة أثرية، وأشارت إلى أن المسح المنظم سيضاعف هذا العدد مئات المرات، وقد نشرت نتائج عملها عام 1975[7].

ومنذ ذلك الحين والاهتمام بهذا الموقع لم يتوقف، ففي عام 1979 حضر مجموعة من الأمريكان غاصوا في الموقع بحثا عن قبر الإسكندر[8]. وفي العام التالي صورت مجموعة إيطالية فيلما تسجيليا عن الموقع الأثري بجوارالقلعة، وكذلك عن مواقع حطام السفن الغارقة إلى الشمال منه[9].

وفي عام 1986 خُصِّص قصر الأمير يوسف كمال باستانلي ليكون متحفا بحريا قوميا يضم - إلى جوار ما يعرضه - الآثار المنتشلة من البحر، وقد قررت إدارة المتحف أن تضع تمثال إيزيس فاريا أمام المتحف جذبا للزائرين، ومن أجل ذلك فقد طلبت من البحرية المصرية انتشال قاعدة التمثال وتاجه من موقع القلعة، ولكن نظرا إلى عدم وجود غواص أثري ضمن مجموعة الانتشال، فقد جرى انتشال قاعدة أخرى وتاج آخر هو تاج التمثال الملكي الذي انتشل من المياه عام 1995.

وقد تهدد هذا الموقع بشكل خطير في عام 1993، عندما قامت هيئة حماية الشواطئ بإلقاء عدد 180 كتلة خرسانية ضمن خطة لعمل منحدر إسمنتي كبير لحماية القلعة، سبب ضررا بالغا للآثار تحت الماء. لذلك فقد طلبت هيئة الآثار منJ.Y.Empereur مدير مركز الدراسات السكندرية أن يقوم بعمل حفائر إنقاذ في هذا الموقع. وبدأ العمل في أكتوبر 1994 بهدف معرفة مساحة الموقع وعمل خريطة طوبوغرافية ورفع بالصور قبل انتشال مجموعة من الآثار تختارها الهيئة.

وتبلغ مساحة الموقع 22500م2، وعمقه من 6 إلى 8 م، ويحتوي على أكثر من 3000 قطعة أثرية معمارية (أساطين - قواعد - تيجان - أعتاب)، ومعظم هذه الكتل ذات أحجام وأوزان ضخمة، كما أن معظمها من الجرانيت الأحمر أو الوردي، والباقي من الكالسيت، والكوارتز، والحجر الرملي والحجر الجيري، والرخام، والبازلت، وهي تنتمي إلى العصور الفرعونية واليونانية والرومانية.

ولاتغيب المنحوتات عن الموقع، حيث توجد تماثيل هلينستية ضخمة على الطراز الفرعوني، وتوجد مجموعة من تماثيل أبي الهول تحمل خراطيش الفراعنة، وكذلك نقوش غائرة للفراعنة والمعبود بتاح. وفي حين عُثر على نقش واحد باللغة اليونانية إلا أنه عُثر على مجموعة كبيرة من النقوش الهيروغليفية.

وقد أدت هذه النتائج المهمة إلى البحث عن مشروع بديل لحماية القلعة لا يؤثر في هذا التراث الغارق، كما طلب مركز الدراسات السكندرية عمل حفائر منظمة في المكان. وما زال العمل مستمرا منذ عام 1995 حتى الآن، وقد نُظِّفت جميع الكتل الموجودة في القاع وأُخذت مقاساتها بدقة، ثم جرى رسمها وتصويرها وتوقيعها على خريطة واحدة.

وفي أكتوبر عام 1995 اختير عدد 34 قطعة من بين الثلاثة آلاف قطعة الموجودة لانتشالها، كما انتُشِلت كتلتان إضافيتان أمام رئيس جمهورية فرنسا في أبريل 1996. وقد روعي في اختيار هذه الكتل أن تكون نموذجا لكل ما هو موجود تحت الماء من الناحية الأثرية والفنية والتاريخية. وبعد إجراء أعمال الترميم اللازمة لها عُرِضت هذه الآثار في متحف مفتوح بمنطقة المسرح الروماني.

والسؤال الآن: من أين جاءت هذه الآثار؟

بالرجوع إلى المصادر القديمة يمكن إرجاع هذه الآثار إلى مصدرين:

الأول: الفنار والمنشآت التي كانت موجودة على الجزيرة، والتي دمرت بفعل الزلازل المتعاقبة.

الثاني: يخبرنا به المؤرخ العربي الإدريسي [10]، حيث يشير إلى أن والي الإسكندرية في عهد صلاح الدين قد جمع الآثار الملقاة بجوار عامود السواري، وألقاها في البحر عند مدخل ميناء الإسكندرية، لتكون عائقا أمام أسطول إحدى الغزوات الصليبية عام 1167م.

وما يفسر وجود الآثار الفرعونية في هذا الموقع هو رغبة البطالمة في تزيين مدينتهم، وكان من السهل بالنسبة إليهم استعارة آثار قائمة ومنحوتة ومنقوشة من أماكن قريبة، بدلا من تحجيرها في أسوان، وتحمل معظم هذه الآثار اسم مدينة «أون»، «هليوبوليس» التي أشار سترابون في عام 25ق.م إلى أنها أصبحت قرية خربة.

وفي أثناء العمل ظهرت فكرة انتماء بعض هذه الأحجار إلى الفنار نفسه، فبالنظر إلى الخريطة المفصلة لهذه القطع الأثرية، تبين أن هناك مجموعة من الأحجار يزيد وزنها على 20 طنا وطولها على 5 م تصطف في الاتجاه الشمالي، بل إن إحدى هذه الكتل، التي يصل وزنها إلى 75 طنا وطولها إلى 11م، قد كسرت إلى نصفين مما يدل على سقوطها من مكان مرتفع، ومن هاتين الملحوظتين يتبين أن هذه الكتل هي عناصر سقطت من بناء مرتفع وضخم، وبالطبع فإن الفنار كان هو البناء الوحيد الكبير والضخم في هذا المكان.

ومن الطبيعي أن هذه الأحجار الضخمة لم تكن من تلك المجموعة التي نقلها وزير صلاح الدين، خاصة أن منها ما يصل وزنه إلى 75طنا، وهو ما يشكل عبئا بشريا وفنيا كبيرا لنقله في تلك الفترة[11].

ومن ناحية أخرى، فقد كانت أمامنا مهمة رفع الحائط الخرساني للكشف عن الآثار التي تنوء بحمله، وخاصة أننا شاهدنا بين هذه المكعبات الخرسانية قواعد تماثيل وأساطين ورؤوس تماثيل. وقد أدى رفع 45 مكعبا خرسانيا عام 1998 إلى العثور على حوالى 500 كتلة أثرية، ثم رفعت الإدارة العامة للآثار الغارقة 135 مكعبا خرسانيا يزن كل منها عشرين طنا في شهر يناير عام 2001، لتفسح المجال أمام استكمال أعمال المسح والحفائر والتسجيل لهذا الجزء من الموقع الذي ظل مطمورا تحت هذا الحائط الخرساني.

ولا تزال أعمال البحث العلمي مستمرة لدراسة الكتل الأثرية التي عُثر عليها، والتوصل إلى العلاقات التي تربط بعضها بالبعض الآخر، وترجمة النقوش، والتعرف - إن أمكن - على أشكال المباني التي كانت قائمة إن أمكن.

٢ - خريطة السفن الغارقة

بدأ مركز الدراسات السكندرية أعمال المسح لعمل خريطة توضح مواقع حطام السفن الغارقة بالقرب من ميناء الإسكندرية القديم في عام 1996م، حيث تتحدث المصادر القديمة عن خطورة الميناء، وتشير إلى كثير من حوادث الغرق على مشارف المدينة أو مدخل الميناء. والهدف من ذلك معرفة طرق التجارة وأنواعها والعلاقات بين دول البحر المتوسط في العصرين اليوناني والروماني.

وتمتد منطقة العمل من قلعة قايتباي غربا إلى لسان السلسلة شرقا بعرض حوالى 4 ك.م. وقد مسحت المنطقة حول جزيرة الماس في مدخل الميناء بمجموعات الغوص وهو ما أدى إلى العثور على المواقع التالية:

1. قايتباي ١:

يوجد على بعد 200م تقريبا إلى الشمال من قلعة قايتباي بعمق 11م تقريبا. ويحتوي هذا الموقع على مجموعة كبيرة من الأمفورات المهشمة معظمها من طراز لامبوليا 2 (القرن الأول ق.م)، فضلا عن المراسي الحجرية وكلها متكلسة بالصخور.

2. شرق قايتباي ١:

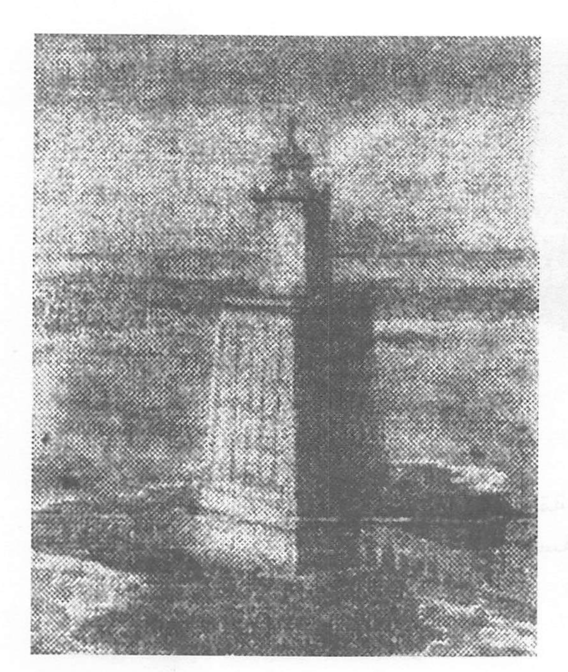
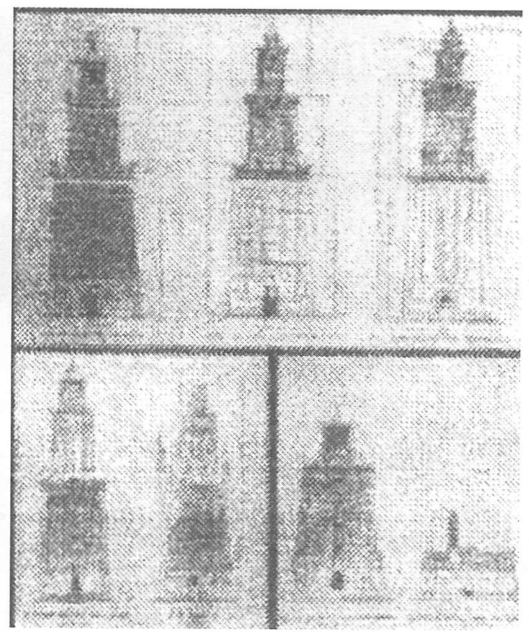
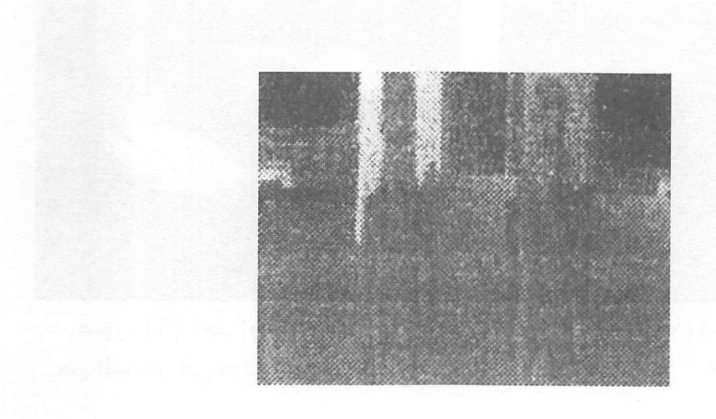
يوجد على بعد 50م من الموقع الأول، وفيه الشواهد نفسها، لكن بتركيز أقل. كما يشير الفخار الذي عثر عليه إلى أن معظمه من أواني الحياة اليومية الخاصة بالبحارة. ومن الواضح أن هذين الموقعين ينتميان إلى السفينة الغارقة نفسها.

3. قايتباي ٢:

يوجد على بعد حوالى 650م شمال غرب القلعة، وهو عبارة عن جزيرة غارقة على عمق يتراوح ما بين 15 إلى 18م، وينتشر عليها أكثر من 100 أمغورة معظمها جرار روديسية ترجع الى القرن الثالث ق.م، بالإضافة إلى المرساوات الحجرية والمعدنية. ويقع إلى الجنوب منها على بعد حوالى 70م مجموعة أخرى.

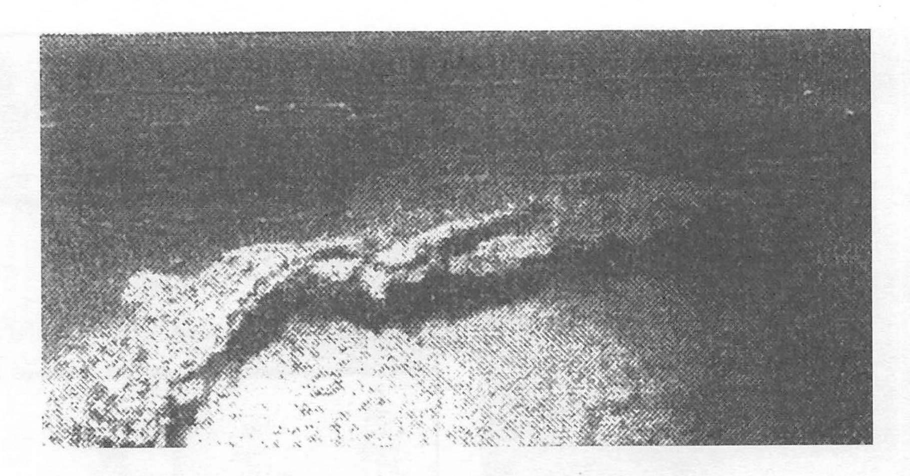
4. قايتباي ٣:

ويوجد على بعد حوالى 450م إلى الشمال من قلعة قايتباي، على عمق يتراوح بين 17 إلى 20م. حيث تتناثر مجموعة من الأمفورات من طراز LRI ترجع إلى القرن الرابع م في مساحة واسعة، بالإضافة إلى مجموعة لا بأس بها من المراسي من الحجر والرصاص والحديد، كما عُثر على مجموعة من الأواني الخاصة بالحياة اليومية.



صورة (٤) يوضح الآثار الغارقة بجوار قلعة قايتباي بمدينة الاسكندرية



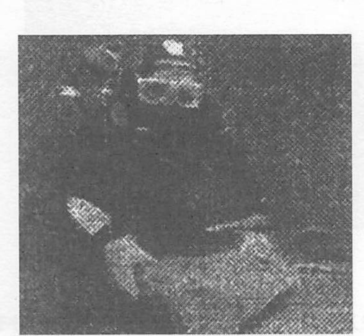
صورة (٥) طبقة لمجموعة كبيرة من
الامفورات المتكلسة بموقع قايتباي١



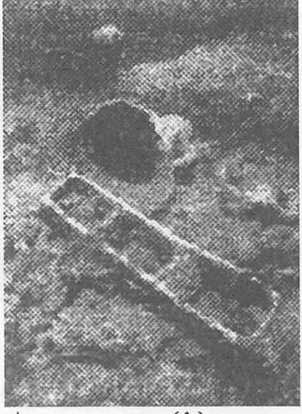
صورة (٦) احد اواني الحياة اليومية
من البرونز في موقع شرق قايتباي١



صورة (٧) احد الامفورات من موقع
قايتباي٢



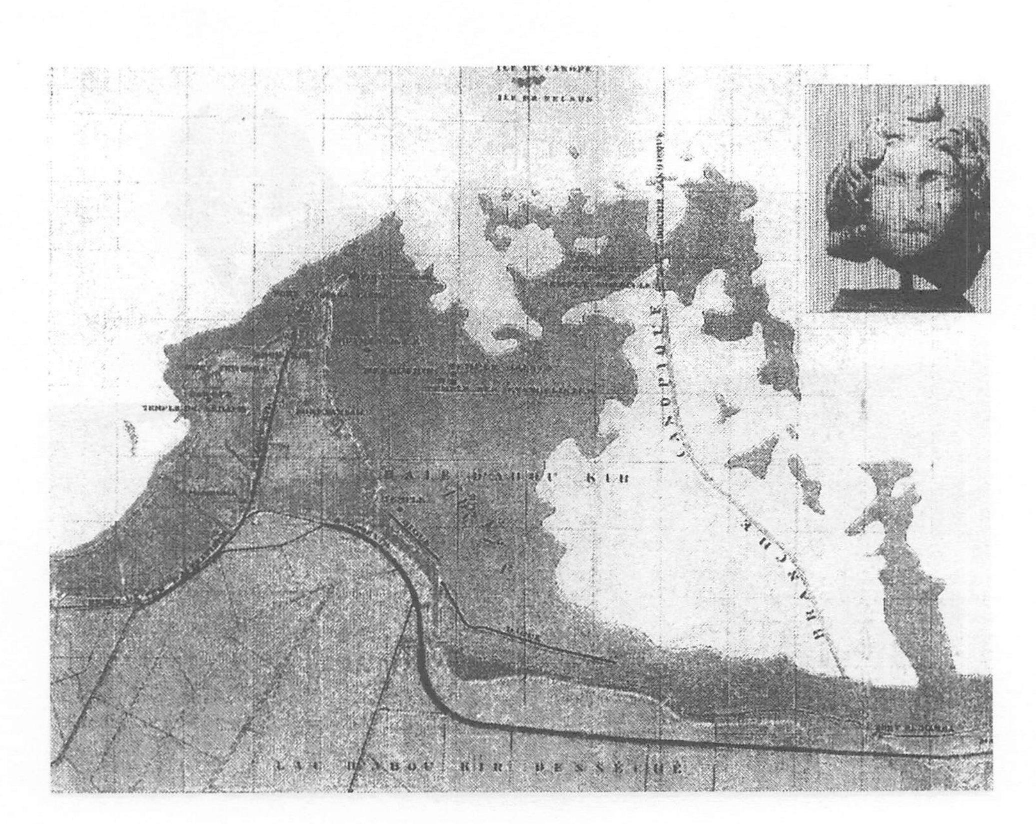
صورة (٨) احد المرساوات
الحجرية من موقع قايتباي٣



صورة (٩) جزء من مرساة
الرصاص من موقع قايتباي٣



صورة (١٠) خليج ابي قير



صورة (١١)

٣ - خليج أبي قير:

يتميز خليج أبي قير باحتوائه على التراث الغارق منذ العصر الفرعوني حتى العصور الحديثة، ويمكن تصنيف هذا التراث إلى قسمين رئيسيين هما:

١ - القسم الأول: المواقع الأثرية القديمة

Menouthis - Heracleium - Canopus[12]

كانوبيس مدينة مصرية قديمة... لم يبق منها سوى مساحة من الأنقاض حول حصن التوفيقية القديم، على نحو ثلاثة كيلومترات جنوب غرب رأس أبي قير، وقد نهبت مخلفاتها واستعملها رجال المحاجر كمواد بناء.

وقد عرفها المصريون باسم «بي جوات Pa-goti» كما ورد في مرسوم كانوب (238 ق.م)، وعرفها الإغريق باسم كانوبيس، وكان الإله أوزير يحتل مكانة كبيرة في هذه المدينة حيث كان المتأخرون يدعونه «جنوب»، وربما صحح الإغريق الاسم إلى كانوبيس[13].

ومن الجائز أن يكون سبب التسمية الإغريقية ما جاء في الملاحم التي دارت حول حروب طروادة (1192 – 1183 ق.م) والتي ذكرت بعض ما يتعلق بتلك المنطقة، ومن ذلك ما رواه هيرودوتس Herodotus أن الإسكندر «باريس» بن بريامـوس ملك طروادة ركب البحر بعد أن اختطف هيليني زوجة منيلاوس ملك إسبرطة، متجها نحو بلده طروادة إلا أن الرياح ألجأته إلى الساحل المصري، فرسا عند مصب الفرع الكانوبي، وكان بالقرب منه معبد لهرقليس له قدسية خاصة، فما كان لسيد أن يطارد عبدا له أوى إلى رحاب هذا المعبد، ولما علم بذلك عبيد باريس الذين كانوا في سفنه، احتموا بالمعبد وشكوا ما فعله باريس من خطف هيليني، فقبض عليه «تونيس» القائم على فرع النيل آنذاك، وساقه إلى الملك المصري بروتيوس في منف، هو وهيليني ومعهما الأموال والعبيد الضارعون، ولما وقف الملك بروتيوس على الحقيقة عنف باريس لخيانته مضيفه وطرده من مصر واستبقى عنده هيليني زوجة منيلاوس وأموالها.

ولما انتهت الحرب باستيلاء الإغريق على طراودة وتدميرها جاء منيلاوس إلى مصر ليسترد زوجته، ولما ألقت سفينته مراسيها على الشاطئ المصري بالقرب من مصب أقصى فروع النيل غربا (الكانوبي) تلقاه «تونيس» بالبشر والترحاب وأبلغ ملك مصر الذي استدعاه، فلما حضر تسلم زوجته وانصرف، إلا أنه اضطر إلى البقاء على الساحل بعض الوقت منتظرا أن يهدأ البحر الثائر، وفي أثناء هذه الإقامة أصيب ربانه «كانوبيس» بعضة ثعبان سام، مات على أثرها، ودفن في احتفال عظيم، وكانت مقبرته أول ما أنشئ في ذلك المكان الذي نشأت فيه مدينة نمت حوله وعرفت باسمه، وتخليدا

لتلك الأحداث فقد أطلق اسم تونيس (Thonis) على موقع مجاور، كما اطلق اسم Heleni-um على جزيرة قريبة، والأمثلة كثيرة على تسمية الإغريق المدن والأماكن بوحي من أساطيرهم.

وقد تحدث بعض الكتاب مثل سكيلاكس Scylax وبليني Pliny وستيفن البيزنطي Ste-phen of Byzantium عن جزيرة قريبة تحتوي على مقبرة ربان منيلاوس، وكانت تدعى أيضا كانوبيس، ولكنهم لا يعتبرون أن المدينة نفسها كانت منفصلة عن اليابسة.

وكان هذا التعليل لأصل كانوبيس معروفا ومعترفا به في الدوائر اليونانية والرومانية، أما المصريون فكانوا ينكرونه ويستنكرونه، وفي ذلك يقول إليوس اريستد Aelius Aristides (129 – 172م) «لقد علمت في مدينة كانوبيس من أحد كبار رجال الدين أن هذه المدينة كانت تدعى كانوبيس قبل أن يرسو عليها ربان منيلاوس بسفينته بقرون طويلة، فهي تنسب إلى كلمة مصرية أصبحت في القبطية كاهينوب Kahi-noub (أرض الذهب)، ويضيف إليوس أنه يرجح أن المصريين أعرف بتاريخ بلادهم من هوميروس وهيكاتيوس.

وقد أورد سويداس Suidas وسيدرنيوس Cedrenus وروفينوس Rufinus أسطورة أحدث تعطي أصلا آخر لهذا الاسم، فيقال إن كانوبيس كان إلها مصريا، وقد حمل الكلدانيون – عباد النار – إلههم إلى بلاد عديدة، منادين بتفوقه وسيادته، حيث إنه يمكنه القضاء على المواد التي صنع منها الآلهة الأخرى، غير أن كاهنا لكانوبيس قام بحيلة ليدحض بها الكلدانيين، فقد أخذ إناء من الفخار المسامي كتلك الأواني التي تستعمل في مصر لتصفية الماء، وغطاه بالشمع الذي أخفاه بطبقة من دهان ذي ألوان عديدة، وملأه بالماء وثبت فيه – كغطاء – رأس تمثال لربان منيلاوس، وكان هذا هو الإله المصري الذي نصب لينافس الإله الكلداني، وعندما وضع الإناء على نار الفحم انصهر الشمع فانبثق الماء من خلال المسام وأطفأ النار، وأعلن فوز كانوبيس.

وتخليدا لذكرى هذه الأسطورة، فإن الأواني الجنائزية الأربعة ذات الأغطية على شكل رؤوس إنسان وابن آوى وصقر وقرد أطلق عليها «كانوبية».

وقد كانت هذه الأواني يستعملها المصريون لتخزين الأحشاء التي تستخرج من المتوفى أثناء عملية التحنيط. وربما كان التشابه بين الصورة المحلية لأوزيريس وتلك الأواني هو السبب في تسميتها باسم الكانوبية. وعلى الرغم من أن هذه التسمية – التي أطلقها رواد المشتغلين بالآثار القديمة – تسمية خاطئة إلا أنها لا تزال مستعملة حتى اليوم، ولوقوع كانوبيس في أقصى غرب مصر، لا يبدو أنها لعبت دورا كبيرا في أيام الفراعنة، وعلى الرغم من العثور على أجزاء من تماثيل بين أطلالها، ومن ذلك تمثال نصفي لرمسيس الثاني، وتمثال ضخم لرمسيس الثاني وابنته، إلا أن ذلك ليس دليلا على أن

هذه الآثار قد عاصرت أصحابها في تلك المنطقة، وقد تكون نقلت إليها بعد ذلك من موقع مجاور. ولم تكن مدينة كانوبيس واقعة على النيل مباشرة، ولكنها كانت قريبة منه حتى أن أقصى الفروع السبعة للنيل غربا سمي باسم الفرع الكانوبي.

وكان لهذا الفرع - الذي اندثر منذ زمن بعيد - أهمية كبرى، إذ كان الباب الوحيد لمصر، المفتوح على البحر للتجارة الأجنبية، ومن خلاله فقط يصل المرء إلى نقراطيس التي اكتشف موقعها بالقرب من قرية «النبيرة» في محافظة البحيرة على بعد 70كم من كانوبيس. يقول هيرودوت «نقراطيس كانت الباب التجاري الوحيد ولا يوجد غيرها في مصر، وإذا اقترب أي غريب من فتحة أخرى للنيل فكان عليه أن يقسم أنه اضطر إلى ذلك اضطرارا». وبذلك كانت كانوبيس تتحكم في الطريق النهري الوحيد المؤدي إلى السوق التجاري الوحيد المفتوح في مصر.

ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد كانت كانوبيس تتمتع بشهرة كبيرة، فقد ورد ذكرها على ألسنة الكثيرين، منهم المؤرخ والجغرافي هيكاته المليتي Hecatee de Milet والشاعر اسخيلوس Aeschylus والقائد والمكتشف سكيلاكس الكارياندي Scylax.

وحوالي منتصف القرن الخامس بدأ هيرودوت أسفاره في مصر من كانوبيس، وذكر أن فرع النيل كان يدعى «كانوبيسي»، وتحدث عن الهرقليوم أو معبد هرقل حيث لجأ باريس وهيليني، وعلى ذلك يعد هذا المعبد أقدم معابد المنطقة حيث يرجع إنشاؤه إلى عهد حرب طروادة (الربع الأول من القرن الثاني عشر ق.م) كما روى هيرودوت، وقد كثرت المباني حوله فأصبحت مدينة عامرة سميت بهرقليوم Heracleum.

وكان الفرع الكانوبي هو الطريق الذي اتخذه الإسكندر الأكبر إلى الساحل، حيث أسس مدينة تحمل اسمه أصبحت بعد فترة وجيزة أعظم سوق في العالم. وقد شهدت نشأة مدينة الإسكندرية صراعا عنيفا مع كانوبيس وأهلها، حتى أن تجار كانوبيس قدموا رشوة لكليومينيس النقراطيسي Cleomenes of Naucratis مندوب الإسكندر ليتركهم وشأنهم، فقد عز عليهم أن يهجروا كانوبيس الغنية بأسواقها ليفتحوا أسواقا جديدة في المدينة الجديدة الإسكندرية، إلا أن كليومينيس عاد بعد فترة وطلب مبلغا ضخما عجزوا عن دفعه فنقلهم جميعا إلى الإسكندرية.

وهكذا أصبحت كانوبيس ضاحية من ضواحي الإسكندرية حيث اعتبرت جزءا من منطقة الإسكندرية ففقدت جانبا من أهميتها التجارية، ولكن ازدهار الإسكندرية عاد مرة ثانية يفيض بالخير على كانوبيس التي انتعشت - هي وما جاورها - كضاحية تربطها بالمدينة الكبيرة قناة ملاحية لنقل الزوار الذين يفدون إليها للعبادة أو طلبا للهو.

وأكثر ما نشر عن كانوبيس في أيام البطالمة ما كان فيها من المعابد، وما أقيم فيها من حفلات دينية أو إباحية، فبعد إنشاء الإسكندرية بنحو نصف قرن توفيت الملكة أرسينوي زوجة بطليموس الثاني (فيلادلفيوس) 270 ق.م، فأنشئت من أجلها معابد في كثير من الأماكن، وكان من أشهرها معبد صغير أقامه القائد البحري كاليكرا تيس (Cal-licrates) على رأس يسمى زفيريوم (Zephyrium)، حيث كان معرضا لهبوب الزفير أي الرياح الشمالية الغربية السائدة في هذه المنطقة. وقد وضع المعبد تحت رعاية أرسينوي التي ألبست شخصية أفروديت، واشتهر بأنه يحمي البحارة من أخطار البحر.

ولما جلس بطليموس الثالث على العرش سافر لحرب الآشوريين، فنذرت الملكة الشابة برنيكي، إذا عاد سالما، أن تقطع خصلة من شعرها وتهبها لمعبد أفروديت في زفيريوم، وبعد عام 244 ق.م عاد بطليموس، فبرت الملكة بعهدها، ولكن شعرها الذي وضع في المعبد اختفى في اليوم التالي، إذ ادعى كونون الفلكي السكندري أنه رأى الشعر الملكي في السماء وقد تحول إلى مجموعة من الكواكب، ومنذ ذلك اليوم أطلق على هذه المجموعة من الكواكب حتى الوقت الحاضر اسم «شعر برنيكي».

كان هناك معبد آخر مشهور في كانوبيس هو معبد أوزيريس. ففي عام 1819 كان بعض العمال يشيدون سدا على بحيرة مريوط، وكانوا يجلبون الأحجار التي يحتاجون إليها من موقع كانوب القديمة، فعثروا فوق أحد أحجار الأساس على طبق ذهبي يحمل النقش التالي «الملك بطليموس بن بطليموس وأرسينوي آلهة دلفي، والملكة برنيكي أخته وزوجته يكرسون هذا المعبد لأوزيريس»، ومن ذلك نتبين أن هذا المعبد من تأسيس بطليموس الثالث (يورجتيس) وبرنيكي.

وفي عام 238 ق.م ماتت الابنة برنيكي، فاجتمع الكهنة في هذا المعبد وقرروا - فيما عرف بمرسوم كانوبيس - الاعتراف بألوهية برنيكي Berenice، وأن يوضع تمثالها مع «أوزيريس في معبد كانوبيس الذي يعد ليس فقط من أقدس المعابد، بل المعبد الأكثر قداسة والمفضل لدى الملك وجميع شعب مصر»، وأنه في يوم 29 كيهك من كل عام تتحرك السفينة المقدسة لأوزيريس من الهرقليوم إلى هذا المعبد.

وحيث إن أوزيريس غالبا ما يختلط بسيرابيس كإله واحد، فربما كان معبد أوزير في كانوبيس هو نفسه معبد سيرابيس الذي اشتهر بمعجزاته العلاجية، فأخذ أهل الإسكندرية يحجون إليه طلبا للشفاء من الأمراض، وقد ذكر استرابون (66 ق.م - 24م) أن معظم الرجال المشهورين كانوا يعتقدون فيه ويحرصون على زيارته للنوم فيه أو إرسال من ينام فيه نيابة عنهم[14].

وفي مقابل هذه الصورة الدينية يصف استرابون - الذي كان شاهد عيان لما يصفه - أولئك الذين يرغبون في العربدة من الرجال والنساء الذين يفدون على المراكب من

الإسكندرية عبر الترعة، وهم يعزفون على الناي ويرقصون من دون تحفظ وبمنتهى الخلاعة، حتى يصلوا إلى كانوبيس، فيقضون الأيام والليالي في عبث ومجون، ويشاركهم في ذلك الكانوبيون الذين تعودوا على هذه الحياة الكانوبية، فيقدمون لهم الفطائر والسمك وأم الخلول النيلية والعطور التي كانت لها شهرة كبيرة، فيستمتع الجميع بالجو المنعش والنسيم العليل فوق هذه الأرض التي قبلتها الشمس.

وقد أشار استرابون إلى مراحل الرحلة من الإسكندرية، فذكر أن المرء بعد أن يغادر الإسكندرية من بوابة كانوبيس يأتي إلى إليوزيس ثم إلى نيكوبوليس وبعدها تابوزيرس الصغرى ورأس زفيريوم، والذي أقيم على أقصى طرفه معبد لأفروديت أرسنيوي. وذكر استرابون رواية قديمة عن وجود مدينة تدعى تونيس Thonis سميت باسم الملك الذي استقبل منيلاوس، وبعد كانوبيس التي بها معبد سيرابيس، توجد هرقليوم التي اشتهرت بمعبدها المكرس لهرقل ثم هناك المصب الكانوبي وبداية الدلتا(15).

أما ديودور الصقلي - الذي زار مصر في القرن الأول ق.م - فقال إن تونيس كانت سوقا قديمة تقع على مصب الفرع الكانوبي للنيل(16)، وذكر أن كل مصب من مصبات النيل كانت تقوم عليه مدينة يقطعها النهر إلى قسمين محصنين تصل بينهما قناطر، ولم يستثن من ذلك المصب الكانوبي.

ولما كانت كانوبيس وضواحيها تقع على الشاطئ الغربي للفرع الكانوبي، فمن البديهي أن الشاطئ الشرقي كانت تشغله مبان ومساكن لها أهميتها وتتصل بالشاطئ الغربي بطريقة أو بأخرى، ولا يفصلها عنه تاريخيا إلا ما أراده الإسكندر من أن يكون الشاطئ الغربي لفرع النيل الكانوبي هو النهاية الشمالية الشرقية لما سمي «المنطقة السكندرية».

وبعد انهيار دولة البطالمة على يد الرومان عام 30ق.م، كانت إباحية كانوبيس قد أكسبتها سمعة سيئة أصبحت مضرب الأمثال، فنرى أكتافيوس يخطب في جنوده قبل معركة أكتيوم الشهيرة فيقول، إن أنطونيو فقد كل صفاته الرومانية ولم يصبح غير لاعب على صاجات كانوبيس، وبروبرتيوس Propertius يهجو كليوباترا فيقول إنها ملكة داعرة على كانوبيس الفاجرة، وسينيكا Seneca يكتب إلى صديقه لوسيليوس Lucilius بأن الرجل العاقل إذا أراد أن يتخذ مأوى لا يذهب إلى كانوبيس.

وعندما وصلت تباشير المسيحية إلى الإسكندرية انتشرت بسرعة في المناطق المجاورة، وبخاصة كانوبيس التي شهدت في عام 312م - التاسع من بدء اضطهاد دقلديانوس للمسيحيين - عذاب الشهيدين كير Cyr ويوحنا John. وكان كير أو كيروس Cyrus طبيبا من أهل الإسكندرية يبشر بالمسيحية ويعالج الفقراء مجانا، ولما طورد من أجل عقيدته فر إلى الصحراء الشرقية حيث انضم إليه يوحنا، وبقيا بها زمنا، ثم ترامى

إلى سمعهما أنه قبض على أم مسيحية في كانوبيس مع بناتها الثلاث، فأسرعا إلى كانوبيس إشفاقا على ضعف النسوة، واتصلا بهن في السجن بالتشجيع والمواساة، فقبض عليهما، وأطيح برؤوس الجميع يوم 31 يناير، لذا يعتبر هذا اليوم عيدا لهؤلاء الشهداء.

وقد جمع المسيحيون بقايا الشهداء واحتفلوا بدفنها، فوضعوا بقايا كير ويوحنا في تابوت واحد، وبقايا الأم إثاسيا وبناتها في تابوت آخر، وحملت البقايا إلى الكنيسة المرقسية بالإسكندرية. إلا أن عصر القديسين الحقيقي لم يبدأ إلا بعد أن أذن الإمبراطور ثيوديسيوس Theodosius للبطريرك ثيوفيلوس Theophilus بهدم سيرابيوم الإسكندرية عام 389، ثم ما لبث معبد سيرابيس في كانوبيس أن لاقى المصير نفسه، ويشهد المؤرخ Eunapius كيف اقتحم الجنود المعبد بشجاعة وأزالوا أحجاره ولم يتركوا غير الأساسات.

وقد شيد البطريرك ثيوفيلوس على أنقاض معبد سيرابيس في كانوبيس كنيسة باسم الرسل Apostles كانت مشهورة بروعتها ومساحتها غير المعتادة، كما شيد الدير الكبير الذي سماه رهبان القديس باخوميوس باسم التوبة Penitence.

وكان إلى الشرق من كانوبيس مدينة صغيرة تسمى مينوتس Menouthis وقد اختلف الرواة في أساس تسميتها، فقيل إن مينوتس أو إيمونتيس Eumenouthis كان اسم زوجة كانوبيس، وأن الزوجين دفنا على ربوة قرب الساحل، وصار أهل هذه المنطقة يقدسونهما.

وربما خلعت هذه البلدة المتواضعة اسمها على إحدى المستعمرات، قبل أن تشتهر هي نفسها، فإن الجغرافيين القدماء يتحدثون عن جزيرة في المحيط الهندي اسمها مينوتياس Menouthias ، سماها بذلك أحد السكندريين تبركا بالإلهة إيزيس معبودة مينوتس. ولقد كانت عبادة إيزيس في تلك البلدة هي التي سببت شهرتها الكبيرة، حيث حظيت إيزيس بقداسة خاصة في الإسكندرية وكانوبيس، وكان لها خصائص معينة في كل مكان تعبد فيه، فكانت في هرقليوم «سيدة البحر» وفي كانوبيس «إلهة الفنون الجميلة» وفي مينوتس «إلهة الحقيقة».

على أن استرابون لم يذكر شيئا عن مينوتس، على الرغم من تقديمه كثيرا من التفاصيل القيمة عن هذه الضواحي، فإما أن هذه البلدة لم تكن موجودة في القرن الأول قبل الميلاد وإما أنها لم تكن ذات أهمية تبرر ذكرها.

وقد عثر على جزء من نقش من القرن الثاني الميلادي يذكر فيه أحد الوثنيين أنه قدم تمثال إيزيس مينوتس لإيزيس فاروس. وقد كثر التردد على معبد إيزيس في القرن الرابع من قبل الرجال والنساء على السواء.

وبعد هدم سيرابيوم كانوبيس أدرك البطريرك ثيوفيلوس أن معبد إيزيس في مينوتس ظل واحدا من أقوى المقار الأخيرة للوثنية، فبدأ في هدمه ليحل محله كنيسة الإنجيليين Holy Evangelists، لكن الموت منعه من إكمال عمله، فأتمه ابن أخيه البطريرك كيرلس Cy-ril (412 – 414) الذي أكمل البناء عام 412م، إلا أن أوهام وجود شبح مصري مخيف دعي مينوتس، كانت تنسب إليه المعجزات، فقصده كثير من الناس حتى المسيحيون أنفسهم بحثا عن الشفاء أو استكشافا للغيب، حيث دعا البطريرك في عام 414 إلى نقل رفات القديسين كير ويوحنا من كاتدرائية سان مارك إلى كنيسة الإنجيليين في مينوتس لقطع دابر هذه الأشباح والقضاء على تلك الأوهام. وفي نص لأحد أهالي البلد، يحدد الكاتب أن رفات كير ويوحنا قد نقل إلى كنيستهما على بعد ميلين إلى الشرق من كانوبيس، وهذا النص يحدد بوضوح موضع مينوتس مقارنة بكانوبيس.

وقد ظلت المعجزات والأعاجيب تنسب إلى كنيسة مينوتس المدفون فيها كير ويوحنا، وأخذت شهرتها تجتذب جموع الحجاج المسيحيين الذين ظلوا يتوافدون عليها حتى القرن السابع طلبا للشفاء، ومن هؤلاء راهب سوري يدعى سوفرونيوس Sophronius ألف كتابين أحدهما في مدح القديسين كير ويوحنا، والآخر في بيان معجزاتهما.

ويصف سوفرونيوس كنيسة كير ويوحنا في مينوتس بأنها بنيت بالقرب من البحر على أرض منخفضة وغير مستقرة، تقع بين كثبان الرمال الزاحفة والأمواج الصاخبة، وهي مهددة بكليهما، وتبدو مبانيها عالية وكأنها تصل إلى السماء، فكان بوسع أهل الإسكندرية أن يروها على البعد.

وبعد الفتح الإسلامي دالت دولة الكنائس، وزحفت الأمواج وانسحبت الرمال، ولم يبق إلا ذلك المكان الذي في شمال مينوتس حيث دفن الأب كير، لهذا أطلق على بقايا هذه المدينة – التي زالت معالمها – اسم أبوكير ثم أبوقير.

وبمرور الأيام أخذت الكنيسة في التهدم، ونقلت بقايا كير ويوحنا إلى القسطنطينية ومنها إلى روما، وقد تعرضت كثير من المنشآت الأثرية في أبي قير لأنواع من التدمير في العصور المتعاقبة، ولا تزال مياهها تحتفظ بجزء غير يسير من هذه المنشآت.

القسم الثاني

المحاولات الأولى للكشف عن الآثار الغارقة في خليج أبي قير

في عام 1859 اكتشف المهندس Larousse أن الفرع الكانوبي القديم يمتد داخل الخليج مسافة ثمانية كيلومترات تحت سطح البحر(17).

كما تحدث Breccia عن أطلال مغمورة لمبنى ضخم يظن أنه كان لأحد المعابد، وعن أطلال ضخمة تتناوب عليها الأمواج باستمرار، ويظن أنها جزء من أحد الحمامات.

وفي عام 1933 لاحظ طيار من السلاح الملكي البريطاني وجود مبان غارقة في خليج أبي قير على شكل حدوة حصان. وعندما علم الأمير عمر طوسون بالأمر بدأ في البحث والتحري، وأبلغه صيادو قرية أبي قير عن مكان معين في قاع الخليج توجد فيه آثار تضم ما بين ثلاثين وأربعين أسطوانة، وأنه على بعد 200م من هذا الموقع في اتجاه الساحل يوجد أساسات مبنى مهدم مع بعض الأساطين.

وقد قاد الأمير أول محاولة للغوص في خليج أبي قير وتوصل إلى نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1- معبد على مبعدة 240م من الساحل حيث يوجد 12 أسطوانة.

2- حاجز أمواج قديم يمتد مسافة ما بين 100 إلى 250م.

3- حواجز أخرى بني أحدها بالطوب والباقي بالحجارة، وسمك كل منها ما بين 4 إلى 6م، وتمتد ما بين 100 إلى 250م.

4- مجموعة من الأساطين بالإضافة إلى قواعدها على عمق 5م وعلى مبعدة 450م من الساحل شرق قلعة الرمال.

ومن بين هذا الحطام أخرج الغواصون في ٥ مايو 1933 رأس تمثال من الرخام الأبيض للإسكندر الأكبر.

ويرى عمر طوسون أن هذا الموقع يمثل معبدا، وأن الموقع إلى الشرق منه – ومعظمه أساسات مبان – منطقة سكنية. وبمقارنة اكتشافه بالنصوص القديمة استطاع أن يربط بين هذا الموقع ومدينة مينوتس. وبتحديد موقع مينوتس أمكنه تحديد موقع الهرقليوم على الخريطة التي قدمها عام 1934 (18) وتتمثل تلك المحاولات الأولى للكشف عن الآثار الغارقة في خليج أبي قير بما يلي:

١- أعمال بعثة المعهد الأوروبي للآثار الغارقة في خليج أبي قير

في عام 1996 بدأت بعثة المعهد الأوروبي للآثار الغارقة أعمالها في خليج أبي قير، على نطاقين هما:

أولاً: أعمال المسح الأثري:

قام المعهد الأوروبي للآثار الغارقة، بالتعاون مع المجلس الأعلى للآثار، بعمل مسح أثري في خليج أبي قير البحري في أعوام 1996 ، 1997، 2000 وذلك اعتمادا على المعلومات التي ذكرتها المصادر التاريخية.

ولإجراء هذا المسح استخدمت البعثة أحدث الأجهزة الإلكترونية والمتمثلة في:

- أجهزة السونار التي تساعد على الكشف عن ما هو موجود في القاع أسفل المياه.
- أجهزة الماجناتيك التي تكشف عن أي مواد آثرية سواء المعادن أو الأحجار أسفل رمال القاع بعمق من (5 : 10م) تحت الرمال.
- جهاز تحديد المواقع الجغرافية: (GPS) الذي يساعد على تحديد المواقع الجغرافية بدقة من خلال اتصاله بالأقمار الصناعية.
- أجهزة تعطي مقاطع في قاع الخليج لدراسة التطورات الجيولوجية للمنطقة وأسباب غرقها.

وقد أسفر هذا المسح عن النتائج التالية:

1 - الكشف عن مصب الفرع الكانوبي أقصى فروع النيل السبعة القديمة من الناحية الغربية.

2 - اكتشاف موقع على مسافة 2 كم من ساحل أبي قير، يحتوي على عدد كبير من الكتل الجرانيتية والأعمدة ذات الشكل الأسطواني من الجرانيت وبعض الكتل من الحجر الجيري، وقد لوحظ أن القطع الآثرية تتناثر في هذا الموقع على محور طولي يمتد من الشرق إلى الغرب، ويرجح أن يكون معبد إيزيس بمدينة مينوتس الأثرية. ويتقدم المعبد كتلتان حجريتان ضخمتان، وهما بناء من الحجر الجيري والمونة الرمادي، اللتان ربما كانتا تمثلان مدخل المعبد.

3 - عثر في الموقع نفسه على مبنى ذي شكل دائري من الطوب الأحمر الروماني، ويبلغ سمك جداره 180سم وقطره من الداخل 190 سم ومن الخارج 370 سم وارتفاعه 80 سم، ويرجح أنه يمثل صهريجا من العصر الروماني، كما توجد بجانب الصهريج كتل متناثرة ضخمة من الحجر الجيري، يبلغ متوسط أبعادها 1م × 1م × 90 سم.

4- الكشف عن مدينة أثرية أخرى يرجح أن تكون مدينة هرقليوم، تقع على بعد 6 كم من شاطئ أبي قير. وعثر في هذا الموقع على ما يلي:

(أ) - مجموعة من التماثيل الضخمة والمكسورة تبلغ أطوالها حوالى كم تقريبا، وهي مصنوعة من الجرانيت.

(ب) - عثر على ناووس من الجرانيت الوردي (كان مخصصا لوضع تمثال المعبود).

(ج) تمثال نصفي مفقود الرأس والجذع من الجرانيت الرمادي.

(د) مبنى شبه دائري، آنية من البرونز، مزخرفة من القاعدة.

(هـ) كتل جرانيتية ضخمة عليها طبقة متكلسة من الأصداف البحرية.

(و) بقايا أسوار ضخمة متهدمة مثبتة بكتل من الحجر الجيري أبعاد الكتلة الواحدة 120 × 50 م وبارتفاع 2.50م.

ثانيا: أعمال الحفائر:

أعمال الحفائر في موقع مدينة مينوتس

بدأت البعثة بالتعاون مع الإدارة العامة للآثار الغارقة أعمال الحفائر في الموقع الذي حدد من خلال المسح الأثري، والذي تشير المصادر التاريخية إلى أنه معبد إيزيس بمدينة مينوتس الغارقة.

وقد تم تقسيم الموقع إلى ثلاثة قطاعات لإجراء الحفائر وهي:

- جنوب المعبد وكذلك موقع الأخدود الطيني لإزاحة الرمال.
- إلى الغرب من المعبد بمسافة 70م.
- جنوب غرب المعبد في مساحة 25×50 م تقريبا

إلى الجنوب الغربي من موقع المعبد وعلى بعد حوالى 150م، كُشِف عن أساسات مبان ضخمة وأسوار، وهي عبارة عن مبنى مربع الشكل أبعاده 30×30م والجدار الشمالي منه مكون من كتل الحجر الجيري أبعاده 60×105×35سم وهي بعمق حوالى 3م في أرضية طينية، ويلاحظ أن الجزء الغربي من هذا الجدار به تهدم ملحوظ يميل إلى الهبوط، ثم يوجد جزء آخر مهدم تماما حوالى 3.5م قبل التقائه بالجدار الغربي والذي يرجح وجود المدخل به، حيث عثر على كتلتين من الحجر الجيري بهما فتحة دائرية في المنتصف، ويحتمل أنهما يمثلان تثبيت القائم الخشبي الخاص بـ«حلق البوابة الخشبية»، وفي الجزء الشرقي من هذا المبنى توجد بقايا أساسات لمبنى آخر على بعد حوالى 40م، وعثر في أرضية هذا المبنى على بعض البقايا الفخارية التي ترجح أنه كان منزلا سكنيا للعامة.

وإلى الشمال الغربي من موقع المعبد كُشِف عن أساسات مبان أخرى، حيث استخدمت كتل ضخمة من الحجر الجيري حجمها حوالى 1م×50سم في بناء هذا المبنى الذي تبلغ أبعاده حوالى 20م×15م تقريبا. كما أسفرت أعمال الحفائر في موقع معبد مينوتس عما يلي:

1- العثور على شق أخدودي أسفل الجزء الشرقي من المعبد بعمق 2م أسفل مستوى الأرضيات، وهو شق يمتد بمحور من الشمال إلى الجنوب، متقاطعا مع محور المعبد، ويرجح أنه ناتج عن الزلازل التي تعرضت لها المنطقة، ومن الغريب العثور على آثار لأقدام أبقار كانت تسير على الأرض الطينية، فضلا عن عظام وأسنان لمواش، وسوف يجري تحليلها لمعرفة عمرها الزمني. كما عثر على فك علوي لأحد حيواناتٌ فرس النهر، التي كانت تنتشر في الدلتا في العصور القديمة، عندما كانت مملوءة بالبحيرات والمستنقعات.

2- عُثِر على تمثال لأبي الهول صغير الحجم من البازلت الأسود فاقد الرأس.

3- عُثِر على 7 رؤوس لتماثيل ترتدي غطاء الرأس الملكي (ربما تكون رؤوسا لتماثيل أبي الهول من الجرانيت الأحمر).

4- عُثِر على قطعة من حجر البازلت غير منتظمة الشكل عُثِر على أربعة أجزاء منها، وهذه القطع يظهر عليها العديد من صور آلهة وإلهات مختلفة وعليها كتابات بالخط الهيروغليفي ربما ترجع إلى العصر المتأخر أو البطلمي.

5- عُثِر على رأس تمثال للإله سيرابيس من الرخام الأبيض، ارتفاعه 27.5سم وعرضه 18سم.

6- عُثِر على رأس لتمثال ملكي من الجرانيت الأسود المعرق بخطوط من الجرانيت الأحمر، يظهر من سماته والعمود الساند خلفه أنه يرجع إلى العصر البطلمي، ويلاحظ ارتداء الملك لأحد التيجان الملكية، الارتفاع 36.5سم والعرض 21سم.

7- عُثِر على مجموعة من الصلبان مختلفة الأشكال والأحجام من المعدن وأحدها من الذهب.

8- عُثِر جنوب المعبد على رأس من الرخام الأبيض للإله سيرابيس كبير الحجم، ارتفاعه 56.5سم وعرضه 32.5سم.

9- عُثِر على تمثال لشخص، بالحجم الطبيعي، من الجرانيت الأحمر، مفقود الرأس والساقين.

10- عُثِر على مجموعة من الأواني مصنوعة من الفخار الأحمر.

11- عُثِر على قدم صغيرة الحجم من الرخام الأبيض، بها جزء مكسور.

12- عُثِر على رأس لرجل من البازلت الأسود، ملامحه غير واضحة، الارتفاع 20سم.

13- عُثِر على رأس لطفل من الرخام الأبيض، يستند إلى يد بشرية، الارتفاع 35سم والعرض 17.5سم.

14- عُثِر على جزء مكسور من قدم من البازلت الأسود.

15- عُثِر على جزء من تمثال لطائر من البازلت الأسود، ملامحه غير واضحة.

16- عُثِر على رأس من البازلت الأسود غير واضح المعالم.

17- عُثِر على رأس ملكي من حجر الكوارتز، الارتفاع 35سم.

18- عُثِر على رأس من الجرانيت الأسود صغير الحجم، الارتفاع 13.5سم.

19- عُثِر على جزء خلفي من تمثال لأبي الهول صغير الحجم من البازلت الأسود، وبه كسر بالمؤخرة في الجانب الأيسر الطول 28سم العرض 10سم الارتفاع 16سم.

20- عُثِر على قطعة حجرية من الجرانيت الأسود دائرية الشكل، رجح أنها مطحنة، قطرها 35 سم وارتفاعها 8سم، وبها كسر جانبي.

21- عُثِر على قطعة من الجرانيت الأسود يحتمل أن تمثل مخلبا أماميا لأحد تماثيل أبي الهول، الطول 25 سم والعرض 19سم والارتفاع 15سم.

22- عُثِر على قطعة من الرخام الأبيض مخروطية الشكل بها زخارف طولية وبها ثقب مربع من أسفل يحتمل أن تمثل جزءا من تاج، طولها 27سم وعرضها 22سم وارتفاعها 19 سم.

23- عُثِر على قطعة من الجرانيت الأسود يحتمل أن تمثل قاعدة لطائر (كتلة من الجرانيت الأسود يحتمل أن تمثل جذع وأرجل طائر يتضح فيه شكل الجناحين).

24- عُثِر على قطعة حجرية من البازلت تمثل رأسا لسيدة، يبلغ ارتفاعها 14 سم.

25- عُثِر على لوحة صغيرة الحجم من الرخام الأبيض المحلي عليها نقش بالنحت البارز يمثل حية كوبرا ترتدي تاج حتحور، ويرجح أن يكون هذا الشكل أحد الأشكال لإيزيس.

26- عُثِر على قطعة حجرية من الرخام الأبيض تمثل إناء كانوبيا ارتفاعه 28سم، والإناء عليه زخارف بالنحت البارز.

27- عُثِر على رأس آدمي من الرخام الأبيض يكمل الإناء السابق، وارتفاعه 13سم.

28- عُثِر على قطعة حجرية من الرخام الأبيض المحلي شبه مخروطية الشكل، يبلغ ارتفاعها 23.5سم وقطرها 27سم، وقد اتضح أنها تمثل تاجا لرأس الإله سيرابيس الكبير، التي عثرت عليها البعثة في الموقع نفسه. والتاج مزخرف بعناصر نباتية تمثل فرعين من شجر الغار.

29- عُثِر على تمثال من الجرانيت الأسود لسيدة ترتدي رداء شفافا وتتقدم القدم اليسرى للأمام، وعلى الرغم من أن التمثال فاقد للرأس والقدمين ونصف الذراع الأيسر واليد اليمنى، إلا أن الجزء المتبقي في حالة جيدة، ويبلغ ارتفاع التمثال من دون الرأس والقدمين 149 سم، مما يشير إلى أنه كان بالحجم الطبيعي. ويشير طراز التمثال

والتقنية الفنية إلى احتمال أنه يمثل المعبودة إيزيس ويرجح أنه يرجع إلى العصر البطلمي.

30- عُثِر على رأس تمثال لأبي الهول من الجرانيت الرمادي، ارتفاعه 47سم تقريبا.

31- عُثِر على بعض القطع المعدنية تمثل خواتم وأجزاء من قطع حلي يرجح أن تكون من الذهب، وقد عثر عليها متناثرة في أجزاء عديدة من موقع المعبد، ومنها بعض العملات التي ترجع إلى العصر البيزنطي، وتحمل شعار الصليب.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى إزاحة كمية كبيرة من الرمال من كل الموقع، والتي تراوح سمكها من 10سم إلى متر تقريبا وتوجد أسفلها مباشرة الطبقة الطينية التي تغطي كل المساحة التي جرى العمل بها.

وإلى جانب استخدام طلمبات شفط الرمال التي كانت تجرى بها أعمال التنقيب، كان هناك فريق آخر يقوم بعمل مسح أثري في المناطق المزمع إجراء الحفائر بها، وذلك باستخدام «أسياخ من الصلب» لجس ما هو موجود تحت طبقة الرمال، وهذه الطريقة أسفرت عن الكشف عن:

- أجزاء من أسوار مبنية بالطوب الأحمر ومثبتة بالمونة، وربما ترجع إلى العصر البيزنطي.
- أجزاء مهشمة من مطحنة من الجرانيت.
- تمثال مكسور لأبي الهول من الجرانيت الأسود.
- قطعة نصف دائرية، ربما تمثل رأس صقر، ولكن أنفه مهشم.

ثالثاً: أعمال الحفائر في موقع الهرقليوم

بدأت أول مرحلة للحفائر في موقع مدينة الهرقليوم عام 2001 في الفترة من 14 أبريل إلى 8 يونيو. وقد شارك فيها أعضاء بعثة المعهد الأوروبي ومفتشو إدارة الآثار الغارقة، وقد أسفرت عن العثور على أطلال المدينة وميناءها وحطام العديد من السفن الغارقة، فضلا عن اللقى الأثرية الأخرى، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: التماثيل وقطع النحت:

لعل أهم ما عثر عليه في هذا الموقع هو التماثيل الضخمة، التي تمثل ملك وملكة وإله النيل «حعبي»، أما التمثال الأول فهو من الجرانيت الوردي لملك بالزي الفرعوني، يرتدي التاج المزدوج تاج مصر العليا والسفلى، ويبلغ طوله نحو 5.30م، وعلى الرغم من أنه مهشم إلا أنه في حالة جيدة. والتمثال الثاني يصور ملكة ترتدي تاج قرص الشمس وقرني بقرة

وريشتين، وهو من حجر الجرانيت الوردي ويبلغ طوله 5.25م وهو مهشم لأجزاء عدة، أما التمثال الثالث فهو تمثال لإله النيل «حعبي» من حجر الجرانيت الوردي، يصور بالتاج المميز له وهو نباتات البردي، ويحمل على يديه مائدة ترمز إلى الخيرات التي يعطيها النيل لمصر ويبلغ طول التمثال 5.65م.

كما عثر أيضا على تمثال للإلهة إيزيس من حجر الجرانيت الرمادي، وهو مهشم لأجزاء عدة، إلا أنه بحالة جيدة ويصور الإلهة إيزيس وهي ترتدي رداءها الشفاف والعقدة المميزة على صدرها، بالإضافة إلى خصلات الشعر المجدولة بدقة فنية رائعة، إلا أن التمثال قد فقد العينين اللتين كانتا مرصعتين... هذا بالإضافة إلى تماثيل عدة لأبي الهول التي كانت في معبد المدينة.

ثانيا: النقوش الهيروغليفية:

عثر على لقى أثرية عدة في موقع مدينة هرقليوم تحمل نقوشا هيروغليفية لعل أهمها لوحتان إحداهما من حجر الجرانيت الأسود، ترجع إلى العام الأول من حكم الملك «نقطانبو الأول» من الأسرة 30 أي 378 ق.م، وهي تمثل قرارا ملكيا أصدره الملك بتخصيص عُشر الضرائب والذهب والفضة التي ترد على البضائع الأجنبية، والضرائب التي تأتي إلى البيت الملكي لمعبد الإلهة نيت في سايس أي صان الحجر بمحافظة الشرقية، وقد أمر جلالته أن توضع هذه اللوحة في «فم البحر» وهو تعبير عن مصب الفرع الكانوبي في البحر، الذي تخرج منه السفن إلى البحر المتوسط والذي كانت تقع عليه مدينة «الهرقليوم». وتتشابه اللوحة مع لوحة أخرى عثر عليها في «نقراطيس» عام 1899 وتعتبر نسخة مكررة، لكنها تختلف في اسم المدينة التي أمر الملك أن توضع فيها اللوحة، وهي بحالة ممتازة ويبلغ طولها 195 سم وعرضها 88 سم.

أما اللوحة الثانية فهي أضخم لوحة عثر عليها في تاريخ الآثار المصرية حتى الآن، ويبلغ طولها 6م تقريبا وعرضها 3م وهي مهشمة لأجزاء عدة، وعلى الرغم من حالة اللوحة السيئة، إلا أنه أمكن قراءة نصوص هيروغليفية على اللوحة ترجع إلى عهد أحد البطالمة يرجح أنه بطليموس الثامن. وقد كتب النص الهيروغليفي في النصف العلوي منها، أما النصف السفلي فقد أمكن قراءة نصوص يونانية، مما يرجح أنها يونانية للنص نفسه، لتتشابه اللوحة بذلك مع لوحات أخرى كتبت بأكثر من لغة مثل حجر رشيد ومرسوم كانوب وهي كلها قرارات ملكية، هذا بالإضافة إلى أجزاء عدة من تماثيل أخرى أمكن قراءة بقايا لنصوص هيروغليفية عليها ومازالت تحت الدراسة.

ثالثا: العملات وقطع الحلي وأدوات البرونز:

أثناء إجراء أعمال الحفائر عُثِر على مجموعة كبيرة من العملات الذهبية والفضية والبرونزية يرجع معظمها إلى العصر البطلمي.

وأهم هذه العملات عملتان نادرتان من الذهب: الأولى فينيقية معاصرة للأسرة الثلاثين، على أحد وجهيها منظر أسد يهاجم غزالا، وعلى الوجه الآخر هرقل وأمامه علامة «عنخ» ومن فوقها نقش فينيقي. والعملة الثانية لبطليموس الأول يظهر فيها وجهه من ناحية، وعلى الظهر عربة تجرها أربعة أفيال ويقودها الإسكندر الأكبر، ومن حولها نقش ترجمته: الملك بطليموس. وهي عملة نادرة لم يسبق العثور عليها في مصر.

أما بالنسبة إلى الحلي، فقد عثر على مجموعة منها من الذهب ومطعمة بالأحجار الكريمة، تتنوع بين الأقراط والخواتم. ويتضح من طريقة صياغة هذه الحلي مدى التقدم الذي كانت عليه هذه الصناعة من حيث الدقة والذوق. كما عثر في الطبقات المختلفة على أدوات برونزية، منها التمائم وأدوات الصيد وعناصر زخرفية.

رابعا: حطام السفن:

كما عُثِر على مجموعة مكونة من سبع سفن غارقة أمام رصيف ميناء، تظهر على اثنتين منها آثار حريق، ولم يُحدد العصر الذي ترجع إليه، وعُثِر على سفينتين أخريين على بعد 150م من هذه المجموعة، وهذا الكشف غاية في الأهمية، حيث لم يسبق العثور على هذا العدد من السفن الغارقة في موقع واحد من قبل.

خامسا: الفخار:

أما عن الفخار فقد عُثِر على مجموعة كبيرة من الفخار الكامل وشقف الفخار جُمِعت للأغراض المتحفية والدراسية. وهي تتنوع بين أواني التخزين وأواني المائدة وأواني التجميل، لعل أهمها الأواني ذات الصور الحمراء التي ترجع إلى بداية القرن الرابع قبل الميلاد، والأواني ذات الطلاء الأسود اللامع من العصر البطلمي.

وقد تم العمل حتى الآن في مساحة 800×1000م ولم نصل بعد إلى حدود المدينة. ونستنتج من طبيعة الطبقات التي دُرِسَت بوساطة مفتشي الآثار الغارقة، وأيضا من اللقى التي عُثِر عليها أن هذا الموقع قد هجر فجأة، ربما بسبب زلزال أعقبه طوفان من البحر أغرق المدينة وميناءها، وأن هذه المدينة كانت موجودة قبل بناء الإسكندرية، وأنها كانت ذات نشاط بحري وتجاري كبيرين.

سادساً: أسطول نابليون

في أول أغسطس 1798 حطم الأسطول الإنجليزي بقيادة نلسون الأسطول الفرنسي، فغرقت ست سفن من الأسطول الفرنسي ومعها سفينة القيادة أورينت، واستقرت جميعها في قاع الخليج فيما عرف بمعركة أبي قير البحرية.

سابعاً: معركة أبي قير البحرية:

اختار الأميرال بروي، بالاتفاق مع نابليون، خليج أبي قير مرسى لأسطوله الذي يتكون من ثلاث عشرة بارجة وأربع فرقاطات وعدد من السفن الحربية الصغيرة.

وفي يوم ٧ يوليو عام 1798 ألقت البوارج الفرنسية مراسيها في صف بعيدا عن الشاطئ الغربي للخليج لقلة العمق في هذه الناحية. ولما كان بروي لا يتوقع أي هجوم إلا من ناحية البحر، فقد وضع بوارجه الكبيرة في وسط الصف حتى تحمي الجناحين، جاعلا جانب البوارج الأيمن ناحية البحر.

وكان الأميرال الإنجليزي نلسون لا ينفك يتجول في البحر المتوسط ليعرف مواقع الحملة الفرنسية، إلى أن حضر بأسطوله إلى الإسكندرية صباح يوم أول أغسطس ثم اتجه ناحية أبي قير، حيث كان الأسطول الفرنسي راسيا يترقب.

وكان الأسطول الإنجليزي مكونا من ثلاث عشرة بارجة وسفينة حربية متوسطة، وهو، وإن كان أقل عددا وعتادا من الأسطول الفرنسي، إلا أن الفارق الحقيقي الذي جعل للأسطول الإنجليزي الغلبة والنصر في القتال هو حسن النظام والاستعداد الحربي وكفاءة القيادة. ولا غرو في ذلك، فشخصية نلسون هي من أهم أسباب عظمة إنجلترا البحرية، وكأن الرجل «أسطول إنساني»، ورغم كل الظروف التي كانت تبرر تأجيل الهجوم حتى الصباح، فقد قرر نلسون أن يهاجم في الحال على عكس ما توقع رجاله وأعداؤه.

ولم تكن البوارج الفرنسية على أتم استعدادها، كما غاب عنها عدد كبير من ضباطها وبحارتها، وكانت راسية في الخليج مما ساعد نلسون على إحكام تدبيره، حيث استطاعت خمس من البوارج الإنجليزية أن تندس بين البوارج الأمامية للأسطول الفرنسي الموجود بالشاطئ، وخيل إلى الأميرال بروي أن مثل هذا الحادث يستحيل وقوعه لقلة عمق البحر في هذا الموضع، فكان هذا الخطأ في التقدير، وجرأة نلسون ورجاله في الوصول إلى هذا المكان، من أسباب الكارثة التي حلت بالأسطول الفرنسي.

وفي أثناء ذلك حاولت الفرقاطة الفرنسية لاسريوز أن تعترض البارجة الإنجليزية أوريون التي لم تتردد في إطلاق مدافعها فأغرقتها.

ومع حلول الظلام اتجهت سفينة القيادة فانجارد التي كانت تحمل علم نلسون إلى الجانب المقابل تجاه البحر، وتبعتها بقية البوارج الإنجليزية، وهكذا استطاع نلسون أن يحصر القسم الأمامي والأوسط من الأسطول الفرنسي بين صفين من البوارج الإنجليزية، وانقلب البحر بركانا من النار تتطاير في ظلام ليله أنوار المدافع إلى أن استسلمت البوارج الست الأولى من الأسطول الفرنسي، واشتعلت النار في السابعة وهي سفينة القيادة الضخمة أورينت، حتى وصلت النار لمخزن البارود فانفجرت حوالى الساعة العاشرة والنصف، فساد الجانبين سكون رهيب لهول الانفجار الذي سمع في كل من الإسكندرية ورشيد، ثم تجدد الضرب بعد نصف ساعة، وفي صباح اليوم التالي انفجرت الفرقاطة الفرنسية لارتيميز التي جنحت إلى الشاطئ، فأمر ربانها بإشعال النار فيها حتى لا تقع في يد الإنجليز.

وانتهت المعركة بتحطيم الأسطول الفرنسي، وقتل أربعة آلاف من بحارته، وغرق عدد من سفنه ومعها سفينة القيادة الضخمة أورينت، ولم ينجُ من الأسطول سوى أربع سفن لم تشترك في القتال بل أبحرت هاربة إلى مالطة.

ثامناً: اكتشاف الأسطول الغارق:

منذ معركة أبي قير (النيل) حاول مجموعة من الغواصين العثور على الكنوز المدفونة في أعماق أبي قير من دون أن تكلل جهودهم بأي نجاح، إلا أنه في عامي 1965- 1966 استطاع كامل أبوالسعادات أن يحدد سبعة مواقع لسفن الأسطول قرب جزيرة نلسون.

ثم عمل أبوالسعادات مع البعثة الفرنسية (بونابرت) بقيادة جاك دوماس في عام 1983 التي عثرت على سفينة القيادة أورينت ومجموعة من مدافعها، وقد جرى التعرف عليها بعد العثور على اسمها القديم LE DOLPHIN ROYAL (الدرفيل الملكي) على ماسك الدفة المصنوع من البرونز، كما عثر على حطام الفرقاطة لارتيميز الذي بدا فقيرا نتيجة إحراق طاقمها لها حتى لا تقع في يد الإنجليز.

وقد شاركت البعثة البحرية الفرنسية والمصرية بانتشال مجموعة كبيرة من حطام الأسطول، مثل المدافع الحديدية والبرونزية وقنابلها والبنادق وطلقاتها وماسك الدفة، بالإضافة إلى أجزاء من الزي العسكري وغيرها من اللقى التي عرضت في البرج الرئيسي لقلعة قايتباي.

وقد توقف العمل في الموقع بعد موت دوماس عام 1985 من دون أن يكمل اكتشافاته حتى بدأ المعهد الأوروبي للآثار الغارقة مسحا في الخليج باستخدام الأجهزة العلمية الدقيقة، فحدد مرة ثانية موقع أورينت ولارتيميز، واكتشف حطاما ثالثا هو الفرقاطة لاسريوز.

وقد بدأت البعثة أعمال الحفائر في موقع الأسطول خلال موسمي صيف وخريف عام 1998، حيث تركز العمل في موقعي أورينت ولاسريوز.

تاسعاً: موقع سفينة القيادة أورينت:

على بعد حوالى 1.5 ميل إلى الجنوب الشرقي من جزيرة نلسون، وعلى عمق 12م يقبع حطام ما كانت يوما ما فخر الأسطول الفرنسي وكبرى بوارجه (أورينت)، بناها المهندس البحري المشهور ج. س. سانيه عام 1791.

وكانت الأورينت ذات ثلاثة طوابق، ويبلغ طولها حوالى ٢٠٠ قدم وعرضها ٥٠ قدما وترتفع صواريها الثلاثة لمسافة 200 قدم فوق خط المياه، وتحمل 124 مدفعا، وما يقرب من 35 طنا من البارود في مستودعاتها، وتحتاج إلى طاقم من 1100 رجل، وقد صفحت الدفة وبدن السفينة أسفل خط المياه بالنحاس لحمايتها من عوامل البحر.

كانت الأورينت في مركز صف البوارج الفرنسية في معركة أبي قير، وقد أبلت بلاء حسنا في بداية المعركة، فأصابت بشدة أول البوارج الإنجليزية التي صادفتها (بلروفون)، وحطمت صواريها وأجبرتها على الانسحاب من المعركة، إلا أن البارجتين الإنجليزيتين «سوفتسير» و«ألكسندر» اشتركتا في الهجوم على البارجة العملاقة فتسببت الضربات في مقتل قائد الأسطول بروي، وفي حوالى الساعة التاسعة اضطرمت النار في مؤخرتها، وما لبثت أن انتشرت حتى خرجت عن حدود السيطرة، وقد تسابقت البوارج القريبة في قطع سلاسل المراسي لتتمكن من الابتعاد عن الأورينت، حيث توقع الجميع الكارثة التي حدثت بالفعل عندما وصلت النار مستودعات البارود فانفجر ونسف السفينة نسفا، فتحولت إلى كرة هائلة من الجحيم، وقتل معظم رجالها، ولم ينج منهم سوى ستين رجلا أنقذهم الإنجليز قبل الانفجار بعد احتراق ملابسهم.

أما عن الحفائر فقد تركزت في ثلاثة محاور بموقع السفينة وهي كوم الحطام، ومجموعة المدافع، والدفة. وقد أزيلت الرمال بسمك نحو متر واحد حول الحطام المتناثر في دائرة قطرها نحو 300 متر، والوصول إلى طبقة الطمي التي تمثل قاع الخليج الأصلي قبل اندثار الفرع الكانوبي.

وفيما يلي أهم نتائج تلك الحفائر:

1- نُظِّفت تفاصيل بقايا بدن السفينة ورُسِمت، وقد بلغت مساحة الجزء المحفوظ منه 35م×15م. ومن أهم ما اكتشف هنا أربع مضخات لطرد الماء المتسرب إلى بطن السفينة، وكذلك زوج من حلقات الصاري الرئيسي. ومن الطريف أن الأميرال (نلسون) يرقد داخل تابوت صنع من خشب هذا الصاري.

2- إعادة تنظيف ورسم دفة السفينة التي لاتزال تحتفظ بالدرع النحاسي الذي كان يحميها، وذلك بعد تآكل أخشابها، وهي مكسورة إلى جزأين يبلغ طول الرئيسي منهما ٩م وأقصى عرض لها 1.70م.

3- عُثِر على سبعة من المراسي الحديدية الضخمة حول بقايا الحطام، فقد أمر قادة البوارج بقطع سلاسل تلك المراسي لتوفير الوقت اللازم لرفعها (حوالى ساعة)، وبذلك تمكنوا من الإفلات بسفنهم قبل الانفجار الرهيب.

4- حُدِّدت ثمانية مدافع حديدية متناثرة حول الحطام في منطقة تبلغ مساحتها 8400م2، كما عُثِر على مدفع آخر يزن ثلاثة أطنان، وذلك على بعد أكثر من ١٠٠م إلى الشرق من كومة الحطام The Tumulus، مما يدل بوضوح على مدى عنف الانفجار.

5- عُثِر على الآلاف من كرات المدافع الحديدية من مختلف الأوزان، ومن المثير أنه يمكن لأضخم هذه الكرات (36 رطلا) أن تطلق لمسافة نصف ميل، وغالبا ما كانت هذه الكرات- إن أطلقت من مسافات أقرب- تخترق جانب البارجة لتنفذ من الجانب الآخر.

6- عُثِر على بعض الأسلحة كالسيوف والبنادق، والطبنجات وطلقاتها، ومن أكثر ما عثر عليه إثارة نموذج لمدفع صغير كان يستخدم لاختبار كفاءة البارود.

7- عُثِر على منظار من النحاس بحالة جيدة وعدد من البوصلات وغير ذلك من الأدوات الملاحية الخاصة بتوجيه السفينة.

8- عُثِر على قطع عديدة تمثل أجزاء من الزي العسكري، ومن ذلك مجموعة كبيرة من أزرار سترات الجنود، ويحمل بعضها أرقاما ربما تشير إلى الفرقة التي ينتمي إليها صاحبها، والبعض الآخر يحمل شعار البحرية الفرنسية، هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من أدوات الحياة اليومية مثل أدوات المائدة- كالملاعق والشوك الفضية، وزجاجات النبيذ، وزجاجات العطور والأواني الفخارية ذات الزخارف المختلفة والشمعدانات، وكذلك حروف الطباعة الخاصة بماكينات الطباعة التي كانت تصطحبها الحملة.

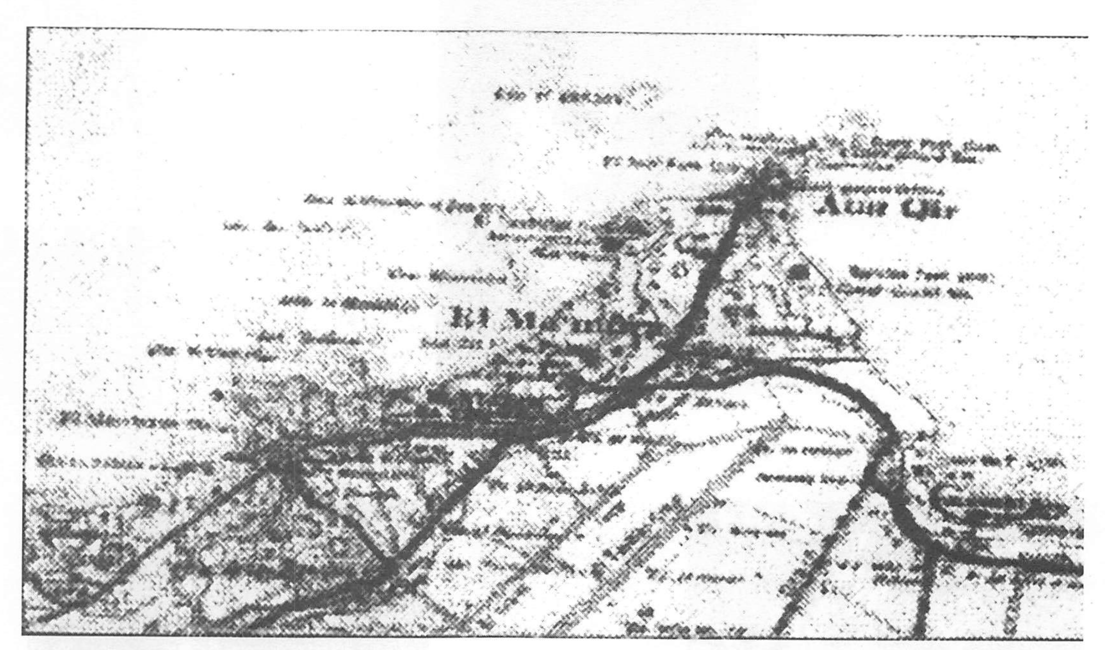
9- أثناء أعمال شفط الرمال في منطقة الحطام بوساطة الشفاطة المائية التُقِطت المئات من قطع العملات الفضية والنحاسية والبرونزية والذهبية ومن ذلك 241 عملة ذهبية. ويرجع معظمها إلى القرن الثامن عشر، وهي عملات فرنسية يحمل بعضها صورة لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر، كما عثر على عملات ذهبية من البرتغال وإسبانيا والنمسا ومالطة، بالإضافة إلى عملات عثمانية ضربت في إستانبول في القرن الثالث عشر الهجري.

وقد عولجت كل اللقى الأثرية المنتشلة بوساطة متخصصين مصريين في معامل الترميم التابعة للمجلس الأعلى للآثار بكوم الدكة بالإسكندرية.

موقع حطام الفرقاطة لاسريوز:

على بعد حوالى ميل واحد إلى الشمال الغربي من حطام أورينت وعلى عمق حوالى ٥م يقبع حطام الفرقاطة لاسريوز، وعلى العكس من حطام أورينت المتناثر بفعل الانفجار فإن حطام لاسريوز يبدو متجانسا وبحالة جيدة من الحفظ، وربما يرجع ذلك إلى ظروف غرقها بسبب ضربات المدافع القوية التي حطمت بدنها، فهوت بما عليها إلى القاع، مما يعد وثيقة مهمة لطرز هذا النوع من الفرقاطات في أواخر القرن الثامن عشر، وقد عثر على بوصلة السفينة وبعض أدوات الملاحة بالإضافة إلى بعض المدافع وطلقاتها. ومن أهم ما اكتشف في هذا الموقع مدفع من البرونز من نوع carronade، وهي مدافع كانت توضع عادة على سطح السفينة ولا سيما على المقدمة أو المؤخرة، ورغم قصرها فلها القدرة على إطلاق أضخم القذائف حتى وزن 68 رطلا، ولقوة تأثيرها في المرمى القريب أطلق عليها الفرنسيون اسم مدافع الشيطان (Devil gons).

وقد امتاز مدفع لاسريوز بوجود نقش باللغة الفرنسية يسجل اسم الصانع Jean Batist Martinenq، كما يحدد بدقة مكان وتاريخ الصناعة Toulon, may 1788. ويبلغ طوله 95 سم ويزن 600 كجم، وقد انتشل يوم 1999/6/29 في حضور وزير الثقافة ومحافظ الاسكندرية وأ. د. الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وجمع من مندوبي الصحف ووكالات الأنباء العالمية.



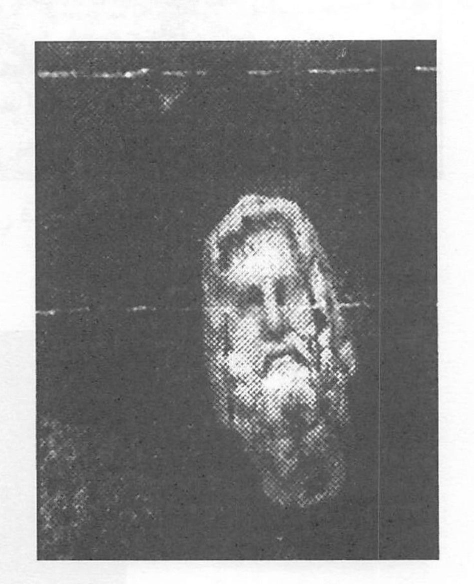
صورة (١٢)خريطة لشرق وغرب أبي قير والمعمورة والمنتزه

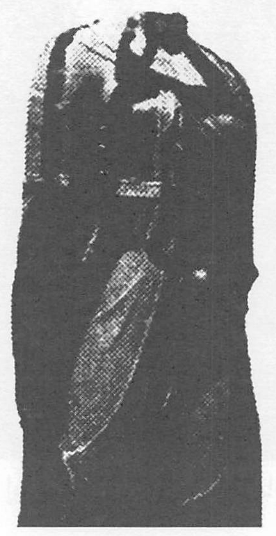


صورة (١٣) تمثال إيزيس المنتشل من المياه من غربي أبي قير

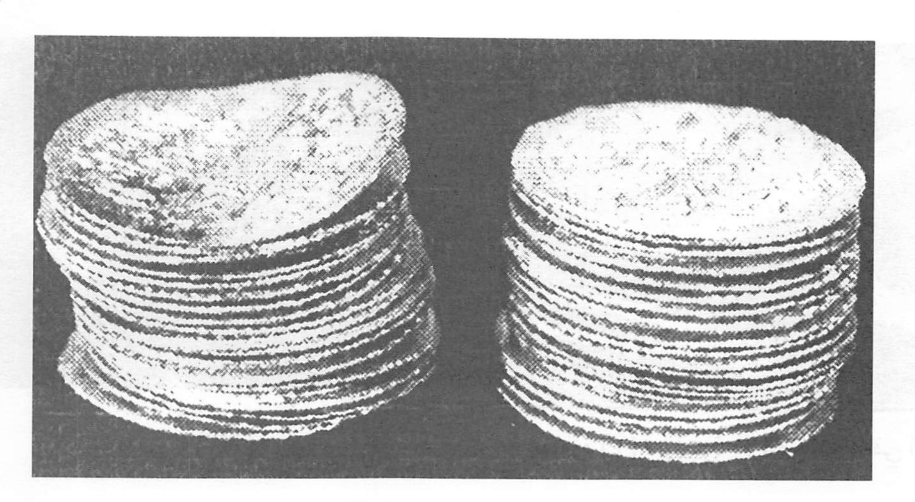




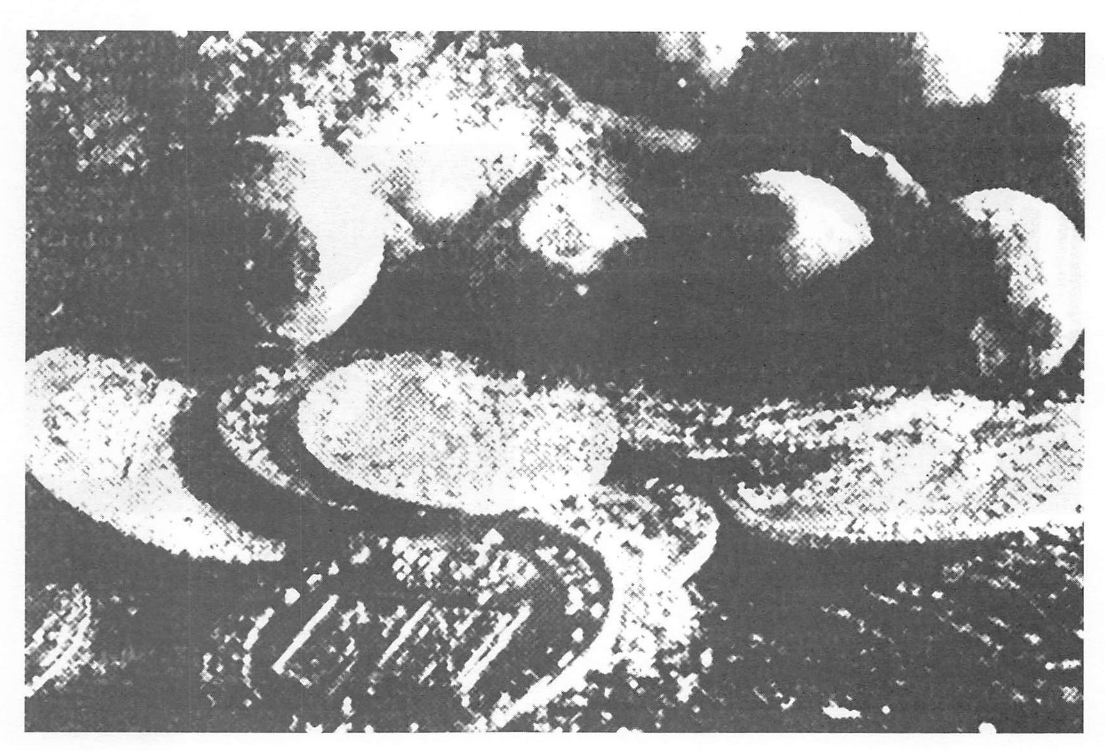




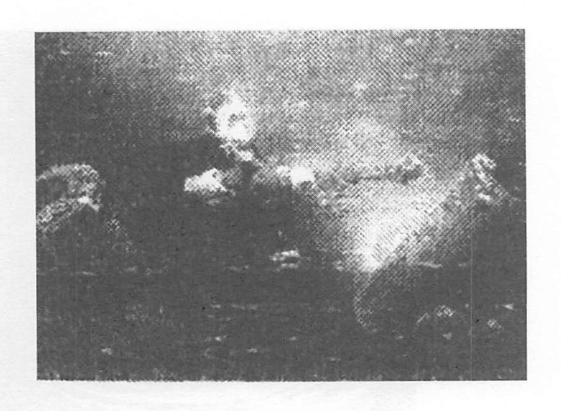
صـورة (١٤) نماذج من الآثار الغـارقـة في الاسكندرية.



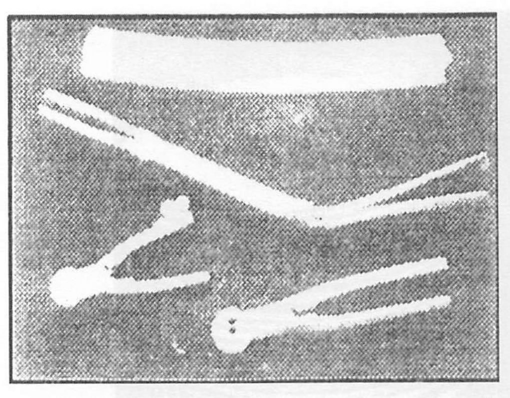
صورة (١٥) (أ)



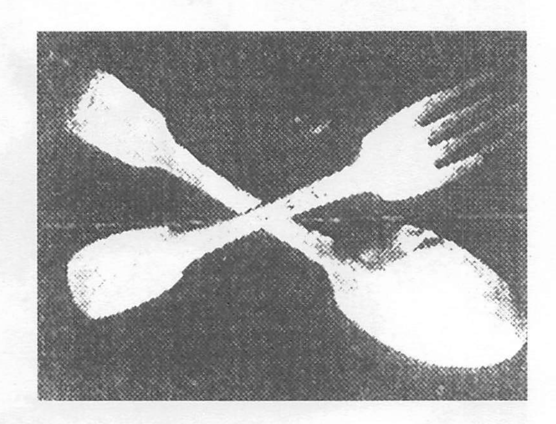
(ب) من العملات المكتشفة في الموقع



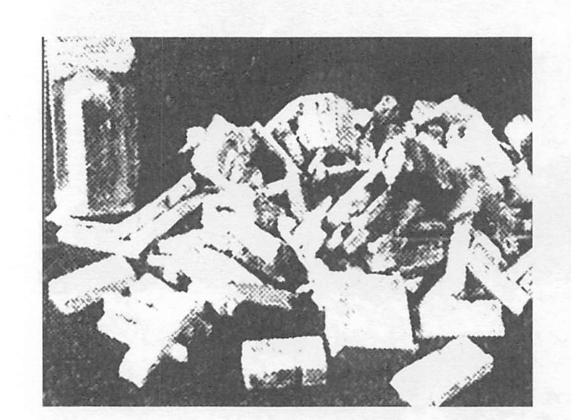
صورة (١٦)



صورة (٧) أدوات نجارة مكتشفة في الموقع



صورة (١٨) من الأواني المنزلية المكتشفة في الموقع



صورة (١٩)

الوسائل المتبعة في حماية التراث الغارق من الناحية الفنية بجمهورية مصر العربية

إبراهيم درويش - محمد مصطفى محمد عبدالمجيد*

تتميز السواحل المصرية باحتوائها على العديد من مواقع التراث الغارق سواء في البحر المتوسط أو في البحر الأحمر. ويتنوع هذا التراث ما بين آثار ثابتة أو آثار منقولة، حيث نجد منشآت ومباني ومعابد، بل وصل الأمر إلى حد العثور على ضاحية غارقة ومدينة كاملة أيضا، هذا بالنسبة إلى الآثار الثابتة. أما بالنسبة إلى الآثار المنقولة فقد عثر على عناصر معمارية ملقاة وكذلك حمولات السفن، وسفن كاملة قابعة في قاع البحر أيضاً.

وقد قامت الإدارة العامة للآثار الغارقة التابعة للمجلس الأعلى للآثار بمصر خلال السنوات الثماني الأخيرة بجهود عظيمة في الكشف عن جزء من تراثها المغمور سواء بمفردها أو بالتعاون مع المعاهد الأجنبية المتخصصة المختلفة. (شكل1).

وتعتبر سواحل مدينة الإسكندرية صاحبة أهم الكشوف حتى الآن، فقد اجتذبت هذه المدينة ذات التاريخ العريق والأصول البطلميةالباحثين لسبر أغوار بحرها، وكُشِف فيها عن موقعين في غاية الأهمية:

الموقع الأول: هو موقع فنار الإسكندرية، ويقع حاليا في المياه بجوار قلعة قايتباي على الطرف الشرقي من جزيرة فاروس القديمة، على الحد الغربي للميناء الشرقي حاليا (شكل 2).

وقد عثر في هذا الموقع حتى الآن على عدد لا يقل عن أربعة آلاف كتلة حجرية من أحجار مختلفة (جرانيت- جيري- رملي- كالسيت- كوارتزيت- بازلت- رخام- إلخ.) متنوعة الأحجام والأوزان، وهي عبارة عن عناصر معمارية ومنحوتات منها: الأعمدة وقواعدها وتيجانها، والأعتاب العلوية والسفلية، ومداميك البناء، بالإضافة إلى تماثيل الملوك وتماثيل أبي الهول واللوحات والمسلات، وتحمل بعض هذه العناصر نقوشا سواء باللغة المصرية القديمة أو اليونانية. وتنتمي بعض هذه العناصر إلى فنار الإسكندرية الشهير، والبعض الآخر ألقي في القرن الثاني عشر الميلادي لعمل استحكامات في مدخل الميناء (شكل 3).

الموقع الثاني: ويحتوي على جزء مهم من الحي الملكي المعروف في العصرين اليوناني والروماني، يمتد من نهاية خليج الميناء الشرقي حتى منتصفه. وقد عثر في هذا الموقع على شبه جزيرة التيمونيوم وجزيرة أنتيرودس، وهما المكانان اللذان كانا

* مفتش بالإدارة العامة للآثار الغارقة.

في العصر البطلمي يستضيفان قصر «ماركوس أنطونيوس» وقصر «كليوباترا» على الترتيب (شكل 4).

وتم التعرف في هذا الموقع على مجموعة الموانئ التي اشتهر بها الميناء الكبير كما كان يسمى في ذلك الوقت. وهو يشكل نظاما متكاملا في عمل الموانئ والأرصفة، بالإضافة إلى العناصر المعمارية والمنحوتات والنقوش (شكل 5).

هذا وقد اجتذب خليج أبي قير إلى الشرق من مدينة الإسكندرية (30 كم من قلعة قايتباي) اهتمام المستكشفين، فناله في البداية اهتمام بسيط ثم أصبح محل اهتمام دائم بسبب ما يحتويه من كنوز (شكل 6).

ويحتوي هذا الخليج على ثلاثة مواقع وهي:

الموقع الأول: هو موقع أسطول نابليون ويبعد 11كم عن شاطئ الخليج. وقد عثر فيه على بقايا السفن الحربية التي غرقت في بداية أغسطس عام 1798 إبان معركة أبي قير البحرية بين الفرنسيين والإنجليز (شكل 7).

الموقع الثاني: هو موقع مينوتس ويبعد 4 كم إلى الشرق من رأس أبي قير. وقد عثر فيه عام 1933 على رأس الإسكندر الأكبر من الرخام بوساطة الأمير عمر طوسون. وقد جرى العمل في هذا الموقع أخيرا وحُدِّد موقع معبد إيزيس به وتم رفعه معماريا وانتشال الكثير من التماثيل وأدوات الحياة اليومية والحلي والعملات، التي ترجع في معظمها إلى العصرين الروماني والبيزنطي (شكل 8).

الموقع الثالث: هو موقع مدينة هرقليوم وتبعد 7 كم إلى الشرق من رأس أبي قير. وقد جرى حتى الآن العمل في مساحة 800×1000م. وعثر فيها على ميناء وحطام لأسطول غارق وتماثيل ضخمة ولوحات وأدوات حياة يومية وحلي وعملات وأسوار ضخمة. وتؤرخ الآثار التي عثر عليها حتى الآن بنهاية العصر الفرعوني وحتى نهاية العصر البطلمي (شكل 9).

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة لم تهمل باقي سواحل البحر المتوسط فقامت، بالاشتراك مع المعاهد المتخصصة، بعمل أكثر من مسح أثري لتحديد مواقع السفن الغارقة.

وقد توجهت الإدارة إلى البحر الأحمر منذ بدء نشاطها، نظرا إلى ما عرف عن البحر الأحمر من أهمية تجارية على مر العصور، وأهم مواقعه هي:

موقع جزيرة سعدانة: وتقع على بعد 42 كم جنوب مدينة الغردقة، حيث عثر على سفينة غارقة منذ القرن الثامن عشر، يبلغ طولها حوالى 50 م، وربما كانت تحمل شحنة تقدر بمائتي طن، وكانت تحمل على متنها الراتنج والخزف الصيني والتوابل الهندية

والثمار الجاوية والفخار وحبوب القهوة اليمنية، مما يعني أن هذه السفينة كانت قادمة من الصين ومتجهة إلى ميناء القلزم (السويس حاليا) ولكن وجدت مستقرها في قاع البحر قبل الوصول إلى مينائها (شكل 10).

مما تقدم يتبين لنا أن مواقع التراث الغارق قد تضاعفت في مصر خلال فترة وجيزة، ومن المنتظر أن تتضاعف أضعافا كثيرة خلال العقدين القادمين، كما أنه من الملاحظ أيضا أن معظم هذه المواقع مازال العمل فيها مستمرا وسيستمر لسنوات قادمة، ومن هنا تظهر أهمية حماية التراث الغارق سواء الذي كُشِف أو الذي لم يُكشَف عنه بعد.

وفي ما يلي نقدم صورة من صور الحماية التي يمكن تطبيقها من الناحية الفنية، وهي تعتمد بشكل كبير على ميثاق صوفيا الذي أعلنته الـ ICOMOS عام 1996، والذي تبنته منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام في شهر نوفمبر من عام 2002م من أجل حماية التراث الثقافي المغمور، والمعروف أنه يجب توفير أقصى حماية ممكنة للتراث الغارق، سواء كانت الأنشطة التي تقوم عليه لأغراض متعلقة به مباشرة أو غير متعلقة به وتتعلق بموقعه.

• مخطط المشروع وأهدافه والأعمال التمهيدية:

يتطلب الترخيص لأي جهة بالعمل في التراث الغارق أن تقدم مخططا متكاملا لمشروعها. ويجب أن يتضمن مخطط المشروع أهداف المشروع ومنهجيته، وأن تسبقه أعمال تمهيدية تستهدف تقدير أهمية التراث الغارق والبيئة الطبيعية المحيطة به، كما تشتمل هذه الأعمال التمهيدية على دراسات أساسية للأدلة الأثرية والتاريخية المتاحة، والخصائص الأثرية والبيئية للموقع، وما يمكن أن ينجم عن أي تدخل محتمل تترتب عليه آثار تهدد بشكل أو بآخر استقرار هذا التراث الغارق.

• مؤهلات فريق العمل:

ولا تقبل الإدارة للعمل لديها سوى الأثريين المؤهلين لذلك المجال، ويتم العمل في كل المواقع بإشراف عالم متخصص في الآثار الغارقة.

• الجدول الزمني:

ومن المفضل عند التقدم بمشروع أن يتضمن الجدول الزمني لهذا المشروع، بكل مراحله، منذ بدء الاستكشاف حتى الانتهاء من مراحل صيانته ونشره، مرورا بالحفائر

والترميم والتوثيق والحفظ، كما ينبغي أن يتضمن المشروع خطة للطوارئ تكفل صون التراث، وإيداع الوثائق الداعمة في حالة انقطاع العمل أو إنهائه لأي سبب.

● الميزانية:

كما يجب أن يتضمن مخطط المشروع ميزانية محددة لجميع مراحل العمل تبعا للجدول الزمني، وعلى الإدارة المختصة أن تتأكد بدليل واضح من قدرة طالب الترخيص على تمويل المشروع حتى النهاية، مع الحرص على وجود خطة للطوارئ، وذلك باستثناء الحالات التي يكون فيها التراث الغارق في حالة عاجلة للحماية.

● تأمين الآثار:

وفي أثناء العمل بالمواقع الأثرية الغارقة لا بد أن تتأكد الإدارة من أن العمل يجري من دون تدمير للتراث الغارق أو تغيير موقعه، إلا في أضيق الحدود وللضرورات العلمية، فلا يستخدم الشفاط المائي (الماص- الكابس) إلا في حالات إزالة الرمال على ألا تزيد قوته على 4 بارات، وأن يختار مكان إلقاء الرديم بعناية (شكل 11).

ولا تُرفَع الجرار الفخارية عن طريق ملئها بالهواء، بل ترفع بوساطة البالونات، وتُرافَق حتى السطح لضمان وصولها بأمان (شكل 12).

ويجهز الموقع بمعدات الصيانة لضمان دخول الآثار المنتشلة في عملية الصيانة والترميم فور خروجها من الماء، وكذلك تأمين نقلها إلى مستقرها (شكل 13).

● الأمان والسلامة والبيئة:

وتسعى الإدارة بالطبع إلى حسن إدارة شؤون الموقع، وتبذل أقصى جهودها لمراعاة وضمان سلامة أعضاء فريق العاملين بالموقع، وعدم إحداث اضطرابات في قاع البحر والحياة البحرية بشكل كبير حفاظا على البيئة.

● التوثيق:

يعد برنامج التوثيق من أهم الأعمال التي تصاحب أي نشاط يقوم على التراث الغارق، منذ بدء مرحلة الاستكشاف حتى نهاية مرحلة النشر، حيث تعد وثائق مفصلة ومرحلية للموقع والقطع الأثرية. وتشتمل هذه الوثائق على خرائط الموقع ورسوماته بشكل عام، وقطاعات فيه وصور فوتوغرافية، كما تشتمل أيضا على رسومات للقى

الأثرية الباقية فيه أو المنتشلة منه، وصور لها في القاع وعلى السطح، قبل بدء الصيانة والترميم وبعدهما. وتشمل أيضا الملاحظات الميدانية أثناء الاستكشاف في الموقع أو أثناء الصيانة والترميم، وغير ذلك من وسائل التسجيل الأخرى كالتصوير بالفيديو وعمل الخرائط العامة... إلخ (شكل 14).

● التقارير والحفظ:

وبعد انتهاء العمل الميداني تنتظر الإدارة أن تقدم لها التقارير، وتبدأ بتقرير أولي عن سير العمل والاكتشافات ومراحل الصيانة والترميم، يتلوه تقرير مفصل يتضمن الآتي:

(أ) بيان أهداف المشروع.

(ب) بيان الأساليب والتقنيات المستخدمة.

(ج) بيان النتائج المحرزة.

(د) وثائق أساسية تخطيطية وفوتوغرافية عن جميع مراحل النشاط.

(هـ) توصيات بشأن صيانة وترميم الموقع وأي قطعة من التراث الثقافي المغمور بالمياه نقلت من مكانها.

(و) توصيات بشأن الأنشطة المقبلة.

وتودع نسخة من هذه التقارير في محفوظات الإدارة العامة للآثار الغارقة، كما تودع نسخة أخرى في محفوظات المجلس الأعلى للآثار.

كما توفر الإدارة مخازن لحفظ الآثار التي يتم انتشالها بالأساليب المختلفة وتتابع عمليات التسجيل، وتحاول توفير أقصى درجات الأمان لها حتى تبقى لآجال طويلة.

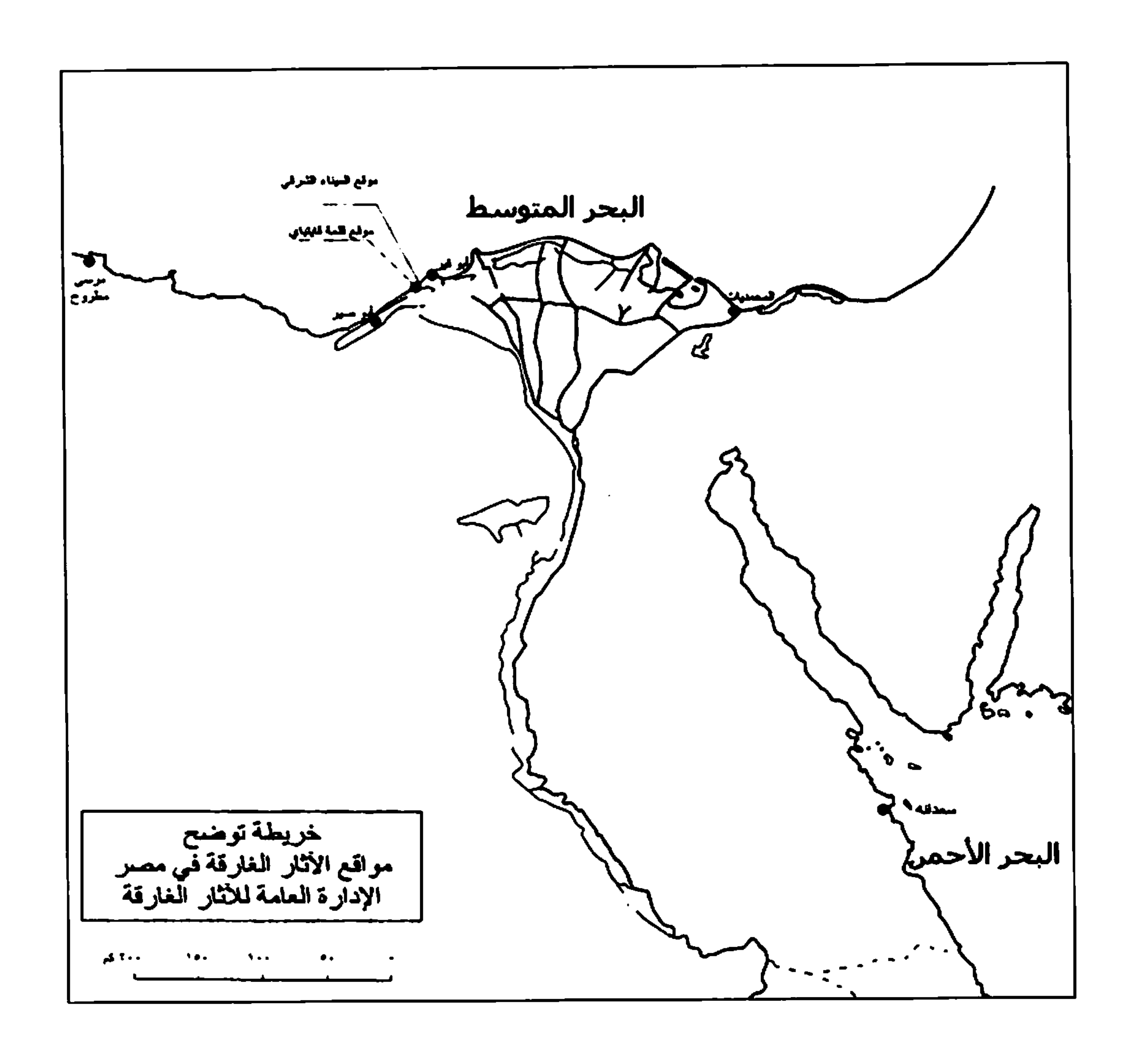
● النشر العلمي وتوعية الجمهور:

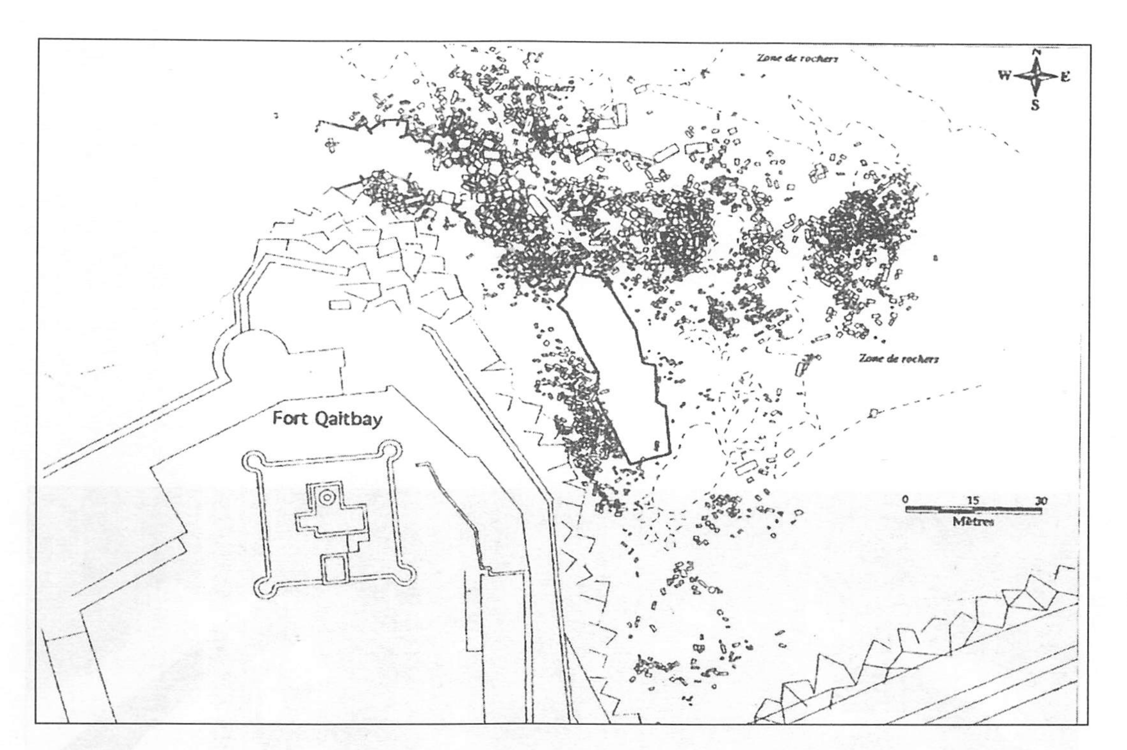
كما تفتح الإدارة أبوابها لاستقبال الدارسين سواء للاطلاع على هذه التقارير أو القطع الأثرية نفسها. وتحاول الإدارة دائما أن تكون على اتصال بالجمهور فتعلن في وسائل الإعلام عن الاكتشافات فور وقوعها، وتقدم إلى هذه الوسائل كل التسهيلات لإعلام الجمهور بهذا التراث وأهميته.

هذا، وقد لجأت الإدارة إلى عمل موقع لها على شبكة المعلومات العالمية حتى تضمن وصول المعلومات مباشرة إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور وبشكل علمي سليم.

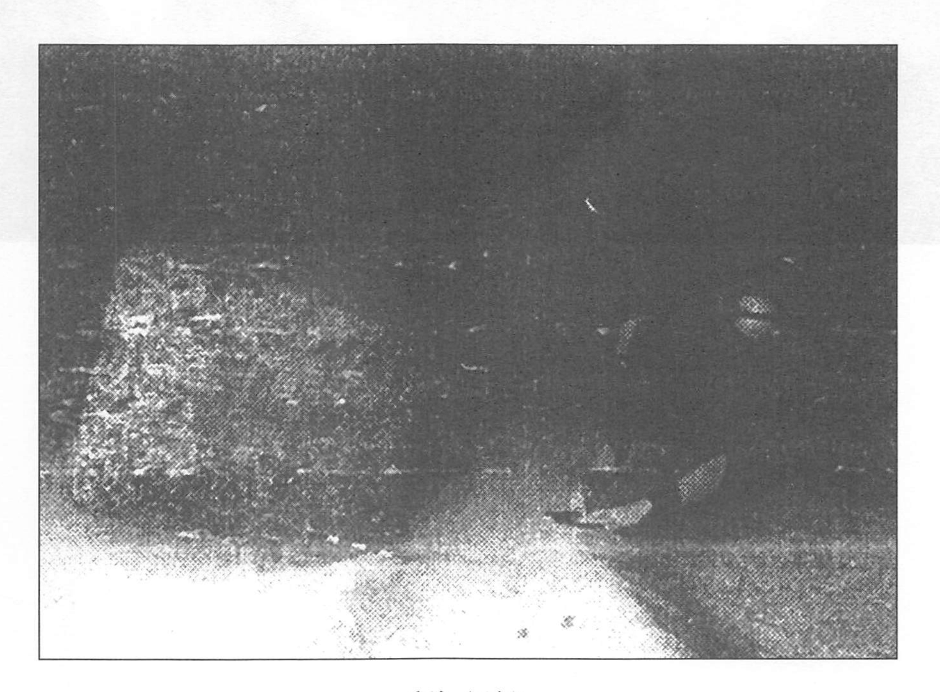
وتسعى الإدارة حاليا إلى تجهيز المواقع الأثرية الغارقة لفتحها للجمهور، كما تسعى إلى عمل معارض خارجية تطوف العالم لإتاحة الفرصة للجميع للتعرف عليها، حتى تُنشأ متاحف تتسع لهذه المكتشفات (شكل 15).

هذه هي الخطوات التي تتخذها الإدارة حاليا، رغبة منها في حماية التراث الغارق في جمهورية مصر العربية من الناحية الفنية، وتحاول دائما أن تتعاون مع الجهات الأخرى المنوط بها حماية هذا التراث من الناحية القانونية عن طريق إمدادها بالمعلومات اللازمة عن المواقع والخرائط الخاصة به، والمستندات اللازمة لإعلان هذه المواقع مواقع تراث غارق يجب الحفاظ عليها.

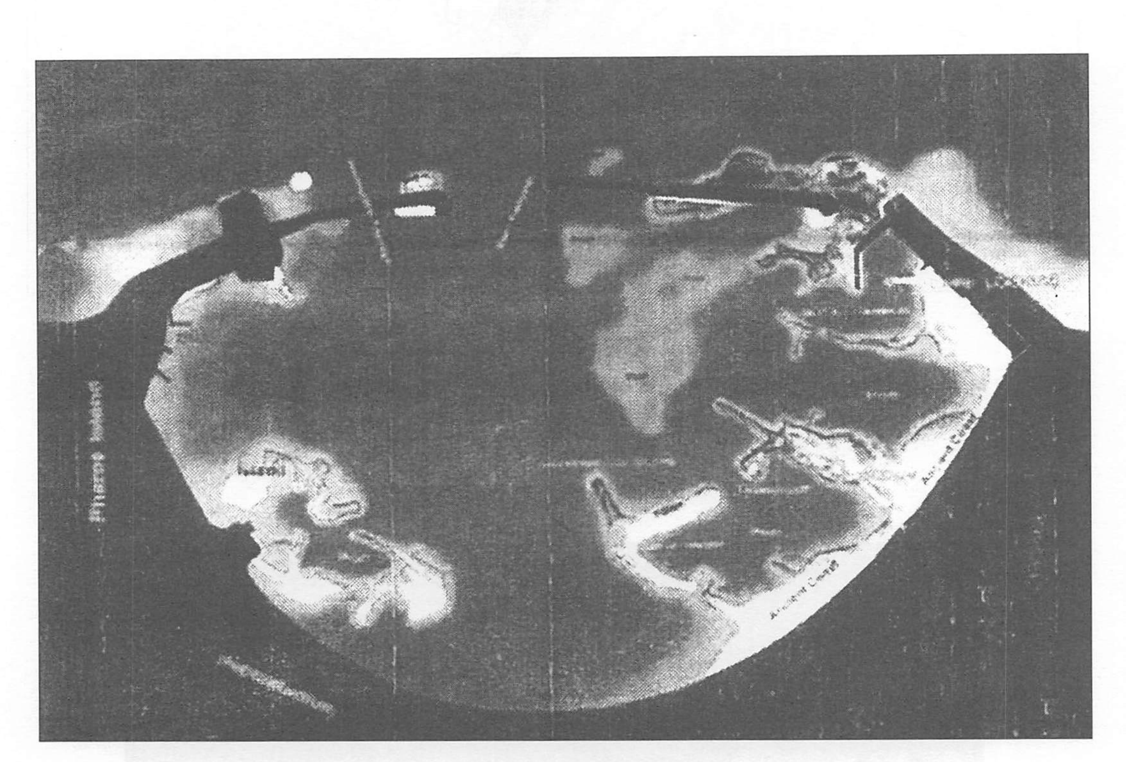




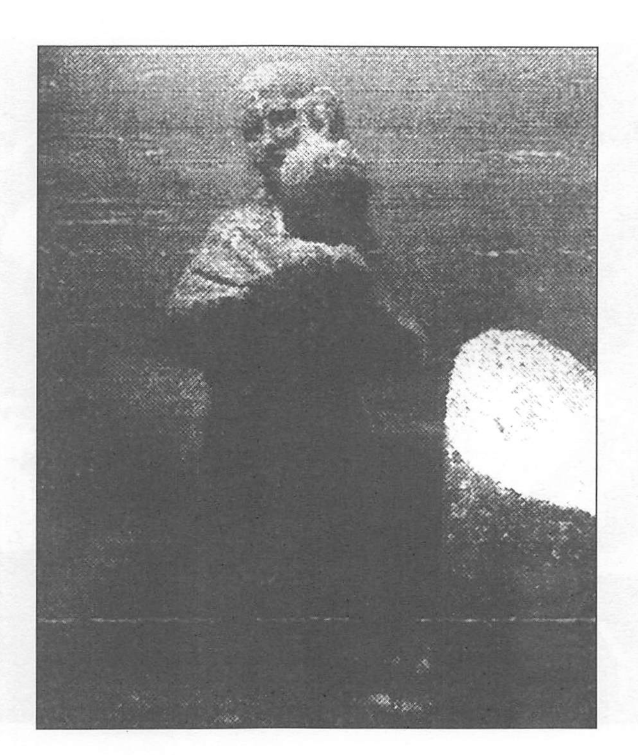
الشكل (٢)



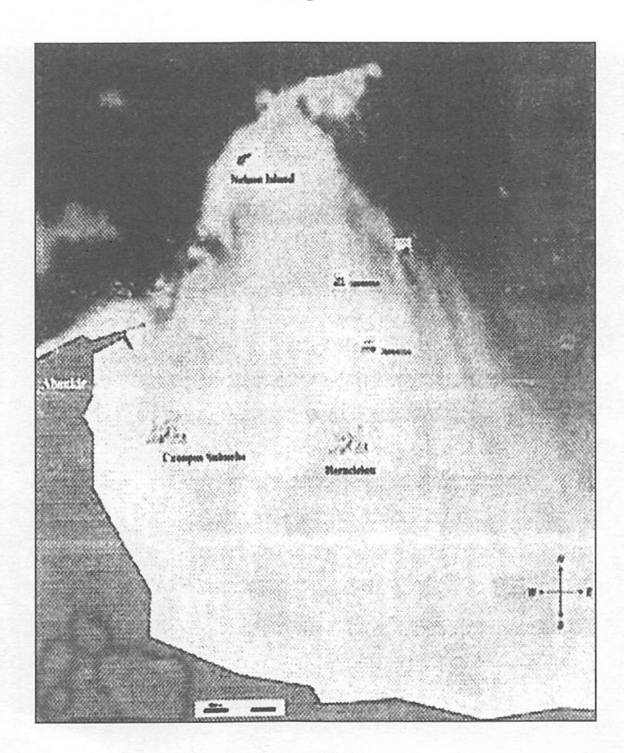
الشكل (٣)



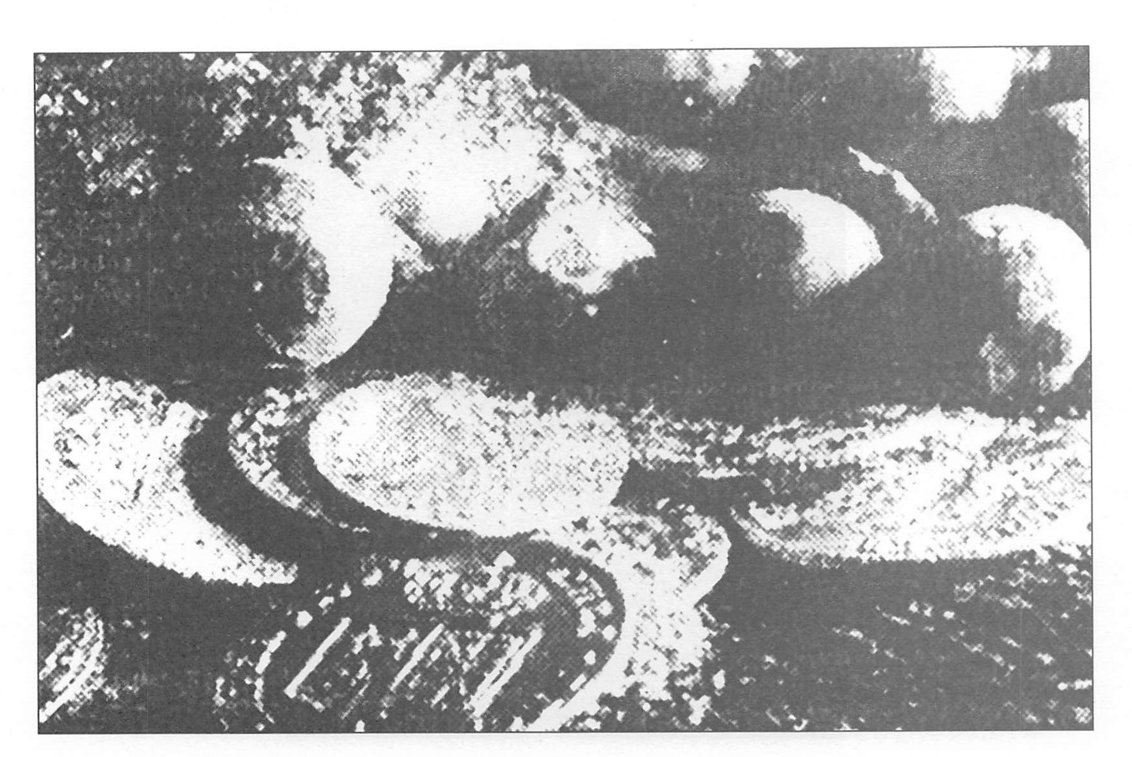
الشكل (٤)



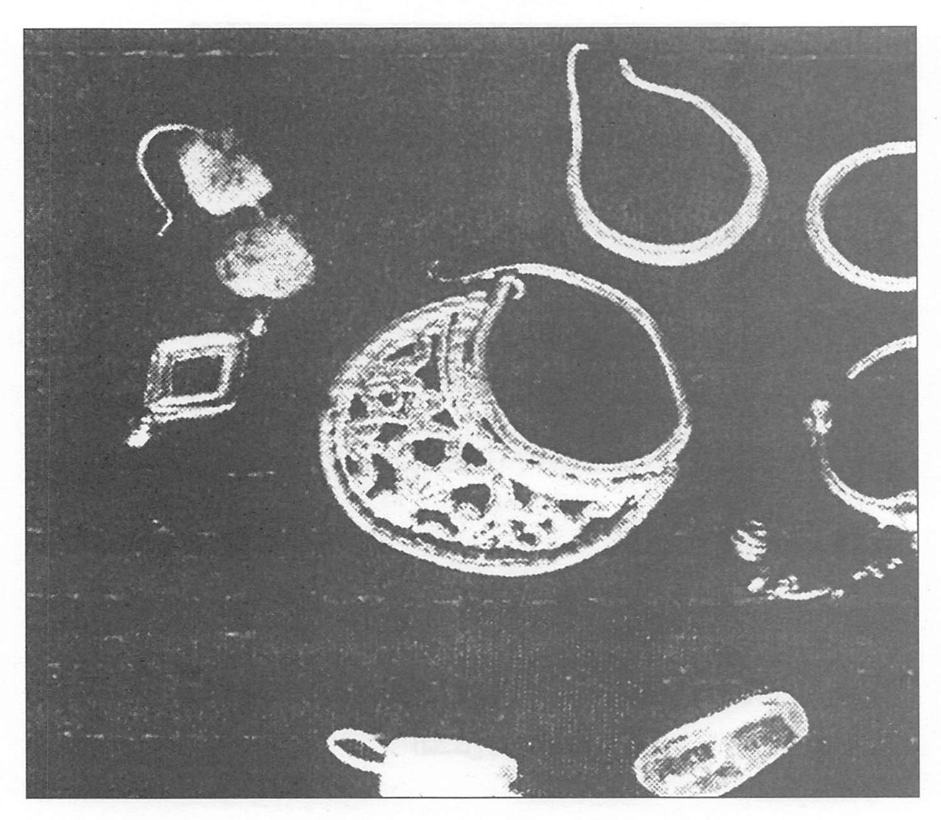
الشكل (٥)



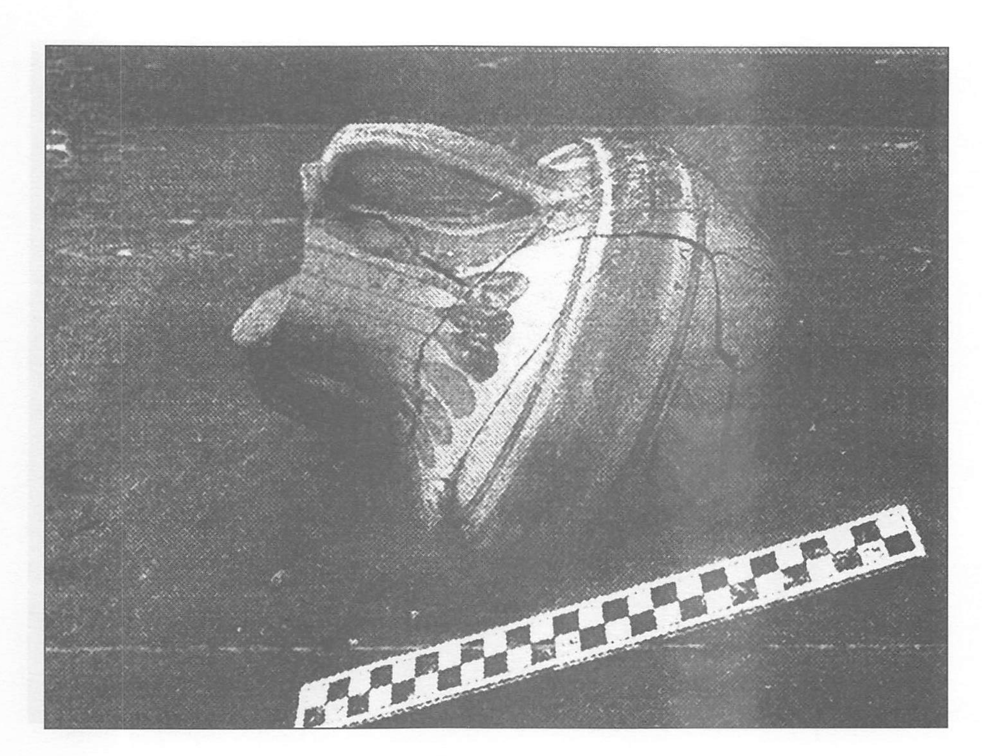
الشكل (٦)



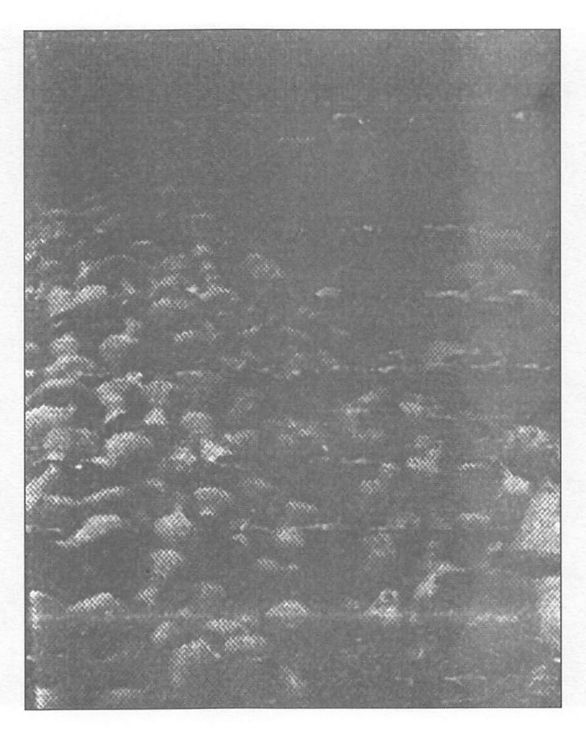
الشكل (٧) من العملات المكتشفة في الموقع



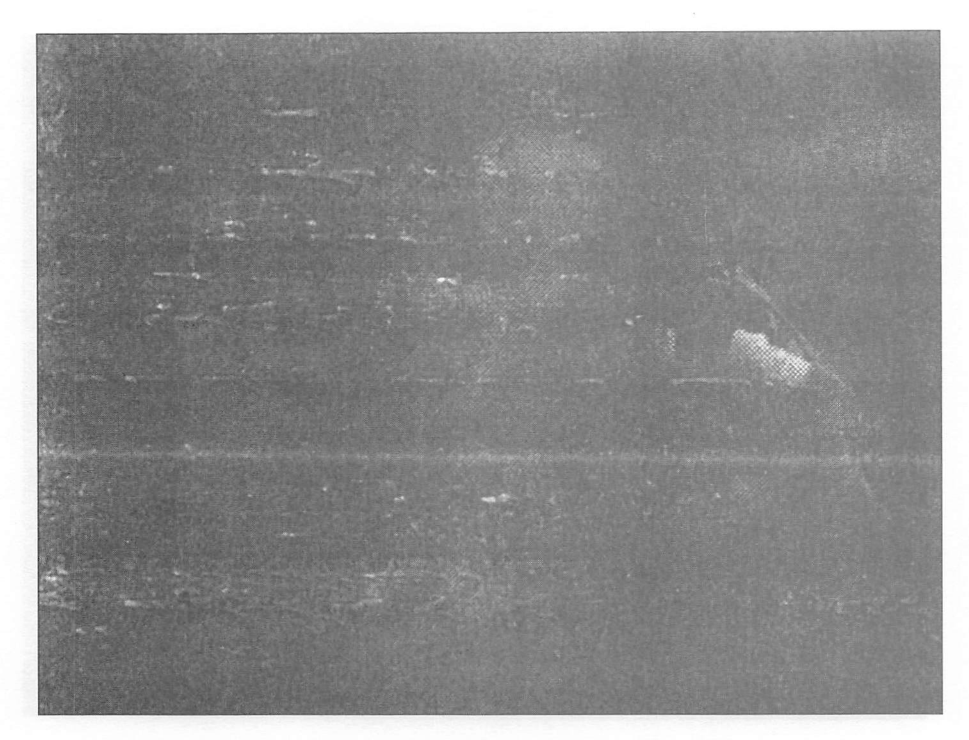
الشكل (٨) أنواع الحلي المكتشفة في الموقع



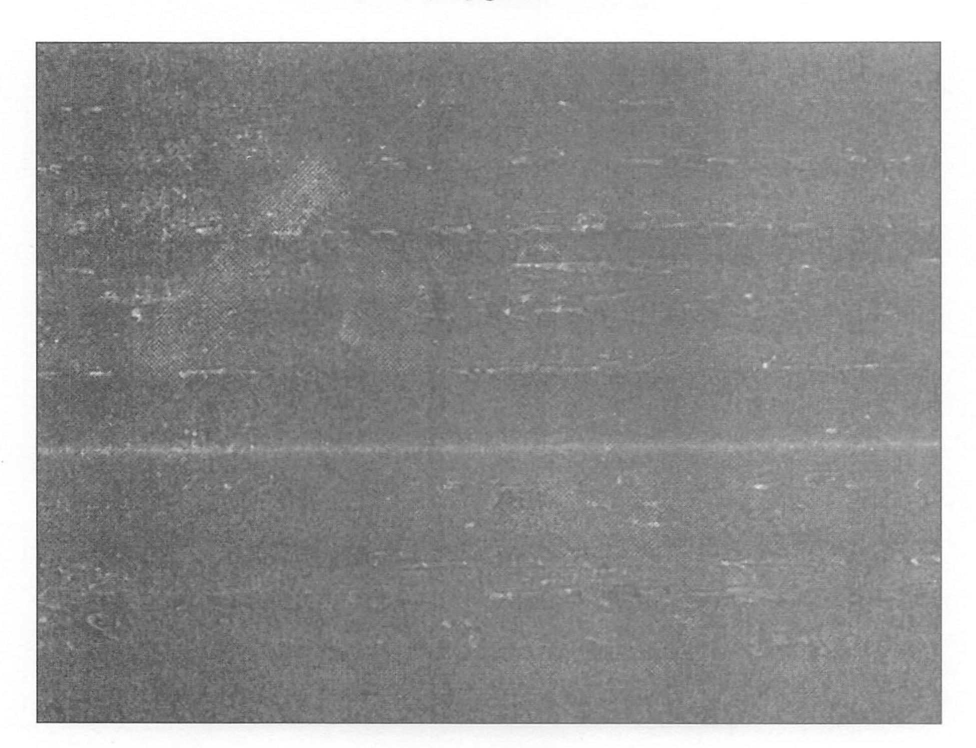
الشكل (٩) فخار مكتشف بالموقع



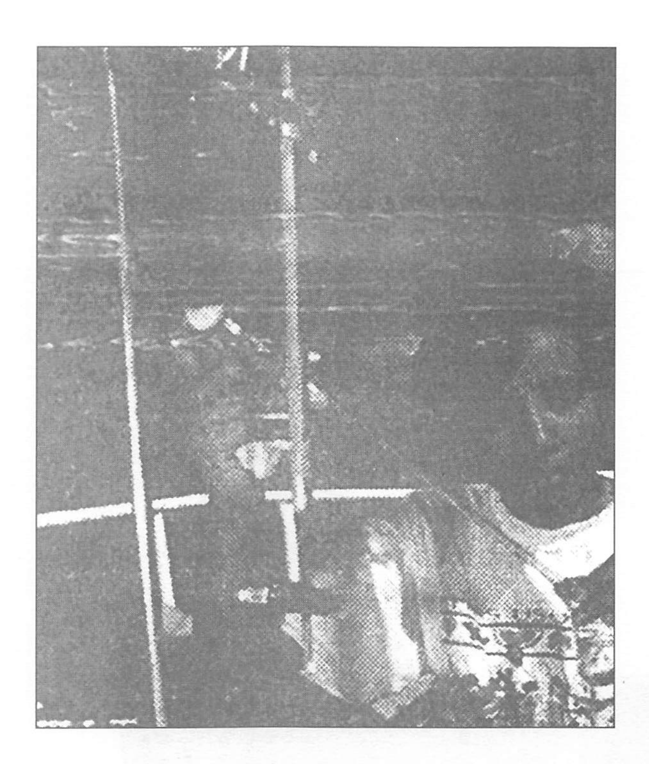
الشكل (١٠)



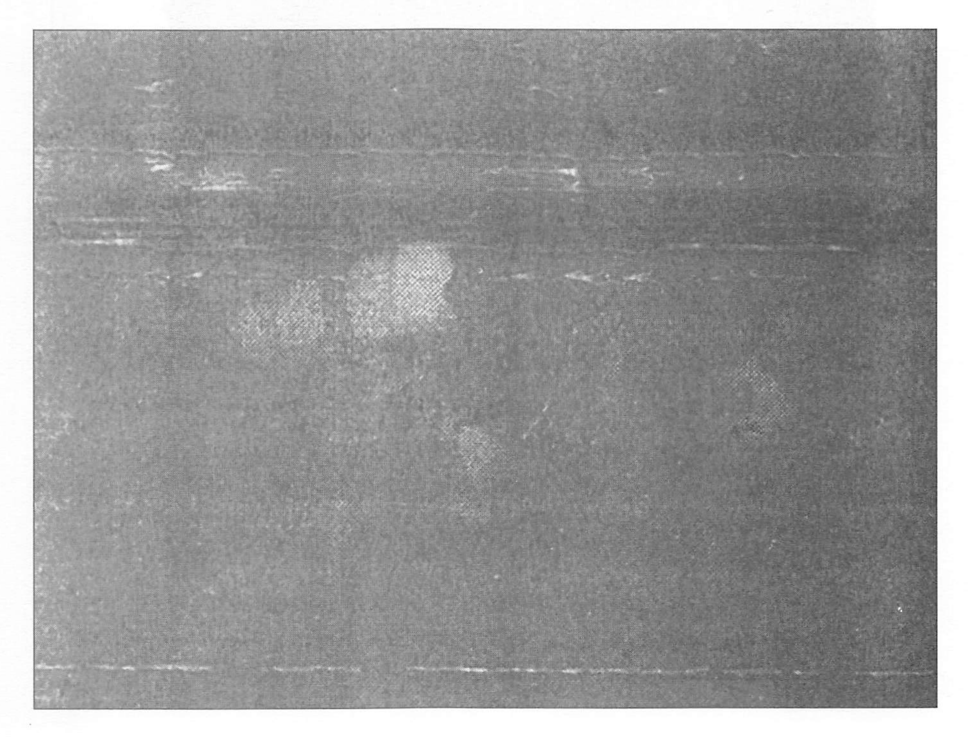
الشكل (١١)



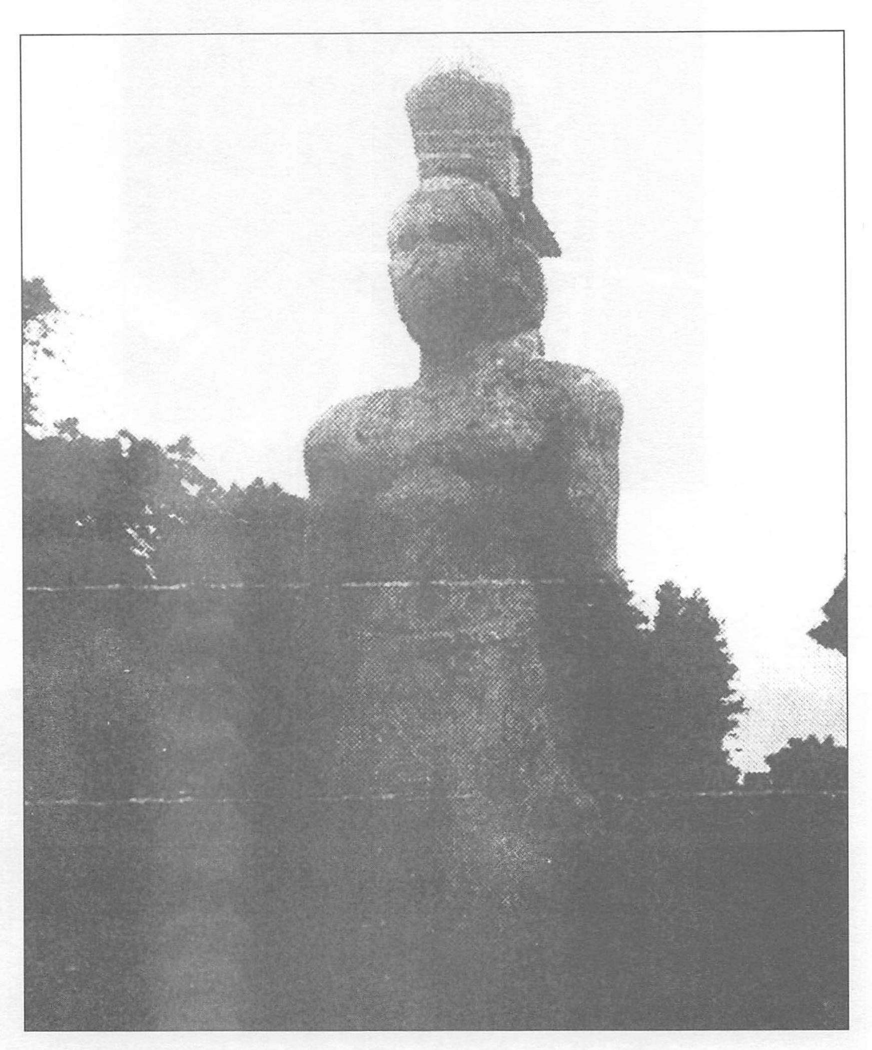
الشكل (١٢)



الشكل (١٣)



الشكل (١٤)



الشكل (١٥)

الهوامش

(2) Strabo, Geography, 17, 1, 9 (Casaubon 791), Translation by GP Goold (the loeb Classical libray Strabo, VIII, London 1996).

(3) انظر الملحق (أ).

(4) محمود الفلكي: الإسكندرية القديمة، الإسكندرية 1966، ص. ص. 102 – 3، 106.

(5) Goddio, F., Alexandria. the Submerged Royal Quarters, 1998, P 174.

(6) De Vaujany, H. , Description de L Egypte, Alexandrie et la Bass Egypte, Partie II, Paris 1885, p 40.

(7) Frost, H., "The Pharos Site, Alexandria, Egypt:, IJNA, 4, 1975, pp. 126 - 130.

(8) Schwartz., S.A, Le projet d'Alexandrie, New york 1985, pp. 254 - 256 & 290 - 296.

(9) Il Mondo Sumerso, "Farodi Alexandria", 1980, pp. 48 - 52.

(10) Rowe, A., "Short Report on Excavation of the Graeco-Roman Museum at Pompey's Pillar Site", BSAA, 35, 1942, pp. 132 - 133.

(11) Abd-El-Maguid. M., "Les Fouiles recentes du Phare d' Alexandri" Tropis VII, 1996.

(12) Faivre.J., Canopus, Menouthis, Aboukir, Société De Puplications Egyptiennes, Alexandria, 1918.

(13) إبراهيم نصحي: الموسوعة المصرية – الجزء الثاني – ص 458.

(14) Strabo-Geography, 17.I.17.

(15) Ibid, 17.I.16.

(16) Diodrus Siculus 1. 19.

(17) Tousson, O., "les ruine sous-marines de la baie d'Aboukir" BSAA, 24, 1934, p.342.

(18) Ibid, p. 343 - 354.